الشركة السعودية للكهرباء
Saudi Electricity Company
Empowering Energy

نشرة إصدار

الشركة السعودية للكهرباء

(شركة مساهمة مؤسسة وفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية في ١٤٢٠/١٢/٣٠هـ (الموافق ٢٠٠٠/٤/٥م)

رقم السجل التجاري ١٠١٠١٥٨٦٨٣

تطرح

صكوك الاستثمار التي تنتهي في ٢٠٥٤م

تصدر الشركة السعودية للكهرباء ("**المُصدِر**" أو "**الشركة**") صكوك استثمار تنتهي في **٢٠٥٤م** ("**الصكوك**") وذلك بالقيمة الإسمية دون خصم أو علاوة إصدار. ووفقاً لاتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك ("**اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك**") تؤرخ في أو قريباً من **تاريخ الإقفال** (كما هو معرف أدناه) بين **المُصدِر** و**شركة الكهرباء للصكوك** ("**أمين موجودات الصكوك**") و**شركة السعودي الفرنسي كابيتال** ("**وكيل حملة الصكوك**")، سيقوم **المُصدِر** بتحويل **موجودات الصكوك** (كما هي معرفة في قسم "**شروط وأحكام الصكوك**" من **نشرة الإصدار** هذه ("***الشروط***")) إلى **أمين موجودات الصكوك** لمدة أربعين سنة. ووفقاً لإعلان الوكالة ("**إعلان الوكالة**") الذي يؤرخ في أو قريباً من **تاريخ الإقفال** بين **المُصدِر** و**أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك** ووفقاً **للشروط**، يحتفظ **أمين موجودات الصكوك بموجودات الصكوك** لصالح **حملة الصكوك** ("**حملة الصكوك**") وفقاً **للقيمة الإسمية للصكوك** التي يمتلكها كل منهم.

ستكون توزيعات الأرباح الدورية ربع سنوية وذلك في يوم ٣٠ من يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل سنة، ابتداءً من ٣٠ أبريل ٢٠١٤م وانتهاءً بـ٣٠ يناير ٢٠٥٤م، أو إذا لم يكن أي من هذه الأيام **يوم عمل** (كما هو معرّف في قسم "**الشروط**")، فيكون **يوم العمل** التالي ما لم يكن ذلك اليوم يقع في الشهر التقويمي التالي، وفي تلك الحالة، يكون **يوم العمل** السابق مباشرة (ويُطلق على كل يوم منها "**تاريخ التوزيع الدوري**")، يُتوقع من **المُصدِر** أن يدفع **لحملة الصكوك** مبلغاً يعادل مبلغ **التوزيع الدوري** (كما هو معرّف في "***الشروط***") محسوباً على أساس **معدل العمولة الأساسي** و**الهامش** (كما هو معرف في "**الشروط**") من إجمالي **القيمة الإسمية** (كما هي معرفة في الصفحة ٤٨) **للصكوك** القائمة في **تاريخ قيد التحويل** (كما هو معرف في "**الشروط**") الذي يسبق مباشرة اليوم الأخير من **فترة التوزيع الدوري** المعنية (كما هي معرفة في "***الشروط***").

وفقاً **لتعهد شراء** يتم إبرامه من **المُصدِر** لصالح **أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك** (كل كما هو معرّف في "***المصطلحات والتعريفات***") (لصالح **حملة الصكوك** ونيابة عنهم) في أو قريباً من **تاريخ الإقفال** ("**تعهد الشراء**") يتعهد **المُصدِر** بشراء **موجودات الصكوك** من **وكيل حملة الصكوك** ودفع **سعر الشراء** (كما هو معرف في "***الشروط***") المحدد مسبقاً، والذي يتناقص مع مرور الزمن، في **تواريخ التوزيع الدورية** التي تقع في شهر يناير من أعوام ٢٠٢٤م و٢٠٣٤م و٢٠٤٤م (كل منها "**تاريخ شراء**") إلى جانب أي مبالغ سارية من **مبلغ إضافي** أو **مبلغ التوزيع في حالة الإخلال** أو **مبلغ محدد** (فضلاً راجع الشرط ١١ (حالات *الممارسة*)).

يبلغ رأس المال المدفوع للشركة السعودية للكهرباء ٤١،٦٦٥،٩٣٨،١٥٠ ريالاً سعودياً مقسماً على ٤،١٦٦،٥٩٣،٨١٥ سهم عادي بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات سعودية للسهم الواحد ("**الأسهم المصدرة**"). تملك حكومة المملكة العربية السعودية ("**الحكومة**") في تاريخ نشرة الإصدار هذه ٧٤,٣% تقريباً من **الأسهم المصدرة** كما تملك **أرامكو السعودية** ٦,٩% تقريباً من **الأسهم المصدرة**، وهذه الأخيرة مملوكة بالكامل **للحكومة**. أما النسبة المتبقية البالغة ١٨,٨% تقريباً من أسهم **الشركة** فمملوكة للجمهور في المملكة العربية السعودية.

تبدأ فترة تقديم طلبات الاستثمار في **الصكوك** في ١٤٣٥/٣/٨هـ (الموافق٩ يناير ٢٠١٤م)وتنتهي بعد ٧ **أيام عمل** من ذلك التاريخ ("**فترة تقديم طلبات الاستثمار**") وستصدر الصكوك في تاريخ لا يتجاوز ١٠ **أيام عمل** من تاريخ انتهاء فترة تقديم طلبات الاستثمار ("**تاريخ الإقفال**"). ويقتصر طرح **الصكوك** وبيعها وتسليمها على **الأشخاص المؤهلين** (كما هم معرفون في **الشروط**)، وسيكون التوزيع الأساسي **للصكوك** على الشركات والهيئات الاستثمارية (كما هي معرفة في قسم *"الاكتتاب والبيع"* من **نشرة الإصدار** هذه)، ولكن يمكن **للأشخاص المؤهلين** الذين ليسوا بشركات وهيئات استثمارية شراء **الصكوك** من الشركات والهيئات الاستثمارية بعد انتهاء فترة الطرح وإتمام عملية الاكتتاب.

ينطوي الاستثمار في **الصكوك** على مخاطر وشكوك محددة. للاطلاع على مناقشة لبعض العوامل التي ينبغي النظر فيها فيما يتصل بالاستثمار في **الصكوك**، يجب مراجعة قسمي "**إشعار مهم**" و"**عوامل المخاطرة**" من **نشرة الإصدار** هذه بعناية تامة قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار في **الصكوك** موضوع **نشرة الإصدار** هذه.

مديرا الإصدار ومديرا استقبال العروض ومتعهدا التغطية

HSBC

السعودي الفرنسي كابيتال
Saudi Fransi Capital

صدرت نشرة الإصدار هذه بتاريخ ١٤٣٥/٣/٢٧هـ (الموافق ٢٠١٤/١/٢٨م)

تحتوي **نشرة الإصدار** هذه على معلومات قُدمت بحسب متطلبات قواعد التسجيل والإدراج الصادرة عن **هيئة السوق المالية** بالمملكة العربية السعودية (المشار إليها بـ"**الهيئة**"). ويتحمل أعضاء مجلس الإدارة الذين تظهر أسماؤهم على الصفحة ١٠٣ مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في **نشرة الإصدار** هذه، ويؤكدون بحسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أي وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم تضمينها **النشرة** إلى جعل أي إفادة واردة فيها مضللة. ولا تتحمل **الهيئة** وشركة السوق المالية السعودية ("**تداول**") أي مسؤولية عن محتويات هذه **النشرة**، ولا تعطيان أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخليان نفسيهما صراحة من أي مسؤولية مهما كانت عن أي خسارة تنتج عما ورد في هذه **النشرة** هذه أو عن الاعتماد على أي جزء منها.

يتم سداد **مبالغ التوزيع الدوري والمبالغ الإضافية** بموجب **الصكوك** من **صافي الدخل** المتحصل (كما هو معرف في "**الشروط**") من **موجودات الصكوك** والذي يتوقع أن يكون كافياً لتغطية **مبالغ التوزيع الدوري** المستحقة **لحملة الصكوك** في كل **تاريخ توزيع دوري**. وإذا كان **صافي الدخل** المتحصل من **موجودات الصكوك** عن أية **فترة توزيع دوري** يتجاوز **مبلغ التوزيع الدوري**، تحتفظ الشركة بصفتها مدير موجودات الصكوك ("**مدير موجودات الصكوك**") بالمبلغ الفائض نيابة عن حملة الصكوك كاحتياطي ("**الاحتياطي**") والذي يكون واجب الدفع وفقاً **للشروط**. ويحق **لمدير موجودات الصكوك** استخدام واستثمار **الاحتياطي** لحسابه الخاص. وسيكون أي عائد على استخدام **الاحتياطي** أو استثماره أو أي خسارة تنشأ عن ذلك لحساب **مدير موجودات الصكوك** وحده. وإذا قدم **مدير موجودات الصكوك** بحلول التاريخ الذي يقع قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الذي يقع في أكتوبر ٢٠٢٣م بستين (٦٠) يوماً مباشرة إشعارًا إلى **وكيل حملة الصكوك** يفيد بأن المبلغ المخصص **للاحتياطي** (كما في تاريخ ذلك الإخطار) أقل من ٥% من إجمالي **القيمة الإسمية للصكوك** القائمة في ذلك التاريخ، فيجوز عندها **لحملة الصكوك** أن يطلبوا من **المصدر** شراء **موجودات الصكوك** وفقاً **لتعهد الشراء**.

وفي حالة عدم كفاية الأموال المحصلة من **موجودات الصكوك** للوفاء **بمبالغ التوزيع الدوري لحملة الصكوك** في **تواريخ التوزيع الدوري** وكان هذا النقص نتيجة لتقصير أو إهمال **مدير موجودات الصكوك** في أداء التزاماته بموجب **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** (كما هي معرفة في "***الشروط***") أو **إعلان الوكالة** أو نتيجة لإخلال **المُصدِر** لأي من تعهداته أو تأكيداته وفقاً **لوثائق الصكوك** (كما هي معرفة في الشروط)، وفي حالات معينة أخرى مبينة في الشرط ١١-٢ ("*حالات الإخلال*")، فيجوز عندها **لحملة الصكوك** أن يطلبوا من **المُصدِر** شراء **موجودات الصكوك**. وتتم عملية شراء **موجودات الصكوك** هذه عن طريق بيع **موجودات الصكوك** على **المُصدِر** وفقاً **لتعهد الشراء**. ويتم دفع **سعر الشراء** في **تاريخ الشراء** المعني للشخص المسجل **كحامل صكوك** عند بدء العمل في **تاريخ قيد التحويل** المعني وفقاً **للشرط** (٣ج) (*السجل والملكية وعمليات النقل*).

في حال كان **الدخل الفعلي** (كما هو معرف في "***الشروط***") فيما يخص أية **فترة توزيع دوري** أو فترة أخرى، أقل من مبلغ **الدخل المحدد** (كما هو معرف في "***الشروط***") نتيجة إمّا (١) لخفض أو تعديل التعرفة المذكورة **بقرار مجلس الوزراء** رقم ١٦٩ بتاريخ ١٤١٩/٨/١١هـ (الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨م) (وكما هو معدل بموجب **القرار رقم ١٧٠** (كما هو معرف في "***الشروط***") ("**القرار رقم ١٦٩**") النافذ في **تاريخ الإقفال**، أو بسبب التعديل أو الإضافة أو الإلغاء بأي شكل **للقرار رقم ١٦٩**، أو (٢) لقيام أي من **العملاء المحددين** (كما هو معرف في "***المصطلحات والتعريفات***") بتغيير الجهة المزودة بالكهرباء بجهة أخرى غير **المُصدِر**، فإن على **المُصدِر** أن يضيف إلى **الاحتياطي** مبلغاً مساوياً للفرق بين **الدخل الفعلي** و**الدخل المحدد**.

سيتم تسجيل **الصكوك بقيمة إسمية** تبلغ ١،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي لكل **صك** ("**القيمة الإسمية**")، ويتحدد إجمالي **القيمة الإسمية** وصافي المتحصلات المتوقعة **للصكوك** التي ستصدر و**الهامش** بالاتفاق بين **المُصدِر** و**مديري الإصدار** (كما هو

محدد في **نشرة الإصدار** هذه) ويتم الإعلان عنها في تاريخ يتوقع أن يكون ٢٨ يناير ٢٠١٤م تقريباً (فضلاً راجع قسم "***الاكتتاب والبيع***" في **نشرة الإصدار** هذه).

يبلغ عدد الأسهم المصدرة من قبل **المصدر** ٤،١٦٦،٥٩٣،٨١٥ سهماً عادياً كما أن **للمُصدِر** ستة إصدارات قائمة من الصكوك ، اثنان منها في السوق المحلية وأربعة في السوق العالمية، لمزيد من التفصيل حول هذه الإصدارات، فضلاً راجع قسم "***ملخص المديونيات الأخرى***" من **نشرة الإصدار** هذه.

تم تقديم طلب لتسجيل **الصكوك** في **القائمة الرسمية للهيئة** والوفاء بالمتطلبات اللازمة لذلك وكما تم تلبية كافة المتطلبات للإدراج وفقاً **لقواعد التسجيل والإدراج** الصادرة في ٤ أكتوبر ٢٠٠٤م، والمعدلة في ٢٢ يناير ٢٠١٢م (**"قواعد التسجيل والإدراج"**) ، عدا بعض الإعفاءات التي أقرتها **الهيئة** كما هو مبين في "*معلومات عامة – الإعفاءات*". كما سيتم تعيين **تداول** كمسجل **للصكوك** (**"المسجل**" وهو وصف يشمل أي **مسجل** يخلفه). وسيتم قبول **الصكوك** في نظام المقاصة والتسوية التابع **لتداول**، كما هو موضح في قسمي***"شروط وأحكام الصكوك – اسجل والملكية وعمليات التحويل***" و ***"الاكتتاب والبيع***" على التوالي.

تتمثَّل **الصكوك** في جميع الأوقات في شكل حصص مسجلة في **صك رئيسي** بدون كوبونات مرفقة (**"الصك الرئيسي"**) يودع لدى **وكيل حملة الصكوك**. وتحفظ **الصكوك** كقيود دفترية غير ورقية فقط ولن يتم إصدار شهادات ورقية نهائية إلى **حملة الصكوك** عن ملكيتهم في **الصكوك**.

إشعار مهم

تقدم **نشرة الإصدار** هذه تفاصيل عن المعلومات المتعلقة **بالمُصدِر** و**الصكوك** المطروحة للاكتتاب، وعند تقديم طلب الاستثمار في **الصكوك**، سيتم معاملة المستثمرين على أساس أن طلباتهم تستند على المعلومات التي تحتويها **نشرة الإصدار** هذه والتي يمكن الحصول على نسخ منها من **المُصدِر** و**مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية وتداول** (حسب تعريفهم في "***المصطلحات والتعريفات***")، أو عن طريق زيارة مواقعهم الإلكترونية (www.se.com.sa، www.hsbcsaudi.com.sa ، www.sfc.sa و www.tadawul.com.sa).

عين **المُصدِر** كلا من إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة وشركة السعودي الفرنسي كابيتال **كمديرين للإصدار** و**كمديرين لاستقبال العروض وكمتعهدين للتغطية** ("**مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض** ") فيما يتعلق **بالصكوك** موضوع **نشرة الإصدار** هذه.

تحتوي **نشرة الإصدار** هذه على معلومات تم تقديمها للالتزام بمتطلبات **قواعد التسجيل والإدراج**، ويتحمل **أعضاء مجلس الإدارة** الذين تظهر أسماؤهم في قسم "***الإدارة والموظفون***" من **نشرة الإصدار** هذه مجتمعين ومنفردين كامل المسؤولية عن دقة المعلومات الواردة في **نشرة الإصدار** هذه، ويؤكدون حسب علمهم واعتقادهم، بعد إجراء جميع الدراسات الممكنة وإلى الحد المعقول، أنه لا توجد أية وقائع أخرى يمكن أن يؤدي عدم ذكرها في نشرة الإصدار هذه إلى جعل أية إفادة واردة هنا مضللة. ولا تتحمل **الهيئة** و**تداول** أية مسؤولية عن محتويات **نشرة الإصدار** هذه، ولا تعطي أي تأكيدات تتعلق بدقتها أو اكتمالها، وتخلي نفسها صراحة من أية مسؤولية مهما كانت عن أية خسارة تنتج عما ورد في **نشرة الإصدار** هذه أو عن الاعتماد على أي جزء منها. وفي حين أن **المُصدِر** قام بالتحريات المعقولة للتأكد من صحة المعلومات التي تضمنتها نشرة الإصدار هذه في تاريخ إصدارها، وأن جزءاً كبيراً من المعلومات الواردة عن السوق والقطاع مأخوذة من مصادر خارجية، ومع أنه لا يوجد لدى أي من **المُصدِر** أو **مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** أو لدى مستشاريهما أو لدى أي من مستشاري **المُصدِر** أي سبب للاعتقاد بأن المعلومات الواردة عن السوق والقطاع غير دقيقة جوهريًا، إلا أنه لم يتم التحقق بصورة مستقلة من المعلومات المدرجة في **نشرة الإصدار** هذه عن السوق والقطاع، وعليه فإنه لا يوجد أي بيان أو ضمان بصحة أو اكتمال أيٍ من هذه المعلومات.

إن المعلومات التي تضمنتها **نشرة الإصدار** هذه في تاريخ إصدارها عرضة للتغيير وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالوضع المالي **للمُصدِر** وقيمة **الصكوك** التي يمكن أن تتأثر بشكلٍ سلبي بالتطورات المستقبلية المتعلقة بعوامل التضخم وتكاليف التمويل والضرائب وحساب الزكاة أو أية عوامل اقتصادية أو سياسية أو عوامل أخرى خارجة عن نطاق سيطرة **المُصدِر**. ولا ينبغي اعتبار تقديم **نشرة الإصدار** هذه أو أي تواصل شفهي أو خطي أو منشور حول **الصكوك** بأنه وعد أو إقرار بتحقق الإيرادات أو النتائج أو الأحداث المستقبلية.

لا يجوز اعتبار **نشرة الإصدار** هذه بمثابة توصية من **المُصدِر** أو **مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** أو أي من مستشاريهم لشراء **الصكوك** وتعتبر المعلومات الموجودة في **نشرة الإصدار** هذه ذات طبيعة عامة تم إعدادها بدون اعتبار لأهداف الاستثمار الفردية أو الوضع المالي أو الاحتياجات الاستثمارية الخاصة. ويتحمل كل مستلم **لنشرة الإصدار** هذه، قبل اتخاذ قرار بالاستثمار، مسؤولية الحصول على استشارة مهنية مستقلة عن **الصكوك** ولتقييم مدى ملاءمة المعلومات المدرجة في **نشرة الإصدار** هذه بالنسبة للأهداف والأوضاع والاحتياجات المالية الخاصة به.

إن الإشارة في **نشرة الإصدار** هذه إلى "**نشرة الإصدار**" يعتبر شاملاً لهذه الوثيقة المؤرخة في ١٤٣٥/٣/٢٧هـ (الموافق ٢٨ يناير ٢٠١٤م) بالإضافة إلى أية إضافات، وتعديلات متعلقة بها. وتحتوي **نشرة الإصدار** هذه على نبذة عن الفقرات

الرئيسية للمسودات المعدة في تاريخ **نشرة الإصدار** هذه من **تعهد الشراء** و**اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك** و**إعلان الوكالة** و**اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** و**اتفاقية إدارة الدفعات** (كما هي معرفة في *"الشروط"*).

تواريخ هامة للمكتتبين وطرق تقديم طلبات الاستثمار

خلال **فترة تقديم طلبات الاستثمار**، يجوز **لمديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** استقطاب طلبات مبدئية لشراء **الصكوك** من المستثمرين المحتملين، بينما يبحث **المُصدِر** و**مديرا الإصدار** و**مديرا استقبال العروض ومتعهدا التغطية** مسألة **الهامش** ويتفقان عليها.

على **الأشخاص** الراغبين في شراء **الصكوك** تقديم طلب شراء معبأ على الوجه المطلوب (**"نموذج طلب الاستثمار"**) لأي من **مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدا التغطية** قبل نهاية **فترة تقديم طلبات الاستثمار** وسداد قيمة **الصكوك وفقاً** للتعليمات الواردة في **نموذج طلب الاستثمار**، وسوف تتوفر **نماذج طلب الاستثمار** لدى أي من **مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية**. ولا تقبل أي طلبات للاستثمار في **الصكوك** بأقل من ١،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي أو بمبالغ لا تزيد عن مضاعفات صحيحة قدرها ١،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي أو من المكتتبين من غير **الشركات والهيئات الاستثمارية**.

لا يجوز تسجيل أي شخص كأحد **حملة الصكوك** ما عدا الأشخاص الطبيعيين من مواطني المملكة العربية السعودية (**"المملكة"**)، أو غيرهم من الأشخاص المعنويين الذين لديهم منشآت دائمة في **المملكة** ولديهم سجل تجاري ساري المفعول صادر عن **وزارة التجارة والصناعة**، والذين في أي من الحالتين، يحتفظون بحساب بنكي في **المملكة** (**"الأشخاص المؤهلون"**). وعلى الرغم من أنه يجوز تسجيل **الأشخاص المؤهلين كحملة صكوك**، إلا أن التوزيع الأولي **للصكوك** لن يتم إلا **للشركات والهيئات الاستثمارية**. ويعني مصطلح "**الشركة والهيئة الاستثمارية**" كل **شخص مؤهل** ينطبق عليه أي مما يلي:

(أ) شخص مرخص له من قبل **الهيئة** بمزاولة العمل في مجال الأوراق المالية؛

(ب) شخص معفى كما هو محدد في الملحق ١ من **لوائح أعمال الأوراق المالية للهيئة**؛

(ج) أي مما يلي:

(١) أية شركة تمتلك أو عضو في مجموعة شركات تمتلك موجودات صافية لا تقل عن ٥٠ مليون ريال سعودي؛

(٢) أية هيئة أو شراكة أو مؤسسة أخرى غير مسجلة لا تقل موجوداتها الصافية عن ٥٠ مليون ريال سعودي؛ أو

(٣) أي شخص ("أ") أثناء العمل بصفته مديراً أو مسؤولاً أو موظفاً لدى شخص ("ب") يقع ضمن المعنى الوارد في الفقرتين الفرعيتين (١) أو (٢) حيث يكون الشخص أ مسؤولاً عن قيام الشخص ب بأي نشاط في مجال الأوراق المالية؛ أو

(د) مؤسسة حصلت على رخصة لمزاولة الأعمال المصرفية وفقاً لأنظمة **المملكة**.

ويمكن **للأشخاص المؤهلين** من غير **الشركات والهيئات الاستثمارية** شراء **الصكوك** فيما بعد من **الشركات والهيئات الاستثمارية** بعد انتهاء فترة الطرح وإتمام عملية الاكتتاب.

وربما يكون توزيع **نشرة الإصدار** هذه وطرح **الصكوك** وبيعها وتسليمها في بلدان أخرى غير **المملكة** محظوراً بموجب الأنظمة السارية، ولذا فإن **المُصدِر** و**مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** يطلبان من كل **شخص**

يحوز على **نشرة الإصدار** هذه الإلمام بأي قيود نظامية ومراعاتها وللاطلاع على وصف لبعض القيود التي تحكم طرح وبيع وتسليم **الصكوك** وتوزيع **نشرة الإصدار** هذه ومواد الإصدار الأخرى المتعلقة **بالصكوك**، يُرجى مراجعة قسم ***الاكتتاب والبيع***" في **نشرة الإصدار** هذه.

سيكون تخصيص **الصكوك** بناءً على تقدير **المُصدِر ومديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية**. وبعد انتهاء **فترة تقديم طلبات الاستثمار** وحال الانتهاء من تخصيص **الصكوك**، سيقوم **المُصدِر** بنشر **الهامش** وإجمالي **القيمة الإسمية**، وإجمالي المتحصلات المتوقعة **للصكوك** المقرر إصدارها، على الموقع الالكتروني **للمُصدِر** و**مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية وتداول**.

ويتعين على جميع المستثمرين المحتملين قراءة **الشروط** قبل تعبئة طلب شراء **الصكوك** نظراً لأن توقيع **نموذج طلب الاستثمار** يشكل قبولاً وموافقة من المستثمر على **الشروط**.

التوقعات والإفادات المستقبلية

لقد تم إعداد التوقعات التي تضمنتها **نشرة الإصدار** هذه على أساس افتراضات محددة ومعلنة، وقد تختلف ظروف التشغيل المستقبلية عن الافتراضات المستخدمة، وبالتالي فإنه لا يوجد ضمان أو تعهد بدقة أو اكتمال أي من هذه التوقعات.

تمثل بعض التوقعات الواردة في نشرة الإصدار هذه "إفادات مستقبلية" ويستدل على هذه الإفادات المستقبلية من بعض الكلمات المستخدمة مثل "تعتزم" أو "تقدر" أو "تعتقد" أو "تتوقع" أو "من الممكن" أو "سوف" أو " ينبغي" أو "متوقع" أو "قد" أو "يعتقد" أو الصيغ النافية لهذه المفردات أو غيرها من المفردات المقاربة أو المشابهة لها في المعنى، وتعكس هذه الإفادات وجهة نظر **المُصدِر** الحالية فيما يتعلق بأحداث مستقبلية ولكنها ليست ضماناً للأداء المستقبلي، وهناك العديد من العوامل التي قد تؤثر في الأداء الفعلي أو الإنجازات أو النتائج التي تحققها **الشركة** وتؤدي إلى اختلافها بشكل كبير عما كان متوقعاً صراحة أو ضمنياً في الإفادات المستقبلية المذكورة. وقد تم استعراض بعض المخاطر أو العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى مثل هذا الأثر بصورة أكثر تفصيلاً في قسم آخر من **نشرة الإصدار** هذه (راجع قسم "*عوامل المخاطرة*" في **نشرة الإصدار** هذه). وفيما لو تحقق أي واحد أو أكثر من هذه المخاطر أو الأمور غير المتيقنة أو ثبت عدم صحة أو دقة أي من الافتراضات التي تم الاعتماد عليها، فإن النتائج الفعلية قد تختلف بشكل جوهري عن تلك الموضحة في **نشرة الإصدار** هذه.

ومع مراعاة متطلبات **قواعد التسجيل والإدراج**، فإن **المُصدِر** لا يعتزم تحديث أو تعديل أي معلومات متعلقة بالقطاع أو السوق أو الإفادات المستقبلية التي تتضمنها **نشرة الإصدار** هذه، سواء كان ذلك نتيجة معلومات جديدة أو حوادث مستقبلية أو غيره، ونتيجة لهذا وللمخاطر الأخرى والأمور غير المتيقنة والافتراضات، فإن توقعات الأحداث والظروف المستقبلية المبينة في **نشرة الإصدار** هذه قد لا تحدث على النحو الذي يتوقعه **المُصدِر** أو قد لا تحدث إطلاقاً وعليه فإنه يجب على المشترين المحتملين فحص جميع الإفادات المستقبلية على ضوء هذه التفسيرات مع عدم الاعتماد على الإفادات المستقبلية بشكل أساسي.

نشرة الإصدار التكميلية

سيقوم **المُصدِر** بإعداد ملحق **لنشرة الإصدار** هذه وفقاً لمتطلبات **الهيئة**، وذلك إذا علم **المُصدِر**، في أي وقت من تاريخ نشر **نشرة الإصدار** وقبل الإدراج بأي من الآتي:

(١) وجود تغيير مهم في أمور جوهرية واردة في **نشرة الإصدار**، أو أي مستند مطلوب بموجب **قواعد التسجيل والإدراج** الصادرة عن **الهيئة**.

(٢) ظهور أي مسائل مهمة كان يجب تضمينها في **نشرة الإصدار**

باستثناء الحالات المذكورة سابقاً، فإن **المُصدِر** لا يعتزم تحديث أو تعديل أية معلومات متعلقة بالقطاع أو السوق أو الإفادات المستقبلية التي تتضمنها **هذه النشرة**، سواء كان ذلك نتيجة معلومات جديدة أو حوادث مستقبلية أو غيره، ونتيجة لهذا وللمخاطر الأخرى والأمور غير المتيقنة والافتراضات، فإن توقعات الأحداث والظروف المستقبلية المبينة في هذه **النشرة** قد لا تحدث على النحو الذي يتوقعه **المُصدِر** أو قد لا تحدث إطلاقاً وعليه يجب على المستثمرين المحتملين النظر إلى الإفادات المستقبلية في هذا السياق ومن ثم عليهم ألا يفرطوا في الاعتماد على أي من الإفادات المستقبلية.

المُصدِر

الشركة السعودية للكهرباء

أبراج غرناطة

المبنى أ – ١

ص ب ٢٢٩٥٥

الرياض

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩١٩٠ ٨٠٧ (١١) ٩٦٦+

فاكس: ٩١٩١ ٨٠٧ (١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: ftred@se.com.sa

موقع إلكتروني: www.se.com.sa

الممثلان المفوضان للمُصدِر لدى الهيئة

عبدالعزيز بن صالح الفريح

عضو مجلس الإدارة

ص ب ٢٢٩٥٥

الرياض

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩١٩٠ ٨٠٧ (١١) ٩٦٦+

فاكس: ٩١٩١ ٨٠٧ (١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: abdulaziz.al-furaih@riyadbank.com

موقع إلكتروني: www.se.com.sa

عبدالسلام بن عبدالعزيز اليمني

نائب رئيس أول للشؤون العامة

ص ب ٢٢٩٥٥

الرياض

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩١٩٠ ٨٠٧ (١١) ٩٦٦+

فاكس: ٩١٩١ ٨٠٧ (١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: yemni.aa@se.com.sa

موقع إلكتروني: www.se.com.sa

أمين موجودات الصكوك

شركة الكهرباء للصكوك

ص ب ٢٢٩٥٥

الرياض

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩١٩٠ ٨٠٧ (١١) ٩٦٦+

فاكس: ٩١٩١ ٨٠٧ (١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: ftred@se.com.sa

موقع إلكتروني: لا يوجد

وكيل حملة الصكوك

شركة السعودي الفرنسي كابيتال

الطابق ٤، مبنى المكتب الرئيس

طريق الملك فهد

برج ليجند

المبنى ٧٤٩

ص ب ٢٣٤٥٤

الرياض ١١٤٢٦

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٦٦٦٦ ٢٨٢(١١) ٩٦٦+

فاكس: ٦٨٢٣ ٢٨٢(١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: faljarboa@fransicapital.com.sa

موقع إلكتروني: www.sfc.sa

مدير الدفعات

شركة السعودي الفرنسي كابيتال

الطابق ٤، مبنى المكتب الرئيس

طريق الملك فهد

برج ليجند

المبنى ٧٤٩

ص ب ٢٣٤٥٤

الرياض ١١٤٢٦

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٦٦٦٦ ٢٨٢(١١) ٩٦٦+

فاكس: ٦٨٢٣ ٢٨٢(١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: faljarboa@fransicapital.com.sa

موقع إلكتروني: www.sfc.sa

المسجل

السوق المالية السعودية ("تداول")

مبنى التعاونية – البرج الشمالي – طريق الملك فهد

ص ب ٦٠٦١٢

الرياض ١١٥٥٥

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٩٩٩٩ ٢١٨ (١١) ٩٦٦+

فاكس: ١٢٢٠ ٢١٨ (١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: webinfo@tadawul.com.sa

موقع إلكتروني: www.tadawul.com.sa

المستشارون الماليون

إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة

المكتب الرئيسي لإتش إس بي سي

طريق العليا

ص ب ٩٠٨٤

الرياض ١١٤١٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٨٠٠ ١٢٤ ١٢١٢ +٩٦٦

فاكس: ٢٩٩ ٢٣٤٨ (١١) +٩٦٦

بريد إلكتروني: saudiarabia@hsbc.com

موقع إلكتروني: www.hsbcsaudi.com

شركة السعودي الفرنسي كابيتال

الطابق ٤، مبنى المكتب الرئيس

طريق الملك فهد

برج ليجند

المبنى ٧٤٩

ص ب ٢٣٤٥٤

الرياض ١١٤٢٦

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٦٦٦٦ ٢٨٢(١١) +٩٦٦

فاكس: ٦٨٢٣ ٢٨٢(١١) +٩٦٦

بريد إلكتروني: faljarboa@fransicapital.com.sa

موقع إلكتروني: www.sfc.sa

مديرا الإصدار ومديرا استقبال العروض ومتعهدا التغطية

إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة

المكتب الرئيسي لإتش إس بي سي

طريق العليا

ص ب ٩٠٨٤

الرياض ١١٤١٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٨٠٠ ١٢٤ ١٢١٢ +٩٦٦

فاكس: ٢٩٩ ٢٣٤٨ (١١) +٩٦٦

بريد إلكتروني: saudiarabia@hsbc.com

موقع إلكتروني: www.hsbcsaudi.com

شركة السعودي الفرنسي كابيتال

الطابق ٤، مبنى المكتب الرئيس

طريق الملك فهد

برج ليجند

المبنى ٧٤٩

ص ب ٢٣٤٥٤

الرياض ١١٤٢٦

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٦٦٦٦ ٢٨٢(١١) ٩٦٦+

فاكس: ٦٨٢٣ ٢٨٢(١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: faljarboa@fransicapital.com.sa

موقع إلكتروني: www.sfc.sa

مستشار التصنيف الائتماني

إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة

المكتب الرئيسي لإتش إس بي سي

طريق العليا

ص ب ٩٠٨٤

الرياض ١١٤١٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ١٢١٢ ١٢٤ ٨٠٠ ٩٦٦+

فاكس: ٢٣٤٨ ٢٩٩ (١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: saudiarabia@hsbc.com

موقع إلكتروني: www.hsbcsaudi.com

المستشارون الشرعيون

اللجنة الشرعية التنفيذية لإتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة

المكتب الرئيس لإتش إس بي سي

طريق العليا

ص ب ٩٠٨٤

الرياض ١١٤١٣

المملكة العربية السعودية

هاتف: ١٢١٢ ١٢٤ ٨٠٠ ٩٦٦+

فاكس: ٢٣٤٨ (١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: saudiarabia@hsbc.com

موقع إلكتروني: www.hsbcsaudi.com

اللجنة الشرعية لبنك كريدي أجريكول الشركات والاستثمار

الفتان كرنسي هاوس، برج ٢، دور ٢٢

مركز دبي المالي العالمي

ص.ب. ٥٠٦٦١١، دبي

الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ١٠١١ ٤٣٧٦ (٩٧١)

فاكس: ٨٥٢٢ ٤٤٤٥ (٩٧١)

بريد إلكتروني:

- الدكتور محمد القري: drelgari@hotmail.com
- الشيخ نظام اليعقوبي isnaad@gmail.com
- الدكتور عبدالستار أبو غدة: abughuddah@gmail.com

موقع إلكتروني: www.ca-cib.com

المستشار القانوني السعودي للمُصدِر

مكتب زياد خشيم محامون ومستشارون

ص ب ٢٣٠٦٦٧

مركز لوكاليزر، جناح إف ٦

شارع الأمير محمد بن عبد العزيز (التحلية)

الرياض ١١٣٢١

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٨٧٠٠ ٤٦١ (١١) ٩٦٦+

فاكس: ٨٧٩٩ ٤٦١ (١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: info@khoshaim.com

موقع إلكتروني: www.zeyad.khoshaim.com

المستشارون القانوني الدولي للمُصدِر

آلن آند أوفري إل إل بي

وان بيشوبس سكوير

لندن اي ١ ٦ ايه دي

المملكة المتحدة

هاتف: ٠٠٠٠ ٣٠٨٨ ٢٠ (٠) ٤٤+

فاكس: ٠٠٨٨ ٣٠٨٨ ٢٠ (٠) ٤٤+

بريد إلكتروني: information@allenovery.com

موقع إلكتروني: www.allenovery.com

المستشار القانوني السعودي لمديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية

مكتب المحامي سلمان بن متعب السديري بالتعاون مع ليثم آند واتكنز إل إل بي

الطابق السابع، البرج ١، أبراج التطوير

طريق الملك فهد السريع

ص ب ١٧٤١١

الرياض ١١٤٨٤

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٢٥٠٠ ٢٠٧ (١١) ٩٦٦+

فاكس: ٢٥٧٧ ٢٠٧(١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: salman.al-sudairi@lw.com

موقع إلكتروني: www.lw.com

المستشار القانوني الدولي لمديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية

ليثم آند واتكنز إل إل بي

مركز دبي المالي العالمي

مبنى الدائرة ١، الطابق ٣

ص.ب. ٥٠٦٦٩٨

دبي

الإمارات العربية المتحدة

هاتف: ٦٤٠٣ ٧٠٤ (٤) ٩٧١+

فاكس: ٦٤٩٩ ٢٠٧ (١١) ٩٧١+

بريد إلكتروني: Harj.Rai@lw.com

موقع إلكتروني: www.lw.com

المحاسب القانوني للمُصدِر

إرنست ويونغ

برج مكاتب الفيصلية

الطابق ١٤

ص ب ٢٧٣٢

الرياض ١١٤٦١

المملكة العربية السعودية

هاتف: ٤٧٤٠ ٢٧٣ (١١) ٩٦٦+

فاكس: ٤٧٣٠ ٢٧٣ (١١) ٩٦٦+

بريد إلكتروني: Riyadh@sa.ey.com

موقع إلكتروني: www.ey.com

جميع المستشارين المذكورين أعلاه أعطوا موافقتهم الكتابية على استخدام أسمائهم وشعاراتهم وعلى نشر إفاداتهم (أينما وردت) في **نشرة الإصدار** هذه، ولم يتم سحب هذه الموافقات حتى تاريخ **نشرة الإصدار** هذه.

ملخص الإصدار

ينبغي قراءة ملخص الإصدار هذا ("**الملخص**") كمقدمة للمعلومات الأكثر تفصيلاً الواردة في **نشرة الإصدار** هذه مقيدةً بالكامل بتلك المعلومات، وقد لا يحتوي هذا **الملخص** على كل المعلومات التي يجب على المستثمرين المحتملين مراعاتها قبل اتخاذ قرار الاستثمار في **الصكوك**، وعليه ينبغي أن يستند أي قرار يتخذه مستثمر محتمل بالاستثمار في **الصكوك** على دراسة **نشرة الإصدار** هذه في مجملها، مع مراعاة أن المفردات والمصطلحات التالية المستخدمة في هذا **الملخص** وغير المعرفة فيه ستكون لها المعاني المحددة لها في قسم "***المصطلحات والتعريفات***".

يجب قراءة قسم "***إشعار مهم***" وقسم "***عوامل المخاطرة***" من **نشرة الإصدار** هذه بعناية تامة قبل اتخاذ أي قرار بالاستثمار في **الصكوك** بموجب **نشرة الإصدار** هذه.

المُصدِر ومدير موجودات الصكوك

الشركة السعودية للكهرباء ("**الشركة**")، تأسست كشركة مساهمة سعودية في ١٤٢٠/١٢/٣٠هـ (الموافق ٢٠٠٠/٤/٥م) وفقاً لأنظمة المملكة العربية السعودية، بسجل تجاري رقم ١٠١٠١٥٨٦٨٣ والتي يقع عنوانها المسجل في أبراج غرناطة – المبنى أ –١، ص .ب. ٢٢٩٥٥، الرياض، المملكة العربية السعودية.

أنشطة المُصدِر

تتمثل الأنشطة الرئيسية **للشركة** في توليد ونقل وتوزيع الكهرباء داخل المملكة.

ملكية المُصدِر

تملك **حكومة** المملكة العربية السعودية في تاريخ **نشرة الإصدار** هذه تقريبًا ٧٤,٣% من أسهم **الشركة المُصدرة** كما تملك **أرامكو السعودية** ٦,٩% تقريباً من الأسهم المصدرة، وهذه الأخيرة مملوكة بالكامل **لحكومة** المملكة العربية السعودية. أما النسبة المتبقية البالغة ١٨,٨% من أسهم **الشركة** فيملكها الجمهور في المملكة.

رأس المال

كما في تاريخ نشر **نشرة الإصدار** هذه، يبلغ رأس مال **المُصدِر** المصرح به ٤١،٦٦٥،٩٣٨،١٥٠ ريال سعودي مقسماً على ٤،١٦٦،٥٩٣،٨١٥ سهم عادي مصرح به بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات سعودية للسهم الواحد، وكلها صادرة ومدفوعة القيمة بالكامل.

مديرا الإصدار ومديرا استقبال العروض ومتعهدا التغطية

شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة التي يقع عنوانها المسجل في طريق العليا، ص. ب. ٩٠٨٤، الرياض ١١٤١٣، المملكة العربية السعودية، **وشركة السعودي الفرنسي كابيتال**، التي يقع عنوانها المسجل في الطابق الرابع، مبنى المكتب

	الرئيسي، طريق الملك فهد، برج ليجند، المبنى ٧٤٩، ص. ب. ٢٣٤٥٤، الرياض ١١٤٢٦، المملكة العربية السعودية.
وكيل حملة الصكوك	**شركة السعودي الفرنسي كابيتال**، التي يقع عنوانها المسجل في الطابق الرابع، مبنى المكتب الرئيسي، طريق الملك فهد، برج ليجند، المبنى ٧٤٩، ص. ب. ٢٣٤٥٤، الرياض ١١٤٢٦، المملكة العربية السعودية.
أمين موجودات الصكوك	**شركة الكهرباء للصكوك**، وهي شركة تابعة ومملوكة بالكامل **للشركة السعودية للكهرباء** وذات مسؤولية محدودة بسجل تجاري رقم ١٠١٠٢٣٣٧٧٥ صادر بتاريخ ١٤٢٨/٠٥/١٦هـ (الموافق ٢ يونيو٢٠٠٧م) برأس مال قدره ٥٠٠،٠٠٠ ريال سعودي والتي يقع عنوانها المسجل هو ص. ب. ٢٢٩٥٥، الرياض، المملكة العربية السعودية.
مدير الدفعات	**شركة السعودي الفرنسي كابيتال**، التي يقع عنوانها المسجل في الطابق الرابع، مبنى المكتب الرئيسي، طريق الملك فهد، برج ليجند، المبنى ٧٤٩، ص. ب. ٢٣٤٥٤، الرياض ١١٤٢٦، المملكة العربية السعودية.
المسجل	السوق المالية السعودية (**"تداول"**) والذي يقع عنوانه المسجل في بناية أبراج التعاونية للتأمين – البرج الشمالي، طريق الملك فهد، ص .ب ٦٠٦١٢، الرياض ١١٥٥٥، المملكة العربية السعودية.
القائمة الرسمية	تم تقديم طلب **للهيئة** لإدراج **الصكوك** ضمن القائمة الرسمية المذكورة في **قواعد التسجيل والإدراج**.
إجمالي القيمة الإسمية للصكوك المطروحة	٤،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي.
استخدام المتحصلات	سوف يستخدم **المُصدِر** صافي متحصلات إصدار **الصكوك**، للأغراض العامة **للمُصدِر** بما في ذلك النفقات الرأسمالية.

المستثمرون المستهدفون	إن طرح وبيع وتسليم **الصكوك** مقتصر على **الأشخاص المؤهلين** (كما هم معرفون في **الشرط** ١ (***تعريفات***"))، وسيكون التوزيع الأساسي **للصكوك** على **الشركات والهيئات الاستثمارية** (كما هي معرفة في قسم (***الاكتتاب والبيع***")) فقط، ولكن يمكن **للأشخاص المؤهلين** الذين ليسوا **بشركات أو هيئات استثمارية** شراء **الصكوك** من **الشركات والهيئات الاستثمارية** بعد انتهاء فترة الطرح وإتمام عملية الاكتتاب.
طريقة الاكتتاب	يجوز **لمديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** استقطاب طلبات مبدئية لشراء **الصكوك** من المستثمرين المحتملين خلال **فترة تقديم طلبات الاستثمار**، وعلى كل من يرغب في شراء **الصكوك** أن يقدم **نموذج طلب الاستثمار** معباً على الوجه المطلوب إلى أي من **مديري الإصدار ومديري استقبال العروض** قبل نهاية **فترة تقديم طلبات الاستثمار**. ويمكن للأشخاص الذين ليسوا بشركات وهيئات استثمارية شراء **الصكوك** من المكتتبين من الشركات والهيئات الاستثمارية بعد انتهاء فترة الطرح وإتمام عملية الاكتتاب (للمزيد من المعلومات، فضلاً راجع قسم "***الاكتتاب والبيع***" من **نشرة الإصدار** هذه)
العدد الأدنى للصكوك	**صك** واحد.
الحد الأدنى لمبلغ الاكتتاب	سيكون الحد الأدنى لمبلغ الاكتتاب ١،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي.
العدد الأقصى للصكوك	٤،٥٠٠ صك.
الحد الأقصى لمبلغ الاكتتاب	سيكون الحد الأقصى لمبلغ الاكتتاب ٤،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي.
قيود التخصيص والعرض	سيكون تخصيص **الصكوك** بناءً على تقدير **المُصدِر ومديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** وسيتم بعد انتهاء **فترة تقديم طلبات الاستثمار**. ولمزيد من التفصيل حول هذه القيود وغيرها من القيود الخاصة بطرح **الصكوك** وبيعها وتسليمها،

يرجى مراجعة قسم ("*الاكتتاب والبيع*") من **نشرة الإصدار** هذه.

طريقة رد الفائض إلى المستثمرين	في حال عدم قبول أي **نموذج طلب استثمار** لأي سبب، سواء كان كلياً أو جزئياً وسواءً لوجود فائض أو غير ذلك، فسيتم رد أي أموال تم تقديمها فيما يتعلق بالطلب المرفوض (أو بالجزء المرفوض من الطلب، حسبما يقتضي الحال) إلى المستثمر بدون خصومات وذلك بتحويل المبلغ المعني إلى الحساب البنكي الذي تم تحويله منه.
فترة الطرح	الفترة التي تبدأ في ٢٠١٤/١/٩م وتنتهي في ٢٠١٤/١/٢٠م.
سعر الإصدار	نسبة ١٠٠% من **القيمة الإسمية** الإجمالية **للصكوك**.
صيغة الصكوك	تُصدر **الصكوك** في شكل غير ورقي مسجل فقط وتُمثَّل **الصكوك** في جميع الأوقات على شكل حصص مسجلة في **صك رئيس** بدون كوبونات مرفقة ويودع لدى **وكيل حملة الصكوك** (كما هو موضح في **الشرط ٢ (*الصيغة والفئة*)**).
العملة	تُصدر **الصكوك** بالريال السعودي.
الوضع النظامي للصكوك	تمثل **الصكوك** حصص ملكية مشاعة في منفعة **موجودات الصكوك**، وهي متكافئة القيمة دون أي أفضلية أو أولوية فيما بينها كما أن التزامات **المصدر** بالدفع بموجب **الصكوك** هي التزامات مباشرة وغير مخفضة في الأولوية وغير مضمونة بأي نوع من الرهونات وستكون مطالبات **حملة الصكوك** المالية تجاه **المصدر** بموجب **الصكوك** متساوية في رتبتها مع سائر المطالبات غير المضمونة وغير المخفضة الأولوية التي يطلبها دائنو **المصدر** الآخرون ما عدا تلك التي تملك الأولوية بموجب الأنظمة السارية.
مدة الصكوك	تنتهي **الصكوك** في ٢٠٥٤م. ولكن يحق **لوكيل حملة الصكوك**، بناءً على توجيهات **حملة الصكوك**، بيع **موجودات الصكوك للمُصدِر**

بسعر الشراء في نهاية السنة العاشرة والسنة العشرين والسنة الثلاثين في الحالات المذكورة في **الشرط ١١-١ (*"تاريخ الشراء"*)**.

استرداد الصكوك يمكن استرداد **الصكوك** في وقتٍ مبكر وفقاً **للشرط ١١ (حالات الممارسة)** في **تاريخ الشراء** أو عقب **حالة إخلال**.

شراء الصكوك الإلزامي على الشركة يجوز **لحملة الصكوك** إلزام **المُصدِر** بشراء **موجودات الصكوك** في الأوقات التالية:

١) في أي تاريخ من **تواريخ الشراء** (كما هو موضح في **الشرط ١١-١ (تاريخ الشراء)** من **نشرة الإصدار** هذه؛ أو

٢) في غيره من الحالات المحددة في **الشرط ١١-٢ (*"حالات الإخلال"*)** من **نشرة الإصدار** هذه،

وذلك **بسعر الشراء** الذي يتم احتسابه حسبما هو موضح في تعريف "**سعر الشراء**" في **الشرط ١ (*"تعريفات"*)** من **نشرة الإصدار** هذه.

سعر الشراء مبلغ مستحق الدفع عند الشراء الإلزامي **لموجودات الصكوك** من قبل **المُصدِر**. وسيكون **سعر الشراء** المنطبق على **الصكوك** (يعبر عنه بنسبة مئوية من **القيمة الإسمية للصكوك)** ٩٥% في **تاريخ الشراء** الواقع في يناير ٢٠٢٤م، و٦٠% في **تاريخ الشراء** الواقع في يناير ٢٠٣٤م، و٣٠% في تاريخ الشراء الواقع في يناير ٢٠٤٤م كما هو موضح في **الشرط ١ (تعريفات)**. ولا يُدفع **سعر الشراء** إلى **حملة الصكوك** في تاريخ انتهاء **الصكوك** بعد انقضاء أربعين عاماً.

تواريخ التوزيع الدورية في نهاية كل ربع سنة بتاريخ ٣٠ من يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل سنة، ابتداءً من ٣٠ أبريل ٢٠١٤م وانتهاءً بـ٣٠ يناير ٢٠٥٤م،شريطة أنه إذا لم يكن أي من هذه الأيام **يوم عمل** (كما هو معرّف في قسم (**"الشروط"**)، يكون **تاريخ التوزيع الدوري** هو **يوم العمل** التالي ما لم يكن ذلك اليوم يقع في الشهر التقويمي التالي، وفي تلك الحالة، يكون تاريخ التوزيع الدوري هو **يوم العمل** السابق مباشرة.

مبلغ التوزيع الدوري	**معدل العمولة الأساسي** زائد **الهامش** ويحسب كنسبة مئوية سنوياً (يرجى مراجعة قسم "*الاكتتاب والبيع*" من **نشرة الإصدار** هذه) يدفع في نهاية كل ربع سنة من **صافي الدخل** المتحصل من **موجودات الصكوك**.
صافي الدخل	هو إجمالي الدخل الناتج من **موجودات الصكوك** بعد خصم **تكاليف مدير موجودات الصكوك المسموح بها** و**الأتعاب الإدارية** و**أتعاب الوكالة** كما هي موضحة بالتفصيل في **الشرط** ٥ (**"*موجودات الصكوك*"**) من **نشرة الإصدار** هذه.
المبلغ الإضافي	مبلغ مستحق الدفع (ما يساوي ٥% من إجمالي **القيمة الإسمية للصكوك**) من **الاحتياطي** في كل **تاريخ شراء** يقع في يناير ٢٠٢٤م ويناير ٢٠٣٤م ويناير ٢٠٤٤م و**تاريخ الانتهاء** طبقاً لما هو وارد بالتفصيل في **الشرط** ٥ (ج) (**"*استخدام المتحصلات – الاحتياطي*"**) من **نشرة الإصدار** هذه).
فئة الإصدار	تصدر **الصكوك** بفئة ١،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي.
التعهد السلبي	تتمتع **الصكوك** بتعهد سلبي كما هو موضح في الشرط ٦ (**"*التعهد السلبي*"**) حيث بموجبه يتعهد **المُصدِر** والتابعون له بعدم إنشاء أو السماح بإنشاء أو وجود أي رهونات (سوى رهونات معينة مسموح بها) على أعماله أو موجوداته أو إيراداته لضمان مديونية على شكل أوراق مالية (في حدود المعنى المنصوص عليه في نظام السوق المالية) أو ضمان كفالة تلك المديونية.
إخلال متقابل	تنتفع **الصكوك** من الإخلال المتقابل كما هو موضح في الشرط ١١-٢ (**"*حالات الإخلال*"**).
التحويل	يجوز نقل ملكية **الصكوك** وفقاً للوائح والإجراءات التي يضعها المسجل، ومن خلال تقديم تلك المعلومات للمسجل حسبما تقتضيه اللوائح والتعليمات. يرجى مراجعة **الشرط** ٣ (**"السجل وحق الملكية والتحويل"**) و"***الاكتتاب والبيع***" في الصفحتين ١٦٩ و٢٠٥ من نشرة

الإصدار هذه، على التوالي.

الضرائب يتم دفع جميع الدفعات المتعلقة **بالصكوك** خالية من أية استقطاعات ضريبية لحكومة **المملكة** ("**الحكومة**") ما لم تكن تلك الضرائب متطلبة بموجب الأنظمة السارية. وفي تلك الحالة، سيدفع **المُصدِر** تلك المبالغ الإضافية التي ينتج عنها تسليم **حملة الصكوك** المبالغ التي كانوا سيتسلمونها لو لم يلزم إجراء تلك الاستقطاعات أو الخصومات، وذلك في حدود توفر تلك المبالغ للتوزيع على **حملة الصكوك** من **صافي الدخل** و**الاحتياطي** (كما هو معرف في الشرط ٥(ب) (*استخدام المتحصلات – صافي الدخل*).

القانون الواجب التطبيق تخضع **الصكوك** و**وثائق الصكوك** للأنظمة المعمول بها في **المملكة** وتفسر بموجبها.

ملخص المعلومات الأساسية

ينبغي قراءة ملخص المعلومات الأساسية الموضح أدناه كمقدمة للمعلومات المفصلة الواردة في أي موضع آخر من ***نشرة الإصدار*** *هذه كما أنه مقيد في مجمله بتلك المعلومات. قد لا يحتوي هذا* ***الملخص*** *على كافة المعلومات التي ينبغي على المستثمرين المحتملين الاطلاع عليها قبل اتخاذ قرار الاستثمار في* ***الصكوك****. وعليه فإن أي قرار يتخذه المستثمر المحتمل للاستثمار ينبغي أن يستند إلى الاطلاع على هذه* ***النشرة*** *بأكملها. يجب قراءة* ***نشرة الإصدار*** *هذه بأكملها بعناية، بما في ذلك القوائم المالية والإيضاحات ذات العلاقة والمعلومات الواردة تحت العناوين "****عوامل المخاطرة****" و"****إشعار مهم****" قبل اتخاذ أي قرار استثماري. إن المفردات والمصطلحات التالية المستخدمة في هذا* ***الملخص*** *وغير المعرفة فيه ستكون لها المعاني المحددة لها في قسم* ***المصطلحات والتعريفات****" من* ***نشرة الإصدار*** *هذه.*

وصف الشركة

الشركة وشركاتها التابعة والفرعية (يشار إليهم مجتمعين بـ"**مجموعة الشركة السعودية للكهرباء**" أو "**المجموعة**") هي شركة محتكرة لخدمات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في **المملكة** وتمتلك **الحكومة** ما نسبته ٨١,٢% من أسهمها، بشكل مباشر وغير مباشر، وهي مصنفة ائتمانياً كما في تاريخ **نشرة الإصدار** هذه بالتصنيفات التالية:

التصنيف	الوكالة المصنّفة	تعريف التصنيف
A1	موديز	درجة متوسطة عليا، مخاطرة ائتمانية منخفضة
AA-	فيتش	جودة ائتمانية عالية، مخاطر تعثر منخفضة جداً
AA-	ستاندرد آند بورز	قدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية

وتتمثل الأنشطة الرئيسية **للمجموعة** في توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في **المملكة**، التي تملك أكبر اقتصاد من بين **دول مجلس التعاون الخليجي**. هذا وبلغ إجمالي مبيعات **المجموعة** من الكهرباء ٢٤٠،٢٨٨ غيغاواط/ساعة في عام ٢٠١٢م، تم بيع ١٢٠،٢٤٦ غيغاواط/ساعة (٥٠,٠%) منها لعملاء الشريحة السكنية، كما تم بيع ٤١،٧١١ غيغاواط/ساعة (١٧,٤%) إلى الشريحة الصناعية و٣٩،٢٦٤ غيغاواط/ساعة (١٦,٣%) إلى عملاء الشريحة التجارية و٣٠،٣٤٩ غيغاواط/ساعة (١٢,٦%) إلى الشريحة الحكومية. كما تم بيع كميات أخرى تصل إلى ٨،٧١٨ غيغاواط/ساعة (٣,٦%) إلى شرائح أخرى، مثل العملاء الزراعيين و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** وغيرهم من العملاء.

وقد بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية **للمجموعة** للسنة المنتهية في ٣١ **ديسمبر** ٢٠١٢م نحو ٣٣،٦٤٦ مليون ﷼ سعودي (مقارنة بمبلغ ٣٠،٥٧٠ مليون ﷼ سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و٢٧،٩١١ مليون ﷼ سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م). وبلغ صافي دخل الشركة ٢،٥٦١ مليون ﷼ سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م (مقارنة بمبلغ ٢،٢١٣ مليون ﷼ سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و٢،٢٧٩ مليون ﷼ سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م). هذا وقد بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية **للمجموعة** خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م نحو ١٥،٧٣١ مليون ﷼ سعودي (مقارنة بمبلغ ١٥،٠٠٦ مليون ﷼ سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م) وبلغ صافي دخلها ٨٤٥ مليون ﷼ سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية

في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م (مقارنة بمبلغ ٧٧٧ مليون ريال سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م). في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م. وبلغ إجمالي موجودات **المجموعة** ٢٦٣،٠١١ مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ ٢٣٨،٥٨٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و٢١٣،٤٥٤ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و١٩٠،٨٧٢ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م).

الرؤية والرسالة والاستراتيجية العامة

الرؤية

تتمثل رؤية **الشركة** في دعم مستويات المعيشة وتحسينها وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية **للمملكة** في جميع المجالات.

الرسالة

تتمثل رسالة **الشركة** في تزويد عملائها بخدمات آمنة وموثوق بها في مجال الكهرباء، وذلك من أجل تلبية تطلعات مساهميها ورعاية موظفيها وضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

الاستراتيجية العامة

تركز استراتيجية **الشركة** على تنفيذ سياسة **الحكومة** في تطوير قطاع الكهرباء في **المملكة**، مع حرصها على الهدف الأساسي المتمثل في توفير كهرباء آمنة وموثوقة وفعالة من حيث التكلفة إلى المستخدمين النهائيين. وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن استراتيجية **الشركة** تحقيق زيادة كبيرة في طاقتها الإنتاجية وتعزيز علاقاتها على الصعيدين الدولي والمحلي.

زيادة الطاقة الإنتاجية

تتخذ **الشركة** عدداً من الخطوات لزيادة الطاقة الإنتاجية **للمجموعة** من أجل تلبية الطلب المتوقع مستقبلا، بما في ذلك توسيع المحطات القائمة وبناء محطات جديدة. وكجزء من استراتيجيتها لتلبية هذا الطلب المتوقع، زادت **الشركة** من طاقتها الإنتاجية بمقدار ٢،٩١٦ ميغاواط خلال عام ٢٠١٠م (بزيادة قدرها ٧,٧%)، و٢،١٨٠ ميغاواط خلال عام ٢٠١١م (بزيادة قدرها ٥,٥%) و٢،٠٤٦ ميغاواط خلال عام ٢٠١٢م (بزيادة قدرها ٤,٩%). هذا وتخطط **المجموعة** لزيادة قدرتها الإنتاجية في توليد الطاقة من ١٤،٢٤٦ ميغاواط إلى ٥٧،٣٢٩ ميغاواط بنهاية عام ٢٠١٧م بتكلفة إجمالية تقدر بمبلغ ٧٨،٦٠٦ مليون ريال سعودي ستتكبدها الشركة حتى نهاية عام ٢٠١٧م وذلك لكي تضمن أن تكون طاقتها الإنتاجية داخل **المملكة** كافية لتلبية ذروة الطلب على الكهرباء على المدى المتوسط والطويل.

بيد أنه ومع تطور قطاع الطاقة المستقل، فإن **الشركة** ترى أنها قادرة على خفض مستوى النفقات الرأسمالية على مشاريع جديدة لتوليد الطاقة. وتمثل **الشركات المستقلة لإنتاج الطاقة** و**الشركات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** حاليًا ما يقرب من ١٤,٥% من القدرة الإنتاجية في **المملكة**، وبناءً على المشروعات الحالية أو المزمع القيام بها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، فإن **الشركة** تتوقع ارتفاع حصة القدرة الإنتاجية **للشركات المستقلة لإنتاج الطاقة** و**الشركات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** إلى حوالي ٢١% على المدى المتوسط.

طورت **الشركة** كذلك برنامجها الخاص للإنتاج المستقل للطاقة بهدف تشجيع استثمار القطاع الخاص في قطاع توليد الطاقة لديها. لمزيد من المعلومات حول برنامج الإنتاج المستقل للطاقة، راجع قسم *"وصف الشركة – وحدات الأعمال – توليد الكهرباء – المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء"*. وكجزء من هذا البرنامج، حددت **الشركة** الحاجة لإنشاء محطات جديدة للطاقة لاستكمال خطتها الرامية إلى زيادة القدرة الإنتاجية الإجمالية في

المملكة والتي يمكن تنفيذها على أساس الإنتاج المستقل للطاقة، حيث يشمل برنامج **الشركة** لإنتاج الطاقة المستقل حاليًا بناء خمس محطات جديدة لتوليد الكهرباء، كما تم إصدار طلبات تقديم عروض لأول محطة مستقلة لإنتاج الطاقة، وهي محطة رابغ المستقلة، في ٢٠٠٨م وأُبرمت اتفاقيات تمويل لهذا المشروع في ٢٠٠٩م، كما تم إصدار طلبات تقديم عروض لاثنتين من محطات الطاقة المستقلة، وهما تحديداً محطة **الرياض المستقلة** ومحطة **القرية المستقلة**، في عامي ٢٠٠٩م و ٢٠١٠م على التوالي. وقد تم توقيع اتفاقيات التمويل لمحطة **الرياض المستقلة** في عام ٢٠١٠م ولمحطة **القرية المستقلة** في عام ٢٠١١م. وقد اختارت **الشركة** الفائز بمناقصة محطة رابعة مستقلة لإنتاج الطاقة، وهي **محطة رابغ المستقلة الثانية لإنتاج الطاقة**، ومن المتوقع إصدار **طلب تقديم عروض لمحطة خامسة مستقلة لإنتاج الطاقة**، وهي **محطة ضباء**، خلال أواخر عام ٢٠١٣م أو مطلع ٢٠١٤م.

تحسين شبكة النقل الكهربائي

تعتزم **المجموعة** مواصلة توسيع شبكة النقل الكهربائي (**"النقل"**) الخاصة بها للحد من الاختناق وربط المناطق المعزولة فيما بينها وربط محطات كهرباء جديدة بالشبكة.

بالإضافة إلى توسيع قدرة الشبكة، تركز **المجموعة** على تحسين موثوقية نظام شبكة النقل والحد من عدد حالات الانقطاع وقياس أداء الشبكة بشكل مستمر لضمان امتثالها للمعايير الدولية. وقد اتخذت **المجموعة** (ولا تزال تتخذ) عددًا من التدابير لتحسين موثوقية شبكة النقل لديها، بما في ذلك:

- إجراء دراسات وتحليلات دورية لتحديد أخطاء النقل الرئيسية والوقوف على أسبابها ووضع الحلول الممكنة.
- إجراء صيانة روتينية لجميع أصول النقل.
- تنفيذ مشاريع تقوية ومشاريع نقل جديدة قبل وقت طويل من بلوغ الطلب ذروته.
- توفير محولات احتياطية متنقلة في جميع المواقع الاستراتيجية.
- رفع مستوى كفاءة الأداء لفنيي النقل من خلال تأمين البرامج التدريبية والتعليمية لهم.

وتقدر النفقات الرأسمالية اللازمة لتوسيع شبكة النقل وصيانتها وتطويرها بحوالي ١٦ إلى ٢٢ مليار ريال سعودي سنويا للفترة بين عامي ٢٠١٣م و٢٠١٧م. وتماشيا مع الممارسات السابقة، تتوقع **المجموعة** تمويل هذا الإنفاق من خلال الاقتراض ومعاملات في أسواق رأس المال والدعم الحكومي. راجع قسم "*ملخص المديونيات الأخرى*".

وتهدف **المجموعة** خلال الأجلين المتوسط والطويل (فترة تمتد من ٥ إلى ٢٥ سنة) إلى رفع مستوى "عوامل القدرة الإنتاجية" العامة (أية نسبة الإنتاج الفعلي لكل محطة كهرباء خلال فترة زمنية مقارنة بإنتاجها فيما لو عملت بكامل قدرتها الإنتاجية) لنشاط التوليد من خلال زيادة الاستثمار في شبكة النقل.

كما تم الربط بين نشاط النقل في المناطق الأربع التي تعمل فيها **المجموعة** الآن بالكامل تقريبا (مع بلوغ نسبة الربط بين شبكات النقل داخل **المملكة العربية السعودية** إلى ٩٨% تقريبًا في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م)، على الرغم من أنه لا يزال هناك الكثير من العمل من حيث زيادة قدرة بعض شبكات الربط الرئيسية وهذا ما يركز عليه برنامج النفقات الرأسمالية للمجموعة بشكل كبير في مجال النقل.

ولرفع مستوى موثوقية إمداد الطاقة في **المملكة** وخفض التكاليف وزيادة تداول الطاقة، طورت **الشركة** الربط الكهربائي مع شبكات نقل الطاقة في دول مجلس التعاون الخليجي المجاورة. وقد أسست الدول الأعضاء في **مجلس التعاون الخليجي**

سنة ٢٠٠١م **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي**، كشركة مساهمة وفقاً للأنظمة السعودية، لربط شبكات النقل الكهربائي في الدول الأعضاء (راجع *"الشركات التابعة والاستثمارات الأخرى – الاستثمارات الأخرى – هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي"*) وبالإضافة إلى دول مجلس التعاون الخليجي، تعتزم الشركة تطوير مشروعات الربط الكهربائي مع دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تتوقع **المجموعة** تحقيق عدد من الأرباح الاقتصادية والتشغيلية نتيجة لتعزيز الربط الكهربائي وزيادة عوامل القدرة الإنتاجية، بما في ذلك:

- زيادة إجمالي الطاقة الاحتياطية للشبكة بكاملها
- رفع مستوى استغلال محطات الطاقة التابعة **للمجموعة** مما يخفض من التكاليف التشغيلية وتكاليف النفقات الرأسمالية.
- تعزيز مستوى الموثوقية والأمن في شبكة النقل.

نقاط القوة في عمل الشركة

من مواطن القوة الرئيسية في عمل **المجموعة:**

- **المجموعة هي المزود المحتكر لتوليد الكهرباء في المملكة**

إن جميع قدرات توليد الطاقة المتاحة في المملكة حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م هي إما مملوكة **للمجموعة** أو خاضعة لاتفاقيات شراء طاقة طويلة الأجل تكون **المجموعة** هي المشتري الحصري فيها، ويشمل ذلك أيضاً قدرات معينة تستغلها **المجموعة** أساساً للاستخدام الخاص بها من قبل شركة **أرامكو السعودية**. هذا وتحتفظ **المجموعة** بوضع مُنظَّم كشركة محتكرة لتقديم خدمات نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها **على المستهلكين** في **المملكة**. وبموجب قانون الكهرباء، يجب أن تكون جميع شركات توفير **الكهرباء** العاملة في **المملكة** حاصلة على رخصة من **الحكومة**. وعليه تحمل **المجموعة** حاليًا الرخصة الوحيدة لنقل وتوزيع الكهرباء في **المملكة**. لذا تعد **المجموعة** المزود المحتكر لتوليد الكهرباء وخدمات نقل وتوزيع الكهرباء في السوق من بين الشركات العاملة في قطاع الكهرباء في **المملكة العربية السعودية**، وهذا يعني إلى جانب مواجهة عوائق وتحديات كبيرة لدخول السوق أن **الشركة** تتوقع أن تظل المزود الرئيس للكهرباء في **المملكة** في المستقبل المنظور مع احتفاظها بوضعها كمزود محتكر لتلك الخدمات.

- **الدعم الحكومي**

من المعروف تاريخيًا أن **الحكومة**، التي تملك فعليًا، بشكل مباشر وغير مباشر، نسبة ٨١,٢% تقريبًا من رأس المال المُصدَر **للمجموعة**، كانت ولا تزال توفر الدعم الكافي **للمجموعة** لضمان تلبيتها لمطالب الكهرباء في **المملكة** على نحو كافٍ. وقد شمل هذا الدعم **الحكومي للشركة** تقديم قروض بدون فوائد على المدى الطويل واحتساب تعرفة استهلاك أعلى للكهرباء الموردة للعملاء الحكوميين، والحصول على الوقود المدعوم من خلال شركة **أرامكو السعودية**، مع إمكانية تأجيل دفع قيمة هذا الوقود بالإضافة إلى كمية الطاقة التي يتم شراؤها من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** ورسوم البلدية، مع تولي مسؤولية تسديد المبالغ الكبيرة المستحقة لشركة **أرامكو السعودية**. كما ترى **الشركة** أنه لا غنى عن أشكال الدعم **الحكومي** هذه من أجل تعزيز قوتها التنافسية. راجع قسم *"مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات – العلاقة مع الحكومة"*.

بالإضافة إلى ذلك، فإن لدى **الحكومة** أيضًا رؤية استراتيجية فيما يتعلق بصناعة الكهرباء. وكجزء من خطة التنمية الخمسية التاسعة للفترة من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٤م، وضعت **وزارة الاقتصاد والتخطيط** أهدافًا محددة للسياسة المتبعة في صناعة الكهرباء، والتي تشمل تعزيز دور قطاع الكهرباء في تعظيم الموارد الوطنية وتعزيز التكامل بين شبكات النقل والتوزيع في قطاع الكهرباء على المستويين الإقليمي والدولي. انظر *"استراتيجية التطوير الحكومية"*. وتزامنًا مع دعمها التاريخي التنظيمي والمالي، توضح خطة التنمية الخمسية التاسعة عزم **الحكومة** على مواصلة تعزيز ودعم قطاع الكهرباء في **المملكة**.

- **توريد وقود منخفض التكلفة والدفع المؤجل**

تشكل تكاليف الوقود جزءًا كبيرًا من التكاليف التشغيلية **للشركة**، حيث شكلت ٢٠,٧% من تكلفة مبيعات **الشركة** في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م. كما أن لدى **المجموعة** ترتيبات توريد طويلة الأجل مع شركة **أرامكو السعودية** والتي تحصل بموجبها على الوقود المدعوم. وبموجب مرسوم ملكي، تلتزم **أرامكو السعودية** بإمداد **الشركة** بالوقود الكافي، ووفقًا لقرار من **مجلس الوزراء**، تسمح **الحكومة للشركة** بتأجيل دفع ثمن الوقود المورد لها من قبل **أرامكو السعودية**. ويؤدي تأجيل دفع ثمن الوقود إلى زيادة الذمم الدائنة المستحقة على **الشركة** لشركة **أرامكو السعودية**. (راجع قسم "– ***توريد الوقود***").

- **دور الشركة في دعم الاقتصاد السعودي**

تلعب **المجموعة** دورًا اقتصاديًا وسياسيًا هامًا في تعزيز الاقتصاد **السعودي** من حيث تلبية الزيادات المستمرة في الطلب على الكهرباء بسبب النمو السكاني والتوجه نحو إنشاء المزيد من الصناعات التي تتولى **الحكومة** رعايتها. ووفقا لقاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية في العالم لصندوق النقد الدولي لشهر أكتوبر ٢٠١٢م، فمن المتوقع أن يزيد عدد السكان في جميع أنحاء المملكة بنسبة ٨,٤% في الفترة ما بين ٢٠١٢م و٢٠١٧م من ٢٩,٤ مليون نسمة إلى ٣١،٩ مليون نسمة. وأشارت التقديرات إلى زيادة استهلاك الكهرباء بين عامي ٢٠٠٥م و٢٠٠٩م بنسبة ٥,٨%، كما تتوقع **وزارة الاقتصاد والتخطيط** في خطة التنمية التاسعة زيادة هذا الاستهلاك بمعدل سنوي قدره ٦,٤%. وترى **الشركة** أن هذا النمو السكاني سوف يؤدي إلى زيادة الطلب على الكهرباء من قبل المستخدمين من الشريحة السكنية، بالإضافة إلى الزيادة في النشاط الصناعي والاقتصادي، ونتيجة لذلك، زيادة الطلب والاستهلاك من الكهرباء من قبل المستخدمين النهائيين من الشريحة غير السكنية. كما أن وضع **الشركة** باعتبارها مزود الكهرباء الرئيس في **المملكة** يتيح لها استغلال هذا النمو في الطلب.

نظرة عامة على السوق

يخضع توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها في المملكة للتنظيم بموجب نظام الكهرباء الذي صدر في **المملكة** وفقاً للمرسوم الملكي رقم م/٥٦ الصادر بتاريخ ١٤٢٦/١٠/٢٠هـ (الموافق ٢٠٠٥/١١/٢٢م) (**"نظام الكهرباء"**) كما يخضع لتنظيم **هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج** (**"هيئة تنظيم الكهرباء"**). تعتبر **الشركة** في الوقت الحالي المولد الرئيس للطاقة والمشتري الحصري للكهرباء في **المملكة** وتحتفظ بوضع مُنظَّم كشركة محتكرة لتقديم خدمات نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها على المستهلكين في **المملكة**.

سوق الخدمات الكهربائية السعودي هو أكبر أسواق العالم العربي، حيث وصل الحمل وقت الذروة إلى ٥١،٩٣٩ ميغاواط في ٢٠١٢م. هذا ويُتوقع زيادة الطلب على الخدمات الكهربائية في المدى القصير إلى المتوسط نتيجة النمو السكاني

والتوجه نحو إنشاء المزيد من الصناعات التي تتولى **الحكومة** رعايتها (فضلاً راجع – "معلومات السوق والقطاع" – *"استراتيجية التنمية الحكومية"*).

بيانات السوق والقطاع

يرد في هذه **النشرة** معلومات عن وضع السوق ومعدلات النمو وبيانات الصناعة الأخرى المتعلقة بأعمال **الشركة** والتي تتألف من التقديرات التي تعتمد على تقارير البيانات التي جمعتها المنظمات المهنية والمحللين وعلى بيانات مأخوذة من مصادر خارجية أخرى وعلى معرفة **الشركة** بأسواقها. كما أن هذه البيانات عرضة للتغيير ولا يمكن التحقق منها بيقين كامل بسبب القيود المفروضة على توفر البيانات الأولية وموثوقيتها وكذا القيود وأوجه عدم اليقين الكامنة في أية دراسة إحصائية أخرى. في كثير من الحالات، لا تتاح معلومات خارجية بسهولة (سواء من الجمعيات التجارية أو الهيئات الحكومية أو المنظمات الأخرى) للتحقق من صحة التحليلات والتقديرات المتعلقة بالسوق، لذا تعتمد **الشركة** على التقديرات المعدة داخليًا. وفي حال قامت **الشركة** بجمع واستخراج واستنساخ بيانات السوق أو بيانات الصناعة الأخرى من مصادر خارجية، بما في ذلك المنشورات الخاصة بالأطراف الثالثة أو الصناعة أو المنشورات العامة، فإن **المُصدِر** **والشركة** يقبلان المسؤولية عن إدراج هذه البيانات بدقة. ومع ذلك، لم يتحقق **المُصدِر** ولا **الشركة** ولا **مديرا الإصدار** **ومديرا استقبال العروض** **ومتعهدا التغطية** بصورة مستقلة من تلك البيانات ولا يقدم **المُصدِر** ولا **الشركة** ولا **مديرا الإصدار** **ومديرا استقبال العروض** **ومتعهدا التغطية** أي تعهد بشأن دقة هذه البيانات. وبالمثل، في حين ترى **الشركة** أن تقديراتها الداخلية معقولة، إلا أنه لم يتم التحقق من هذه التقديرات من أي مصادر مستقلة ولا يمكن **للمُصدِر** ولا **الشركة** ولا **مديري الإصدار** **ومديري استقبال العروض** **ومتعهدي التغطية** ضمان دقتها للمستثمرين المحتملين.

المصطلحات والتعريفات المستخدمة في هذه **النشرة** تحمل المعاني الواردة أدناه.

وحدة حرارية بريطانية	يُقصد بها الوحدة المعيارية للقياس المستخدمة للدلالة على كمية الطاقة الحرارية في الوقود، وهي كمية الطاقة اللازمة لتسخين رطل واحد من الماء بمقدار درجة واحدة فهرنهايت.
كيلومتر دائرة كهربائية	يُقصد به كيلومترات الدائرة الكهربائية.
غيغاواط	يُقصد بها الغيغاواط التي تعادل ١٠٠٠ ميغاواط.
غيغاواط/ ساعة	يُقصد بها الغيغاواط في الساعة التي تمثل كمية الكهرباء المستهلكة في الساعة الواحدة بمعدل ثابت ١ غيغاواط.
كيلو واط	يُقصد به الكيلو واط الذي يمثل معدل إنتاج الطاقة.
كيلو واط/ ساعة	يُقصد به الكيلو واط المستهلك في الساعة والذي يمثل كمية الكهرباء المستهلكة في الساعة الواحدة بمعدل ثابت ١ كيلو واط.
كيلو فولت أمبير	يُقصد به الكيلو فولت أمبير الذي يعادل ١٠٠٠ فولت أمبير.

مليون وحدة حرارية بريطانية تمثل مليون وحدة حرارية بريطانية.

ميغاواط يُقصد بها الميغاواط التي تعادل ١٠٠٠ كيلو واط.

ميغاواط/ ساعة يُقصد بها الميغاواط المستهلكة في الساعة والتي تمثل كمية الكهرباء المستهلكة في الساعة الواحدة بمعدل ثابت ١ ميغاواط.

فولت أمبير هو وحدة قياس تستخدم للقدرة الظاهرية في الدائرة الكهربائية.

معلومات عن العملات

في **نشرة الإصدار** هذه، أية إشارة إلى:

- **الدولار الأمريكي** هي إشارة إلى العملة القانونية المستخدمة في **الولايات المتحدة الأمريكية.**
- **الريال السعودي** أو ريال **المملكة العربية السعودية** هي إشارة إلى العملة القانونية المستخدمة في **المملكة.** العملة الرسمية **للشركة** هي **الريال السعودي** ورأسمالها صادر بالريال السعودي.

ومنذ عام ٢٠٠٣م **والريال السعودي** مرتبط رسميًا بالدولار الأمريكي، حيث إن ١ ريال سعودي يعادل ٠،٢٦٦٧ دولار أمريكي.

عرض المعلومات المالية

ما لم يذكر خلاف ذلك، فإن المعلومات المالية المتعلقة بالميزانية وبياني الدخل والتدفقات النقدية الواردين في هذه **النشرة** المتعلقة **بالمجموعة** مستمدة من:

- في حالة السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و٢٠١٢م، القوائم المالية المراجعة الموحدة **لمجموعة الشركة السعودية للكهرباء** الخاصة بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م (بما في ذلك المعلومات المقارنة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م) **(القوائم المالية لسنة ٢٠١٢م)**.
- في حالة السنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م، القوائم المالية المراجعة **للشركة** الخاصة بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م (بما في ذلك المعلومات المقارنة للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م) **(القوائم المالية لسنة ٢٠١١م)**.
- في حالة فترات الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م و٢٠١٣م، القوائم المالية المرحلية الموحدة غير المراجعة **لمجموعة الشركة السعودية للكهرباء** لفترة الستة أشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م (بما في ذلك المعلومات المقارنة بالستة الأشهر المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م) ("**القوائم المالية المرحلية**" ويشار إليها مع كلٍ من **القوائم المالية لسنة ٢٠١٢م والقوائم المالية لسنة ٢٠١١م** مجتمعةً بعبارة "**القوائم المالية**").

تم إعداد القوائم المالية وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن **الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين** ("**المبادئ المحاسبية المتعارف عليها في المملكة**"). كما تم **مراجعة القوائم المالية لعام ٢٠١١م والقوائم المالية لعام ٢٠١٢م** من **إرنست ويونغ** وفقاً لمعايير المراجعة المتعارف عليها في **المملكة (معايير المراجعة السعودية)**.

تنتهي السنة المالية **للشركة** في ٣١ ديسمبر، وأية إشارة في هذه **النشرة** إلى أية سنة معينة هي إشارة لفترة من ١٢ شهرا تنتهي في ٣١ ديسمبر من تلك السنة.

تقوم **الشركة** بنشر القوائم المالية المراجعة على أساس سنوي والمعلومات المالية المرحلية غير المراجعة على أساس ربع سنوي.

خضعت بعض الأرقام والنسب الواردة في **نشرة الإصدار** هذه للتقريب والتعديل. وبالتالي، فإن الأرقام المبينة لنفس الفئة المقدمة في جداول مختلفة ربما تختلف قليلاً، كما أن أرقام الجمع الواردة في بعض الجداول قد لا تكون حاصل الجمع الحسابي للأرقام التي تسبقها.

في **القوائم المالية لسنة ٢٠١٢م**، قامت **الشركة** بما يلي:

- دمج بعض الشركات التابعة المملوكة لها بالكامل والتي لم يتم دمجها من قبل في **القوائم المالية لسنة ٢٠١١م** (لأنها لم تكن جوهرية في ذلك الوقت) ونتيجة لذلك قامت (في **القوائم المالية لسنة ٢٠١٢م**) بتعديل أرقام المقارنة في الميزانية العمومية وبيان التدفقات النقدية لعام ٢٠١١م وفقاً **للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في المملكة** لتعكس هذا التعديل.
- إعادة تصنيف بعض الأرصدة المدرجة ضمن بند "**الدفعات المقدمة والأرصدة المدينة الأخرى، صافي**" وضمن بند "**الذمم الدائنة**" مع تعديلات إعادة التصنيف المقابلة التي أجريت على أرقام المقارنة في الميزانية العمومية لعام ٢٠١١م والمدرجة ضمن **القوائم المالية لسنة ٢٠١٢م**.

- عرض إيرادات معينة بشكل منفصل على أنها "إيرادات تشغيلية أخرى" بدلاً من دمجها تحت بند "تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية"، وذلك بسبب الزيادة في تدفق هذه الإيرادات. ونتيجة لذلك، قامت **الشركة** (في **القوائم المالية لسنة ٢٠١٢م**) بتعديل أرقام المقارنة في بيان الدخل لعام ٢٠١١م وفقاً **للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في المملكة** لتعكس هذا التغير في العرض.
- تسجيل نقل نشاط **مجموعة الشركة السعودية للكهرباء** في نقل الطاقة إلى شركة تابعة جديدة ومملوكة لها بالكامل اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٢م، مع إعادة تصنيف بعض التكاليف التي كانت تعتبر في السابق تكاليف عمليات التشغيل والصيانة لوحدة أعمال النقل لتصبح التكاليف العامة والإدارية لشركة النقل التابعة الجديدة، ونتيجة لذلك، قامت **الشركة** (في **القوائم المالية لسنة ٢٠١٢م**) بتعديل أرقام المقارنة في بيان الدخل لعام ٢٠١١م وفقاً **للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في المملكة** لتعكس عملية إعادة التصنيف.
- إدراج مصاريف عدد كبير من الموظفين العموميين والإداريين الذين لم يعودوا موظفين لدى **مجموعة الشركة السعودية للكهرباء** نتيجة لأحد برامج الإنتاجية، مع تسجيل نفقات هذا البرنامج بشكل منفصل تحت بند "**برنامج تحسين إنتاجية الموارد البشرية**" مما نتج عنه نقل بعض النفقات المدرجة من قبل تحت بند "**المصروفات العامة والإدارية**" إلى هذا البند الجديد. ونتيجة لذلك، قامت **الشركة** (في **القوائم المالية لسنة ٢٠١٢م**) بتعديل أرقام المقارنة في بيان الدخل لعام ٢٠١١م وفقاً **للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في المملكة** لتعكس هذا التغير.

يظهر أثر هذه التغيرات المحاسبية في الجدول أدناه.

	للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	الرقم لسنة ٢٠١١م في القوائم المالية لسنة ٢٠١١م	**الرقم المقارن لسنة ٢٠١١م في القوائم المالية لسنة ٢٠١٢م**	**صافي التغير**
	(*مليون ريال سعودي*)		
الميزانية			
النقد وما يعادله [١]	٧،٣٠٥	٧،٣٠٧	٢
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى، صافي[٢].....	٤،٨٤٨	٤،٨٥٤	٦
استثمارات في حقوق ملكية شركات و أخرى[١].....	٢،٤٠٦	٢،٤٠٥	(١)
ذمم دائنة[٢].....	٢٦،٢٣٥	٢٦،٢٤١	٦

بيان الدخل

	للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	الرقم لسنة ٢٠١١م في القوائم المالية لسنة ٢٠١١م	الرقم المقارن لسنة ٢٠١١م في القوائم المالية لسنة ٢٠١٢م	صافي التغير
	(مليون ريال سعودي)		
تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية[٣]	١،٤٠٦	١،٣٣١	(٧٥)
إيرادات تشغيلية أخرى[٣].....	—	٧٦	٧٦
تكلفة عمليات التشغيل والصيانة[٣]	(٨،٤٣٨)	(٨،٢٣٩)	(١٩٩)
المصروفات العامة والإدارية [٤] [٥]	(٣٦٠)	(٤٣٥)	٧٥
برنامج تحسين إنتاجية الموارد البشرية[٥].....	—	(١٢٥)	١٢٥
بيان التدفقات النقدية			
	(مليون ريال سعودي)		
التدفقات النقدية الناتجة من الأنشطة التشغيلية			
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى [٦]	(١،١٩١)	(١،٢١٨)	(٢٧)
ذمم دائنة[٦].....	٤،٣٥٩	٤،٣٦٥	٦
التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة الاستثمارية			
استثمارات في حقوق ملكية شركات وأخرى[٧]	(١٥٢)	(١٥١)	١

---

(١) تم إجراء التعديلات نتيجة لقرار دمج شركات تابعة إضافية.

(٢) تم إجراء التعديلات لتعكس بعض عمليات إعادة تصنيف الأرصدة.

(٣) التغير في العرض. تم دمج بندين ضمن بند "تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية" في القوائم المالية لسنة ٢٠١١م.

(٤) تم إجراء التعديلات نتيجة فصل ونقل نشاط النقل إلى شركة تابعة.

(٥) التغير في العرض. تم دمج أرقام "برنامج تحسين إنتاجية الموارد البشرية" ضمن بند "المصروفات العامة والإدارية" في القوائم المالية لسنة ٢٠١١م.

(٦) أجريت تعديلات لتعكس بعض عمليات إعادة تصنيف الأرصدة.

(٧) أجريت تعديلات نتيجة لقرار دمج شركات تابعة إضافية.

إن المعلومات المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م في **نشرة الإصدار** هذه مستمدة من عمود المقارنة بالقوائم المالية لسنة ٢٠١١م، ولا تعكس عملية إعادة التصنيف المذكورة أعلاه.

بيد أن المعلومات المالية الواردة في عمود المقارنة **بالقوائم المالية** لسنة ٢٠١١م تعكس بعض عمليات إعادة التصنيف للمعلومات المالية الواردة في القوائم المالية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م والتي راجعتها **شركة ديلويت آند توش بكر. أبو الخير وشركاهم** ("**القوائم المالية لسنة ٢٠١٠م**").

في **القوائم المالية لسنة ٢٠١١م**، تم خصم القروض التي ليس عليها فائدة التي حصلت عليها **الشركة** من حكومة **المملكة العربية السعودية** (بعد ١ يناير ٢٠٠٩م). وتم تسجيل الفرق بين المبالغ التي حصلت عليها **الشركة** بموجب هذه القروض وقيمتها الحالية كإيرادات مؤجلة (منحة حكومية) تحت بند "ذمم حكومية طويلة الأجل" وتم تعيينها في جميع السنوات المتبقية من هذه القروض في المصروفات المقابلة في كل سنة ذات صلة، وعليه قامت **الشركة** بتعديل أرقام المقارنة لعام ٢٠١٠م وفقاً **للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في المملكة** لتعكس هذا التعديل.

وبالإضافة إلى ذلك، كلفت الحكومة **الشركة** في عام ٢٠١١م بتحويل لحساب **الحكومة** الأرصدة الدائنة مستحقة الدفع من **الشركة** إلى شركة **أرامكو السعودية** فيما يتعلق بالفترة من ٢٠٠٥م إلى ٢٠٠٩م، وعليه قامت **الشركة** بتعديل أرقام المقارنة لعام ٢٠١٠م لتعكس هذا التحويل.

في عام ٢٠١٠م، قامت **الشركة** بدمج ثلاث شركات تابعة، وهي **شركة الكهرباء للصكوك**؛ وشركة **ضوئيات للاتصالات و هجر لإنتاج الكهرباء**. وقررت **الشركة** في عام ٢٠١١م عدم دمج أي من الشركات التابعة الثلاثة على أساس عدم المادية لعدم امتلاك أي منها لأية أصول مادية. وعليه قامت **الشركة** عند إعداد **القوائم المالية لسنة ٢٠١١م** بتعديل أرقام المقارنة لعام ٢٠١٠م لتعكس عدم دمج الشركات التابعة الثلاث، وقامت **الشركة** أيضًا بإجراء بعض عمليات إعادة التصنيف والتعديلات البسيطة الأخرى عند إعداد **القوائم المالية لسنة ٢٠١١م** والتي أثرت على أرقام المقارنة لعام ٢٠١٠م.

ولغياب معيار محاسبي مطبق لإدراج معاملات التحوط وفقاً **للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في المملكة**، يتعين على الشركات **السعودية** تطبيق **معيار المحاسبة الدولي** المعمول به عند غياب معيار محاسبة معين. وعليه طبقت **الشركة** بعض أحكام معيار المحاسبة الدولي رقم ٣٩ في عام ٢٠١١م والمتعلق بالمعالجة المحاسبية لمعاملات التحوط، وتم تطبيق هذا المعيار أيضًا بأثر رجعي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م وينعكس في أرقام ٢٠١٠م المقارنة المدرجة في **القوائم المالية لسنة ٢٠١١م**، ولذلك تتضمن **القوائم المالية لسنة ٢٠١١م** القيمة العادلة للأدوات المالية المشتقة **للشركة** فيما يتعلق بعقود التحوط المتعلقة بمقايضات معدل الفائدة الثابتة مقابل العائمة.

مؤشرات الأداء

فيما يلي عرض لمؤشرات أداء **الشركة** الأساسية للأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
		(مليون ريال سعودي)	
الإيرادات التشغيلية	٢٧،٩١١	٣٠،٥٧٠	٣٣،٦٤٦
إجمالي الربح	٢،٥٩٣	٢،٧٠١	٣،٦٠٣
صافي الدخل	٢،٢٧٩	٢،٢١٣	٢،٥٦١
الموجودات الثابتة، صافي	١٣٥،٦٣٥	١٥٨،٦٧٣	١٦٨،٦٥٢
حقوق المساهمين	٥٠،٢٧٠	٥١،٨٩٣	٥٣،٩٦٩
الموجودات المتداولة	٢٦،٥٣٣	٢٩،٧٥٠	٢٧،٤٨٨
المطلوبات المتداولة	٢٧،٤٦٨	٣٨،٩٨٠	٤٠،٧١٣
الدخل من النشاطات التشغيلية	١،٨٥٠	١،٩٣٢	٢،٨٩٩

	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
معدل نمو الإيرادات التشغيلية	%١٧	%١٠	%١٠
معدل نمو صافي الدخل	%٩٩	(%٣)	%١٦
معدل إجمالي الهامش[١]	%٩,٢٩	%٨,٨٤	%١٠,٧١
معدل صافي الهامش[٢]	%٨,١٧	%٧,٢٤	%٧,٦١
العائد على حقوق المساهمين[٣]	%٤,٥٣	%٤,٢٦	%٤,٧٥
العائد على الموجودات الثابتة[٤]	%١,٦٨	%١,٣٩	%١,٥٢
معدل دوران الموجودات الثابتة[٥]	٢١	١٩	٢٠
العائد على السهم من النشاطات التشغيلية (ريال سعودي)	٠,٤٤	٠,٤٦	٠,٧
العائد على السهم من صافي الدخل (ريال سعودي)	٠,٥٥	٠,٥٣	٠,٦١
نسبة التداول[٦]	٠,٩٧	٠,٧٦	٠,٦٨

---

(١) معدل إجمالي الهامش = إجمالي الربح للسنة مقسوماً على الإيرادات التشغيلية للسنة.

(٢) معدل صافي الهامش = صافي الدخل للسنة مقسوماً على الإيرادات التشغيلية للسنة.

(٣) العائد على حقوق المساهمين = صافي الدخل للسنة مقسوماً على رصيد حقوق المساهمين نهاية السنة.

(٤) العائد على الموجودات الثابتة = صافي الدخل للسنة مقسوماً على رصيد صافي الموجودات الثابتة في نهاية السنة.

(٥) معدل دوران الموجودات الثابتة= الإيرادات التشغيلية للسنة مقسومةً على رصيد صافي الموجودات الثابتة في نهاية السنة.

(٦) نسبة التداول = رصيد الموجودات المتداولة في نهاية السنة، مقسومةً على رصيد المطلوبات المتداولة في نهاية السنة.

ملخص المعلومات المالية

ينبغي قراءة ملخص المعلومات المالية أدناه بالتزامن مع قسم "***مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات***" الملخص التالي للمعلومات المالية التاريخية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م و ٢٠١١م و ٢٠١٢م وفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م و٢٠١٣م مستمد من:

- **القوائم المالية لسنة ٢٠١٢م** في حالة المعلومات التاريخية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و٢٠١٢م.
- **القوائم المالية لسنة ٢٠١١م** في حالة المعلومات التاريخية للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م.
- **القوائم المالية المرحلية** في حالة المعلومات التاريخية لفترات الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م و ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

وكل منها مذكور في مواضع أخرى من هذه النشرة. قامت **الشركة** بإجراء بعض عمليات إعادة التصنيف والتعديلات عند إعداد **القوائم المالية لسنة ٢٠١٢م**، راجع قسم "*عرض المعلومات المالية*". وتم إعداد **القوائم المالية** وفقاً **للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة.**

يتعين على المستثمرين ممن يستخدمون هذه النشرة قراءة ملخص المعلومات المالية التالي مع المعلومات الواردة في أقسام "*عرض المعلومات المالية*"، "*عوامل المخاطرة*"، "*مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات*"، "*وصف الشركة*" و**القوائم المالية** (بما في ذلك الإيضاحات ذات العلاقة بها).

بنود بيان الدخل

يوضح الجدول التالي بنود بيان الدخل الخاص بالشركة لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو في عامي ٢٠١٢م و٢٠١٣م:

	فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو	
	٢٠١٢م (غير مراجعة)	٢٠١٣م (غير مراجعة)
	(*مليون ريال سعودي*)	
مبيعات الطاقة الكهربائية	١٣،٧٦١	١٤،٣٧٣
تعرفة قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير	٤٦٢	٤٨٦
تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية	٧٤٠	٨٢١
إيرادات تشغيلية أخرى	٤٢	٥١
مجموع إيرادات التشغيل	**١٥،٠٠٦**	**١٥،٧٣١**
وقود	(٢،٧٢٧)	(٢،٦٧٦)
طاقة مشتراة	(١،٩١٨)	(٣،٠٢٥)
تشغيل وصيانة	(٤،٢١٢)	(٤،٣١٢)

	فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو	
	٢٠١٢م (غير مراجعة)	٢٠١٣م (غير مراجعة)
استهلاكات – التشغيل والصيانة	(٥،١١٤)	(٥،٤٩٣)
إجمالي تكلفة المبيعات	(١٣،٩٧١)	(١٥،٥٠٧)
إجمالي ربح الفترة	١،٠٣٥	٢٢٤
مصروفات عامة وإدارية	(١٦٣)	(١٧٤)
استهلاكات – مصروفات عامة وإدارية	(١٥٨)	(١٤٣)
الدخل (الخسارة) من الأنشطة التشغيلية	٧١٤	(٩٤)
دخل غير متكرر	—	٧٢٩
برنامج تحسين إنتاجية الموارد البشرية	(٧٨)	—
إيرادات ومصروفات أخرى، صافي	١٤٢	٢٠٩
صافي ربح الفترة	٧٧٧	٨٤٥
صافي الربح (الخسارة) من الدخل الأساسي للسهم الواحد (ريال سعودي/السهم):		
من الأنشطة التشغيلية للفترة	٠,١٧	(٠,٠٢)
من صافي دخل الفترة	٠,١٩	٠,٢٠

يوضح الجدول التالي بنود بيان الدخل الخاص **بالشركة** في ٣١ ديسمبر للسنوات المنتهية في ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م على التوالي:

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
	(*مليون ريال سعودي*)		
مبيعات الطاقة الكهربائية	٢٥،٨٧٣	٢٨،٢٨٠	٣١،١٠٢
تعرفة قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير	٨٤١	٨٨٣	٩٣٨
تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية	١،١٩٧	١،٣٣١	١،٥١٦
إيرادات تشغيلية أخرى	—	٧٦	٩١
مجموع إيرادات التشغيل	٢٧،٩١١	٣٠،٥٧٠	٣٣،٦٤٦
وقود	(٥،٧٩٧)	(٥،٧٧١)	(٦،٢٢٩)

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
	(مليون ريال سعودي)		
طاقة مشتراة	(٣،٧٤٢)	(٤،٢٥٦)	(٤،٥٦٥)
تشغيل وصيانة	(٧،٧٥٣)	(٨،٢٣٩)	(٨،٧٢٧)
استهلاكات – التشغيل والصيانة	(٨،٠٢٧)	(٩،٦٠٢)	(١٠،٥٢٢)
إجمالي تكلفة المبيعات	(٢٥،٣١٨)	(٢٧،٨٦٨)	(٣٠،٠٤٣)
إجمالي الربح خلال السنة	٢،٥٩٣	٢،٧٠١	٣،٦٠٣
مصروفات عامة وإدارية	(٣٨٩)	(٤٣٥)	(٣٩٠)
استهلاكات – مصروفات عامة وإدارية	(٣٥٣)	(٣٣٥)	(٣١٤)
الدخل من الأنشطة التشغيلية	١،٨٥٠	١،٩٣٢	٢،٨٩٩
برنامج تحسين إنتاجية الموارد البشرية	—	(١٢٥)	(٦٣٤)
إيرادات ومصروفات أخرى، صافي	٤٢٩	٤٠٧	٢٩٦
صافي ربح السنة	٢،٢٧٩	٢،٢١٣	٢،٥٦١
الدخل الأساسي للسهم الواحد (ريال سعودي/السهم):			
من الأنشطة التشغيلية للسنة	٠,٤٤	٠,٤٦	٠,٧٠
من صافي دخل السنة	٠,٥٥	٠,٥٣	٠,٦١

بيانات الميزانية

يوضح الجدول التالي ميزانية **الشركة** كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م و٣١ ديسمبر في الأعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م على التوالي.

كما في الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو	كما في السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر		
٢٠١٣م (غير مراجعة)	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
	(مليون ريال سعودي)		

	كما في الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو	كما في السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٣م (غير مراجعة)	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
		(مليون ريال سعودي)		
النقد وما يعادله	٧،٠١٦	٧،٢٢٨	٧،٣٠٧	٣،٠٤٦
ذمم مستهلكي الكهرباء وإيرادات مستحقة، صافي	١٧،٢٩٤	٩،٩٦٥	١٢،٠٢٧	١٣،٤٢٧
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى، صافي	٤،٩٤٤	٣،٦٣٥	٤،٨٥٤	٥،١٩٤
مخزون، صافي	٦،٨٥٠	٥،٧٠٥	٥،٥٦٣	٥،٨٢١
مجموع الموجودات المتداولة	٣٦،١٠٤	٢٦،٥٣٣	٢٩،٧٥٠	٢٧،٤٨٨
قرض لشركة زميلة	١،٣١٣	٣٦٦	٣٦٦	٣٦٦
استثمارات في حقوق ملكية شركات وأخرى	٢،٠٦٦	٢،٣٠٠	٢،٤٠٥	٢،١٩١
مشاريع تحت التنفيذ	٤٩،٩٤٤	٢٦،٠٣٨	٢٢،٢٦١	٣٩،٨٩٠
موجودات ثابتة، صافي	١٧٣،٥٨٤	١٣٥،٦٣٥	١٥٨،٦٧٣	١٦٨،٦٥٢
مجموع الموجودات غير المتداولة	٢٢٦،٩٠٧	١٦٤،٣٣٩	١٨٣،٧٠٤	٢١١،٠٩٨
إجمالي الموجودات	٢٦٣،٠١١	١٩٠،٨٧٢	٢١٣،٤٥٤	٢٣٨،٥٨٦
ذمم دائنة	٣٩،٩٢٧	٢١،٨٧٦	٢٦،٢٤١	٣٤،٥٠٩
مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	٣،٣٥٠	٤،٤٠٢	٤،٦٠٦	٤،٧٣٦
قروض قصيرة الأجل والجزء المتداول من القروض طويلة الأجل	١،٨١٧	١،١٨٩	٣،١٣٣	١،٤٦٨
الصكوك	—	—	٥،٠٠٠	—
مجموع المطلوبات المتداولة	٤٥،٠٩٤	٢٧،٤٦٨	٣٨،٩٨٠	٤٠،٧١٣
قروض طويلة الأجل	١٥،٤٤٠	١٠،٦٣٢	١٣،٥٨٢	١٢،١٩٧
الصكوك	٢٨،٠٦٤	١٩،٠٠٠	١٤،٠٠٠	٢٠،٥٦٣
تعويضات الموظفين	٥،٠٦٥	٤،٦٩٠	٤،٨٣٩	٥،١٦٨
إيرادات مؤجلة، صافي	٢٣،٦٦٧	١٦،٧٣٧	٢٠،٤٧٠	٢٢،٢٩٠
تأمينات مشتركين	١،٥١١	١،٢٩٥	١،٣٦٨	١،٤٥٤
ذمم حكومية طويلة الأجل	٦٤،٠٣٨	٤٤،٢٤٤	٤٩،٠٤٧	٥٨،٤٨٧
قروض حكومية	٢٥,٤٩٥	١٦،١٤٨	١٨،٨٤٥	٢٣،٣٧٤
مخصصات التغير في القيمة العادلة لعقود التحوط	٣٠٩	٣٨٨	٤٣٢	٣٧١

	كما في الفترة المنتهية في ٣٠ يونيو	كما في السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٣م (غير مراجعة)	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
		(مليون ريال سعودي)		
مجموع المطلوبات غير المتداولة.....	١٦٣،٥٩٠	١١٣،١٣٥	١٢٢،٥٨١	١٤٣،٩٠٤
مجموع المطلوبات	٢٠٨،٦٨٤	١٤٠،٦٠٢	١٦١،٥٦١	١٨٤،٦١٧
رأس المال	٤١،٦٦٦	٤١،٦٦٦	٤١،٦٦٦	٤١،٦٦٦
احتياطي نظامي	١،٨١١	١،٣٣٣	١،٥٥٤	١،٨١١
احتياطي عام	٥٤٠	٥٣٦	٥٣٨	٥٤٠
أرباح مبقاة.....	١٠،٦٢٠	٧،١٢٢	٨،٥٦٦	١٠،٣٢٣
صافي التغير في القيمة العادلة لعقود التحوط.....	(٣٠٩)	(٣٨٨)	(٤٣٢)	(٣٧١)
مجموع حقوق المساهمين.....	٥٤،٣٢٨	٥٠،٢٧٠	٥١،٨٩٣	٥٣،٩٦٩
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين.....	٢٦٣،٠١١	١٩٠،٨٧٢	٢١٣،٤٥٤	٢٣٨،٥٨٦

بنود بيان التدفقات النقدية

يوضح الجدول التالي بنود بيان التدفقات النقدية **للشركة** لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م و٢٠١٣م على التوالي.

	فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو	
	٢٠١٢م (غير مراجعة)	٢٠١٣م (غير مراجعة)
	(مليون ريال سعودي)	
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية.....	٧،٨٥٤	٧،١٥٠
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(١٧،٩٢١)	(٢١،٤١٢)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	١٢،٤٥٤	١٨،٢٣٣
صافي التغير في النقد وما يعادله خلال الفترة	٢،٣٨٦	٣،٩٧١

	فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو	
	٢٠١٢م	٢٠١٣م
	(غير مراجعة)	(غير مراجعة)
رصيد النقد وما يعادله في بداية الفترة	٧،٣٠٧	٣،٠٤٦
رصيد النقد وما يعادله في نهاية الفترة	٩،٦٩٣	٧،٠١٦

يوضح الجدول التالي بنود بيان التدفقات النقدية **للشركة** للسنوات الثلاث المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م على التوالي.

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
	(*مليون ريال سعودي*)		
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية	١٧،٠٠٣	١٧،٥٤٥	٢١،٩٩٧
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(٢٧،٣٤٩)	(٢٩،٣٢٢)	(٣٨،٢٠٨)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	١٤،٦٩١	١١،٨٥٦	١١،٩٥٠
صافي التغير في النقد وما يعادله خلال السنة	٤،٣٤٥	٧٩	(٤،٢٦١)
رصيد النقد وما يعادله في بداية السنة	٢،٨٨٣	٧،٢٢٨	٧،٣٠٧
رصيد النقد وما يعادله في نهاية السنة.....	٧،٢٢٨	٧،٣٠٧	٣،٠٤٦

الرسملة

يوضح الجدول التالي رأس مال **مجموعة الشركة السعودية للكهرباء** ومديونيتها في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م. وينبغي قراءة هذا الجدول جنبًا إلى جنب مع قسم "*مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات*"، و**القوائم المالية** الواردة في هذه النشرة.

	للسنوات المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (غير مراجعة)
	(*مليون ريال سعودي*)
النقد وما يعادله	٧،٠١٦

الدين:

	للسنوات المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ (غير مراجعة)
	(مليون ريال سعودي)
الدين قصير الأجل[١]	١،٨١٧
الدين طويل الأجل[٢]	٤٣،٥٠٤
إجمالي الدين	**٤٥،٣٢١**
حقوق الملكية:	
رأس المال	٤١،٦٦٦
احتياطي قانوني	١،٨١١
احتياطي عام	٥٤٠
أرباح مبقاة	١٠،٦٢٠
صافي التغير في القيمة العادلة لعقود التحوط	(٣٠٩)
مجموع حقوق الملكية	**٥٤،٣٢٨**
إجمالي الرسملة	**٩٩،٦٤٩**

(١) يشمل القروض قصيرة الأجل والجزء المتداول من القروض طويلة الأجل

(٢) يشمل القروض طويلة الأجل والصكوك

المحتويات

إشعار مهم ٥

الأطراف والمستشارون ٩

ملخص الإصدار ١٦

ملخص المعلومات الأساسية ٢٣

بيانات السوق والقطاع ٢٩

عرض المعلومات المالية ٣١

ملخص المعلومات المالية ٣٦

المصطلحات والتعريفات ٤٤

عوامل المخاطرة ٥٤

معلومات السوق والقطاع ٧١

وصف الشركة ٧٤

الإدارة والموظفون ١٠٢

مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات ١٢٠

ملخص المديونيات الأخرى ١٥٤

استخدام المتحصلات ١٥٩

شروط وأحكام الصكوك ١٦٠

موجودات الصكوك ١٨٥

ملخص وثائق الصكوك ١٩٣

لجنة الرقابة الشرعية والفتاوى الصادرة ٢٠٠

الزكاة والضريبة ٢٠٢

الاكتتاب والبيع ٢٠٥

معلومات قانونية ٢٠٧

معلومات عامة ٢٢٦

الملحق ١ نماذج التوجيهات ٢٣٠

الملحق ٢ القوائم المالية ٢٣٥

المصطلحات والتعريفات

*تحمل المصطلحات التالية المعاني الموضحة مقابل كل منها حيثما وردت في **نشرة الإصدار** هذه.*

"**البيانات المالية لسنة ٢٠١٢م**"	تعني البيانات المالية المراجعة **لمجموعة الشركة السعودية للكهرباء** للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م (بما في ذلك معلومات المقارنة بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م).
" **البيانات المالية لسنة ٢٠١١م**"	تعني البيانات المالية المراجعة **لمجموعة الشركة السعودية للكهرباء** للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م (بما في ذلك معلومات المقارنة بالسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م).
"**الأتعاب الإدارية**"	تعني الأتعاب الإدارية بواقع ١% سنوياً عن **تكاليف مدير موجودات الصكوك المسموح بها** أثناء تلك الفترة مستحقة الدفع إلى **المُصدِر** مرتين في السنة وفقاً **لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك** وكما هو مبين بمزيد من التفصيل في تلك الاتفاقية.
"**تكاليف مدير موجودات الصكوك المسموح بها**"	تعني مجمل التكاليف التي تكبدها **مدير موجودات الصكوك** الموافقة لفئات التكاليف المبينة في الملحق ١ من **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك**، والمرتبطة بتوفير **خدمات القياس** ذات العلاقة **بالعدادات المحددة للعملاء المحددين**، شريطة أن أي تكاليف من هذا القبيل يتم تكبدها أثناء أية **فترة توزيع دوري** تزيد عن **مبلغ التكلفة الأقصى المسموح به** (حسب النسبة والتناسب لتلك الفترة) لا تشكل **تكاليف مدير موجودات الصكوك المسموح بها** لأغراض **وثائق الصكوك**.
"**أتعاب الوكالة**"	تعني الأتعاب والتكاليف المستمرة (إن وجدت) مستحقة الدفع إلى **مدير الدفعات ووكيل حملة الصكوك** عن الخدمات المرتبطة **بالصكوك** كما هو مبين بمزيد من التفصيل في **اتفاقية إدارة الدفعات** أو **إعلان الوكالة**، على حسب الحالة.
"**النسبة المنطبقة**"	تعني قيمة النسبة المتحصلة من قسمة **القيمة الإسمية** الإجمالية **للصكوك** عند **تاريخ الإقفال** على ٦،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي.
"**الملكية المصرح بها**"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط ٢ (الصيغة وفئة الإصدار).
"**الهيئة**"	تعني هيئة السوق المالية في المملكة العربية السعودية.
"**معدل العمولة الأساسي**"	تعني فيما يتعلق **بفترة التوزيع الدوري**، سعر الاقتراض بين البنوك السعودية عن الودائع بالريال السعودي لأجل ٣ أشهر (سايبور) والذي يحدد وفقاً للشرط ٧(ب) (معدل العمولة الأساسي) فيما يخص **فترة التوزيع الدوري** المعنية.
"**يوم العمل**"	يعني أي يوم تفتح فيه البنوك التجارية لمزاولة العمل المعتاد في مدينة الرياض.

"**الفترات المقفلة**"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط ٣ (هـ) (تواريخ قيد التحويل والفترات المقفلة).
"**تاريخ الإقفال**"	يحمل المعنى المحدد في الصفحة ٢ من **نشرة الإصدار** هذه.
"**القرار رقم ١٦٩**"	يعني قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ بتاريخ ١٤١٩/٨/١١هـ (الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨م) الذي يخص إعادة هيكلة قطاع الكهرباء وترتيب أوضاعه المالية وإقرار إجراءات ترشيد استخدام الطاقة الكهربائية، المعدل بقرار مجلس الوزراء رقم ١٧٠ كما يضاف إليه من ملاحق أو تتم عليه من مراجعات أو تعديلات بين الحين والآخر.
"**القرار رقم ١٧٠**"	يعني قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٠ بتاريخ ١٤٢١/٧/١٢هـ (الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠٠٠م) الذي يخص تعديل تعرفة أسعار بيع الخدمة الكهربائية الواردة في القرار رقم ١٩٦، كما يضاف إليه من ملاحق أو تتم عليه من مراجعات أو تعديلات بين الحين والآخر.
"**اللجنة**"	يُقصد بها لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية التي تأسست وفقاً لنظام السوق المالية، الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم (م/٣٠) بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ (الموافق ٣١ يوليو ٢٠٠٣م)، وتعديلاته، أو أي لجنة تخلفها.
"**الشروط**"	تعني أحكام وشروط **الصكوك**.
"**لوائح حوكمة الشركات**"	تعني لوائح حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية.
"**أمين موجودات الصكوك**"	يعني شركة الكهرباء للصكوك، التي يقع عنوانها المسجل في أبراج غرناطة، المبنى رقم أ-١، ص.ب. ٢٢٩٥٥، الرياض، المملكة العربية السعودية، وهذا المصطلح يشمل كذلك أي **أمين موجودات صكوك** يخلفه فيما يتعلق **بالصكوك**.
"**إعلان الوكالة**"	يُقصد به **إعلان الوكالة** الذي سيبرمه **المُصدِر** **وأمين موجودات الصكوك** **ووكيل حملة الصكوك** في أو قريباً من **تاريخ الإقفال**.
"**رخصة التوزيع**"	تعني رخصة التوزيع والتوريد بالتجزئة رقم ٠٧٠٤٠٦-ر الصادرة بتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٨هـ والممنوحة من **هيئة تنظيم الكهرباء**.
"**حالة إعادة هيكلة قطاع التوزيع**"	تحمل المعنى المحدد لها في الفقرة (ح) من الشرط ١-١١ (حالات الإخلال).
"**هيئة تنظيم الكهرباء**"	تعني هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج.
"**نظام الكهرباء**"	يعني نظام الكهرباء في **المملكة** وفقاً للمرسوم الملكي رقم م/٥٦ الصادر بتاريخ

	١٤٢٦/١٠/٢٠هـ (الموافق ٢٠٠٥/١١/٢٢م).
"**حالة إخلال**"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط ٢-١١ (حالات الإخلال).
"**حالة ممارسة**"	تعني **حالة إخلال** أو **تاريخ الشراء**.
"**إشعار ممارسة**"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط ١١ (حالات الممارسة).
"**فترة الممارسة**"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط ١١ (حالات الممارسة).
"**تاريخ الانتهاء**"	يعني **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٥٤م.
"**المبلغ الإضافي**"	يعني فيما يتعلق **بتاريخ الشراء** الواقع في يناير ٢٠٢٤م أو يناير ٢٠٣٤م أو يناير ٢٠٤٤م أو **تاريخ الانتهاء**، مبلغًا يساوي ٥% من **القيمة الإسمية** الإجمالية **للصكوك** كما في **يوم العمل** الثالث الذي يسبق مباشرة **تاريخ الشراء** أو **تاريخ الانتهاء**، حسب الحالة.
"**القرار غير العادي**"	يعني قرار توافق عليه أغلبية من نصف **الصكوك** على الأقل ممثلة في اجتماع **لحملة الصكوك** منعقد وفقاً لأحكام **وثائق الصكوك**.
"**الصك الرئيسي**"	يعني صيغة الصك الرئيسي المسجل الذي يمثل **الصكوك**.
"**الحكومة**"	تعني حكومة المملكة العربية السعودية.
"**الضمان**"	يعني فيما يتعلق **بمديونية** أي شخص، أي التزام واقع على شخص آخر لسداد تلك **المديونية** بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر): (أ) أي التزام بشراء تلك **المديونية**. (ب) أي التزام بإقراض الأموال أو شراء الأسهم أو الأوراق المالية الأخرى أو الاكتتاب بها أو شراء الأصول أو الخدمات من أجل توفير الأموال لسداد تلك **المديونية**. (ج) أي تعويض ناجم عن الإخلال في سداد تلك **المديونية**. (د) أي اتفاق آخر تنشأ بمقتضاه تلك **المديونية**.
"**المديونية**"	تعني أية **مديونية** لأي شخص عن الأموال المقترضة أو التي تم الحصول عليها بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أية **مديونية** فيما يتعلق بالآتي: (أ) المبالغ التي تم الحصول عليها بموجب أي تسهيل بشراء سندات. (ب) مبلغ أي مطلوبات فيما يتعلق بعقود الإيجار أو عقود الشراء بالتقسيط تعتبر، وفقاً للنظام المطبق والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، تمويلاً أو رأسمال تأجيري.

	(ج) مبلغ أي مطلوبات تتعلق بأي سعر شراء لأصول أو خدمات مؤجلة الدفع لفترة تزيد عن ٩٠ يوما. (د) مبالغ يتم جمعها عن طريق أية معاملة أخرى (وهذا يشمل دون قيد أي بيع آجل أو اتفاقية شراء) يكون لها الأثر التجاري للاقتراض.
"**الشركات والهيئات الاستثمارية**"	تعني الشخص المؤهل والذي يشمل أياً مما يلي: (أ) شخص مرخص له من **الهيئة** بمزاولة العمل في مجال الأوراق المالية. (ب) شخص معفى كما هو محدد في الملحق ١ من لوائح أعمال الأوراق المالية **للهيئة**. (ج) أي مما يلي: (١) أية شركة تمتلك أو عضو في مجموعة شركات تمتلك موجودات صافية لا تقل عن ٥٠ مليون ريال سعودي. (٢) أية هيئة أو شراكة أو مؤسسة أخرى غير مسجلة لا تقل موجوداتها الصافية عن ٥٠ مليون ريال سعودي. (٣) أي شخص ("أ") أثناء عمله بصفة مدير أو مسؤول أو موظف لدى شخص ("ب") يقع ضمن المعنى الوارد في الفقرتين الفرعيتين (١) أو (٢) حيث يكون الشخص أ مسؤولاً عن قيام الشخص ب بأي نشاط في مجال الأوراق المالية. (د) مؤسسة حصلت على رخصة لمزاولة الأعمال المصرفية وفقاً لأنظمة **المملكة**.
"**نموذج طلب الاستثمار**"	يعني الاستمارة التي يتعين تقديمها إلى **مديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** قبل انتهاء **فترة تقديم طلبات الاستثمار** من الأشخاص الراغبين في شراء **الصكوك**.
"**فترة تقديم طلبات الاستثمار**"	تعني **فترة تقديم طلبات الاستثمار** الخاصة **بالصكوك** والتي تبدأ في ١٤٣٥/٣/٨هـ (الموافق ٩ يناير ٢٠١٤م) وتنتهي في موعد أقصاه ٧ **أيام عمل** من ذلك التاريخ).
"**المُصدِر**"	يعني الشركة السعودية للكهرباء بصفتها **مُصدِر الصكوك** والذي يقع عنوانه المسجل في أبراج غرناطة، المبنى أ – ١، ص. ب. ٢٢٩٥٥، الرياض، المملكة العربية السعودية.
"**مديرا الإصدار ومديرا استقبال العروض**"	يُقصد بهما شركة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة التي يقع عنوانها المسجل في طريق العليا، ص. ب. ٩٠٨٤، الرياض ١١٤١٣، المملكة العربية السعودية، وشركة السعودي الفرنسي كابيتال، التي يقع عنوانها المسجل في الطابق الرابع، مبنى المكتب الرئيسي، طريق الملك فهد، برج ليجند، المبنى ٧٤٩، ص. ب. ٢٣٤٥٤، الرياض ١١٤٢٦، المملكة العربية السعودية، بصفتهما **مديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية**.

"**المملكة**"	تعني المملكة العربية السعودية.
"**قواعد التسجيل والإدراج**"	تعني قواعد التسجيل والإدراج الصادرة في ٤ أكتوبر ٢٠٠٤م من مجلس إدارة **الهيئة**، وتعديلاتها.
"**الهامش**"	يعني النسبة المئوية السنوية المحددة على أنها "الهامش" والمنشورة على المواقع الإلكترونية **للمُصدِر ومدير الدفعات** كما هو مبين في القسم الوارد تحت عنوان "الاكتتاب والبيع" من **نشرة الإصدار**.
"**المبلغ الأقصى المسموح به**"	يعني مبلغ **تكاليف مدير موجودات الصكوك المسموح بها** (والمعبر عنه كمبلغ بالريال السعودي للعداد الواحد المركب لعميل سكني أو تجاري) بما لا يتجاوز ٥٠ ريال سعودي في السنة للفترة الممتدة حتى أول **تاريخ شراء**، ثم المبلغ الذي يتفق عليه **وكيل حملة الصكوك ومدير موجودات الصكوك** لكل فترة تالية تقع بين **تاريخي شراء** متتاليين، وذلك قبل بدء تلك الفترة وبناءً على التكاليف الفعلية المتكبدة في الفترة السابقة والتكاليف المتوقعة في الفترة القادمة.
"**خدمات القياس**"	يُقصد بها الخدمات التالية التي يقدمها **المُصدِر** فيما يتعلق **بعملائه المحددين**: (أ) قراءة وصيانة عدادات استهلاك الكهرباء التي قام **المُصدِر** بتركيبها في منشآت **العملاء المحددين**. (ب) إعداد وإصدار وتوزيع الفواتير على **العملاء المحددين** نظير جميع الخدمات التي يقدمها لهم **المُصدِر**.
"**صافي الدخل**"	يحمل نفس المعنى المحدد له في الشرط ٥ (موجودات الصكوك).
"**القيمة الإسمية**"	تعني **القيمة الإسمية** لكل **صك**، وهي ١،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي.
"**القائمة الرسمية**"	تعني **القائمة الرسمية** التي لدى **الهيئة** والمشار إليها في **قواعد التسجيل والإدراج**.
"**مدير الدفعات**"	يعني شركة السعودي الفرنسي كابيتال، التي يقع عنوانها المسجل في الطابق الرابع، مبنى المكتب الرئيسي، طريق الملك فهد، برج ليجند، المبنى ٧٤٩، ص. ب. ٢٣٤٥٤، الرياض ١١٤٢٦، المملكة العربية السعودية، وهو مصطلح يتضمن أي خلف أو **مدير دفعات** آخر مُعيَّن فيما يتعلق **بالصكوك**.
"**اتفاقية إدارة الدفعات**"	تعني **اتفاقية إدارة الدفعات** المبرمة بين **المُصدِر ومدير الدفعات** وآخرين في **تاريخ الإقفال** أو قريباً منه.
"**مبلغ التوزيع في حالة الإخلال**"	يعني فيما يتعلق بأي يوم، ما عدا **تاريخ الشراء**، الذي يشتري فيه **المُصدِر الصكوك** بعد تقديم **إشعار ممارسة**، مبلغًا يتم احتسابه وفقاً للمعادلة التالية: $\frac{د \times م}{ع} + ط$

	حيث: د = **مبلغ التوزيع الدوري** الذي كان سيتم دفعه في **تاريخ التوزيع الدوري** القادم لو لم يقدم **إشعار ممارسة** (على أنه لغرض احتساب **مبلغ التوزيع الدوري**، فإن الحرف "س" في تعريف **مبلغ التوزيع الدوري** سيعني إجمالي **القيمة الإسمية** لتلك **الصكوك** كما في تاريخ **قيد التحويل** الذي يسبق مباشرة تاريخ ذلك الشراء). م = عدد الأيام بين **تاريخ التوزيع الدوري** السابق مباشرة وتاريخ ذلك الشراء. ع = عدد الأيام بين **تاريخ التوزيع الدوري** السابق مباشرة و**تاريخ التوزيع الدوري** المجدول القادم. ط = إمّا (١) المبالغ القائمة كرصيد دائن في **الاحتياطي** كما في تاريخ ذلك الشراء، أو (٢) **المبلغ الإضافي** الذي كان سيتوجب دفعه في **تاريخ الشراء** المجدول القادم أو **تاريخ الانتهاء**، حسب الحالة، لو لم يحصل ذلك الشراء، أيهما أقل.
"**تاريخ التحديد الدوري**"	يحمل نفس المعنى المحدد له في الشرط ٧ (التوزيع الدوري).
"**مبلغ التوزيع الدوري**"	يحمل نفس المعنى المحدد له في الشرط ٧ (التوزيع الدوري).
"**تاريخ التوزيع الدوري**"	يعني الثلاثين من يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل سنة، بداية من ٣٠ أبريل ٢٠١٤م وحتى ٣٠ يناير ٢٠٥٤م وبما يشمل هذا التاريخ الأخير، شريطة أنه إذا لم يوافق أي من هذه الأيام **يوم عمل** بحسب التعريف الوارد في الشروط، فسوف يكون **تاريخ التوزيع الدوري** هو **يوم العمل** التالي (إذا وقع في نفس الشهر التقويمي) أو **يوم العمل** السابق مباشرة (إذا وقع في الشهر التقويمي التالي).
"**فترة التوزيع الدوري**"	تعني الفترة التي تبدأ من وتشمل **تاريخ الإقفال** حتى أول **تاريخ توزيع دوري** على أن لا تشمله، وكل فترة لاحقة تبدأ من وتشمل **تاريخ توزيع دوري** حتى **تاريخ التوزيع الدوري** التالي على أن لا يشمل ذلك **تاريخ التوزيع الدوري** التالي.
"**الرهونات المسموح بها**"	تعني أية رهونات تقع على أي من الأصول أو الإيرادات الحالية أو المستقبلية **للمُصدِر** أو أي جزء منها بخصوص: (أ) أي تمويل مدعوم بالأصول (بما في ذلك دون حصر أية عملية تسنيد أصول أو تمويل مشروعات) يكون فيها **المُصدِر** الرئيس لتسديد الالتزامات المضمونة بتلك **الرهونات المسموح بها**، الأصول أو الإيرادات الخاضعة لتلك الرهونات المسموح بها، دون حق الرجوع على **المُصدِر**.

	(ب) أي ترتيب لتمويل إسلامي. (ج) أي إصدار محلي لأوراق مالية تطلب هيئة السوق المالية أن يكون مضموناً.
"**نشرة الإصدار**"	تعني **نشرة الإصدار** الصادرة بتاريخ ١٤٣٥/٣/٢٧هـ (الموافق ٢٠١٤/١/٢٨م) فيما يتعلق **بالصكوك**، بما قد يطرأ عليها من تعديلات أو نشرات تكميلية من وقت إلى آخر.
"**تاريخ الشراء**"	يعني **تاريخ التوزيع الدوري** الذي يقع في يناير ٢٠٢٤م ويناير ٢٠٣٤م ويناير ٢٠٤٤م، أو إلى الحد الذي يقدم حوله **مدير موجودات الصكوك** إشعارًا إلى **وكيل حملة الصكوك** بان المبلغ المخصص **للاحتياطي** (كما في تاريخ هذا الإشعار) يقل عن (٥%) من إجمالي **القيمة الإسمية للصكوك** كما هي في التاريخ الذي يقع مباشرةً بستين يومًا قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الذي يقع في أكتوبر ٢٠٢٣م ، **تاريخ التوزيع الدوري** الذي يقع في أكتوبر ٢٠٢٣م.
"**إشعار الشراء**"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط ١١,٢ (حالات الإخلال).
"**سعر الشراء**"	يعني: (أ) في أي **تاريخ شراء**، حاصل ضرب إجمالي **القيمة الإسمية** لجميع **الصكوك** كما هي في ذلك التاريخ مع النسبة الموضحة مقابل ذلك التاريخ في الجدول التالي: **التاريخ** — **النسبة المئوية** **تاريخ التوزيع الدوري** الذي يقع في يناير ٢٠٢٤م — ٩٥% **تاريخ التوزيع الدوري** الذي يقع في يناير ٢٠٣٤م — ٦٠% **تاريخ التوزيع الدوري** الذي يقع في يناير ٢٠٤٤م — ٣٠% و (ب) في أي تاريخ آخر، حاصل ضرب إجمالي **القيمة الإسمية** لجميع **الصكوك** كما هي في ذلك التاريخ مع النسبة الموضحة مقابل الفترة التي يقع فيها ذلك التاريخ في الجدول التالي: **التاريخ** — **النسبة المئوية** بعد **تاريخ الإقفال** ولكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٢٤م — ١٠٠%

	ابتداءً من **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٢٤م ٩٥% لكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٢٩م ابتداءً من **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٢٩م ٧٥% لكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٣٤م ابتداءً من **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٣٤م ٦٠% لكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٣٩م ابتداءً من **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٣٩م ٤٥% لكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٤٤م ابتداءً من **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٤٤م ٣٠% لكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٤٩م ابتداءً من **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٤٩م ١٥% لكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٥٤م في **تاريخ الانتهاء** ٠%
"**تعهد الشراء**"	يعني **تعهد الشراء** الذي سيبرمه **المُصدِر ووكيل حملة الصكوك** في أو قريباً من **تاريخ الإقفال**.
"**الشخص المؤهل**"	يعني شخص طبيعي من مواطني **المملكة** للأغراض الضريبية أو أشخاص قانونيين آخرين ممن لديه منشأه دائمة في **المملكة** ولديه سجل تجاري سارٍ صادر عن وزارة التجارة والصناعة، والذي في كلتي الحالتين يملك حساب بنكي في **المملكة**.
"**المسجِّل**"	يعني السوق المالية السعودية ("**تداول**")، (ويشمل أي مسجِّل يخلفه يعيّن وفقاً لنصوص **اتفاقية التسجيل**، والذي يقع عنوانه المسجل في بناية أبراج التعاونية للتأمين – البرج الشمالي، طريق الملك فهد، ص. ب. ٦٠٦١٢، الرياض ١١٥٥٥، المملكة العربية السعودية.
"**اتفاقية التسجيل**"	تعني **اتفاقية التسجيل** والتداول التي ستبرم بين **المُصدِر والمسجِّل** بخصوص **الصكوك** في أو قريبا من **تاريخ الإقفال**.
"**المديونية ذات العلاقة**"	تعني أية **مديونية** على شكل أو ممثلة بورقة مالية (في حدود المعنى المحدد في نظام السوق المالية)، بما في ذلك دون حصر أية سندات أو سندات دين أو أية أداة مشابهة مدرجة أو مسعرة أو متداولة، أو يمكن إدراجها أو تسعيرها أو تداولها، في أية سوق للأسهم أو سوق للأوراق المالية (بما في ذلك، بدون حصر، أي سوق موازية).

"**تصاب حملة الصكوك**"	يعني، في أي تاريخ، **حملة الصكوك** الذين يمثلون ما لا يقل عن $^{1/3}$ ٣٣% من إجمالي **القيمة الإسمية للصكوك** القائمة في ذلك التاريخ.
"**الاحتياطي**"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط ٥(ب) (استخدام المتحصلات – صافي الدخل).
"**الرهونات**"	تعني أي رهن أو رسم أو حجز أو عبء أو حق احتجاز أو تنازل عن الحقوق على سبيل الضمان أو رهونات أخرى بما في ذلك، دون حصر، أي شكل مشابه لأي مما سبق وفقاً لقوانين أية دولة.
"**مجموعة الشركة السعودية للكهرباء**"	تعني الشركة السعودية للكهرباء وشركاتها التابعة والشقيقة ككل.
"**العجز**"	يحمل نفس المعنى المحدد له في الشرط ٥ (موجودات الصكوك).
"**التوجيهات المحددة**"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط ١-١١ (تاريخ الشراء).
"**المبلغ المحدد**"	يعني، بالنسبة لأية **حالة إخلال** تقع حسب الشرط ١١-٢(أ) (الإخلال الناتج عن عدم دفع **مبلغ توزيع دوري** أو **مبلغ إضافي**)، مبلغ أي **عجز** في المبالغ الموزعة على **حملة الصكوك** كما يشار إليه في ذلك الشرط والذي يكون ناتجا مباشرة عن تقصير **مدير موجودات الصكوك** أو إهماله في تأدية التزاماته بموجب **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** و/أو **إعلان الوكالة** إذا لم يكن قد تم التعويض عن تلك المبالغ من خلال دفع **مبلغ التوزيع الدوري** في **حالة إخلال**.
"**العملاء المحددون**"	يقصد بهم عملاء **المُصدِر** بين الحين والآخر الذين لديهم **العدادات المحددة** مركبة في المنشآت المملوكة لهم أو التي يشغلونها ويشار إلى كل عميل منهم باسم "**العميل المحدد**".
"**العدادات المحددة**"	النسبة المنطبقة من كافة عدادات الكهرباء المركبة لدى عملاء الشركة من الشريحتين التجارية والسكنية في تاريخ **اتفاقية نقل ملكية موجودات الصكوك** (ولتفادي الالتباس، فإن **العدادات المحددة** لن تشمل عدادات الكهرباء المركبة لدى عملاء الشركة من الشرائح الحكومية والصناعية والطبية والتعليمية والزراعية وتحلية مياه البحر).
"**التوجيهات القائمة**"	تحمل المعنى المحدد لها في الشرط ١-١١ (تاريخ الشراء).
"**اتفاقية الاكتتاب**"	تعني **اتفاقية الاكتتاب** المبرمة بين **المُصدِر ومديري الإصدار** في أو قبل **تاريخ الإقفال**.
"**الشركة التابعة**"	تعني فيما يتعلق بأي شخص ("الشخص الأول") في أي وقت محدد، أي شخص آخر ("الشخص الثاني") خاضع لسيطرة الشخص الأول. ولهذا الغرض، فإن (١) "السيطرة" على الشخص الثاني (كونه شركة) تعني القدرة على التأثير على أعمال أو قرارات ذلك الشخص من خلال امتلاك الشخص الأول بشكل مباشر أو غير مباشر، منفردا أو بالاشتراك مع أي قريب أو مشارك آخر، لنسبة٥٠% أو أكثر من الحقوق التصويتية لدى الشخص الثاني و(٢) لا

	تعتبر شركة المياه والكهرباء شركة تابعة **للمُصدِر**.
"**الصكوك**"	تعني صكوك الاستثمار التي تنتهي في ٢٠٥٤م الخاصة بالشركة السعودية للكهرباء.
"**موجودات الصكوك**"	تحمل نفس المعنى المحدد لها في الشرط ٥ (موجودات الصكوك).
"**مدير موجودات الصكوك**"	يعني الشركة السعودية للكهرباء بصفتها **مدير موجودات الصكوك** والتي يقع مكتبها المسجل في أبراج غرناطة – المبنى أ –١، ص .ب. ٢٢٩٥٥، الرياض، المملكة العربية السعودية.
"**اتفاقية إدارة موجودات الصكوك**"	تعني **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** التي سيبرمها **المُصدِر** **وأمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك** في أو قريباً من **تاريخ الإقفال**.
"**اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك**"	تعني **اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك** التي سيبرمها **المُصدِر** **وأمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك** في أو قريباً من **تاريخ الإقفال**.
"**وثائق الصكوك**"	تعني **اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك وإعلان الوكالة وتعهد الشراء واتفاقية إدارة موجودات الصكوك واتفاقية إدارة الدفعات واتفاقية التسجيل والصكوك ونموذج طلب الاستثمار** وأية اتفاقيات ووثائق أخرى يتم تقديمها أو توقيعها فيما يتعلق بها.
"**حملة الصكوك**"	يقصد بهم **حملة الصكوك** المسجلين.
"**وكيل حملة الصكوك**"	يعني شركة السعودي الفرنسي كابيتال، التي يقع عنوانها المسجل في الطابق الرابع، مبنى المكتب الرئيسي، طريق الملك فهد، برج ليجند، المبنى ٧٤٩، ص. ب. ٢٣٤٥٤، الرياض ١١٤٢٦، المملكة العربية السعودية، ويشمل هذا المصطلح أي **وكيل حملة صكوك** يخلفه فيما يتعلق **بالصكوك**.
"**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**"	تعني المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.
"**تداول**"	يُقصد بها السوق المالية السعودية.
"**الضرائب**"	تعني أية ضرائب أو زكاة أو جباية أو خصومات ضريبية أو رسوم أو استقطاعات أو رسوم حكومية حالية أو مستقبلية مهما كانت طبيعتها يتم فرضها أو تحصيلها أو جبايتها أو خصمها أو قيدها بواسطة أو نيابة عن **المملكة** أو أي قسم سياسي فرعي لها أو أية سلطة فيها لها صلاحية فرض الضريبة.
"**حساب العملية**"	يحمل المعنى المحدد له في الشرط ٥ (موجودات الصكوك).
"**قيد التحويل**"	له نفس المعنى المحدد في الشرط ٣ (السجل والملكية والتحويل).
"**النقل**"	يُقصد به النقل الكهربائي.

عوامل المخاطرة

يتعين على المشترين المحتملين ***للصكوك*** *قبل أن يتخذوا قراراً بالاستثمار، أن يدرسوا بعناية، في ضوء ظروفهم وأهدافهم الاستثمارية، جميع المعلومات الواردة في* ***نشرة الإصدار*** *هذه، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر،* ***عوامل المخاطرة*** *الموضحة أدناه. علما بأن هذه* ***العوامل*** *ليست شاملة، بل إن هناك اعتبارات أو عوامل قد تؤثر على أي استثمار في* ***الصكوك،*** *بعضها قد لا يكون معروفًا* ***للشركة*** *حالياً أو رأت* ***الشركة*** *أنها غير جوهرية في الوقت الحاضر، وبناءً عليه، يتعين على المشترين المحتملين إجراء تقييم مستقل للمخاطر المتعلقة بأية عملية شراء* ***للصكوك*** *والبيئة الاقتصادية والنظامية التي تعمل فيها* ***الشركة.***

العوامل المتعلقة بنشاط الشركة والسوق الذي تعمل فيه

لا تستفيد التزامات الشركة بموجب وثائق الصكوك والترتيبات التمويلية الأخرى من أية ضمانة حكومية مباشرة أو غير مباشرة أو أي دعم حكومي آخر قابل للتنفيذ قانوناً

على الرغم من أن **حكومة المملكة** أحد أكبر المساهمين في **الشركة** على نحو مباشر وغير مباشر إلا أن الالتزامات المالية **للشركة** (بما في ذلك التزاماتها المالية بموجب **وثائق الصكوك)** غير مضمونة على نحو مباشر أو غير مباشر من **الحكومة** أو مساهمي **الشركة** أو أي شخص آخر ولا تستفيد من أي دعم حكومي قابل للتنفيذ قانوناً. وعلى الرغم من أن **الحكومة** وفرت **للشركة** دعماً مالياً كبيراً في الماضي وتتوقع **الشركة** أن تحتاج إلى دعم مالي إضافي كبير لتنفيذ خطتها للنفقات الرأسمالية، إلا أن **الحكومة** ليس عليها أي التزام بتقديم الدعم المالي **للشركة** في المستقبل. وتبعاً لذلك، فإن الالتزامات المالية **للشركة،** بما في ذلك التزاماتها بموجب **وثائق الصكوك والصكوك،** لا تشكل التزامًا على **الحكومة** ولا ينبغي اعتبارها كذلك.

وتعتمد قدرة **الشركة** على دفع المبالغ بموجب **وثائق الصكوك** اللازمة **للمُصدِر** لكي يدفع المبالغ المستحقة على **الصكوك** على قدرة **الشركة** وحدها على تمويل هذه الالتزامات من التدفق النقدي التشغيلي و/أو عمليات الاقتراض و/أو الدعم الحكومي. وبناءً عليه، فإن أي تراجع في التدفقات النقدية التشغيلية أو أية صعوبة في تأمين التمويل الخارجي عند عدم توفر الدعم الحكومي الكافي قد تؤثر سلباً وبشكل جوهري على قدرة **الشركة** على دفع أي مبالغ ذات صلة بموجب **الصكوك.**

استفادت مجموعة الشركة السعودية للكهرباء من الدعم الحكومي الكبير، وأي تخفيض أو تأخير في مستوى الدعم المقدم للمجموعة قد يؤثر سلباً وبشكل كبير على أنشطتها ونتائج عملياتها ووضعها المالي

استفادت **المجموعة** في السابق من الدعم الحكومي الكبير على شكل قروض بدون فوائد وتنازل عن بعض الأرباح وفرض تعرفة أعلى على استهلاك الكهرباء الموردة للعملاء الحكوميين وتوفير الوقود المدعوم من خلال شركة **أرامكو السعودية** وتحمل **الحكومة** لديون معينة مستحقة لصالح شركة **أرامكو السعودية** متعلقة بالوقود المورد ومنح حقوق مرور معينة لصالح **الشركة** والقدرة على تأجيل دفع مبالغ مستحقة كبيرة لشركة **أرامكو السعودية** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** وجهات حكومية محددة (انظر "***وصف الشركة – العلاقة مع الحكومة***"). وتخضع هذه الترتيبات للتغيير في أي وقت ولا يوجد ضمان لاستمرار هذا المستوى الكبير من الدعم الحكومي في المستقبل. ونظراً لأهمية هذا الدعم **الحكومي** لأنشطة **الشركة،** فإن أي تأخير أو تغيير في مستوى الدعم الحكومي المقدم قد يترتب عليه تأثير سلبي وجوهري على

أنشطة **المجموعة** ونتائج عملياتها ووضعها المالي، كما أنه قد يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

وعلى وجه الخصوص، نُقل خلال عامي ٢٠١٠م و ٢٠١١م مبلغ ٤٠،٩٥٩ مليون ريال سعودي من الذمم الدائنة عن الوقود المورد **للشركة** من شركة **أرامكو السعودية** عن الفترة من تأسيس **الشركة** حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م، إلى **الحكومة** وتم تسجيلها كذمم حكومية طويلة الأجل، وفقاً لمحضر اجتماع **مجلس الوزراء** بتاريخ ١٤٢٧/٠٥/١٥هـ (الموافق ٢٠٠٦/٠٦/١١م) و١٤٣٣/٠٢/٠٦هـ (الموافق ٢٠١١/١٢/٣١م) و**قرار مجلس الوزراء** رقم ٢٧٧. وكما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، كان على **الشركة** مبلغ ٣٩،٩٢٧ مليون ريال سعودي و ٣٤،٥٠٩ مليون ريال سعودي كذممٍ دائنة، مثلت ٤٥% و ٤٧,١% منها على التوالي مبالغ مالية مستحقة لصالح شركة **أرامكو السعودية**. ولا توجد ضمانة بأن **الحكومة** ستتحمل دفع هذه الذمم الدائنة (أو أي منها في المستقبل) المستحقة لصالح شركة **أرامكو السعودية**.

إضافةً إلى ذلك، يعتمد تصنيف **الشركة** الائتماني حالياً والتصنيف الائتماني **للصكوك**، بشكل كبير، على الدعم الذي تقدمه **الحكومة** لها. وأية ملاحظة من جانب أية وكالة تصنيف ائتماني تشير إلى أن هذا الدعم قد انخفض أو من المحتمل أن ينخفض قد يترتب عليها خفض تصنيف **الشركة** الأمر الذي قد يؤثر سلبيًا على قدرتها على جمع التمويل أو زيادة تكلفة أي تمويل يتم جمعه. وهذا بدوره قد يؤدي إلى حدوث تأثيرات سلبية على قدرتها في إتمام برنامج النفقات الرأسمالية مما قد يزيد من صعوبة قدرة **المجموعة** على إعادة تمويل مشاريع التمويل القائمة عند استحقاق السداد، وقد يؤثر كل ذلك سلبيًا على أنشطة **المجموعة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها، بل وقد يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

وتتطلب عمليات اقتراض معينة **للشركة** منها الحصول على تصنيف من وكالتي تصنيف ائتماني على الأقل من بين وكالات التصنيف الائتماني الثلاث الرئيسية (وهي **وكالة ستاندرد آند بورز** و **موديز** و **فيتش**) وعلى أن يكون هذا التصنيف مقارباً للتصنيف الائتماني **للمملكة**. وقد يؤدي انخفاض تصنيف **الشركة** إلى أكثر من مستويين عن التصنيف العام **للمملكة** إلى الإخلال بهذا التعهد، مما قد يترتب عليه مواجهة **الشركة** لعواقب سلبية جوهرية.

تمتلك الحكومة الحصة الأكبر في الشركة وقد تتعارض مصالحها، في حالاتٍ معينة، مع مصالح حملة الصكوك

الحكومة قادرة على التأثير بشكل كبير على أنشطة **الشركة**، نظراً لامتلاكها الحصة الأكبر فيها، من خلال قدرتها على التحكم في القرارات والإجراءات التي تتطلب موافقة المساهمين ومن خلال قدرتها على التحكم في تشكيل مجلس إدارة **الشركة** ("**مجلس الإدارة**") وبالتالي التأثير على القرارات الصادرة منه. قد تختلف مصالح **الحكومة** عن دائني **الشركة** والمساهمين الآخرين (بما في ذلك **حملة الصكوك**). على سبيل المثال، يتبلور هدف **الحكومة** الأساسي في إمداد الكهرباء لسكان **المملكة** وأنشطتهم التجارية بشكل ثابت وبتكلفة ميسورة وليس في زيادة ورفع عوائد **المجموعة** وأرباحها. ونتيجة لذلك، قد تتعارض مصالح **الحكومة** مع أهداف **الشركة** كعمل تجاري، ولا يوجد ما يضمن أن الحكومة لن تتخذ أي إجراء لتعزيز أهدافها التي قد تتعارض مع مصالح **الشركة** أو **حملة الصكوك**. وقد يؤثر سلبًا أي إجراء تتخذه **الحكومة** على أنشطة **المجموعة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه قد يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

ربما يتعذر على الشركة تحصيل الأموال اللازمة لتمويل برنامج النفقات الرأسمالية المخطط له، وقد تتعرض لمخاطر زيادة التمويل نتيجة لتعهدها بزيادة المديونية المرتبطة بهذا البرنامج

سوف تحتاج **الشركة** إلى إنفاق مبالغ رأسمالية كبيرة حتى عام ٢٠٢١م، لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في **المملكة**، لغرض توسيع وتطوير أعمال التوليد والنقل والتوزيع، راجع *"مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات – السيولة والموارد الرأسمالية* – النفقات الرأسمالية".

وقد اعتمدت **الشركة** في الماضي على تمويل نفقاتها الرأسمالية من خلال الدعم **الحكومي**، بما في ذلك المساهمات الرأسمالية والقروض المدعمة والتدفق النقدي من العمليات وعمليات الاقتراض الخارجية، ولا يوجد أي ضمان بأن **الحكومة** ستستمر في تقديم الدعم **للشركة** لتمويل نفقاتها الرأسمالية في المستقبل، راجع *"لا تستفيد التزامات الشركة بموجب وثائق الصكوك والترتيبات التمويلية الأخرى من أية ضمانة حكومية أو أي دعم حكومي آخر قابل للتنفيذ قانونا"*.

كما أن قدرة **الشركة** على تأمين التمويل الخارجي اللازم وتكلفته تعتمد على عوامل عدة، من بينها الظروف الاقتصادية والسوقية العامة في **المملكة** وعلى المستوى الدولي، وأسعار الفائدة العالمية وتوفر الائتمان من البنوك أو المقرضين الآخرين وثقة المستثمر في **الشركة** ونجاح أنشطتها وكذلك على القيود التي تنص عليها اتفاقيات الدين التي حررتها، راجع أيضاً " – *الارتباك المستمر في أسواق المال العالمية قد يؤثر سلبًا على* **المجموعة** *وقدرتها على تأمين التمويل*". في حالة عجز **الشركة** عن جمع التمويل اللازم لنفقاتها الرأسمالية في أي وقت، فقد يتطلب هذا من **الشركة** خفض المشاريع القائمة أو تأجيلها أو إلغائها، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على أنشطة **مجموعة الشركة السعودية** للكهرباء ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية.

ولا توجد ضمانة بأن التمويل الخارجي أو إعادة التمويل سيكون متوفراً، سواء على المدى القصير أو الطويل، وإذا توفر، فلا توجد ضمانة بسهولة الحصول عليه وفق شروط ليست مرهقة **للشركة**. وقد بلغت القروض طويلة الأجل غير المسددة في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م ١٥,٤ مليار ﷼ سعودي بالإضافة إلى ٢٨,١ مليار ﷼ سعودي من **الصكوك** و٢٥,٥ مليار ﷼ سعودي من القروض الحكومية و٦٤ مليار سعودي من الذمم الحكومية طويلة الأجل. إضافة إلى ذلك، قد يؤدي مستوى المديونية المرتفع وزيادة مديونية **الشركة** الذي تخطط **الشركة** للتعهد به فيما يتعلق ببرنامج النفقات الرأسمالية، من بين أمور أخرى، إلى إضعاف قدرة **الشركة** على سداد المبالغ ذات الصلة بموجب **الصكوك**، وإلى الحاجة إلى تخصيص جزء كبير من التدفقات النقدية من العمليات لدفع المبلغ الأساسي المستثمر والفائدة (في الحدود المطلوب دفعها) فيما يتعلق بمديونية **الشركة**، مما يعمل على خفض قدرتها على استخدام التدفق النقدي في تمويل عملياتها والنفقات الرأسمالية وفرص الأعمال المستقبلية، وإلى تقييد قدرتها على زيادة رأس المال بهدف تمويل أي نفقات رأسمالية مستقبلية أو عمليات أخرى، وإلى تعريض **الشركة** لخطر ارتفاع أسعار الفائدة و/أو تكاليف التحوط من أسعار الفائدة، وإلى تقييد قدرة **الشركة** على التكيف مع التغيرات في الطلب على الكهرباء وتعريض **الشركة** لمخاطر إعادة التمويل إلى حد تعجز فيه **الشركة** عن سداد ديونها من التدفق النقدي المتولد داخلياً. وقد يؤثر أي مما سلف سلبًا على أنشطة **الشركة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه قد يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

الارتباك المستمر في أسواق المال العالمية قد يؤثر سلبًا على المجموعة وقدرتها على تأمين التمويل

تعاني أسواق الائتمان العالمية، لا سيما الولايات المتحدة وأوروبا، منذ ٢٠٠٨م من ظروف صعبة متباينة الحدة. وقد نتج عن ظروف السوق الصعبة هذه انخفاض في السيولة وتقلب شديد في الأسعار واتساع الفروق الائتمانية والافتقار إلى

شفافية الأسعار في أسواق الائتمان من حين لآخر. وأي تفاقم في الظروف الاقتصادية العالمية عامةً أو أي تغيير في أسواق الاستثمار، بما في ذلك دون حصر، التغييرات في التوقعات الخاصة بمعدلات النمو الدولية أو الإقليمية أو المحلية والتوترات الجيوسياسية وأسعار السلع وأسعار الفائدة العالمية وأسعار الصرف والعوائد من حقوق الملكية والاستثمارات الأخرى قد تؤثر على قدرة **الشركة** على تأمين التمويل وفق شروط مماثلة لما كان عليه الحال في الماضي أو تجعلها غير قادرة على تأمين ذلك التمويل من الأساس. علاوةً على ذلك، قد يؤثر النقص في السيولة في الأسواق المالية أيضاً على قدرة عملاء **المجموعة** على الوفاء بتعهداتهم تجاه **المجموعة** أو قدرة مقاولي **المجموعة** على إنجاز المشاريع القائمة. وقد يؤثر أي مما سلف بشكل سلبي وجوهري على أنشطة **المجموعة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها، كما أنه قد يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

يخضع برنامج النفقات الرأسمالية الخاص بالمجموعة للعديد من مخاطر التطوير والبناء

فيما يتعلق باستراتيجية **الشركة** في متابعة زيادة قدرتها الإنتاجية، فإنها تعمل حالياً على تطوير عدد كبير من محطات التوليد الجديدة وتتوقع أن تستمر في القيام بأعمال التطوير لتلك المحطات التي تعتبر في مراحل مختلفة من التطوير والبناء وبدء التشغيل، راجع "*وصف أنشطة المجموعة – وحدات الأعمال – توليد الكهرباء – عوامل قدرة التوليد والكهرباء المولدة*". وتقوم **المجموعة** بإسناد مشاريعها الكبرى في الغالب لمقاولين خارجيين من خلال عقود "**تسليم المفتاح**"، بمعنى أن كل مرحلة من هذه المشاريع، بما في ذلك مراحل التخطيط والتصميم والبناء، يتم إسنادها لمقاولين خارجيين. وتتطلب هذه المشاريع نفقات رأسمالية كبيرة وربما تستغرق شهوراً أو سنوات قبل أن يبدأ تشغيلها، وخلال هذا الوقت قد تتعرض **المجموعة** لعددٍ من مخاطر البناء والتشغيل ناهيك عن المخاطر الأخرى الخارجة عن سيطرتها ومن بينها:

- العجز عن إيجاد مقاول أو مقاول من الباطن مناسب عند بدء أحد المشاريع أو عقب إخلال مقاول أو مقاول من الباطن تم تعيينه
- إخلال أو عجز مقاوليها أو مقاوليها من الباطن عن إنجاز المشاريع أو أجزاء منها في الوقت المناسب، وفقاً للمواصفات أو في إطار الموازنة
- انقطاع الخدمة والوصول المحدود للأطراف الخارجية، مثل المهندسين المعماريين أو المهندسين أو مزودي الخدمة الآخرين
- صعوبات في ربط محطات التوليد الجديدة بشبكات النقل والتوزيع القائمة أو الجديدة
- نقص مواد البناء أو ارتفاع تكلفتها إضافة إلى ارتفاع أسعار السلع العالمية
- نقص المعدات أو ارتفاع تكلفتها
- تعطل أو فشل المعدات أو العمليات أو التكنولوجيا
- التأخير بسبب الطقس السيئ أو الأمور الأخرى الخارجة عن سيطرة **المجموعة**
- المشكلات البيئية وتكاليفها
- مشاكل الإنشاء وبدء التشغيل
- شروط مرهقة في العقود و/أو النزاعات التي تنشأ مع المقاولين أو المقاولين من الباطن
- توقف العمل أو نزاعات عمالية

إن وقوع حالة أو أكثر من هذه الحالات في المشاريع القائمة أو المستقبلية قد يؤثر سلباً على قدرة المجموعة على إنجاز هذه المشاريع في الموعد المحدد لها أو في إطار الموازنة، ناهيك عن إنجازها من الأساس. كما قد ينجم عنه عجز **المجموعة** عن الوفاء بطلبات العميل على الكهرباء، ومن ثم قد يؤثر سلبًا وبشكل جوهري على سمعة **المجموعة** وأنشطتها

ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه قد يؤثر على قدرة **المجموعة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

إضافةً إلى أن الأداء الفعلي لأية محطة توليد طاقة جديدة ربما يكون أدنى من مستويات الإنتاج أو الكفاءة المتوقعة لأسباب تعود في المقام الأول إلى مشاكل تتعلق بتصميمها أو مواصفاتها. وإذا عجزت محطة توليد طاقة جديدة عن تحقيق مستويات الأداء المطلوبة، فربما يؤثر هذا سلباً على العائد على استثمار **المجموعة** في هذه المحطة، الأمر الذي ربما يؤثر بدوره سلبًا على أنشطة **المجموعة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه ربما يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

ليست الشركة هي من تحدد تعرفة الخدمات الكهربائية في المملكة، وعليه فربما لا تعكس أسعارًا تجارية أو أسعار السوق الفعلية، بما في ذلك أية زيادات في تكلفة إنتاج المجموعة

تتحقق عوائد **المجموعة** بشكل أساسي من مبيعات الخدمات الكهربائية لعملائها في **المملكة** بناءً على التعرفة الخاضعة للتنظيم.

يحدد **مجلس الوزراء** تعرفة استهلاك الكهرباء لعملاء الشريحة السكنية في **المملكة** بناءً على توصيات **هيئة تنظيم الكهرباء**، وهذه التعرفة غير كافية في الوقت الحالي لتغطية تكاليف **المجموعة** المتعلقة بتوليد الكهرباء الموردة. وتقوم **هيئة تنظيم الكهرباء** بتعيين التعرفة الخاصة بالشريحة غير السكنية، على ألّا تتجاوز قيمة التعرفة ٢٦ هللة لكل كيلو واط/ساعة. ولم يحدث تغيير جوهري في هيكلة تعرفة الكهرباء في **المملكة** منذ إنشاء **الشركة** في عام ٢٠٠٠م وحتى يوليو ٢٠١٠م. وعلى الرغم من إقرار زيادة للتعرفة في يوليو ٢٠١٠م، إلا أنه لم يحدث أي تغييرات إضافية لهيكل التعرفة منذ هذا التاريخ.

لا يمكن إعطاء أي تأكيد بأن **مجلس الوزراء** أو **هيئة تنظيم الكهرباء**، حسب الحالة، سيوافق على أية زيادة إضافية لهذه التعرفة في المستقبل، وربما تظل التعرفة أقل من تكلفة إنتاج **الشركة** لفترات طويلة. وعليه فإن قدرة **المجموعة** على تحقيق الربح في المستقبل ستعتمد على الدعم الحكومي المستمر المباشر وغير المباشر (سواء في شكل دعم مالي مباشر أو توفير وقود بأسعار أقل من سعر السوق أو غيره) أو زيادة التعرفة. وأي إخلال في زيادة التعرفة بما يتماشى مع تكاليف التشغيل المتزايدة أو انخفاض الدعم الحكومي ربما يؤثر سلبًا على أنشطة **المجموعة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه ربما يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

تعتمد المجموعة على مورّد واحد للوقود من الأطراف ذات العلاقة بأسعار تحددها الحكومة

تلتزم **أرامكو السعودية** وفقاً **للمرسوم الملكي** رقم م/٩٦ بتاريخ ١٤١٥/٧/٢٤هـ (الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤م) بتأمين الإمداد الكافي من الوقود إلى **المجموعة** من أجل أعمال توليد الطاقة لديها بأسعار تحددها **الحكومة**. غير أن السعر الذي حددته **الحكومة** مقابل الوقود المورد من شركة **أرامكو السعودية** أقل من السعر السوقي لهذا الوقود في الوقت الحالي. راجع "*وصف نشاط **المجموعة** – توريد الوقود*".

ربما تقوم **الحكومة** بزيادة السعر الذي تتقاضاه شركة **أرامكو السعودية** مقابل توريد الوقود **للشركة** في أي وقت، وأية زيادة في الأسعار ربما لا تقابلها زيادة مماثلة في التعرفة المسموح **للمجموعة** تقاضيها مقابل خدمات الكهرباء، وعليه فإن أية زيادة في سعر الوقود المورد ربما تؤثر جوهرياً وبشكل سلبي على أنشطة **المجموعة** واحتمالاتها المستقبلية ونتائج عملياتها

وتدفقاتها النقدية ووضعها المالي، كما أنها قد تؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

يمكن أن تعمل محطات الطاقة الخاصة **بالشركة** باستخدام الغاز الطبيعي أو أي نوع وقود آخر كزيت الوقود الثقيل والخام العربي الخفيف والديزل. وبينما تفضل **الشركة** استخدام الغاز الطبيعي في محطات الطاقة الخاصة بها لأنه الوقود الأكثر كفاءة وملاءمةً للبيئة ويلحق أضراراً أقل بمحطات الطاقة والمعدات ذات الصلة مقارنة بأنواع الوقود الحفري الأخرى، إلا أن الوقود المستخدم بالأساس في هذه المحطات يعتمد بشكل كبير على نوع الوقود الذي تستطيع شركة **أرامكو السعودية** توريده للشركة من أجل تشغيل هذه المحطات. ولا يوجد ما يضمن أن نوع الوقود الذي تورده شركة **أرامكو السعودية** سيتماشى مع تفضيلات **الشركة** من حيث الكفاءة وتكاليف الصيانة.

وبما أن شركة **أرامكو السعودية** هي المورد الوحيد للوقود **للشركة**، ففي حالة عدم قدرتها على توريد بعض الوقود الذي تحتاجه **الشركة** أو كله أو عدم قدرتها على توريد نوع الوقود المطلوب لمرافق توليد الطاقة الخاصة **بالمجموعة**، فربما تتأثر قدرة **المجموعة** على توليد الطاقة من محطاتها بشكل سلبي وجوهري ما لم تكن قادرة على تحصيل إمدادات وقود بديلة، الأمر الذي ربما لا يكون متاحاً. وبما أن شركة **أرامكو السعودية** ملتزمة بموجب **مرسوم ملكي** بتوريد الوقود **للمجموعة** بأسعار أقل من سعر السوق، وكانت **المجموعة** ولا تزال تتمتع بميزة تأجيل الدفع مقابل إمدادات الوقود هذه، (راجع "*وصف الشركة – نقاط القوة في عمل* ***الشركة*** *– الدعم الحكومي*")، فإن أي ترتيب لتوريد وقود بديل ربما يزيد من تكاليف تشغيل **المجموعة** بشكل كبير. كما أن أي انقطاع ممتد في توريد الوقود من شركة **أرامكو السعودية** ربما يؤثر جوهرياً وسلبًا على أنشطة **المجموعة** واحتمالاتها المستقبلية ونتائج عملياتها ووضعها المالي، كما أنه ربما يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

المجموعة تعتمد على أفراد يتمتعون بالمهارة اللازمة في المجالات الهندسية والفنية وربما تعجز عن تعيين أفراد مؤهلين والحفاظ على استمرارهم

تعتمد أنشطة **المجموعة** وعملياتها على قدرتها على تعيين مهندسين وفنيين على قدرٍ عالٍ من المهارة. فإذا كانت **المجموعة** غير قادرة على المحافظة على موظفين متمرسين ومؤهلين وموثوقين، لاسيما في مستوى الإدارة العليا والمتوسطة من ذوي المؤهلات المهنية المناسبة، أو إذا كانت غير قادرة على توظيف مهنيين وفنيين يتمتعون بالمهارة اللازمة ليحلوا محل نظرائهم المغادرين، فإن عمليات **المجموعة** ربما تتأثر سلبًا. وتجدر الإشارة إلى أن هناك طلب شديد على الأفراد المتمرسين والمؤهلين في المجالات الهندسية والفنية في **المملكة** مما يعكس العدد المتزايد لمشاريع **الشركات المستقلة لإنتاج الطاقة** و**الشركات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** والتي تتطلب هذا النوع من الموظفين ناهيك عن التركيز المتزايد من جانب **الحكومة** على مطالبة شركات القطاع الخاص في **المملكة** بتوظيف نسبة محددة من المواطنين السعوديين. وبما أن **الشركة** مملوكة **للحكومة**، فإنها توظف بالفعل عدداً كبيراً من هؤلاء الأفراد وتواجه منافسة مستمرة ومتزايدة لاجتذابهم والاستفادة من مهاراتهم. وعليه فعندما يغادر الموظفون المدربون ذوو المهارة، ربما تواجه **الشركة** صعوبة في استبدالهم وربما تتحمل تكاليف ونفقاتٍ إضافية لتأمين مثل هذه الاستبدالات.

وإن خسارة أي عضو في الإدارة العليا **للشركة** أو خسارة أي موظف رئيس آخر في **المجموعة** ربما يترتب عليه فقدان التركيز التنظيمي فضلاً عن التنفيذ السيئ للعمليات أو العجز عن تحديد وتنفيذ المبادرات الاستراتيجية المحتملة مثل زيادة الطاقة الإنتاجية. وربما يؤثر حدوث أي من هذه الأمور بشكل جوهري وسلبي على أنشطة **المجموعة** ووضعها المالي

ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه ربما يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

ربما تتعرض المجموعة لارتفاع في الأسعار عندما تلزم بشراء أي كهرباء إضافية وهذا ربما لا ينعكس على التعرفة المسموح لها بتحصيلها مقابل توريد الكهرباء، وربما يتعذر توفير أية خدمات كهربائية إضافية ربما تحتاجها

احتاجت **الشركة** من قبل خلال أوقات الذروة إلى شراء كميات إضافية من الكهرباء من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** ومن مصادر أخرى متاحة، لتلبية الطلب على الكهرباء من **العملاء**، وتتوقع استمرار ذلك في المستقبل. فقد قامت **الشركة** في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م بشراء ٦٤،٦٢٤ غيغاواط/الساعة من الكهرباء الإضافية من موردين خارجيين، تمثل ٢٣،٨% من إجمالي الكهرباء المولدة والمشتراة خلال العام. راجع "*وصف الشركة – وحدات الأعمال – توليد الكهرباء – الطاقة الإنتاجية*". وتشتري **المجموعة** الكميات الإضافية من الكهرباء من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** وفقاً للتعرفة التي حددها **مجلس الوزراء**. وبموجب التعرفة الحالية، تدفع **المجموعة** ١٢٠ ريال سعودي لكل كيلو واط خلال فترة ذروة الطلب و ٢٠ ريال سعودي لكل ميغاواط/ساعة مقابل الطاقة، بحيث لا يتجاوز متوسط السعر الإجمالي الذي تدفعه **الشركة** نظير الطلب في وقت الذروة ٣٨ ريال سعودي لكل ميغاواط/ساعة، ويملك **مجلس الوزراء** صلاحية تغيير هذه التعرفة.

وإلى أن ترفع **الشركة** طاقتها الإنتاجية إلى مستويات تكفي لمواجهة الطلب في أوقات الذروة، فإن العجز عن شراء الكهرباء من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** أو أي مصدر آخر متاح أو أية زيادة في الأسعار التي تحصلها الأخيرة مقابل الطاقة الكهربائية التي تولدها أو التي تستطيع **المجموعة** أن تشتري بها الخدمات الكهربائية من مصادر أخرى ولكن لا يقابلها زيادة مماثلة في التعرفة المسموح **للمجموعة** بتحصيلها عن الكهرباء التي تقدمها ربما يكون له تأثير سلبي وجوهري كبير على نشاط **المجموعة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه قد يؤثر على قدرة **المجموعة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

الأطراف المتعاقدة مع المجموعة ربما يقصرون في الوفاء بالتزاماتهم التعاقدية، الأمر الذي قد ينجم عنه زيادة جوهرية في التكاليف أو خسائر فادحة للمجموعة

تبرم **شركات المجموعة** عقوداً مع مجموعة من الأطراف، ومن بينهم المقاولين والمقاولين من الباطن والمهندسين المعماريين والمهندسين والمشغلين ومزودي الخدمة الآخرين والموردين والعملاء، وعليه فإن المجموعة عرضة لمخاطر متمثلة في عدم قدرة أحد الأطراف المتعاقدة مع المجموعة على الوفاء بالتزاماته التعاقدية أو عدم رغبته في القيام بذلك من الأساس، وعدم احترام أية ضمانة أو كفالة لحسن التنفيذ فيما يتعلق بالالتزامات. وقد تخفق الأطراف المتعاقدة مع **المجموعة** في الوفاء بالتزاماتها لأي سبب، بما في ذلك الإفلاس أو نقص السيولة أو الأعطال التشغيلية، وتزداد مخاطر الأطراف المتعاقدة في ظل ظروف السوق الصعبة نظراً لوجود مخاطر متزايدة لوقوع تقصير من جانبهم.

على سبيل المثال، أي إخلال من جانب طرف متعاقد يتولى تنفيذ أحد المشاريع الجوهرية أو ضامنه، حيثما يقتضي، في الوفاء بالالتزامات التعاقدية قد يؤثر سلبًا على **المجموعة** بتأخر إنجاز المشروع ذي الصلة أو بالتأثير سلبًا على عمليات أحد المشاريع المنجزة، ومن بينها إنشاء محطات الطاقة المرتبطة ببرنامج **الشركة للإنتاج المستقل للطاقة** المخطط له. وعلى الرغم من أن ترتيبات **الشركة** مع المقاولين ربما تقيد بعض مخاطر التأخير أو الإخلال للمقاولين من خلال استخدام ضمانات حسن التنفيذ، إلا أن **الشركة** قد لا تتمكن دائماً من تحصيل التعويضات اللازمة من مقاوليها عند وقوع أي خرق أو إخلال أو تأخير، وعليه فربما تتحمل **المجموعة** تكاليف إضافية لازمة لإنجاز المشروع. وربما يؤثر هذا الأمر سلبًا

على سمعة **المجموعة** وأنشطتها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه ربما يؤثر على قدرة **المجموعة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

ربما تكون توقعات المجموعة للطلب المستقبلي على خدمات الكهرباء في المملكة غير دقيقة مما قد يؤدي إلى زيادة التكاليف وعدم تحقيق الكفاءة التشغيلية، نتيجة للقدرة الإنتاجية العالية أو عدم القدرة على تغطية الطلب

يعتمد برنامج النفقات الرأسمالية الحالي **للمجموعة** على توقعات نمو الطلب على خدمات الكهرباء في **المملكة**، وتعتمد هذه التوقعات على عدد من افتراضات أساسية، من بينها اتجاهات النمو السكاني واتجاهات استهلاك الطاقة الكهربائية وأسعارها في المستقبل، وهناك مخاطر تتمثل في أن هذه الافتراضات ربما تكون غير دقيقة. وتلتزم **الشركة** بعقود "**استلم أو ادفع**" (وهي التي تلتزم بموجبها **الشركة** سلفاً باستلام كمية معينة من الطاقة الكهربائية أو دفع مبلغ تعويض متفق عليه مسبقاً) بشكل متزايد مع **الشركات المستقلة لإنتاج الطاقة** و**الشركات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء**. وفي حالة مبالغة **الشركة** في تقدير الطلب المستقبلي على خدمات الكهرباء أو حصرت الاستفادة من الخدمات بموجب عقود "**استلم أو ادفع**" ومن ثم أصبحت غير قادرة على تعديل برنامج نفقاتها الرأسمالية، فربما تصبح **المجموعة** غير قادرة على تحقيق العوائد المتوقعة على نفقاتها الرأسمالية. وفي حالة تقليل **المجموعة** من شأن الطلب المستقبلي على الكهرباء، فربما تكون غير قادرة على تلبية الطلب وربما تحتاج إلى شراء خدمات الكهرباء من مصادر خارجية أخرى بأسعار عالية لا تعكسها التعرفة المحصلة، وربما يؤثر هذا الأمر بشكل سلبي جوهري على أنشطة **المجموعة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه ربما يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

ربما تتعرض معدات توليد الكهرباء في مرافق توليد الطاقة في المجموعة للأعطال أو عدم التشغيل بالقدرة الإنتاجية المخطط لها

إن تشغيل المرافق الصناعية كمحطات الطاقة يعني أن نشاط **المجموعة** معرض لمخاطر تشغيلية معينة ويمكن أن تشمل تلك المخاطر جملة أمور من بينها انقطاع الطاقة أو تعطل المعدات بشكل غير مخطط له أو نقص كفاءة المرافق أو تدني أدائها لما دون مستوى الطاقة الإنتاجية المقررة، كما ربما تضطر **الشركة** لإغلاق بعض محطاتها لتوليد الطاقة مؤقتًا وتكبد نفقات الفحص أو الصيانة أو أعمال التصليح بالإضافة إلى تلك الجارية حالياً، بما في ذلك الأعمال الإضافية التي تطلبها الجهات المنظمة، وأي من هذه أمور ربما تؤثر على قدرة **الشركة** على توريد الكهرباء بمستويات تكفي لتلبية الطلب، وعلى الرغم من تجهيز **الشركة** لمرافق احتياطية وقدرتها على شراء الكهرباء من أطراف أخرى، إلا أنه لا يوجد ما يضمن توافر هذه المصادر البديلة في المستقبل عند الحاجة أو قدرة هذه المصادر على توفير الكميات الكافية من الكهرباء للوفاء بأي عجز في إمدادات **الشركة**، وربما يؤدي أي انقطاع في الخدمة إلى خسارة في أعمال توليد الكهرباء واستياء العملاء وانخفاض العائدات وغيرها من التكاليف والنفقات الأخرى غير المتوقعة التي ربما تؤثر بشكل سلبي جوهري على سمعة **المجموعة** وأنشطتها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه ربما تؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

إن للتشغيل المستمر لمحطات الطاقة والعوامل الطبيعية مثل التآكل والصدأ تأثير على حالة معدات ومكونات محطات الطاقة **بالشركة**. وفي الغالب يتفاقم التأثير السلبي لهذه العملية وتلك العوامل مع تقادم المحطات والمعدات والمكونات، ونتيجة لذلك، تحتاج المحطات والمعدات القديمة عموماً لمزيد من الصيانة فضلاً عن تشغيلها بكفاءة أقل من المحطات والمعدات الحديثة، مما يجعلها بالتالي أكثر تكلفة في التشغيل. ومن ناحيةٍ أخرى، تم استهلاك نحو ١٣,٩% من محطات

الطاقة بالكامل، حسب القدرة الإنتاجية، مما يعني أن هذه المحطات قد تجاوزت عمرها الإنتاجي الاقتصادي. وعلى الرغم من أن **الشركة** تسعى لتنفيذ أعمال فحص وصيانة جديدة، تشمل تصليح أو استبدال المعدات والمكونات بشكل استباقي قبل تعرضها للأعطال، إلا أن **الشركة** لا يمكن أن تعطي أي تأكيد على أنها سوف تنجح في جهودها، وربما يؤثر ذلك سلبًا وجوهريًا على أنشطتها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه ربما يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

كان متوسط الهامش القومي للقدرة الاحتياطية (وهو هامش قدرة التوليد المركَّبة الزائدة عن الطلب القومي في وقت الذروة لهذه القدرة الإنتاجية) يتراوح ما بين ٢ و٣% خلال شهور الصيف من مايو وحتى سبتمبر في ٢٠١٢م، وهو المعدل النمطي عندما يصل استخدام الكهرباء إلى ذروته في **المملكة**. ونظراً لأن أوقات ذروة الطلب في المناطق المختلفة من **المملكة** لا تتطابق عادةً بسبب الاتساع الجغرافي الكبير نسبياً **للمملكة** وما يترتب على ذلك من اختلافات في أوقات اليوم التي تصل فيها الشمس إلى أعلى نقطة لها وأوقات الشروق والغروب، يغلب أن يكون الطلب في أوقات الذروة على مستوى **المملكة** أقل من مجموع مستويات الطلب في أوقات الذروة في كل منطقة. وهذا يعني أن هامش القدرة الاحتياطية الفعالة لكل منطقة يمكن أن يكون فعلياً أقل من هامش القدرة المحسوب فوق مستوى الطلب في أوقات الذروة على مستوى **المملكة** وفي حين أن مناطق التشغيل الأربعة **بالمملكة** تم ربطها ببعضها البعض بشكل كامل تقريباً من خلال شبكة النقل، إلا أنه نتيجة للاختناقات وحقيقة أن بعض المناطق المعزولة في **المملكة** لم يتم ربطها بعد بشبكة النقل، فقد شهدت بعض مناطق **المملكة** في السنوات الأخيرة انقطاعات في الكهرباء. وقد ترتب على انقطاعات الكهرباء هذه وقوع خسائر في إيرادات **المجموعة**. وإلى الحد الذي لا يتحسن معه هذا الربط مع استمرار حدوث هذه الانقطاعات، فربما يترتب على هذا وقوع خسائر إضافية في الإيرادات واستياء العملاء بالإضافة إلى تحمل تكاليف ونفقات غير متوقعة، وربما يؤثر ذلك سلباً على سمعة **الشركة** وأنشطتها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه ربما يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

ربما تواجه المجموعة صعوبات في تنفيذ استراتيجيتها الكلية وبرنامجها للنفقات الرأسمالية في المستقبل، أو أن هذه الاستراتيجية وخطط التوسع ربما لا تنجح من الأساس

تركز **المجموعة** على زيادة القدرة الإنتاجية بشكل كبير لتلبية الطلب المستقبلي المتوقع، وتحسين ربط شبكة النقل الخاصة بها عبر أنحاء **المملكة** وعلى المستوى الدولي. كما تعمل **المجموعة** أيضاً على إعادة هيكلة أنشطتها، فيما يتعلق بمبادرة **الحكومة** لتعزيز المنافسة في صناعة الطاقة الكهربائية (راجع "*وصف الشركة – إعادة هيكلة المجموعة*").

لا يوجد ما يضمن نجاح استراتيجية **الشركة** و/أو خططها لإعادة الهيكلة، أو أن **الشركة** ستنجح في تنفيذ كل جوانب استراتيجيتها وخططها لإعادة الهيكلة بدون تعريض **المجموعة** للخطر. كما أن الحالات غير المتوقعة المتعلقة بالعوامل الداخلية والخارجية (والتي تم توضيح العديد منها في موضع آخر ضمن قسم "***عوامل المخاطرة***") ربما تقع، مما يضعف من قدرة **المجموعة** على تنفيذ أي من استراتيجيتها وخططها لإعادة الهيكلة أو جانب جوهري منها. وربما تؤثر هذه الحالات بشكل سلبي وجوهري على سمعة **المجموعة** وأنشطتها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنها ربما تؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

ربما تتأثر مرافق المجموعة وعملياتها سلباً من هجمات تخريبية وما شابه أو كوارث طبيعية أو أحداث أخرى خارجة عن سيطرة المجموعة

يمكن أن تتأثر مرافق المجموعة وعملياتها التجارية بشكل سلبي أو تتوقف جراء الهجمات التخريبية أو ما شابه أو الكوارث الطبيعية (مثل الزلازل أو أعاصير تسونامي أو اشتعال الحرائق، من بين أمور أخرى) أو الأحداث الأخرى المحتملة الخارجة عن سيطرة **المجموعة** والتي ربما لا يغطيها التأمين. وقد كانت المنطقتان الغربية والجنوبية التي تعمل بهما **المجموعة** عرضة لنشاط زلزالي في الماضي (راجع "*وصف الشركة – التاريخ*" للاطلاع على وصف للمناطق التي تعمل بها **الشركة**)، رغم أنه لم تتأثر أي من محطات الطاقة أو كابلات النقل أو خطوط التوزيع المملوكة **للمجموعة** جراء أي نشاط زلزالي حتى اليوم إلا أنه لا يوجد ما يضمن عدم تعطل عمليات **المجموعة** في المستقبل جراء أي أحداث أخرى. كما أن وقوع أي من هذه الأحداث التي ينتج عنها تلف مادي بمرفق رئيس واحد أو أكثر من مرافق التوليد التابعة **للشركة** أو أي مكون مهم من مكونات بنيتها التحتية للنقل أو التوزيع ربما يؤثر بشكل سلبي على قدرة **المجموعة** على توريد الكهرباء وهو ما ربما يترتب عليه تأثير سلبي وجوهري على سمعتها وأنشطتها ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، فضلاً عن التأثير السلبي على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

ربما لا تستطيع المجموعة توفير تغطية تأمينية كافية للمخاطر المرتبطة بعملياتها

ربما تتأثر عمليات **المجموعة** بعددٍ من المخاطر، من بينها الأعمال التخريبية وما شابه والأحداث المرتبطة بالحروب، التي لا تتوفر تغطية تأمينية كاملة لها أو لا تتوفر بأسعارٍ معقولة من الناحية التجارية. على سبيل المثال، لم تشتر **المجموعة** تغطية تأمينية ضد مخاطر تعطل العمل أو مخاطر الأعمال التخريبية وما شابه، كما أن حدة الأحداث العديدة الأخرى وتكرارها، مثل النكبات والحوادث الأليمة الأخرى وتعطل العمل أو التلف المحتمل للمرافق والمباني والمعدات بسبب الطقس القاسي والأخطاء البشرية والتلوث والنزاعات العمالية والكوارث الطبيعية ربما ينتج عنها خسائر أو يعرِّض **المجموعة** لالتزامات تتجاوز التغطية التأمينية. كما لا تستطيع **الشركة** أن تؤكد للمستثمرين أن التغطية التأمينية ستكون كافية لتغطية الخسائر الناجمة عن أي حدث من تلك الأحداث أو جميعها، أو أنها ستقدر على تجديد التغطية التأمينية القائمة بأسعار معقولة تجارياً، هذا إن استطاعت تجديدها من الأساس.

بالإضافة إلى ذلك، تخضع بوالص التأمين الخاصة **بالمجموعة** لاستقطاعات متفق عليها تجارياً واستثناءات وقيود، كما أن **المجموعة** ستتلقى فقط متحصلات التأمين فيما يتعلق بالمطالبات المقدمة إلى الحد الذي تمتلك معه شركات التأمين الأموال اللازمة للسداد. لذا، فإن التأمين ربما لا يغطي كل الخسائر التي تتكبدها **المجموعة**، ولا يوجد أي تأكيد بأن **المجموعة** لن تتكبد خسائر خارجة عن حدود بوالص التأمين الخاصة بها أو خارج التغطية التي تمنحها.

وإذا وقعت حادثة وليس لدى **المجموعة** تغطية تأمينية لها أو كانت التغطية التأمينية غير كافية، فإنها ربما تخسر رأس المال المستثمر بالإضافة إلى الإيرادات المستقبلية المتوقعة المرتبطة بأي ممتلكات تلفت أو دُمرت، وفي حالات معينة، ربما تظل **المجموعة** مسؤولة عن الالتزامات المالية المتعلقة بالممتلكات المتضررة، وبالمثل، في حالة إجراء أي تقييمات **للمجموعة** تتجاوز أية تغطية تأمينية ذات صلة لديها، فإن موجوداتها ربما تتعرض للحجز أو المصادرة أو التحفظ بموجب إجراءات قضائية مختلفة. وربما يؤثر أي من هذه الأحداث سلبًا وجوهريًا على أنشطة **المجموعة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها، كما أنه ربما يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

ربما تتعرض شركات المجموعة لالتزامات عند الإخلال بالنظم واللوائح المعمول بها والتي تؤثر على قطاع الكهرباء في المملكة، بما في ذلك معايير البيئة والسلامة

تخضع **المجموعة** لنظام الكهرباء الذي أصدرته المملكة وفقاً للمرسوم الملكي رقم م/٥٦ الصادر بتاريخ ١٤٢٦/١٠/٢٠هـ (الموافق ٢٠٠٥/١١/٢٢م)، ("**نظام الكهرباء**") وهي خاضعة لتنظيم **هيئة تنظيم الكهرباء**. وينص **نظام الكهرباء** على المهام الرئيسية **لوزارة المياه والكهرباء** ويعمل على تنظيم جملة أمور من بينها الترخيص ونطاق عمل **هيئة تنظيم الكهرباء** وهيئة التنظيم **بوزارة المياه والكهرباء** وتعيين **هيئة تنظيم الكهرباء** لتعرفة الشريحة غير السكنية. وتعتبر مخاطر الأضرار البيئية، مثل التلوث والتسريب، من الأمور الأصيلة في قطاع الكهرباء، كما أن استخدام المعدات ذات الجهد العالي ربما ينطوي على مخاطر جسيمة على الصحة والسلامة. ونتيجة لذلك، تخضع **المجموعة** أيضاً للنظم البيئية ونظم السلامة المطبقة في **المملكة** والتي تضع معايير متعددة لتنظيم جوانب معينة في مجال الصحة والسلامة والأمن والجودة البيئية وتفرض عقوبات مدنية وجنائية والتزامات تتعلق بأي انتهاكات. راجع قسم "*وصف **الشركة** – الإشراف النظامي*".

لقد تبنت **الشركة** المعايير البيئية المطبقة على عملياتها، وحتى تاريخ نشرة الإصدار هذه، تمتثل **الشركة** لكل أنظمة السلامة والبيئة المطبقة والسارية في **المملكة**، غير أنه لا يوجد ما يضمن استمرار امتثالها لتلك الأنظمة في المستقبل. وإذا لم تلتزم **أية شركة في المجموعة** بهذه الأنظمة، فربما تتعرض لعقوبات جزائية و/أو لعواقب التقصير بموجب أي التزامات تعاقدية تشترط عليها التقيد بالأنظمة المعمول بها.

وربما تعمد السلطات المعنية في **المملكة** إلى مزيد من التشدد في تطبيق الأنظمة القائمة، من بينها قوانين وأنظمة البيئية والسلامة أكثر مما كان عليه الحال في الماضي وربما تفرض معايير أكثر صرامة أو مستويات جديدة من الغرامات والعقوبات على المخالفات أعلى مما هي عليه في الوقت الحاضر، وبناءً عليه فإن **الشركة** لا تستطيع تقدير حجم الأثر المالي المحتمل في المستقبل للتقيد بالقوانين أو الأنظمة المطبقة أو لتكلفة مخالفة أي من تلك القوانين والأنظمة.

وربما يترتب على حدوث أي أضرار بيئية أو فقدان للحياة أو إصابة أحد الموظفين بإصابات خطيرة نتيجة أي إخلال بنظام السلامة المطبق تعطيل خدمات المجموعة أو تضرر سمعتها، وربما يتم أيضاً فرض التزامات كبيرة على **الشركة** جراء الأضرار وتكاليف علاج الضرر والعقوبات و/أو التعويضات نتيجة لذلك.

وربما يؤدي حدوث أي من هذه الأمور إلى تعطل مشاريع **المجموعة** وعملياتها وفرض تكاليف إضافية على **المجموعة**، مما قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أنشطة **المجموعة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنه ربما يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

نشاط الشركة يتطلب نفقات رأسمالية كبيرة

لتلبية الطلب المتزايد على الكهرباء في **المملكة**، سوف تحتاج **الشركة** إلى إنفاق مبالغ رأسمالية كبيرة على مدى السنوات الثلاث القادمة لغرض توسيع وتطوير أعمال التوليد والنقل والتوزيع (للاطلاع على ملخص خطة **الشركة** للنفقات الرأسمالية للسنوات الثلاث القادمة، فضلا راجع قسم "*وصف **الشركة***" في **نشرة الإصدار** هذه). وقد اعتمدت **الشركة** في الماضي بشكل أساسي على المساهمات الرأسمالية المقدمة من **الحكومة** لتمويل معظم نفقاتها الرأسمالية. ولكن، لا يمكن إعطاء أي تأكيد بأن **الحكومة** ستستمر في تقديم مساهمات رأسمالية لتمويل النفقات الرأسمالية **للشركة** في المستقبل.

كما حصلت **الشركة** على تمويل من مصادر خارجية لتمويل بعض نفقاتها الرأسمالية، وتعتمد قدرة **الشركة** على تأمين التمويل اللازم من مصادر خارجية على عدد من العوامل مثل وضعها المالي والمناخ الاقتصادي والسياسي في المملكة

والمستوى العام لتوفر القروض والوضع العام للأسواق المالية الإقليمية والعالمية. ومع أن **الشركة** تمكنت حتى الآن من تأمين احتياجاتها التمويلية من أسواق رأس المال المحلية، إلا أنه لا يمكن إعطاء أي تأكيد باستمرار هذا الوضع مستقبلاً. وفي حال عدم قدرة **الشركة** على تأمين احتياجاتها التمويلية لأي سبب من الأسباب فإن ذلك قد يكون له تأثير سلبي وجوهري على أنشطة **المجموعة** وقدرتها على استكمال مشروعاتها ونفقاتها الرأسمالية، مما يمكن له أن يؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **الصكوك**.

احتمال تعرض المجموعة للمنافسة

تعتبر **الشركة** في الوقت الحالي المولد الرئيس للطاقة والمشتري الحصري للكهرباء في المملكة ولها مكانة مُنظَّمة كشركة محتكرة لتقديم خدمات نقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها **على المستهلكين** في **المملكة**، وتعمل **الحكومة** على إعادة هيكلة قطاع الكهرباء في **المملكة** حيث أصدرت بتاريخ ١٤٢٦/١٠/٢٠هـ (الموافق لـ ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٥م) نظاما جديدا للكهرباء يضع إطارا نظاميا عاما جديدا لهذا القطاع، ومن ضمن جهودها لإعادة هيكلة قطاع الكهرباء، تنوي **الحكومة** تعزيز المنافسة في هذا القطاع من خلال تسهيل إنشاء شركات مستقلة لإنتاج الطاقة وشركات مستقلة أخرى لإنتاج المياه والكهرباء، راجع "*وصف الشركة –إعادة هيكلة المجموعة*". إن الحكومة تخطط لإيجاد المنافسة وتشجيع خصخصة قطاع الكهرباء، وإذا تمت هذه التغييرات بدون إبداء أية مرونة في نظام التعرفة فإنها على المدى الطويل ربما تؤثر سلباً وبشكل جوهري على أنشطة **الشركة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية، كما أنها ربما تؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **وثائق الصكوك** التي عقدتها لكي يدفع **المُصدِر** المبالغ المستحقة بموجب **الصكوك**.

المجموعة طرف في مناقشات ونزاعات وخصومات قضائية جارية مع موردين ومنظمين وأطراف أخرى، ولا يوجد تيقن حتى الآن بشأن النتيجة النهائية

في المسار الاعتيادي للأعمال تخضع **المجموعة** لمخاطر تتعلق بالإجراءات القانونية والتنظيمية التي تعتبر هي أو شركات **المجموعة** طرفاً فيها أو التي ربما تنشأ في المستقبل، ومنها عدد من النزاعات الجارية مع شركة **أرامكو السعودية**، مورد الوقود الحصري لها. كما أن إجراءات التقاضي والإجراءات التنظيمية لا يمكن التنبؤ بها وربما يكون للإجراءات القانونية أو التنظيمية القائمة أو المستقبلية التي تكون **المجموعة** فيها طرفاً (أو التسويات الخاصة بها) تأثير سلبي وجوهري على أنشطة **المجموعة** ووضعها المالي ونتائج عملياتها وإمكانياتها المستقبلية، وربما أيضاً تؤثر على قدرة **الشركة** على الوفاء بالتزاماتها بدفع المبالغ المالية ذات الصلة بموجب **وثائق الصكوك** التي تعقدها لكي يدفع **المُصدِر** المبالغ المستحقة بموجب **الصكوك**.

عوامل تتعلق بالصكوك

الاعتبارات الاستثمارية القانونية ربما تقيد من بعض الاستثمارات

تخضع الأنشطة الاستثمارية لبعض المستثمرين لنظم ولوائح الاستثمار أو لتعديلات تلك النظم واللوائح من الجهات الحكومية أو التنظيمية. يجب على كل مستثمر محتمل الرجوع إلى مستشاريه القانونيين لتحديد: (١) ما إذا كانت **الصكوك** تشكّل استثمارات قانونية له وإلى أي حد؛ و(٢) ما إذا كان يمكن استخدام **الصكوك** كضمانة لأنواع مختلفة من التمويل؛ و(٣) ما إذا كانت هناك قيود أخرى تسري على شراء المستثمر أو تعهده **للصكوك**، كما يجب على الشركات المالية الرجوع إلى مستشاريها أو الجهات التنظيمية المعنية لتقرير المعالجة الصحيحة **للصكوك** بموجب قواعد ونظم مخاطر رأس المال

أو أي قواعد ونظم مشابهة، وذلك لكي يتجنب أولئك المستثمرون أو الشركات المالية الوقوع في مخالفات قانونية أو تنظيمية أو في الإخلال بأية عقود أو اتفاقيات يكونون طرفاً فيها.

تغير النظام

يستند هيكل **الصكوك** على نظم المملكة السارية في تاريخ **نشرة الإصدار** هذه، ولا يمكن إعطاء أي تأكيد بشأن أثر أي قرار قضائي أو تغيير محتمل في نظام المملكة العربية السعودية أو الممارسات الإدارية عقب تاريخ **نشرة الإصدار** هذه قد يكون له تأثير سلبي جوهري على الوضع القانوني أو التنظيمي **للصكوك** وبالتالي على قدرة **المصدر** على دفع المبالغ المستحقة بموجب الصكوك.

الأشخاص المؤهلون

ينبغي **لحملة الصكوك** المحتملين أن يضعوا في اعتبارهم أن الصكوك لا يتم بيعها سوى **للأشخاص المؤهلين** وأن **الأشخاص المؤهلين** وحدهم هم الذين يمكن تسجيلهم **كحملة صكوك**، ولن يدفع **المُصدِر** أي مبالغ إضافية تتعلق بأي استقطاع يطلبه النظام المعمول به إلى أي شخص يملك **الصكوك** ولكنه ليس **شخصاً مؤهلاً**. لذا على كل مستثمر راغب بالاستثمار في **الصكوك** التأكد من استيفائه لشروط **الأشخاص المؤهلين** حتى يتجنب مثل ذلك الاستقطاع أو أي تبعات قانونية أو تنظيمية أخرى.

السوق الثانوية بشكل عام

لا يوجد ضمان بأن سوقاً ثانوية نشطة سوف تنشأ **للصكوك** عقب إصدار **الصكوك**. وأي عملية بيع **للصكوك** من **حملة الصكوك** في أي سوق ثانوية نشطة محتمل إنشاؤها قد يكون بسعر أقل من سعر الشراء الأصلي **للصكوك** لأسباب مختلفة من بينها احتمال ألا تتوفر السيولة لذلك السوق. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز بيع **الصكوك** إلا على **الأشخاص المؤهلين** (بحسب التعريف الوارد في "**الشروط**") ومن ثم فإن أي وصول إلى سوق ثانوية ربما تنشأ سيقتصر على **الأشخاص المؤهلين**. وعليه، ربما لا يكون بوسع **حملة الصكوك** بيع صكوكهم بسهولة أو بأسعار تزودهم بعائد شبيه للاستثمارات المماثلة التي لها سوق ثانوية مستقرة، وقد يكون لغياب السيولة تأثير سلبي وجوهري على القيمة السوقية **للصكوك**.

الشريعة الإسلامية

يتعين على **حملة الصكوك المحتملين** معرفة أن اجتهادات *المستشارين الشرعيين* والمحاكم واللجان القضائية السعودية حول بعض المسائل المتطابقة تختلف، وبالتالي قد يرغب **حملة الصكوك** المحتملين في استشارة *مستشارين شرعيين* آخرين للحصول على فتوى منهم بخصوص **الصكوك**، وعلى **حملة الصكوك** المحتملين معرفة أنه بالرغم من أن كلا من اللجنة الشرعية التنفيذية في المملكة الخاصة بإتش إس بي سي واللجنة الشرعية لبنك كريدي أجريكول الشركات والاستثمار أصدرتا فتويين تؤكدان فيهما أن **الصكوك** متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، إلا أن هاتين الفتويين ليستا ملزمتين لأية محكمة أو لجنة قضائية سعودية، بما في ذلك في سياق أي إجراء قضائي يتعلق بإعسار **المُصدِر** أو إفلاسه، وسيكون لأية محكمة أو لجنة قضائية سعودية حرية اتخاذ ما تراه مناسبا من قرارات بشأن ما إذا كانت **الصكوك** أو **وثائق الصكوك** والآليات ذات العلاقة (أو أي جزء منها) متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وبالتالي قابلة للتنفيذ القضائي. وبناءً عليه، لا يقدم أي شخص (بما في ذلك، دون حصر، **المُصدِر**) أية تأكيدات بأن **الصكوك** أو **الشروط** أو **وثائق الصكوك** الأخرى متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وعلى وجه الخصوص ليس هناك ضمان من الفتويين الصادرتين عن اللجنة الشرعية التنفيذية في المملكة الخاصة بإتش إس بي سي واللجنة الشرعية لبنك كريدي أجريكول الشركات والاستثمار حول **الصكوك**،

كما أنهما خاضعتان للتغيير من فقهاء آخرين أو لاعتراضهم. وبناءً عليه، ليس هناك أي تأكيد بأن **الصكوك** ستكون متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من أي شخص غير أعضاء اللجنة الشرعية بالمملكة الخاصة بإتش إس بي سي وأعضاء اللجنة الشرعية لبنك كريدي أجريكول الشركات والاستثمار.

التداول والتسوية والإدراج

سيتم تسجيل **الصكوك** في نظام التداول والمقاصة والتسوية عند **المسجل**، إلا أنه لا يوجد تأكيد أو ضمان بعدم حدوث أعطال أو أخطاء في عمليات التداول أو المقاصة أو التسوية المتعلقة **بالصكوك** نتيجة قلة الخبرة أو المعرفة بالعمليات التشغيلية لأنظمة التداول والمقاصة والتسوية أو أية عيوب مألوفة في أي من هذه الأنظمة. وكما أن المبيعات الثانوية في سوق **الصكوك** محدودة ولا يوجد تأكيد بأن **الصكوك** سوف تُباع من **حملة الصكوك** بسهولة، وربما تتذبذب القيمة السوقية **للصكوك** مما يترتب عليه أن أي عملية بيع **الصكوك** من **حملة الصكوك** في سوق ثانوية ربما يكون بسعر أعلى أو أقل من سعر الطرح الأولي استناداً إلى العديد من العوامل، من بينها أسعار الفائدة السائدة وأداء **المُصدِر** وسوق الأوراق المالية المماثلة أو ربما يكون هذا البيع مستحيلاً من الأساس.

وليس على **مديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** أي التزام بتقديم أسعار فيما يتعلق **بالصكوك** و/أو صنع سوق لها، وبناءً عليه، لا يمكن إعطاء أي ضمان بشأن سيولة **الصكوك** أو وجود سوق تداول لها، ويجب أن يكون المستثمر في **الصكوك** مستعداً لحيازة **الصكوك** لفترة زمنية غير محددة أو إلى حين تاريخ استحقاقها.

الدفعات بمقتضى الصكوك – مبلغ التوزيع الدوري والمبلغ الإضافي

يتعين على **حملة الصكوك** المحتملين التنبه إلى أنه إذا لم يتسلموا **مبلغ التوزيع الدوري** أو **المبلغ الإضافي** (حسب الحالة) كاملا في تاريخ الدفع المعني (بعد الأخذ في الاعتبار أية فترة سماح)، وذلك بعد وفاء **الشركة** و**أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك** و**مدير الدفعات** بجميع التزاماتهم المنصوص عليها في **وثائق الصكوك** ذات العلاقة والتي هم طرف فيها، فلن يكون لهم، أي **لحملة الصكوك**، حق الرجوع على **الشركة** فيما يخص **مبلغ التوزيع الدوري** أو **المبلغ الإضافي** إلا إذا كان ذلك العجز ناجماً بصورة مباشرة عن تقصير أو إهمال من **الشركة** في أداء التزاماتها المنصوص عليها في **وثائق الصكوك**.

(للحصول على معلومات أخرى عن التزامات **الشركة** بمقتضى **الصكوك**، يرجى مراجعة *"**الشروط**"* وأيضاً قسم "*ملخص **وثائق الصكوك***" في **نشرة الإصدار**)

الدفعات بمقتضى الصكوك – الدفع عند انتهاء الصكوك

يتعين على **حملة الصكوك** المحتملين ملاحظة أن مبلغ **سعر الشراء** مستحق الدفع من **الشركة** عند شراء **الصكوك** (بعد أي **تاريخ شراء** أو عند حدوث **حالة إخلال**) يحسب بناء على إجمالي **القيمة الإسمية للصكوك** كما هي قائمة في ذلك التاريخ مضروبا في نسبة مئوية تتناقص على مدى عمر **الصكوك**. وعلى **حملة الصكوك** المحتملين أيضا إدراك أنه سوف يحق لهم تسلم مبلغ **سعر الشراء** بما يعادل ٩٥% من **القيمة الإسمية لصكوكهم** وذلك في حال ممارستهم لحقوقهم بإلزام **الشركة** بشراء **الصكوك** في **تاريخ الشراء** الذي يقع في يناير من عام ٢٠٢٤م ، وينخفض **سعر الشراء** هذا إلى ٦٠% في **تاريخ الشراء** الذي يقع في يناير من عام ٢٠٣٤م وينخفض إلى ٣٠% في **تاريخ الشراء** الذي يقع في يناير من عام ٢٠٤٤م، وإذا لم تشتر **الشركة الصكوك** قبل **تاريخ الانتهاء**، فإن قيمة **الصكوك** في **تاريخ الانتهاء** ستكون صفرا وسيتم إلغاؤها.

كما يتسلم **حملة الصكوك** (بقدر توفر **صافي الدخل والاحتياطي** في تلك التواريخ) **مبلغا إضافيا** يصل إلى ٥% من **القيمة الإسمية لصكوكهم** الواجبة الدفع في **تاريخ الشراء** الذي يقع في يناير ٢٠٢٤م و يناير ٢٠٣٤م و يناير ٢٠٤٤م طالما كانت **صكوكهم** قائمة في تلك التواريخ. وعليه، وعلى فرض أنه يوجد **صافي دخل واحتياطي** كاف وأنه تم دفع **المبلغ الإضافي** في أحد **تواريخ الشراء** وأن **الشركة** قد دفعت كامل المبالغ المستحقة **لحملة الصكوك**، فإن **حملة الصكوك** سيستلمون مبلغاً إجمالياً يعادل ١٠٠% من **القيمة الإسمية للصكوك** إذا قرر **حملة الصكوك** ممارسة حقوقهم بأن تشترى صكوكهم في **تاريخ الشراء** الذي يقع في يناير من عام٢٠٢٤م .وسينخفض المبلغ الذي سيستلمونه إلى ٦٥% من **القيمة الاسمية الصكوك** إذا ما مارسوا حقهم بأن تشترى **صكوكهم** في **تاريخ الشراء** الذي يقع في يناير من عام ٢٠٣٤م، ، وسينخفض هذا المبلغ إلى ٣٥% في **تاريخ الشراء** الذي يقع في يناير من عام ٢٠٤٤م.

التصنيفات الائتمانية قد لا تعكس جميع المخاطر

إن **الشركة** مصنفة ائتمانياً بالتصنيف **A1** من وكالة **موديز** و**-AA** من وكالة **فيتش** و**-AA** من وكالة **ستاندر آند بورز**. إضافةً إلى تصنيف **الشركة**، قد تقوم واحدة أو أكثر من وكالات التصنيف الائتماني بتصنيف **الصكوك** بحد ذاتها. إن التصنيف الائتماني (سواءً **للشركة** أو **للصكوك**) ليس توصية بشراء أو بيع أو التمسك بالأوراق المالية كما أنها خاضعة للمراجعة أو السحب من قبل وكيل التصنيف الائتماني ذي الصلة في أي وقت. إن أي تصنيف **للشركة** أو **للصكوك** قد لا يعكس التأثير الممكن حدوثه من كافة المخاطر الناشئة عن الهيكلة أو السوق أو العوامل الأخرى المذكورة في هذا القسم أو أي عوامل أخرى قد تؤثر على قيمة **الصكوك**. إن أي تغييرات تحدث أو يتوقع أن تحدث في التصنيف الائتماني **للشركة** أو **الصكوك** قد تؤثر بشكل سلبي على القيمة السوقية **للصكوك**.

التعديل والتنازلات والاستبدال

تنص **الشروط** على أحكام للدعوة إلى عقد اجتماعات **لحملة الصكوك** من أجل النظر في أمور تؤثر على مصالحهم بشكل عام. تسمح تلك الأحكام لأغلبية محددة بإلزام جميع **حملة الصكوك**، بما في ذلك **حملة الصكوك** الذين لم يحضروا ولم يصوتوا في الاجتماع ذي الصلة و**حملة الصكوك** الذين صوتوا بعكس ما صوتت عليه الأغلبية.

ملاءمة الاستثمارات

ربما لا تكون **الصكوك** استثمار مناسب لجميع المستثمرين، وعلى كل مستثمر محتمل في **الصكوك** أن يحدد مدى ملاءمة هذا الاستثمار له في ضوء ظروفه الخاصة. وعلى وجه الخصوص، على كل مستثمر محتمل:

- أن يكون لديه ما يكفي من المعرفة والخبرة للقيام بتقييم مناسب **للصكوك** وما يتضمنه الاستثمار في هذه **الصكوك** من مزايا ومخاطر، إضافة إلى تقييم المعلومات الواردة في **نشرة الإصدار**.
- أن يحصل على الأدوات التحليلية المناسبة لتقييم الاستثمار في **الصكوك** وتأثير **الصكوك** على مجمل محفظته الاستثمارية، وذلك في سياق مركزه المالي، وأن يلم بتلك الأدوات.
- أن يكون لديه ما يكفي من الموارد المالية والسيولة لتحمل كل مخاطر الاستثمار في **الصكوك**، بما فيها اختلاف عملة الدفع عن عملة المستثمر المحتمل.
- أن يفهم **شروط الصكوك** بدقة وأن يكون ملما بسلوك المؤشرات والأسواق المالية.
- أن يكون قادرا (إما وحده أو بمساعدة مستشار مالي) على تقييم السيناريوهات المحتملة للعوامل الاقتصادية وغيرها من العوامل التي ربما تؤثر على استثماره وقدرته على تحمل المخاطر المحتملة.

القانون واجب التطبيق والاختصاص القضائي وقابلية التنفيذ

تخضع **وثائق الصكوك**، وكذا **الصكوك**، للأنظمة واللوائح المعمول بها في **المملكة** وتفسر وفقاً لها، وتستند هذه الأنظمة واللوائح على الشريعة الإسلامية، وهناك عدد من المحاكم واللجان القضائية في المملكة لها الولاية القضائية فيما يتعلق بأنواع محددة من الدعاوى. وتتولى المحاكم العامة بالمملكة نظر النزاعات بشكل عام ما لم تكن الولاية القضائية لنوع معين من النزاع تقع ضمن اختصاص محكمة أو لجنة قضائية أخرى. هذا ويجري تسوية النزاعات ذات الطابع التجاري أمام ديوان المظالم، الذي يجري حالياً تعديل اختصاصه القضائي فيما يتعلق بالنزاعات التجارية (بحسب المناقشات الأكثر تفصيلاً أدناه). هذا وتُنظر النزاعات الناشئة وفقاً لنظام السوق المالية (الصادر بموجب المرسوم الملكي رقم م/٣٠) بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ (الموافق ٢٠٠٣/٨/١م وتعديلاته) ولوائحه التنفيذية أمام هيئتين قضائيتين خاصتين تعرفان باسم لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية ("**اللجنة**") ولجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية ("**لجنة الاستئناف**"، يشار إليهما معاً بـ "**اللجنتين**").

وبموجب **الشرط** ١٨ (*"القانون واجب التطبيق والاختصاص القضائي"*)، فإن اللجنتين هما الجهتان المختصتان حصريا بالنظر والبت في أية قضية أو دعوى أو إجراء قضائي وتسوية أية نزاعات ربما تنشأ بسبب **وثائق الصكوك والصكوك** أو تتعلق بها، وعلى **حملة الصكوك** المحتملين إدراك أنه بحسب علم **الشركة** فإنه لم توجد أية أوراق مالية مشابهة **للصكوك** قيد التفسير أو التنفيذ القضائي في **المملكة**. ينبغي أن يعلم المستثمرون كذلك أن المحاكم واللجان القضائية بشكل عام في المملكة، بما في ذلك اللجنتين القضائيتين، تتمتع بسلطات تقديرية واسعة فيما يتعلق بكيفية تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية على مجموعة محددة من الظروف وأن الأحكام السابقة لتلك المحاكم واللجان القضائية لا تؤسس سوابق ملزمة للفصل في النزاعات اللاحقة. كما أن قرارات مختلف المحاكم واللجان القضائية في المملكة والمراسيم الملكية والقرارات الوزارية والدوريات الرسمية وغيرها من البيانات الصادرة عن الهيئات الرسمية في المملكة والتي تحظى بقوة القانون لا يتم فهرستها أو تجميعها في مكان مركزي كما لا يتم إتاحتها للجمهور على نحو عام أو على نحو يتسم بالاتساق. وعليه، لا يتضح بشكل دقيق الكيفية والنطاق الذي سيتم به تنفيذ **الصكوك** أو **الشروط** أو **وثائق الصكوك** عند اللجان، أو أي محكمة سعودية أو أي هيئة قضائية سعودية أخرى إذا ما اقتضت الظروف أن لها الاختصاص القضائي.

وقد أقرت الحكومة إعادة هيكلة النظام القضائي بما في ذلك تشكيل محكمة عليا إضافة إلى محاكم تجارية وشخصية وعمالية. وقد تم سن نظام القضاء ونظام ديوان المظالم الجديدين بموجب المرسوم الملكي رقم م/٧٨ بتاريخ ١٤٢٩/٩/١٩هـ (الموافق ١ أكتوبر ٢٠٠٨م) ولكنهما لم يدخلا حيز النفاذ بشكل كامل. وبحسب نظام القضاء الجديد، أُنيطت بالمحكمة العليا كل الوظائف، عدا بعض المسؤوليات الإدارية، المناطة بمجلس القضاء الأعلى الذي كان يقوم قبل ذلك بمهام المحكمة العليا في المملكة. كذلك سوف يتحول اختصاص ديوان المظالم بالمنازعات التجارية إلى المحكمة التجارية الجديدة كجزء من عملية إعادة الهيكلة هذه. ومن غير الواضح في هذه المرحلة ما قد يكون لإعادة الهيكلة هذه من تأثير على **الصكوك** أو على أي دعوى بموجب **وثائق الصكوك** أو **الصكوك**.

حالات الإخلال

هناك مخاطر بألا تقوم المحاكم واللجان القضائية في المملكة بإنفاذ أي من حالات الإخلال بخلاف ما يشتمل على حالات عدم سداد المبالغ المستحقة.

الغرامات والتعويضات

هناك مخاطر أنه حال تفسير أي حكم من أحكام **وثائق الصكوك** من محكمة أو لجنة قضائية في **المملكة** على أنه اتفاق على دفع غرامة وليس تقديراً حقيقياً للخسائر المتكبدة، فإنه لن يتم تطبيق مثل ذلك الحكم في المملكة. كما أن أي تعويض يقدمه **المُصدِر** وفقاً **لوثائق الصكوك** أو فيما يتعلق بأي **صكوك** ربما لا يتم تنفيذه بموجب نظم ولوائح المملكة إلى المدى (أ) المقصود سريانه رغم أي حكم أو أمر قضائي يفيد عكس ذلك أو (ب) الذي يتناقض مع أي نظام أو سياسة عامة معمول بها فيما يتعلق بما سبق.

عوامل تتعلق بموجودات الصكوك

تعرفة قراءة وصيانة العدادات وقراءة الفواتير

تحدد التعرفة التي تتقاضاها **الشركة** من **عملائها** نظير قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير من قبل مجلس الوزراء وتعتمد تلك التعرفة على التوصيات التي تقدمها الجهة المنظمة لقطاع الكهرباء، وهي **هيئة تنظيم الكهرباء.**

وتقوم **الحكومة** حاليًا بمراجعة هيكل تعرفة الكهرباء الحالية، كما شكلت **هيئة تنظيم الكهرباء** فريق عمل لإعداد دراسة حول تعرفة الكهرباء الحالية واقتراح التعديلات اللازمة عليها. ولذا، فإنه لا يمكن إعطاء أي تأكيد بعدم انخفاض التعرفة الحالية لقراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير. وإذا ما تم خفض هذه التعرفة، فربما يكون لذلك أثر سلبي على الدخل المحتمل من **موجودات الصكوك.**

(لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة الأقسام "***الإشراف النظامي***" و"***التعرفة***"– ضمن قسم "***وصف الشركة***" وقسم "***اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك***" ضمن قسم "***ملخص وثائق الصكوك***" في **نشرة الإصدار** هذه).

مخاطر ائتمان العملاء المحددين

سوف يعتمد **صافي الدخل** من **موجودات الصكوك** على دفع **رسوم العدادات** المستحقة **للشركة** من **العملاء المحددين.** وسوف تستخدم رسوم العدادات المستحقة للشركة لتسديد المدفوعات بموجب **الصكوك** وسيكون **حملة الصكوك** بالتالي عرضة لمخاطر عدم تسديد **العملاء المحددين لرسوم العدادات** المستحقة بالكامل بحلول موعد الدفع. وعلى **حملة الصكوك** المحتملين معرفة أن **الشركة** لا تقوم بأي فحص للتأكد من الجدارة الائتمانية لأي من **العملاء** الجدد أو القائمين لديها وأن **الشركة** لا تقدم أية تعهدات أو ضمانات بشأن الجدارة الائتمانية (أو غير ذلك) لأي من **العملاء المحددين،** وعليه لا يمكن إعطاء أي ضمانات بأن **العميل المحدد** سوف يدفع **رسوم العدادات** المستحقة بالكامل في الوقت المحدد.

معلومات السوق والقطاع

نظرة عامة

سوق الخدمات الكهربائية السعودي هو أكبر أسواق العالم العربي، حيث وصل الحمل وقت الذروة إلى ٥١،٩٣٩ ميغاواط في عام ٢٠١٢م. هذا ويُتوقع زيادة الطلب على الخدمات الكهربائية في المدى القصير إلى المتوسط نتيجة النمو السكاني والتوجه نحو إنشاء المزيد من الصناعات التي تتولى **الحكومة** رعايتها (فضلاً راجع – *"استراتيجية التنمية الحكومية"*).

وقد كانت القدرة الإنتاجية في مجملها **بالمملكة** خلال عام ٢٠١٢م إمّا مملوكة **للمجموعة** أو تم تخصيصها **للشركة** بموجب عقود "**استلم أو ادفع**" طويلة الأجل عدا قدرات معينة مخصصة لاستعمالها الخاص في الأساس من شركة **أرامكو السعودية**، ويجري النقل من محطات توليد الطاقة إلى مناطق الاستهلاك من خلال خطوط علوية عالية الجهد وخطوط أرضية بطول إجمالي مركب بلغ ٥١،٨٨١ كيلو متر دائرة كهربائية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م. و**المجموعة** في الحاضر محتكرة لتقديم خدمات نقل الطاقة الكهربائية في **المملكة**، وقد كانت شبكة التوزيع تتألف من ٢٢٥،٤٧٦ كيلو متر دائرة كهربائية من الخطوط العلوية و٢١٢،٦٥٥ كيلو متر دائرة كهربائية من الخطوط الأرضية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، كما أن **المجموعة** محتكرة لتقديم خدمات توزيع الطاقة الكهربائية للمستهلكين في **المملكة**.

وقد بلغ العدد الإجمالي لعملاء الخدمات الكهربائية لدى الشركة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و٣١ ديسمبر ٢٠١١م و٣١ ديسمبر ٢٠١٠م نحو ٦،٧٣٠،٩٩٩ و٦،٣٤١،٠٢٥ و٥،٩٩٧،٥٥٣ على التوالي، بزيادة قدرها ٦,٢% في عام ٢٠١٢م و٥,٧% في ٢٠١١م، على التوالي. كما ارتفع عدد العملاء خلال الأعوام من ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٢م من ٣،٦٢٢،٣٩١ عميل إلى ٦،٧٣٠،٩٩٩ عميل بزيادةٍ قدرها ٨٥,٨%. ويبين الجدول أدناه توزيع عملاء الشركة الذين تم تصنيفهم حسب نوع الاستهلاك في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م إلى جانب حجم الاستهلاك للعام المنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

النوع	عدد المشتركين	الاستهلاك (غيغاواط/ساعة)	النسبة المئوية من إجمالي الاستهلاك (%)
الشريحة السكنية	٥،٣٣٥،٥٦٣	١٢٠،٢٤٦	٥٠,٠
الحكومة	٢١٤،٠٦٣	٣٠،٣٤٩	١٢,٦
الشريحة التجارية	١،٠٩٣،٢٨٨	٣٩،٢٦٤	١٦,٣
الشريحة الصناعية	٨،١٦٦	٤١،٧١١	١٧,٤
أخرى.....	٧٩،٩١٩	٨،٧١٨	٣,٦
المجموع.....	**٦،٧٣٠،٩٩٩**	**٢٤٠،٢٨٨**	**١٠٠,٠**

باعت **المجموعة** في الأعوام ٢٠١٢م و٢٠١١م و٢٠١٠م طاقة إجمالية بلغت ٢٤٠،٢٨٨ غيغاواط/ساعة و٢١٩،٦٦١ غيغاواط/ساعة و٢١٢،٢٦٣ غيغاواط/ساعة على التوالي، بزيادة قدرها ٩,٤% و٣,٥% في ٢٠١٢م و٢٠١١م على التوالي. كما زادت مبيعات الخدمات الكهربائية خلال الأعوام من ٢٠٠٠م حتى ٢٠١٢م بنسبة ١١٠,٧% من ١١٤،٠٤٩

غيغاواط/ساعة في عام ٢٠٠٠م إلى ٢٤٠،٢٨٨ غيغاواط/ساعة في عام ٢٠١٢م، بينما زاد الطلب غير المتزامن في وقت الذروة بنسبة ١٣٩,٦% من ٢١،٦٧٣ غيغاواط في عام ٢٠٠٠م إلى ٥١،٩٣٩ غيغاواط في عام ٢٠١٢م.

يبين الجدول أدناه كمية الكهرباء التي قامت **المجموعة** بتوليدها، إضافةً إلى كمية الكهرباء التي استوردتها **المجموعة** من شركات إنتاج أخرى، وإجمالي كمية الكهرباء التي باعتها **المجموعة** وفاقد الكهرباء في نظام **المجموعة** خلال الأعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
		(*غيغاواط/ساعة*)	
كمية الكهرباء المولدة في محطات **المجموعة**	١٨٦،٤٨٢	١٩٠،٢٨٠	٢٠٧،١٣٢
كمية الكهرباء المشتراة من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** ...	١٦،٠٠٠	١٥،٠٣٧	١٤،١٧٩
كمية الكهرباء المشتراة من شركات الإنتاج الأخرى[1]	٣٧،٥٨٥	٤٤،٧٦٠	٥٠،٤٤٥
إجمالي الكهرباء المولدة والمشتراة	**٢٤٠،٠٦٧**	**٢٥٠،٠٧٧**	**٢٧١،٧٥٦**
إجمالي الكهرباء المباعة.....	٢١٢،٢٦٣	٢١٩،٦٦١	٢٤٠،٢٨٨
إجمالي فاقد الكهرباء في نظام **المجموعة**.....	٢١،٢١٤	٢٣،٥٠٨	٢٣،٨٥٧
فاقد الكهرباء في نظام **المجموعة** كنسبة مئوية من الكهرباء المولدة والمنقولة عبر شبكة نقل **الشركة** (بالنسبة المئوية)	٩,١	٩,٦	٨,٩

ملاحظة:

(1) **المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** بشكل أساسي، بالإضافة إلى شركة **أرامكو السعودية** فيما يخص كمية الطاقة التي تولدها ولا تستخدمها.

استراتيجية التنمية الحكومية

تبنت **المملكة** في عام ٢٠١٠م خطة التنمية الخمسية التاسعة للأعوام من ٢٠١٠م إلى ٢٠١٤م ("**الخطة**")، حيث خصصت فيها قيمة ٤،٩١٠،٥ مليار ﷼ سعودي للمصروفات العامة، **وللخطة** خمسة أهداف رئيسة: (١) تحسين مستوى المعيشة ونوعية حياة المواطنين وتعزيزها من خلال زيادة متوسط دخل الفرد؛ (٢) وزيادة معدلات التوظيف من خلال تحسين جودة التعليم والتدريب؛ (٣) وتحسين البنية التحتية **للمملكة** لتوسيع قاعدة الإنتاج في كل منطقة وفقاً لإمكانياتها التنموية ومزاياها النسبية؛ (٤) وتحسين الهيكل الاقتصادي **للمملكة** من خلال تعزيز تنوع قاعدة الإنتاج الخاصة بالاقتصاد الوطني وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الإجمالي المحلي، (٥) وزيادة تنافسية المنتجات والاقتصاد الوطني وتعزيز قدراته بهدف جذب الاستثمارات المباشرة على المستوى الداخلي والخارجي (*المصدر*: تقرير **مؤسسة النقد العربي السعودي**).

صرحت **الحكومة** بأنها تحرص على زيادة معدل التوظيف بين المواطنين السعوديين (وبين الشباب السعودي بوجه خاص) وتشجع نمو القطاع الخاص حتى تنوع في مصادر اقتصادية جديدة بعيدًا عن الاعتماد الحالي على صناعة النفط، ويتوقع أن تركز جهود تنويع المصادر هذه على توليد الطاقة والاتصالات والتنقيب عن الغاز الطبيعي وقطاع البتروكيماويات،

كما أنفقت **الحكومة** بسخاء على التدريب الوظيفي والتعليم، وأثمر ذلك عن افتتاح **جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية** مؤخراً، وهي أول جامعة مختلطة في **المملكة**، بالإضافة إلى تمديد فترة **برنامج الملك عبد الله للمنح الدراسية الأجنبية** في عام ٢٠١١م لخمسة أعوامٍ أخرى.

وتضمنت **الخطة** أيضاً وضع أهداف على المدى القصير لقطاع خدمات الكهرباء تشمل توفير خدمات الكهرباء بأقل قدر من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتحقيق الاتساق بين عائدات الاستثمار والبعد الاجتماعي وتحسين دور قطاع الكهرباء في زيادة الموارد الوطنية، وقد وضعت **الخطة** أيضاً الأهداف المحددة التالية ليتم إنجازها من خلال الاستثمار:

- توفير خدمات الكهرباء لنحو ١،٣ مليون عميل جديد، من بينهم ١،١ مليون عميل من الشريحة السكنية خلال فترة تنفيذ **الخطة**؛
- تعزيز قدرة الإنتاج الفعلية بنحو ٢٠،٤ ألف ميغاواط خلال فترة تنفيذ الخطة؛
- زيادة القدرة الإنتاجية الاحتياطية بنحو ٢٠،٤ ألف ميغاواط خلال فترة **الخطة**، وتحسين إنتاجية العاملين في القطاع بمعدل سنوي متوسط يبلغ ٥% على مدار فترة تنفيذ **الخطة**.

وصف الشركة

مقدمة

تأسست **الشركة السعودية للكهرباء** كشركة مساهمة في **المملكة** في ١٤٢٠/١٢/٣٠هـ (الموافق ٢٠٠٠/٤/٥م)، وفقاً للمرسوم الملكي رقم م/١٦ الصادر بتاريخ ١٤٢٠/٠٩/٠٦هـ (الموافق لـ ١٣ ديسمبر ١٩٩٩م) وقرار **مجلس الوزراء** رقم ١٥٣ الصادر بتاريخ ١٤٢٠/٠٩/٠٥هـ (الموافق لـ ١٢ ديسمبر ١٩٩٩م)، بسجل تجاري رقم ١٠١٠١٥٨٦٨٣، ويقع مركزها الرئيسي في أبراج غرناطة، المبنى أ–١، ص. ب. ٢٢٩٥٥، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الشركة وشركاتها التابعة والفرعية (يشار إليهم مجتمعين بـ"**مجموعة الشركة السعودية للكهرباء**" أو "**المجموعة**") هي شركة محتكرة لخدمات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في **المملكة** وتمتلك **الحكومة** ما نسبته ٨١,٢% من أسهمها، بشكل مباشر و غير مباشر. كما إن **الشركة** مصنفة ائتمانياً كما في تاريخ **نشرة الإصدار** بالتصنيفات التالية:

التصنيف	الوكالة المصنّفة	تعريف التصنيف
A1	موديز	درجة متوسطة عليا، مخاطرة ائتمانية منخفضة
AA–	فيتش	جودة ائتمانية عالية، مخاطر تعثر منخفضة جداً
AA–	ستاندرد آند بورز	قدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية

وتتمثل الأنشطة الرئيسية **للمجموعة** في توليد ونقل وتوزيع الكهرباء داخل **المملكة** التي تملك أكبر اقتصاد من بين **دول مجلس التعاون الخليجي**. هذا وبلغ إجمالي مبيعات **المجموعة** من الكهرباء ٢٤٠،٢٨٨ غيغاواط/ساعة في عام ٢٠١٢م، تم بيع ١٢٠،٢٤٦ غيغاواط/ساعة (٥٠%) منها لعملاء الشريحة السكنية، كما تم بيع ٤١،٧١١ غيغاواط/ساعة (١٧,٤%) إلى عملاء الشريحة الصناعية و٣٩،٢٦٤ غيغاواط/ساعة (١٦,٣%) إلى عملاء الشريحة التجارية و٣٠،٣٤٩ غيغاواط/ساعة (١٢,٦%) إلى العملاء الحكوميين، كما تم بيع الكمية المتبقية البالغة ٨،٧١٨ غيغاواط/ساعة (٣,٦%) إلى عملاء آخرين، مثل العملاء الزراعيين و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** وغيرهم من العملاء.

وقد بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية **للمجموعة** للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م نحو ٣٣،٦٤٦ مليون ﷼ سعودي (مقارنة بمبلغ ٣٠،٥٧٠ مليون ﷼ سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و٢٧،٩١١ مليون ﷼ سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م). وبلغ صافي دخل الشركة ٢،٥٦١ مليون ﷼ سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م (مقارنة بمبلغ ٢،٢١٣ مليون ﷼ سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و٢،٢٧٩ مليون ﷼ سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م), هذا وقد بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية **للمجموعة** خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م نحو ١٥،٧٣١ مليون ﷼ سعودي (مقارنة بمبلغ ١٥،٠٠٦ مليون ﷼ سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م) وبلغ صافي دخلها ٨٤٥ مليون ﷼ سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية ٣٠ يونيو ٢٠١٢م (مقارنة بمبلغ ٧٧٧ مليون ﷼ سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م). في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م. وبلغ إجمالي موجودات **المجموعة** ٢٦٣،٠١١ مليون ﷼ سعودي (مقارنة بمبلغ ٢٣٨،٥٨٦ مليون ﷼

سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و٢١٣،٤٥٤ مليون ﷼ سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و١٩٠،٨٧٢ مليون ﷼ سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م).

بلغ عدد العاملين لدى **المجموعة** ٢٩،٥٥٧ موظفاً كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م نسبة السعوديين منهم ٨٧,٠٣%، مقارنة بنحو ٢٩،٠٠٦ موظفًا كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م نسبة السعوديين منهم ٨٧,٥٨% ونحو ٢٨،٤١٤ موظفاً نسبة السعوديين منهم ٨٧,٥٢% كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م، كما هو وارد بمزيد من التفصيل في قسم *"الإدارة والموظفون"* من **نشرة الإصدار** هذه.

تاريخ الشركة

في عام ١٩٧٥م، أنشأت **الحكومة وزارة الصناعة والكهرباء** (استبدلت في ٢٠٠٣م **بوزارة المياه والكهرباء)** لتنظيم قطاع الكهرباء في **المملكة**. وتم تقسيم **المملكة** إلى خمس مناطق تشغيلية كجزءٍ من هذه المبادرة (وهي المنطقة الغربية والشرقية والوسطى والجنوبية والشمالية)، وتم توحيد مختلف شركات الكهرباء الخاصة وشبه الخاصة التي كانت تعمل آنذاك في المناطق الغربية والشرقية والوسطى والجنوبية في أربع شركات تملك الدولة حصة الأغلبية فيها تحت اسم **الشركات السعودية الموحدة للكهرباء**. وتسلمت **المؤسسة العامة للكهرباء** (التي كانت في وقت سابق تتولى تشغيل محطات معينة في المنطقة الشمالية) مهام الإشراف على شركات الكهرباء العاملة في المنطقة الشمالية.

وتأسست **الشركة السعودية للكهرباء** نتيجة إصلاحات لاحقة في قطاع الكهرباء كشركة مساهمة وفقاً **للمرسوم الملكي** م/١٦ الصادر بتاريخ ١٤٢٠/٩/٦هـ (الموافق لـ ١٣ ديسمبر ١٩٩٩م) وقرار **مجلس الوزراء** رقم ١٥٣ الصادر بتاريخ ١٤٢٠/٩/٥هـ (الموافق لـ ١٢ ديسمبر ١٩٩٩م)، ويقع مركزها الرئيس في الرياض. وعقب تأسيس **الشركة**، تم حل **المؤسسة العامة للكهرباء** ودمج **الشركات السعودية الموحدة للكهرباء** الأربعة ومشاريع **المؤسسة العامة للكهرباء** وشركات الكهرباء المختلفة في المنطقة الشمالية التي تعمل تحت إشراف **المؤسسة العامة للكهرباء** في **الشركة السعودية للكهرباء**، وتولت **الشركة** كافة عملياتهم وحقوقهم والتزاماتهم.

وخفضت **الشركة** عدد المناطق التشغيلية إلى أربع مناطق في وقت لاحق، وهي حتى تاريخ **نشرة الإصدار** هذه المنطقة الغربية (تتألف من أربع إدارات كهرباء تغطي كلا من مكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة وتبوك والطائف)، والمنطقة الشرقية (تتألف من أربع إدارات كهرباء تغطي الدمام والأحساء، والمنطقة الشمالية ومنطقة الجوف والحدود الشمالية)، والمنطقة الوسطى (تتألف من ست إدارات كهرباء تغطي مدينة الرياض ومنطقة الرياض والقصيم والخرج والدوادمي وحائل)، والمنطقة الجنوبية (تتألف من أربع إدارات كهرباء تغطي منطقة عسير وجيزان ونجران والباحة).

هيكل رأس المال

تم تسجيل **الشركة** كشركة مساهمة وفقاً للمرسوم الملكي م/١٦ الصادر بتاريخ ١٤٢٠/٩/٦هـ (الموافق لـ ١٣ ديسمبر ١٩٩٩م) وقرار **مجلس الوزراء** رقم ١٥٣ الصادر بتاريخ ١٤٢٠/٩/٥هـ (الموافق لـ ١٢ ديسمبر ١٩٩٩م)، ويقع مركزها الرئيس في الرياض.

كما في تاريخ إعداد هذه **النشرة**، بلغ رأسمال **الشركة** المصرح به ٤١،٦٦٥،٩٣٨،١٥٠ ﷼ سعودي مقسمٌ إلى ٤،١٦٦،٥٩٣،٨١٥ سهم، كلها مدفوعة القيمة بالكامل، بقيمة إسمية قدرها ١٠ ريالات سعودية للسهم الواحد. وتملك **الحكومة** ٧٤,٣% من أسهم **الشركة** المصدرة تقريبًا كما تملك **أرامكو السعودية** ٦,٩% من الأسهم المصدرة تقريبًا، وهذه الأخيرة مملوكة بالكامل **للحكومة**. أما النسبة المتبقية البالغة ١٨,٨% من أسهم **الشركة** فهي فيملكها الجمهور في **المملكة**.

ولا يملك أي مساهم، غير **الحكومة وأرامكو السعودية**، أكثر من ٥% من رأس مال **الشركة** حتى تاريخ **نشرة الإصدار** الحالية، كما أدرجت أسهم **الشركة** في سوق الأسهم السعودية منذ تأسيسها.

تكون جميع الشركة أسهم الشركة اسمية، ولا يجوز أن تصدر بأقل من قيمتها الاسمية، وإنما يجوز أن تصدر بأعلى من هذه القيمة، وفي هذه الحالة الأخيرة يضاف فرق القيمة إلى الاحتياطي النظامي ولو بلغ حده الأقصى، ويكون السهوم غير قابل للتجزئة في مواجهة الشركة، فإذا تملك السهم عدة أشخاص وجب عليهم أن يختاروا أحدهم لينوب عنهم في استعمال الحقوق المتعلقة بالسهم ويكون هؤلاء الأشخاص مسؤولين بالتضامن عن الالتزامات الناشئة عن ملكية السهم.

العلاقة مع الحكومة

الحكومة بصفتها صاحبة الحصة الأكبر

تملك **الحكومة** بشكل مباشر أو غير مباشر في الوقت الحالي نحو ٨١,٢% من رأس مال **الشركة المُصدِر** من خلال **أرامكو السعودية**، كما أن **الحكومة** مسؤولة عن تعيين خمسة أعضاء مجلس إدارة **للشركة** من واقع تسعة أعضاء، أما **أرامكو السعودية** فهي مسؤولة عن تعيين عضو مجلس إدارة واحد، بينما يمثل أعضاء مجلس الإدارة الثلاثة المتبقيين القطاع الخاص (فضلاً راجع *"الإدارة والموظفون"*).

ووفرت **الحكومة للشركة**، في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، قرضين طويلي الأمد بدون فوائد بمبلغ إجمالي يصل إلى ٦٦،١ مليار ﷼ سعودي، كما قامت **الحكومة** بتحويل مبلغ ١٤،٩ مليار ﷼ إضافية مستحقة الدفع **للحكومة** من **الشركة** إلى قرض بدون فوائد بفترة سماح قدرها ٢٥ عاماً وبدون شروط سداد ثابتة. راجع فضلاً قسم "*ملخص المديونيات الأخرى – القروض الحكومية*".

كما وافقت الحكومة أيضاً، وفقاً لقرار **مجلس الوزراء** رقم ١٦٩ بتاريخ ١٤١٩/٨/١١هـ (الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨م)، على التنازل عن حصتها في الأرباح الموزعة لمدة عشر سنوات من تاريخ تأسيس **الشركة**، شريطة ألا تتجاوز الأرباح الموزعة ١٠% من القيمة الإسمية لسهم **الشركة**. وإذا تجاوزت الأرباح الموزعة ١٠% من القيمة الإسمية للأسهم، يجب أن تحصل **الحكومة** على نفس الأرباح التي يحصل عليها المساهمون الآخرون. وعقب طلب **الشركة** تمديد هذه المدة، أصدر **مجلس الوزراء قرار** رقم ٣٢٧ بتاريخ ١٤٣٠/٠٩/٢٤هـ (الموافق ٢٠٠٩/٠٩/١٤م) يوافق فيه على تمديد فترة تنازل الحكومة عن حصتها في الأرباح التي توزعها **الشركة** لمدة عشر سنوات أخرى تبدأ من ١٤٣٠/١٢/٣٠هـ (الموافق ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩م).

الحكومة بصفتها مشتري الكهرباء

قامت **الشركة** في أعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م ببيع كهرباء بلغ إجماليها ٣٠،٣٤٩ غيغاواط/ساعة و٢٧،٥٢٨ غيغاواط/ساعة و٢٨،٥٢٦ غيغاواط/ساعة على التوالي **للحكومة** والجهات التابعة لها، وبذلك تعتبر **الحكومة** أكبر عميل **للمجموعة**. وباعتبار **الحكومة** أكبر عملاء **المجموعة**، فقد سجلت **المجموعة** أرصدة مدينة ضخمة على **الحكومة**، مثلت في الأساس أرصدة مدينة على **الحكومة** عن الكهرباء الموردة إليها، كما قامت **الحكومة** بسداد ٢٧ مليار ﷼ سعودي من هذه الأرصدة المدينة بين أعوام ٢٠٠٦م و٢٠٠٩م، وعملت **الحكومة** منذ ذلك الحين على سداد المزيد من الدفعات بانتظام نظير الكهرباء التي تستخدمها.

وبموجب نظام التعرفة الحالي الموضوع في يوليو ٢٠١٠م، تدفع **الحكومة** والمستخدمين الحكوميين تعرفة موحدة تبلغ ٢٦ هللة لكل كيلو واط/ساعة من الكهرباء. وهذا بالمقارنة مع التعرفة المتغيرة الخاصة بكل أنواع العملاء والتي تتراوح بين ١٠ هللة و٢٦ هللة لكل كيلو واط/ساعة من الكهرباء. راجع "*مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات – السيولة والموارد الرأسمالية – العوامل الرئيسية التي تؤثر على نتائج العمليات– التعرفة الخاضعة للتنظيم*".

ومن المتوقع أن تسوي **الحكومة** حسابها بما يتماشى مع شروط الدفع المعيارية **للشركة**، وتم وضع الأساس الحالي لتسوية حساب **الحكومة** مع **الشركة** بموجب **القرار رقم** ٢٢٧ والذي يتطلب، بين جملة أمور، أن تدفع **وزارة المالية** قيمة الاستهلاك السنوي **للحكومة** من الكهرباء من الموازنة العامة **للحكومة**. راجع "*مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات – تحليل بعض بنود الميزانية – الموجودات*" وبلغ إجمالي الأرصدة المدينة على **الحكومة** في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م نحو ٦،٨٢٥ مليون ﷼ سعودي (بما في ذلك الأرصدة المدينة على المؤسسات الحكومية **وأرامكو السعودية** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**)، وبلغ متوسط تقادم الأرصدة المدينة المستحقة على **الحكومة** سبعة شهور.

الحكومة بصفتها مورد الوقود

شركة **أرامكو السعودية** هي شركة النفط الوطنية في **المملكة العربية السعودية** وتمتلكها الحكومة بالكامل. وتلتزم **أرامكو السعودية** منذ عام ١٩٩٤م ووفقاً **للمرسوم الملكي** رقم م/٩٦ الصادر بتاريخ ١٤١٥/٧/٢٤هـ (الموافق ٢٧ ديسمبر ١٩٩٤م) بتأمين الإمداد الكافي من الوقود إلى **المجموعة** من أجل أعمال توليد الطاقة لديها بأسعار تحددها **الحكومة**. غير أن السعر الحالي الذي حددته **الحكومة** مقابل الوقود أقل من السعر السوقي لهذا الوقود.

كما أنه منذ انطلاق الشركة في عام ٢٠٠٠م، لم تدفع مستحقات الوقود المورد من **أرامكو السعودية**. وعقب موافقة **الحكومة** على تولي مسؤولية سداد هذه المستحقات وفقاً لمحضر الاجتماع الوزاري المنعقد في ١٤٢٧/٥/١٥هـ (الموافق ٢٠٠٦/٦/١١م) و١٤٣٣/٠٢/٠٦هـ (الموافق ٢٠١١/١٢/٣١م) و**قرار مجلس الوزراء** رقم ٢٧٧، تم تحويل كل الذمم المستحقة لشركة **أرامكو السعودية** عن المدة منذ إنشاء الشركة وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م والبالغة ٤٠،٩٥٩ مليون ﷼ سعودي من "مطلوبات متداولة" إلى "ذمم حكومية طويلة الأجل".

وتؤجل **الشركة** هذه الدفعات المستحقة **لأرامكو السعودية** بناءً على القرار رقم ٢٢٧، مما ينتج عنه تراكم أرصدة ذمم دائنة ضخمة بين **الشركة وأرامكو السعودية**. وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٣م و٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، بلغت الذمم الدائنة **للشركة** ٣٩،٩٢٧ مليون ﷼ سعودي و٣٤،٥٠٩ مليون ﷼ سعودي مثلت ٤٥% و ٤٧,١% منها، على التوالي، الدفعات المستحقة **لأرامكو السعودية**، وكانت في الأساس مقابل توريد الوقود في الفترة ما بين ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م و٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، وكما أجلت **الشركة** أيضاً دفعات مستحقة **للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** نظير الكهرباء التي وردتها وللبلديات الأخرى فيما يتعلق برسوم البلدية المختلفة بناءً على القرار رقم ٢٢٧ أيضاً.

الحكومة بصفتها جهة منظمة

تخضع **الشركة** لإشراف **هيئة تنظيم الكهرباء ووزارة المياه والكهرباء**. كما أن **هيئة تنظيم الكهرباء** هيئة حكومية تأسست في نوفمبر ٢٠٠١م بموجب **قرار مجلس الوزراء** رقم ٢٣٦ بتاريخ ١٤٢٢/٠٨/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠١/١١/١٣م) وتتولى تنظيم توليد الكهرباء وصناعات الإنتاج المزدوج في **المملكة**. أما **وزارة المياه والكهرباء** فهي الجهة الحكومية المعنية بوضع السياسات التي تحكم قطاعي الكهرباء و المياه في **المملكة**.

تم منح **هيئة تنظيم الكهرباء** صلاحية تحديد تعرفة الاستهلاك لجميع القطاعات عدا قطاع الشريحة السكنية، وفرضت **هيئة تنظيم الكهرباء** منذ يوليو ٢٠١٠م التعرفة الخاصة بعملاء الشرائح الحكومية والتجارية والصناعية والتي طبقتها **الشركة**. غير أنه ليس **لهيئة تنظيم الكهرباء** أن تحدد تعرفة تتجاوز ٢٦ هللة لكل كيلو واط/ساعة دون الحصول على موافقة مجلس الوزراء، أما التعرفة الخاصة بعملاء الشريحة السكنية فتحددها **الحكومة** بنفسها مباشرةً طبقاً **لقرار مجلس الوزراء رقم ١٧٠** بتاريخ ١٤٢١/٠٧/١٢هـ (الموافق ٢٠٠٠/١٠/٠٩م) **(قرار رقم ١٧٠)**. كما تنظم **الحكومة** أيضاً الأسعار التي يُسمح **لأرامكو السعودية** بتحصيلها من **الشركة** نظير الوقود الذي تورده لها، ومن المعروف أن هذه الأسعار ظلت منذ السابق أقل من أسعار السوق. وتخضع **المجموعة** للأنظمة واللوائح البيئية المعمول بها في **المملكة** والتي تسنها **الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة** (المعروفة سابقًا باسم "**مصلحة الأرصاد وحماية البيئة**")، وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن إدارة الشؤون البيئية والإشراف عليها في **المملكة**. وطبقاً لقرار **مجلس الوزراء** رقم ١٦٩ بتاريخ ١٤١٩/٨/١١هـ (الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨م)، والمعدل بقرار **مجلس الوزراء رقم ١٧٠**، يجب على الشركة تنفيذ عملياتها بما يتوافق مع الإرشادات البيئية التي وضعتها **الحكومة**.

الحكومة بصفتها مانح للأرض وحقوق المرور

تستأجر **الشركة** من **الحكومة** الأراضي التي تبني عليها محطات توليد الطاقة وخطوط النقل والتوزيع مقابل إيجار رمزي، وتمنح **الحكومة** أيضاً حقوق المرور **للشركة** للموجودات الثابتة، مثل خطوط النقل العلوية والأرضية.

التمويل الحكومي وأشكال الدعم الأخرى

بالإضافة إلى حصول **الشركة** على الوقود بأسعار أقل من سعر السوق من **أرامكو السعودية** والسماح **للشركة** بتأجيل دفع مستحقات هذا الوقود لصالح **أرامكو السعودية** وتأجيل دفع مستحقات الكهرباء الموردة من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** ورسوم البلدية الأخرى كما هو مذكور أعلاه، فإن **الحكومة** قامت أيضاً بتوفير قروض مدعمة وقروض من دون فوائد وتنازلت عن أرباحها ودفعت تعرفة أعلى من عملاء الشرائح التجارية والصناعية والسكنية.

كما أن **الحكومة** قدمت دعماً تمويلياً ضخماً **للمجموعة** في الماضي ويُتوقع أن تستمر في دعمها في المستقبل. راجع *"نقاط القوة في عمل الشركة – الدعم الحكومي"*. غير أنه لا توجد ضمانة لاستمرار هذا المستوى الكبير من الدعم الحكومي في المستقبل، وكما أن هذه الترتيبات تخضع للتغيير في أي وقت.

وحدات الأعمال

أنشطة **المجموعة** منظمة في ثلاث وحدات أعمال رئيسة: توليد الكهرباء والنقل والتوزيع، ويساند هذه الأنشطة نشاطات المالية، والخدمات العامة، والموارد البشرية، والشؤون العامة وعلاقات المستثمرين، والتخطيط والبرامج، والشؤون القانونية والمراجعة الداخلية.

توليد الكهرباء

إجمالي الطاقة الإنتاجية

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، بلغ عدد محطات توليد الكهرباء التابعة **للمجموعة** ٤٦ محطة رئيسة وبالإضافة إلى عدد من المحطات الأصغر حجمًا يصل إجمالي العدد إلى ٦٠ محطة بقدرة إنتاجية إجمالية مقدارها ٤٣،٠٨٣ ميغاواط.

وتعمل هذه المحطات بواسطة خليط من الغاز والزيت الخام والديزل وزيت الوقود الثقيل، وتفضل **الشركة** استخدام الغاز الطبيعي في محطات الطاقة الخاصة بها لأنه الوقود الأكثر كفاءة وملاءمة للبيئة ويلحق أضراراً أقل بمحطات الطاقة والمعدات مقارنة بنظرائه من أنواع الوقود الحفري الأخرى وبالرغم من أن محطات توليد الطاقة هذه تعمل بأنواع وقود وزيوت أخرى إلا أن الوقود المستخدم بالأساس في هذه المحطات يعتمد بشكل كبير على أنواع الوقود الذي تستطيع شركة **أرامكو السعودية** توريده لتلك المحطات.

وتستخدم **المجموعة** في محطاتها تقنية التوربينات البخارية ومحركات الديزل وتوربينات الغاز (كلاهما من فئة "دورة واحدة" و"دورة مركبة") لتوليد الكهرباء، وتشكل توربينات الغاز الجزء الأكبر من قدرات توليد الطاقة **بالمجموعة** حيث تنتج ما مجموعه ٢٦،٣٢٧ ميغاواط تقريبًا (ما يقارب ٦١,١% من إجمالي القدرة الإنتاجية **للشركة**)، وتأتي قدرة التوليد الباقية من التوربينات البخارية بإجمالي ١٣،٩٨٦ ميغاواط تقريباً (ما يقارب ٣٢,٥% من إجمالي القدرة الإنتاجية **للمجموعة**). ومن المولدات العاملة بالدورة المركبة بإجمالي ٢،٣٣١ ميغاواط (ما يقارب ٥,٤% من إجمالي القدرة الإنتاجية **للمجموعة**) ومن إنتاج المولدات العاملة بالديزل بإجمالي ٤٣٩ ميغاواط (ما يقارب ١% من إجمالي القدرة الإنتاجية **للمجموعة**). وتتفاوت كمية الطاقة التي توردها المحطات المختلفة من سنة لأخرى تبعا لجدول الصيانة ومستويات الأحمال الناتجة عن طلب العملاء.

كما تقوم التوربينات الغازية والبخارية بتوليد الكهرباء من خلال عمليات مختلفة، حيث تقوم التوربينات الغازية بضغط الهواء الجوي بدرجة شديدة، فيتدفق الهواء الساخن المضغوط إلى غرفة الاحتراق حيث يحترق الغاز الطبيعي أو زيت الوقود، فتتمدد الغازات الساخنة ذات الضغط العالي المنبعثة من غرفة الاحتراق عبر التوربين الغازي، الذي يتكون من مراحل مختلفة من الريش الثابتة والدوارة التي تحول الطاقة الحرارية إلى طاقة ميكانيكية تعمل على تشغيل التوربين الغازي، وتشغل الغازات الساخنة التوربين الغازي الذي يشغل بدوره المولد المقترن بالتوربينات ليولد في النهاية الطاقة الكهربائية. أما في محطات توليد الطاقة ذات الدورة المركبة، يمكن الاستفادة من فاقد الحرارة الناتج من عادم التوربينات الغازية من خلال تمريره عبر مولد بخار استعادة الحرارة لإنتاج البخار، ومن ثم يتمدد هذا البخار عبر توربين بخاري يتكون من مراحل مختلفة من الريش الثابتة والدوارة التي تحول الطاقة الحرارية إلى طاقة ميكانيكية تعمل على تشغيل التوربين البخاري الذي يقوم بتشغيل المولد الكهربائي المتصل به ليولد الكهرباء.

ويتم توليد الطاقة الحرارية في توربينات البخار التقليدية من خلال حرق الغاز الطبيعي أو زيت الوقود داخل المولدات البخارية لتوليد ضغط مرتفع وبخار عالي الحرارة، ومن ثم يتمدد هذا البخار عبر توربين بخاري يتكون من مراحل مختلفة من الريش الثابتة والدوارة التي تحول الطاقة الحرارية إلى طاقة ميكانيكية تعمل على تشغيل التوربين البخاري الذي يقوم بتشغيل مولد الطاقة الكهربائية المقترن به ليولد في النهاية الطاقة الكهربائية. ويمكن أيضاً استخلاص جزء من البخار الناتج من التوربينات البخارية واستخدامه في عملية تحلية المياه.

يتوقف قرار استخدام تقنية محددة على عدة عوامل تشمل بصفة أساسية موقع المحطة وأنواع الوقود المتوفر من **أرامكو السعودية**. كما يتم عادةً استخدام التوربينات الغازية في المحطات المنشأة في أرض غير ساحلية، حيث تتوافر إمدادات الغاز، بينما تُستخدم التوربينات البخارية في المحطات الساحلية، حيث يمكنها الاستفادة من مياه البحر الوفيرة كمكثف بهدف زيادة كفاءة التوربينات البخارية التي تستخدم البخار من الغلايات التي تدار بزيت الخام الثقيل أو زيت الوقود.

القدرة الإنتاجية

شهدت القدرة الإنتاجية **للمجموعة** ارتفاعاً ملحوظاً من ٢٢،٠٦٠ ميغاواط في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠م إلى ٤٣،٠٨٣ ميغاواط في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م (بزيادة قدرها ٩٥,٣%). وقد تحقق هذا النمو في القدرة التوليدية بفضل توسعة محطات الطاقة القائمة وإنشاء محطات جديدة وإدخال تحسينات على الأداء التشغيلي للمحطات القائمة. ومن المتوقع أن تكفي القدرة الإنتاجية الإضافية والمخطط لها من **الشركة** و**المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء**، حيث تعتبر **الشركة** المشتري الحصري للطاقة المولدة منها، لتلبية ارتفاع الطلب وقت الذروة بمعدل من ٦ إلى ٨% سنوياً من المدى القريب إلى المتوسط.

عند جمع القدرة الإنتاجية **للمجموعة** في المنطقتين الشرقية والغربية مع قدرة التوليد **للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**، فإنها ستثمر في الواقع عن إجمالي هامش قدرة احتياطية إيجابي في كلتي المنطقتين، ويتيح هذا الهامش في هذه المناطق أيضاً نقل الطاقة منها إلى مناطق أخرى متى كانت التكلفة معقولة للقيام بذلك (ويطلق على نقل الطاقة بهذه الطريقة أيضا "التبادل الاقتصادي للطاقة"). ومن الممكن في الوقت الحاضر تطبيق التبادل الاقتصادي للطاقة بين المنطقتين الشرقية والوسطى لأن خطوط الربط بين هاتين المنطقتين تتمتع بأعلى قدرة إنتاجية. وعلى الرغم من أن المناطق الأخرى مربوطة بالكامل، إلا أن عدد خطوط الربط وقدرتها الإنتاجية متباينة، لذا يهدف برنامج النفقات الرأسمالية **للمجموعة** بشكل رئيس في أعمال نقل الطاقة إلى زيادة عدد خطوط الربط البيني وقدرتها الإنتاجية وربط الأماكن المعزولة داخل المناطق في الوقت الحالي.

وبناءً على قدرة التوليد الإضافية التي قامت **المجموعة** بتركيبها منذ عام ٢٠١٠م وتلك التي تعتزم تركيبها في السنوات المقبلة (فضلاً راجع "*–الاستراتيجية – زيادة الطاقة الإنتاجية*") وعلى الطاقة الكهربائية التي تستطيع **الشركة** الحصول عليها من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**، فإن **الشركة** ترى أنها ستمتلك القدرة الإنتاجية الكافية لمواجهة الطلب وقت الذروة في **المملكة** خلال السنوات الثلاث إلى الأربع القادمة. وقد بلغ إجمالي القدرة الإنتاجية بصورة عامة (بما فيها المتوفرة من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** والمصادر الأخرى) في **المملكة** ٥٣،٥٨٨ ميغاواط بنهاية عام ٢٠١٢م، وبلغ الحمل الإجمالي وقت الذروة ٥١،٩٣٩ ميغاواط بنهاية عام ٢٠١٢م.

ويبين الجدول التالي القدرات الإنتاجية الفعلية **للمجموعة** موزعة على مناطق **المملكة** الأربع التي تعمل فيها **الشركة** كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م:

المنطقة	محطات الطاقة	وحدات التوليد	النسبة المئوية من إجمالي القدرة الإنتاجية (%)
الشرقية	٢٢	١٨١	٣٠,٨
الغربية.....	١٩	٢٢٨	٣٢,٤
الوسطى	١١	٢٤٢	٢٨,٧
الجنوبية	٨	١٠٨	٨,١
المجموع.....	**٦٠**	**٧٥٩**	**١٠٠,٠**

الطلب وقت الذروة

نظراً للنمو السكاني والاقتصادي، ارتفعت ذروة الطلب غير المتزامنة على الكهرباء في **المملكة** من ٢١،٦٧٣ ميغاواط في عام ٢٠٠٠م إلى ٥١،٩٣٩ ميغاواط في عام ٢٠١٢م، أي ما يمثل متوسط نمو سنوي بنسبة ٧,٦% خلال هذه الفترة. ويزداد حمل وقت الذروة عادةً في أشهر الصيف (من مايو إلى سبتمبر) بسبب زيادة استعمال مكيفات الهواء كما يتأثر بشكل كبير بحلول شهر رمضان وفترة امتحانات المدارس. فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط طلب وقت الذروة الشهري من شهر مايو إلى سبتمبر عام ٢٠١٢م نحو ٤٩،٢٥٧ ميغاواط مقارنةً بمتوسط طلب وقت الذروة الشهري من شهر أكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٢م حيث بلغ نحو ٣٦،٥١٢ ميغاواط. وحققت **الشركة** في عام ٢٠١٢م "هامش قدرة احتياطية" (أي أن هامش القدرة الاحتياطية أعلى من الطلب وقت الذروة على مستوى **المملكة**) بنسبة ٢%. وهذا الهامش يأخذ في الحسبان القدرة المتوفرة **للمجموعة** والمولدات الأخرى كتلك التابعة **للمحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** في **المملكة**. وتعتزم **الشركة** زيادة هذا الهامش إلى نسبة ١٠% على المدى المتوسط، وهذا من الأهداف الرئيسية لبرنامج النفقات الرأسمالية **للشركة** في قطاع توليد الطاقة (فضلاً راجع "*–الاستراتيجية – زيادة الطاقة الإنتاجية*").

إن المساحة الجغرافية الكبيرة نسبيا **للمملكة** تعني أن مستويات الحمل وقت الذروة لكل منطقة لا تتساوى مع بعضها البعض، (نظراً لعوامل عدة مثل أوقات الشروق والغروب المختلفة في مختلف مناطق **المملكة**) وبالتالي فإن الحمل وقت الذروة لعموم **المملكة** يميل إلى كونه أقل من مجموع مستويات الحمل وقت الذروة في كل منطقة. وهذا يعني أن هامش القدرة الاحتياطية الفعّالة لكل منطقة يمكن أن يكون فعلياً أقل من هامش القدرة المحسوب فوق مستوى الطلب في أوقات الذروة على مستوى **المملكة** وفي ضوء حقيقة أن هامش القدرة الاحتياطي الفعّال لكل منطقة يميل إلى كونه أقل من هامش القدرة لعموم **المملكة**، فقد شهدت بعض مناطق **المملكة** في السنوات الأخيرة الماضية انقطاعات في الكهرباء، ويمثل القضاء على مثل هذه الانقطاعات في الكهرباء هدفاً رئيساً لبرنامج النفقات الرأسمالية في قطاع توليد الطاقة.

احتاجت **الشركة** في أوقات الذروة لشراء كميات إضافية من الكهرباء من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** ومن مصادر أخرى (**أرامكو السعودية** في الغالب) وذلك بهدف تلبية طلب العملاء للكهرباء. حيث قامت الشركة في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م بشراء ٦٤،٦٢٤ غيغاواط/ ساعة من الكهرباء الإضافية من موردين خارجيين، تمثل ٢٣,٨% من إجمالي الكهرباء المولدة والمشتراة خلال العام. وتتوقع **الشركة** استمرار احتياجها لشراء الكهرباء من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** ومن المصادر الأخرى حتى تتمكن من رفع قدرتها الإنتاجية إلى مستويات الإمداد الكافية، ولا تعتبر **الشركة** أن الطاقة التوليدية المتوفرة من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** بديلا يغنيها عن زيادة القدرة التوليدية للمجموعة لتلبية الطلب على الكهرباء في المستقبل في **المملكة**.

وتشتري **الشركة** الجزء الأكبر من كمية الكهرباء الإضافية التي تحتاجها من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** عن طريق ربط طاقتها الإنتاجية بشبكات **المجموعة** في المنطقتين **الشرقية والغربية**، بأسعار تحددها التعرفة المحددة بموجب قرار من **مجلس الوزراء**. كما أسهمت **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** بنسبة ٤,٨% من إجمالي الكهرباء التي ينتجها قطاع الطاقة في **المملكة** (قامت **الشركة** بنقلها وتوزيعها) في عام ٢٠١٠م، وأسهمت بنسبة ٥,٨% في عام ٢٠١١م و٥,٣% في عام ٢٠١٢م.

وتدفع **الشركة للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** مبلغ ١٢٠ ﷼ سعودي لكل كيلو واط/ الساعة عن الطلب وقت الذروة و٢٠ ﷼ سعودي لكل ميغاواط/ساعة عن الطاقة، بموجب التعرفة الحالية المعمول بها، بحيث لا يتجاوز متوسط السعر الإجمالي الذي تدفعه **الشركة** عن الطلب وقت الذروة والطاقة ٣٨ ﷼ سعودي لكل ميغاواط/ساعة بالرغم من أن

المجموعة أجلت سداد مقابل تلك المشتريات في السابق، فضلاً راجع "*مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات – السيولة والموارد الرأسمالية –تحليل بعض بنود الميزانية – الالتزامات*". ويملك **مجلس الوزراء** صلاحية تغيير هذه التعرفة.

محطات توليد الطاقة

يوضح الجدول التالي أهم عشر محطات لتوليد الطاقة تابعة **للشركة**، مرتبة جميعها تنازلياً حسب القدرة الإنتاجية، وجميعها مملوكة **للشركة** بالكامل كما يبين النسبة المئوية لقدراتها الإنتاجية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

محطة توليد الطاقة	قدرة التوليد (ميغاواط/ساعة)	النسبة من قدرة التوليد (%)
شعيبة	٥،٥٣٨	١٢,٩
القريّة	٤،٣٧٦	١٠,٢
رابغ	٤،٢٤٨	٩,٩
بي بي ٩	٤،٠٧٤	٩,٥
القريّة إس تي	٢،٥٠٠	٥,٨
القريّة سي سي	٢،٢٨٦	٥,٣
بي بي ١٠	٢،٢٦٠	٥,٣
بي بي ٨	١،٨٦٧	٤,٣
جدة ٣	١،٦٩٦	٣,٩
القصيم	١،٣٧٤	٣,٢

الاستهلاكات

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، وبافتراض عمر اقتصادي مقداره ٢٥ سنة لكل محطة بقدرة إنتاجية تزيد عن ١٠٠ ميغاواط، فإن ما تبقى من العمر الاقتصادي الأساسي لنحو ٤٣,٦% من إجمالي الطاقة الإنتاجية **للمجموعة** يزيد عن ١٠ سنوات. وتعتزم **الشركة** البدء في استبدال المحطات التي ستستنفد عمرها الاقتصادي في عام ٢٠١٥م. ولكن، ربما تستمر المحطات المستهلكة بالكامل في العمل بكامل طاقتها بتوفر الصيانة المناسبة حتى بعد انتهاء عمرها الاقتصادي المتوقع.

يبين الجدول التالي العمر الاقتصادي لمحطات توليد الطاقة المتوفرة لدى **المجموعة** كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

العمر الاقتصادي المتبقي	الطاقة الإنتاجية (ميغاواط)
استهلاك كامل	٦،٠٢٧
أقل من ٥ سنوات	١٢،٢٥٠

العمر الاقتصادي المتبقي	الطاقة الإنتاجية
	(ميغاواط)
من ٥ إلى ١٠ سنوات	٦،٠١٧
أكثر من ١٠ سنوات	١٨،٧٨٨
المجموع	**٤٣،٠٨٣**

عوامل القدرة الإنتاجية والكهرباء المولدة

في عام ٢٠١٠م، أنتجت **المجموعة** ما مجموعه ١٨٦،٤٨٢ غيغاواط/ساعة، ودعمتها بشراء ٥٣،٥٨٥ غيغاواط/ساعة من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** ومصادر أخرى. وفي عام ٢٠١٠م، أنتجت **المجموعة** ما مجموعه ١٩٠،٢٨٠ غيغاواط/ساعة، ودعمتها بشراء ٥٩،٧٩٧ غيغاواط/ساعة من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** ومصادر أخرى. وفي عام ٢٠١٢م، أنتجت المجموعة ما مجموعه ٢٠٧،١٣٢ غيغاواط/ساعة، ودعمتها بشراء ٦٤،٦٢٤ غيغاواط/ساعة من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** ومصادر أخرى.

تتوقع **الشركة** في المدى القصير إلى المتوسط (من سنتين إلى عشر سنوات) أن تعمل محطات **المجموعة** بمتوسط معامل قدرة احتياطية يصل إلى ٦٠%. ومن الناحية الفنية، تستطيع أحدث محطات **المجموعة** العمل بمعاملات قدرة احتياطية تتراوح من ٨٠ إلى ٨٥% تقريباً من القدرة الإنتاجية. وترى **الشركة** في المدى القصير إلى المتوسط (من ١٥ إلى ٢٠ سنة) أنه ربما يكون من الممكن زيادة متوسط معامل القدرة الاحتياطية من خلال تعزيز شبكة نقل الكهرباء لإتاحة الاستفادة من المحطات بشكل أكثر كفاءة واقتصادية، كما تتوقع إدخال تغييرات في المستقبل على هيكل تعرفة الكهرباء في **المملكة** لتشجيع استخدام الكهرباء خارج أوقات الذروة، وهو ما ينبغي أن يحد من النمو في الطلب وقت الذروة، فضلاً راجع *"الإشراف النظامي – التعرفة"* و*"– التوزيع"*.

يهدف برنامج النفقات الرأسمالية بشكل أساسي إلى تحقيق زيادة مستمرة في القدرة الإنتاجية **للمجموعة** فيما يتعلق بأنشطة توليد الطاقة. فضلاً راجع "*مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات – السيولة والموارد الرأسمالية – النفقات الرأسمالية*" للاطلاع على جدول يبين مشاريع محطات توليد الطاقة **للمجموعة** المخطط لها أو التي ما زالت تحت الإنشاء في الفترة حتى عام ٢٠١٧م. حيث يُتوقع أن تبلغ النفقات الرأسمالية المستقبلية المخطط لها في الفترة من عام ٢٠١٣م إلى ٢٠١٧م حوالي ٢٤٨ مليار ريال سعودي، بمبالغ متساوية تقريباً كل سنة. ويعتمد هذا النمو المتوقع على المشاريع التي وافق عليها **مجلس الإدارة** في الموازنة لعام ٢٠١٣م وفي الموازنات السابقة لها. كما من المتوقع الموافقة على مشاريع إضافية أو تعليق مشاريع معينة أو تعديلها في الأعوام المقبلة مما سيغير من سير النفقات الرأسمالية المخطط لها في هذه الأعوام والأعوام اللاحقة لها. وتعتزم **المجموعة** إيقاف عمل المزيد من محطات توليد الطاقة المتقادمة والمكلفة في نفس الوقت الذي تعتزم فيه المضي قدماً في توسيع قدرتها الإنتاجية حسب ما يسمح به الطلب.

المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء

أشارت **الحكومة**، ضمن الأهداف العامة لسياسة تطوير قطاع الكهرباء، أنها تعتزم دفع المنافسة في هذا القطاع من خلال تسهيل إنشاء **محطات مستقلة لإنتاج الطاقة ومحطات مستقلة أخرى لإنتاج المياه والكهرباء.**

وعلى الرغم من أنه من المتوقع إنشاء كل مشروع من مشاريع **المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** حسب كل حالة على حدة، إلا أن **المجموعة** تعتزم القيام بدور رئيسي في إنشاء **محطات مستقلة لإنتاج الطاقة ومحطات مستقلة لإنتاج المياه والكهرباء.** كما تساهم **المجموعة** حالياً بجزء من الاستثمار المبدئي لحقوق الملكية ويتوقع أن تستمر في إسهاماتها في المستقبل لصالح **المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** في نطاق يتراوح بين ٥ إلى ٥٠%، مع قيام المستثمرين الدوليين بتمويل النسبة الباقية. وتبرم **المجموعة** اتفاقيات شراء طاقة طويلة الأجل (بشكل مباشر أو من خلال تشغيل **شركة المياه والكهرباء)** مع **المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** كمشترٍ حصري للكهرباء التي تنتجها.

ولتسهيل دخول القطاع الخاص مجال الاستثمار في قطاع توليد الطاقة الكهربائية والتبادل التجاري للطاقة، أسست **الشركة شركة المياه والكهرباء** تملكها بالنصف مع **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة،** وهي الهيئة الحكومية المسؤولة عن تشغيل محطات توليد الطاقة الحكومية في **المملكة،** فضلاً راجع "– *الشركات التابعة والاستثمارات الأخرى – الاستثمارات الأخرى – **شركة المياه والكهرباء**"*. وعلى صعيد آخر، تشارك **شركة المياه والكهرباء** في ثلاثة مشاريع تابعة **للمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** بقدرة إنتاجية إجمالية قدرها ٤،٥٠٠ ميغاواط. وقد بدأت مشاريع **المحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** الثلاثة هذه، وهي **الجبيل والشقيق والشعيبة** تحديداً، في الإنتاج التجاري. وتعتبر **شركة المياه والكهرباء** المشتري الحصري لكافة إنتاج الطاقة والمياه من **الشعيبة والشقيق** بموجب اتفاقية لشراء الطاقة والمياه مدتها ٢٠ عاماً. ومن ناحيةٍ أخرى أبرمت **الشركة** اتفاقية شراء طويلة الأجل مع **شركة المياه والكهرباء** لمدة ٢٠ سنة تشتري **الشركة** بموجبها كمية الطاقة التي يتعين على **شركة المياه والكهرباء** شراؤها من **محطتي إنتاج الطاقة والمياه المستقلتين** هاتين. وأيضاً أبرمت **الشركة** اتفاقية شراء طويلة الأجل تشتري بموجبها كمية الطاقة التي تنتجها **محطة الجبيل المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء.** كما أن **الشركة** ملزمة فقط بشراء كافة الطاقة التي تنتجها **المحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** (من خلال **شركة المياه والكهرباء** في حالة محطتي **الشعيبة والشقيق المستقلتين لإنتاج المياه والكهرباء** ومباشرة من **محطة الجبيل المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء)**، مع اتفاقيات منفصلة مبرمة مع المشترين الآخرين فيما يتعلق بإنتاج المياه التابع **للمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء.** فضلاً راجع "*معلومات قانونية*" – "*موجز العقود الجوهرية – اتفاقيات شراء الطاقة – اتفاقيات بيع الطاقة والمياه*".

شاركت **الشركة،** في إطار التزامها بتطوير مشاريع وعمليات الإنتاج المستقل للطاقة في المملكة، في إنشاء ثلاث **محطات مستقلة لإنتاج الطاقة،** بإجمالي قدرة إنتاجية متوقع أن تبلغ ٦،٨٦٠ ميغاواط، وفي حين أن مشروعي **رابغ والرياض المستقلين لإنتاج الطاقة** قد بدأ تشغيلهما إلا أن مشروع **القرية المستقل لإنتاج الطاقة** ما زال تحت الإنشاء. وأيضاً أبرمت **الشركة** اتفاقية شراء طاقة طويلة الأجل مع كل من **محطة رابغ والرياض والقرية المستقلة لإنتاج الطاقة** تشتري بموجبها إنتاجها من الطاقة والقدرة الإنتاجية. ويلخص الجدول التالي مشاريع **المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** المُنتجة حالياً أو التي لا تزال تحت الإنشاء في الوقت الحالي في **المملكة** وحصة **المجموعة** في كل منها.

النوع	الاسم	القدرة الإنتاجية	الحالة	حصة ملكية الشركة	اتفاقية شراء الطاقة
محطات مستقلة لإنتاج	الجبيل	٢،٧٥٠	بدأ التشغيل	٨%	٢٠ عاماً، من

النوع	الاسم	القدرة الإنتاجية	الحالة	حصة ملكية الشركة	اتفاقية شراء الطاقة
المياه والكهرباء		ميغاواط			خلال **الشركة** ٢٠ عاماً، من
	الشقيق	٨٥٠ ميغاواط	بدأ التشغيل	%٨	خلال **الشركة**
	الشعيبة	٩٠٠ ميغاواط	بدأ التشغيل	%٨	٢٠ عاماً
محطات مستقلة لإنتاج الطاقة		١،٢٠٤ ميغاواط			
	رابغ		بدأ التشغيل	%٢٠	٢٠ عاماً
	الرياض	١،٧٢٩ ميغاواط		%٥٠	٢٠ عاماً
	القرية	٣،٩٢٧ ميغاواط	بدأ التشغيل تحت الإنشاء (يتوقع إنجازها خلال عام ٢٠١٤م)	%٥٠	٢٠ عاماً

النقل

تقوم **المجموعة** بنقل كامل الطاقة الكهربائية التي تنتجها في **المملكة** من خلال شبكة النقل ذات الضغط العالي والجهود العالية التابعة **للمجموعة** والتي تملكها وتديرها **الشركة الوطنية لنقل الكهرباء** ("**الشبكة الوطنية**")، ويتم نقل الكهرباء عبر شبكة نقل من الخطوط العلوية المرتبطة بمحطات فرعية منشأة في جميع أرجاء **المملكة**، ومن ثم توزع الكهرباء على العملاء في هذه المناطق من خلال شبكة التوزيع التابعة **للشركة**. وفي إطار سعي **الشركة** لتوفير خدمات النقل لمناطق متناثرة على نطاق واسع نسبياً في كافة أنحاء **المملكة**، فإنها قامت بتوسيع شبكتها للنقل من نحو ٣٦،٦٥٢ كيلو متر دائرة كهربائية من خطوط الطاقة بنهاية عام ٢٠٠٦م إلى ٥١،٨٨١ كيلو متر دائرة كهربائية بنهاية عام ٢٠١٢م، وتتألف شبكة النقل هذه من كابلات أرضية وأخرى علوية من فئة ١١٠ كيلو فولت إلى ٣٨٠ كيلو فولت، وكانت شبكة النقل في ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٢م تتألف من ٤٧،٦٥٠ كيلو متر دائرة كهربائية من الخطوط العلوية و ٤،٢٣١ كيلو متر دائرة كهربائية من الخطوط الأرضية.

يبين الجدول التالي تصنيف خطوط نقل الكهرباء التي تستخدمها **المجموعة** وعدد المحطات الفرعية والمحولات ذات العلاقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

جهد خطوط النقل	عدد المحطات الفرعية		عدد المحولات		القدرة (ميغافولت أمبير)		طول خطوط النقل (كيلومتر دائرة كهربائية)	
	للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر							
	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٢
٣٨٠ كيلو فولت	٥٩	٦٢	١٩٨	١٦٥	٦٨،٦٢٢	٧٣،٦٦٩	١٥،٣٤٠	١٧،٣٤٧

جهد خطوط النقل	عدد المحطات الفرعية		عدد المحولات	القدرة (ميغافولت أمبير)		طول خطوط النقل (كيلومتر دائرة كهربائية)	
	للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر						
٢٣٠ كيلو فولت	٣٤	٣٤	١١٩	٩٨	٢١،٨٥٩	٢١،٧٦٩	٤،١٠٠	٤،٢٧٨
١٣٢ كيلو فولت	٢٨٤	٢٩٧	٨٢٤	٧٨٠	٥٠،٦٨٣	٥٠،٥٥٩	١٩،٢١٥	١٩،١٢٥
١١٥ كيلو فولت	٨٩	٨٥	٢٠٩	٢٢٧	٨،٦٩٨	٩،٨٤٥	٥،٨٥٣	٥،٦٣٧
١١٠ كيلو فولت	١٧٦	١٨٢	٥٢٥	٥٩٩	٢٣،٦٧٠	٢٩،٤٠١	٥،١٦٧	٥،٤٩٣
المجموع.....	٦٤٢	**٦٦٠**	١،٨٧٥	**١،٨٦٩**	١٧٣،٥٣٢	**١٨٥،٢٤٣**	٤٩،٦٧٥	**٥١،٨٨٠**

أضافت **الشركة** في عام ٢٠١٢م ما مجموعه ٢،٠٠٧ كيلو متر دائرة كهربائية من خطوط النقل ذات الجهود العالية جداً ونحو ٥٠٤ كيلو متر دائرة كهربائية من خطوط النقل ذات الجهود العالية لتعزيز شبكة النقل، بينما أوقفت تشغيل ٣٠٦ كيلو متر دائرة كهربائية من خطوط النقل ذات الجهود العالية. وفي إطار جهود **الشركة** لتمكين شبكة النقل من التكيف مع الأحمال العالية وقت الذروة، فإنها تخطط لتوسيع تغطية الشبكة وإضافة خطوط ذات جهود عالية جداً وتحسين موثوقية الشبكة (فضلاً راجع *"–الاستراتيجية – تحسين شبكة النقل الكهربائي"*). وعلى الرغم من انخفاض القدرة الإنتاجية للنقل إجمالاً بين عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م، إلا أن تركيب قدرة إنتاجية إضافية في الخطوط ذات الجهود العالية جداً سيعمل على زيادة كفاءة شبكة نقل **المجموعة** وانخفاض معدل فاقد النقل. وقد بلغ فاقد النقل (بما في ذلك استهلاك **الشركة**)، كنسبة مئوية من الحمل، ٣% في عام ٢٠١٢م، بنسبة انخفاض بلغت ٦,٤% من أصل ٩,٤% في عام ٢٠١١م.

كما أن المناطق التشغيلية الأربعة بالمملكة مربوطة بشكل شبه كامل عبر شبكة النقل مما يلقي الضوء على أعمال التطوير التاريخية لقطاع الطاقة في الدولة على خطوط إقليمية منفصلة، فكما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، بلغت نسبة الربط بين شبكات النقل نحو ٩٨% مع الشبكات الرئيسية في المناطق الأربعة المرتبطة.

لا تستطيع **الشركة** حالياً قياس مقدار استهلاكها، إلا أنها شرعت في تنفيذ مشروعٍ سيمكنها من ذلك. كما أنها قامت أيضاً بتركيب مكثفات بهدف الحد من فاقد النقل (باستثناء استهلاكها الخاص) عبر النظام للوصول إلى متوسط المستويات الدولية.

التوزيع

نشاط التوزيع **بالمجموعة** مسؤول عن خطوط التوزيع ذات الجهود المتوسطة والمنخفضة التي تربط محطات النقل الفرعية ذات الجهود العالية بالمحطات الفرعية الداخلية وعن خطوط التوزيع ذات الجهود المنخفضة التي تنقل الكهرباء من المحطات الفرعية الداخلية إلى العملاء، ويتولى هذا النشاط مهمة قراءة العدادات وإعداد الفواتير وتحصيل المدفوعات وخدمات التوصيلات الكهربائية المتعلقة بالكهرباء الموصلة للمشتركين، وكما أن **الشركة** تخطط لتأسيس شركة توزيع مملوكة بالكامل لها لتشغيل أنشطة التوزيع، فضلاً راجع *"إعادة هيكلة المجموعة"*.

ومن بين جميع العملاء الذين تمدهم **المجموعة** بالكهرباء، يتم قياس استهلاك غالبية عملاء **الشركة** من الكهرباء باستعمال عدادات تناظرية لكل منها رقم منفصل. غير أن **الشركة** تسعى إلى رفع كفاءة عملية قياس استهلاك الكهرباء من خلال استبدال العدادات التناظرية الحالية بقارئ عدادات تلقائي/ إدارة متقدمة للعدادات (AMR/AMM). ويهدف هذا النظام إلى

وضع معيار جديد لقياس العدادات يضمن التشغيل الدقيق واللحظي لتحسين أداء الخدمة للعملاء، وقد أطلقت **الشركة** المرحلة الاسترشادية للخطة والتي تضع ضمن أولوياتها عملاء الشريحة الصناعية والتجارية، وقد تم حتى تاريخ نشرة الإصدار هذه توزيع حوالي ١٧،٠٠٠ من عدادات AMR/AMM، وتخطط الشركة في الوقت الحالي إلى اكتمال هذا النظام بحلول عام ٢٠٢١م.

تتقاضى **الشركة** من عملاء الشريحة الصناعية تعرفة تعكس وقت استخدام الكهرباء المستهلكة، فضلاً راجع "*– التعرفة*" وابتداءً من ١ يناير ٢٠١٤م ستسمح **هيئة تنظيم الكهرباء للشركة** بتقاضي التعرفة من عملائها من الشريحة التجارية، وهي الأكبر من بين الشرائح، بناءً على وقت استخدامهم للكهرباء، بحيث تكون رسوم التحصيل وقت الذروة أعلى من رسوم التحصيل في غير وقت الذروة، ولكن تركيب العدادات الرقمية هو شرط مسبق لهذا التغيير.

ولتسهيل دفع الفواتير، توفر **الشركة** أيضاً خدماتها على الإنترنت والهاتف الجوال والرسائل القصيرة التي تسمح لعملائها بدفع فواتيرهم على الإنترنت بالإضافة إلى متابعة استهلاكهم.

التحسينات

أنفقت **المجموعة** ما معدله ٦،٧٩٥ مليون ﷼ سعودي سنويا خلال السنوات الخمس الماضية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م لتوسيع وصيانة شبكة التوزيع لكي تحظى بثقة العملاء وتوفير الكهرباء لمتوسط ٣٣٢،٠٦٨ عميل جديد سنويا. ولرفع مستوى جودة إمداد الكهرباء وتلبية احتياجات عملائها، أضافت **الشركة** ما مجموعه ٢٩،٢٠٧ كيلو متر دائرة كهربائية من خطوط الكهرباء إلى شبكة التوزيع لديها خلال عام ٢٠١٢م، ونحو ٢٦،٠٤٢ كيلو متر دائرة كهربائية من خطوط الكهرباء إلى شبكة التوزيع لديها خلال عام ٢٠١١م. وهو ما رفع إجمالي طول خطوطها الكهربائية إلى ٤٣٨،١٣١ كيلو متر دائرة كهربائية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م. وقد بلغ إجمالي طول شبكة توزيع المجموعة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و٣١ ديسمبر ٢٠١١م نحو ٢٢١،٨٤٥ كيلو متر و٢٠٥،٥١٦ كيلو متر على التوالي من الكابلات المتوسطة إلى منخفضة الجهد (١٣،٨ كيلو فولت – ٦٩ كيلو فولت)، بزيادة قدرها ٧،٩% في ٢٠١٢م و٧،٣% في ٢٠١١م على التوالي. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و٣١ ديسمبر ٢٠١١م، بلغ طول الخطوط منخفضة الجهود التابعة للشركة (١٢٧ فولت – ٣٨٠ فولت) نحو ٢١٦،٢٨٥ كيلو متر و٢٠٣،٧٧٣ كيلو متر على التوالي، بزيادة قدرها ٦،١% في ٢٠١٢م و٦،٢% في ٢٠١١م على التوالي. وقد ركبت **المجموعة** كذلك ٢٩،٣٩٤ محول توزيع بقدرة إنتاجية إجمالية ١٥،٥٥٦ ميغافولت أمبير في شبكات التوزيع الخاصة بها خلال عام ٢٠١٢م. كما بلغ متوسط النمو السنوي في عدد المحولات في الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٢م نحو ٥،٩% وقد وصلت القدرة الإنتاجية للمحول ٥،٤% في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

وتقدر **الشركة** أنها ستنفق ما يقرب من ١١ إلى ١٤ مليار ﷼ سعودي كل سنة ابتداء من ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٤م في توسيع شبكة التوزيع الخاصة **بالمجموعة** وصيانتها وتحسينها. وينصب تركيز الاستثمار في تحسين الشبكة على تركيب العدادات الرقمية وتطوير شبكة إلى جانب مجموعة من المشاريع الاسترشادية الناجحة المكتملة واستبدال الآلات القديمة مثل المحولات والكابلات بغية تحسين كفاءة الشبكة.

رسوم الربط

بالإضافة إلى تعرفة الطاقة المفروضة على العملاء (راجع "*–التعرفة*")، تفرض **الشركة** أيضاً رسوماً ربط أولية على العملاء تعتمد على قدرة العداد الكهربائي، وتتراوح هذه التعرفة من ٦٠ ﷼ سعودي لكل كيلو فولت أمبير (للعداد الذي تزيد قدرته عن ١ كيلو فولت أمبير حتى ٣٠ كيلو فولت أمبير) إلى ١٧٥ ﷼ سعودي لكل كيلو فولت أمبير (للعداد الذي تزيد قدرته عن ١٢٠ كيلو فولت أمبير حتى ١٥٢ كيلو فولت أمبير).

العملاء

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و٣١ ديسمبر ٢٠١١م و٣١ ديسمبر ٢٠١٠م، بلغ مجموع العملاء الذين أمدتهم **الشركة** بالكهرباء حوالي ٦،٧٣٠،٩٩٩ عميل و ٦،٣٤١،٠٢٥ عميل و٥،٩٩٧،٥٥٣ عميل على التوالي بزيادة في عدد العملاء تمثل ٦,٢% خلال عام ٢٠١٢م و٥,٧% خلال عام ٢٠١١م.

وتصنف **الشركة** عملاءها ضمن سبع شرائح رئيسية هي: الشريحة السكنية والشريحة التجارية والشريحة الصناعية والشريحة الحكومية والشريحة الزراعية والشريحة الصحية والتعليمية ووشريحة تحلية مياه البحر. ويظهر الجدول الموضح أدناه عدد العملاء بمختلف الشرائح للأعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٠م	**٢٠١١م**		**٢٠١٢م**	
			(نسبة التغيير %)		(نسبة التغيير %)
الشريحة الحكومية.....	١١٨،٩٤٢	١١٧،٩٧٠	(٠,٨)	٢١٤،٠٦٣	٨١,٥
الشريحة السكنية	٤،٨٩٢،٢٧١	٥،٠٢٣،٠٣٨	٢,٧	٥،٣٣٥،٥٦٣	٦,٢
الشريحة التجارية.....	٨٣٠،١٠٧	١،٠٣٥،١٧٧	٢٤,٧	١،٠٩٣،٢٨٨	٥,٦
الشريحة الصناعية	٧،٤٨٩	٧،٦٤٦	٢,١	٨،١٦٦	٦,٨
الشرائح الأخرى	١٤٨،٧٤٤	١٥٧،١٩٤	٥,٧	٧٩،٩١٩	(٤٩,٢)
المجموع.....	**٥،٩٩٧،٥٥٣**	**٦،٣٤١،٠٢٥**	**٥,٧**	**٦،٧٣٠،٩٩٩**	**٦,٢**

كما أن كمية الكهرباء المباعة في أعوام ٢٠١٢م و٢٠١١م و٢٠١٠م بلغت ٢٤٠،٢٨٨ غيغاواط/ساعة و٢١٩،٦٦١ غيغاواط/ساعة و٢١٢،٢٦٣ غيغاواط/ساعة على التوالي وهو ما مثّل زيادة بنسبة ٩,٤% في عام ٢٠١٢م و٣,٥% في عام ٢٠١١م بمعدل نمو سنوي بلغ ٧,١% خلال الفترة من ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠م إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م, ويظهر الجدول أدناه توزيع مبيعات الكهرباء على جميع شرائح العملاء للأعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر

	٢٠١٠م	**م٢٠١١**		**٢٠١٢م**	
	(غيغاواط/ ساعة)	(غيغاواط/ ساعة)	(بنسبة تغيير %)	(غيغاواط/ ساعة)	(بنسبة تغيير %)
الشريحة السكنية	١٠٨،٦٢٧	١٠٩،٢٦١	٠,٦	١٢٠،٢٤٦	١٠,١
الشريحة التجارية.....	٢٨،٨٠٥	٣٢،٥١١	١٢,٩	٣٩،٢٦٤	٢٠,٨
الشريحة الحكومية.....	٢٨،٥٢٦	٢٧،٥٢٨	(٣,٥)	٣٠،٣٤٩	١٠,٣
الشريحة الصناعية	٣٨،٥٦٩	٤٢،١٢٩	٩,٢	٤١،٧١١	(١,٠)
أخرى.....	٧،٧٣٦	٨،٢٣٣	٦,٤	٨،٧١٨	٥,٩
المجموع.....	**٢١٢،٢٦٣**	**٢١٩،٦٦٢**	**٣,٥**	**٢٤٠،٢٨٨**	**٩,٤**

يقع معظم عملاء **الشركة** من الشريحة السكنية في المنطقتين الوسطى والغربية اللتين شكلتا معاً ما يقرب من ٦٨,٨% من إجمالي مبيعات الكهرباء من **الشركة** على الشريحة السكنية في عام ٢٠١٢م، وتتواجد غالبية عملاء الشريحة الصناعية في المنطقة الشرقية التي شكلت تقريباً ٧٣,٣% من إجمالي مبيعات الكهرباء من **الشركة** على الشريحة الصناعية في عام ٢٠١٢م.

إعادة هيكلة المجموعة

لطالما كانت أنشطة **المجموعة** منظمة في ثلاث وحدات رئيسة: توليد الكهرباء والنقل والتوزيع، وكجزء من مبادرة **الحكومة** لتعزيز المنافسة في قطاع الكهرباء، يجري العمل حالياً على إعادة تنظيم وحدات العمل التابعة **للشركة** لتصبح شركات تابعة مملوكة بالكامل **للشركة** مع تحويل نشاط نقل الطاقة إلى إحدى الشركات التابعة المنفصلة المملوكة بالكامل وهي **شركة النقل الوطنية للكهرباء** وذلك اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٢م. وعقب إتمام إعادة الهيكلة، ستعمل **الشركة** كشركة قابضة **للمجموعة** وستقدم بعض الخدمات المشتركة للشركات التابعة الجديدة (على سبيل المثال الأمن والتمويل وتقنية المعلومات والموارد البشرية والمشتريات)، وستتحكم **الشركة** في الاستراتيجية العامة التي تنتهجها **المجموعة**، وسوف تستمر **الشركة** في عملها كمشتر للوقود **للمجموعة** وفي تلقي الإيرادات من العملاء نظير الكهرباء الموردة، ومن المتوقع أن يستغرق إتمام إعادة هيكلة **الشركة** عددًا من السنوات وذلك لعدد الأصول الضخم المرتبط بهذا. وعليه، لا تتوقع **الشركة** أن يكون لإعادة هيكلة المجموعة تأثير جوهري سلبي على عمل **الشركة** أو ربحيتها.

ويظهر الرسم البياني الموضح أدناه الهيكل السابق والهيكل الحالي والهيكل المقترح **للمجموعة**.

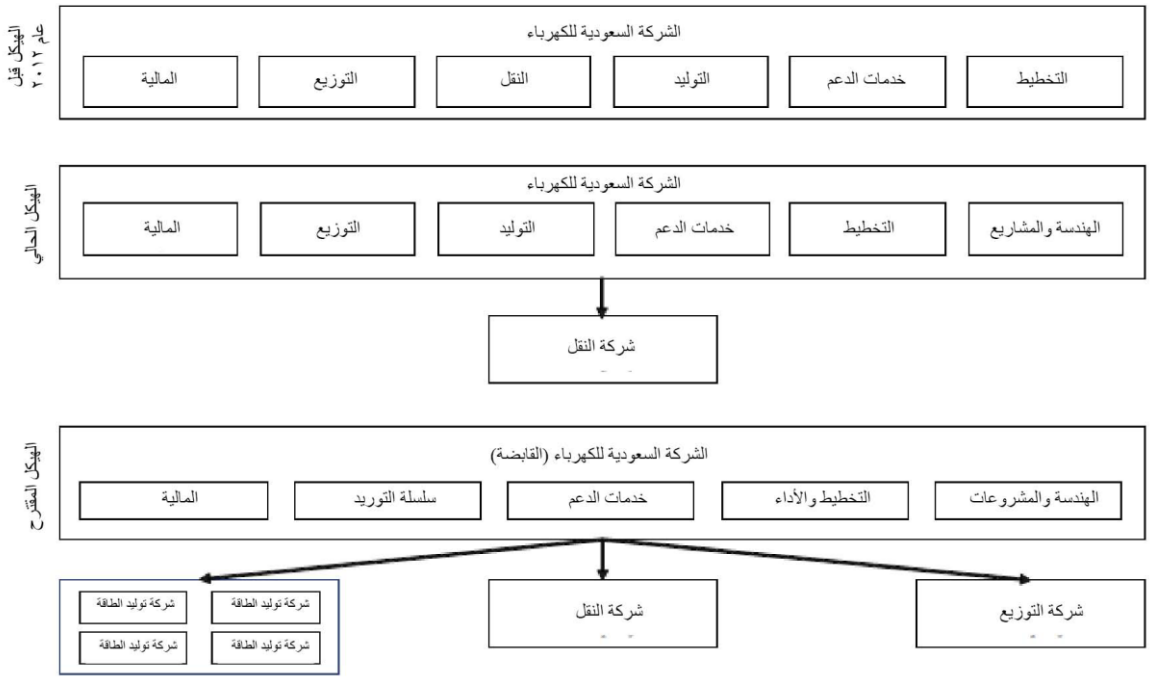

وليس لدى **الشركة** في الوقت الحاضر أي خطط لبيع أي من حصصها في **شركات توليد الطاقة** أو **شركة النقل الوطنية للكهرباء** أو شركة التوزيع التابعة.

التوليد

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، بلغت الطاقة الإجمالية الفعلية لتوليد الكهرباء لدى **المجموعة** ٤٣،٠٨٣ ميغاواط، هذا وتمتلك **المجموعة** وتدير ٤٦ محطة رئيسة لتوليد الطاقة في عموم **المملكة** مستخدمة توربينات الغاز الضخمة (سواءً من فئة "دورة واحدة" أو "دورة مركبة") أما الطاقة المتبقية فهي من التوربينات البخارية والمولدات العاملة بالقدرة المركبة إلى المولدات العاملة بالديزل.

وكجزء من عملية إعادة الهيكلة، تنوى **الشركة** تأسيس أربع شركات لتوليد الطاقة مملوكة لها بالكامل **(شركات توليد الطاقة)**، وستقع كل شركة من شركات توليد الطاقة في الرياض وستضطلع بملكية محفظة أصول التوليد ومسؤولية الحفاظ عليها على أن تكون تلك المحفظة متماثلة في جميع **شركات توليد الطاقة** من حيث مجموعة من المعايير مثل قدرة التوليد وخليط الوقود والعمر والتكلفة. وستبيع كل شركة من **شركات توليد الطاقة** جميع الطاقة التي تولدها على **الشركة،** وسيتم تحفيز **شركات توليد الطاقة** على العمل بكفاءة إلى أقصى حد ممكن ويقاس أدائها بمجموعة من المؤشرات الرئيسية للأداء. وترى **الشركة** أن تأسيس **شركات مستقلة لتوليد الطاقة** مملوكة لها بالكامل وتتلقى من الحوافز ما يحفزها على العمل بكفاءة والتنافس مع بعضها البعض من شأنه أن يضمن إدخال تحسينات هامة في أعمال التوليد التي تقوم بها، وستظل **الشركة** تتحمل مسؤولية تشييد محطات جديدة لتوليد الطاقة ومشاريع التجديد أو التحديث الاستراتيجية ذات الصلة بمحطات التوليد القائمة. ورغم أنه من المتصور أن **شركات توليد الطاقة** ستقدم مقابلاً مالياً **للشركة** نظير هذه الخدمات إلا أن تأثير هذه الدفعات سوف يخصم منه الدفعات المقدمة من **الشركة** إلى **شركات توليد الطاقة** نظير جملة أمور من بينها الطاقة المولدة من قبل **شركات توليد الطاقة.**

النقل

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، تألفت شبكة نقل الكهرباء التابعة **للمجموعة** ما يقرب من ٥١،٨٨١ كيلو متر دائرة كهربائية من الكابلات العلوية والأرضية وغطت هذه الشبكة المناطق التشغيلية الأربعة في **المملكة** (للمزيد من المعلومات عن المناطق الأربعة التي تعمل فيها **الشركة،** فضلاً راجع قسم "– ***تاريخ الشركة***"). كما تم تحويل رأس المال المخصص لنشاط نقل الطاقة في **الشركة** رسميًا إلى **شركة النقل الوطنية للكهرباء** اعتباراً من الأول من يناير ٢٠١٢م من خلال نقل الأصول من **الشركة.**

ومنذ هذا التاريخ، قامت **شركة النقل الوطنية للكهرباء** بتأجير شبكة النقل لديها **للشركة،** ويقدم عقد الإيجار محفزات إلى **شركة النقل الوطنية للكهرباء** للعمل بكفاءة من خلال تحديد عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية المالية والمرتبطة بالأداء والتي سيتم قياس أدائها مقارنة بها.

كما تمتلك **شركة النقل الوطنية للكهرباء** القدرة على تحقيق إيرادات خارجية من خلال خدمات ثانوية أخرى، وستضطلع **شركة النقل الوطنية للكهرباء** بمسؤولية تشييد خطوط نقل جديدة عالية الجهد (من فئة تتراوح ما بين ١١٠ كيلو فولت و٢٣٠ كيلو فولت) ومع ذلك ستحتفظ **الشركة** بمسؤوليتها عن تشييد خطوط النقل الاستراتيجية ذات الجهود العالية جداً (وهي تلك التي تتجاوز قدرتها ٢٣٠ كيلو فولت).

التوزيع

تزود **المجموعة** الكهرباء عبر خطوط التوزيع ذات الجهود المتوسطة والمنخفضة التي تربط محطات النقل الفرعية ذات الجهود العالية بالمحطات الفرعية الداخلية ثم بالعملاء في نهاية المطاف. و**للشركة** سبع شرائح من العملاء الرئيسين: الشريحة السكنية والشريحة التجارية والشريحة الصناعية والشريحة الحكومية والشريحة الزراعية والشريحة الصحية والتعليمية وشريحة تحلية مياه البحر. كما يتعامل نشاط التوزيع أيضاً مع خدمات العملاء والتي تشمل قراءة العدادات وإعداد الفواتير وتحصيل المدفوعات وخدمات التوصيلات الكهربائية المتعلقة بالكهرباء الموردة لعملائها.

وكجزء من إعادة هيكلة **المجموعة**، تنوي **الشركة** تأسيس شركة توزيع منفردة لامتلاك وإدارة أصول التوزيع لديها، وتتوقع **الشركة** تأسيس هذه الشركة خلال العام ٢٠١٤م. وستؤجر هذه الشركة شبكة التوزيع **للشركة** وتعمل كوكيل **للشركة** في بيع الكهرباء المنقولة لها إلى العملاء عبر أنحاء **المملكة العربية السعودية**. وبناءً عليه، ستتحمل شركة التوزيع مسؤولية كافة أنشطة إعداد الفواتير والعلاقة مع العملاء. وعلى أن شركة التوزيع سوف ترخص من **هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج** لمزاولة نشاط توزيع الكهرباء، بما في ذلك قراءة العدادات، إلا أنه لن يتم نقل **موجودات الصكوك** إلى شركة التوزيع.

توريد الوقود

يتم توريد جميع أنواع الوقود (الغاز الطبيعي، والديزل، والزيت الخام الخفيف، وزيت الوقود الثقيل) **للمجموعة** من **أرامكو السعودية** بموجب ترتيبات طويلة الأجل. وتقوم **أرامكو السعودية** بترتيبات تسليم الوقود وتسلّم الوقود باستخدام الناقلات أو في بعض الحالات خطوط الأنابيب المباشرة إلى المحطات.

تلتزم **أرامكو السعودية** وفقاً **للمرسوم الملكي** رقم م/٩٦ الصادر بتاريخ ١٤١٥/٧/٢٤هـ (الموافق ١٩٩٤/١٢/٢٧م) بتأمين الوقود إلى **الشركة** ووفقاً **للقرار** رقم ٢٢٧ ترجئ **الشركة** سداد مستحقات الوقود المورد لها من **أرامكو السعودية** والتي تعد السبب وراء الذمم الدائنة المتزايدة المستحقة على **الشركة** لشركة **أرامكو السعودية**. فضلاً راجع *"**مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات – تحليل بعض بنود الميزانية – الالتزامات**"*.

وقد تعهدت **الحكومة** بسداد المبالغ المستحقة على **الشركة** لشركة **أرامكو السعودية** منذ تأسيسها وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م. راجع "– ***العلاقة مع الحكومة – الدعم الحكومي***". ففي ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، كان مستحقاً على **الشركة** سداد مبلغ ٥٧،٢٠١ مليون ريال سعودي لشركة **أرامكو السعودية** مقابل الوقود المورد لها منذ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م.

توفر **أرامكو السعودية** إمدادات الوقود **للمجموعة** في الوقت الحاضر بالأسعار التالية التي حددتها **الحكومة**:

نوع الوقود	**السعر (دولار أمريكي لكل مليون وحدة حرارة بريطانية)**
الغاز الطبيعي	٠,٧٥
الديزل	٠,٦٣
الزيت الخام الخفيف	٠,٧٤
زيت الوقود الثقيل	٠,٣٢

التعرفة

تم توحيد تعرفة الكهرباء – المعرفة بموجب **نظام الكهرباء** بأنها المقابل المالي المحدد نظير تقديم سلعة أو خدمة ذات صلة بتوليد الكهرباء والإنتاج المزدوج لها ونقلها وتوزيعها وتوريدها وتداولها – في شتى المناطق داخل **المملكة** وفقاً **لقرار مجلس الوزراء** رقم ١٠٢٠ بتاريخ ١٣٩٤/٠٧/٢٠هـ (الموافق ١٩٧٤/٠٨/٠٩م). وتحدد التعرفة على حسب كل شريحة من العملاء وتعتمد على الشريحة ذاتها كما تعتمد أيضاً على السعر المحدد لكل كيلو واط/ساعة أو بدلاً من ذلك تعتمد التعرفة المحددة على نظام إعداد الفواتير التصاعدي حيث يزداد سعر التعرفة على كل كيلو واط/ساعة على حسب حجم الكهرباء المستهلكة.

وحددت تعرفة استهلاك الكهرباء التي تتقاضاها **الشركة** من العملاء في السابق عن طريق **مجلس الوزراء**، ومع ذلك ينص **نظام الكهرباء** على أن تقوم **هيئة تنظيم الكهرباء** بمراجعة هيكل التعرفة مع مراعاة بعض الشروط المنصوص عليها في **نظام الكهرباء** (والتي من بينها مراعاة سياسات وتعليمات **المملكة** وتزويد المستهلكين بالمؤشرات الحقيقية للتكاليف التي تنشأ عن أنماط استهلاكهم وعدم ممارسة أي تمييز ضد المستهلكين داخل فئة الاستهلاك المحددة ولا ضد فئة الاستهلاك بشكل إجمالي).

وطبقاً **لنظام الكهرباء**، أصدر **مجلس الوزراء قرار** رقم ٣٣٣ بتاريخ ١٤٣٠/١٠/١٦هـ (الموافق ٢٠٠٩/١٠/٠٦م) يمنح فيه **هيئة تنظيم الكهرباء** سلطة تعديل وإعلان قيم تعرفة الكهرباء لفئات الشرائح غير السكنية الاستهلاكية (التجارية والصناعية والحكومية) على ألا تتجاوز التعرفة التي تحددها **هيئة تنظيم الكهرباء** ٢٦ هللة لكل كيلو واط/ساعة. ووفقاً للسلطة المخولة من **مجلس الوزراء**، أصدر **مجلس إدارة هيئة تنظيم الكهرباء قرار** رقم ١/ ٣١/٢٢ بتاريخ ١٤٣١/٠٦/٠١هـ (الموافق ٢٠١٠/٠٥/١٥م) لتعديل تعرفة الكهرباء التي حددها سابقًا **قرار مجلس الوزراء** رقم ١٧٠ لفئات الاستهلاك غير السكنية (التجارية والصناعية والحكومية).

وبناءً على ذلك، فرضت **هيئة تنظيم الكهرباء** منذ شهر يوليو ٢٠١٠م تعرفة جديدة للعملاء من الشرائح الحكومية والتجارية والصناعية والتي طبقتها **الشركة**، راجع "***مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات – العوامل الرئيسية التي تؤثر على نتائج العمليات – التعرفة الخاضعة للتنظيم***".

وتتراوح التعرفة للعملاء من الشريحة الصناعية من ١٠ هللات لكل كيلو واط/ساعة إلى ٢٦ هللة لكل كيلو واط /ساعة وفقاً لعوامل مثل الحمل التعاقدي الذي يطلبه هذا العميل سواء كان العداد من النوع الكهروميكانيكي أو الرقمي ووقت الاستهلاك.

أما بالنسبة لشرائح العملاء الرئيسين الآخرين، فيوضح الجدول أدناه التعرفة المطبقة في الوقت الحالي.

معدل الاستهلاك (كيلو واط/ساعة)	**القطاع**						
	الشريحة الحكومية	***الشريحة السكنية***	***الشريحة التجارية***	***الشريحة التجارية (المؤسسات الطبية)***	***الشريحة التجارية (المؤسسات التعليمية)***	***الشريحة الزراعية***	***شريحة المؤسسات الخيرية***

(كل كيلو واط/ساعة)

معدل الاستهلاك (كيلو واط/ساعة)	القطاع						
	الشريحة الحكومية	***الشريحة السكنية***	***الشريحة التجارية***	***الشريحة التجارية (المؤسسات الطبية)***	***الشريحة التجارية (المؤسسات التعليمية)***	***الشريحة الزراعية***	***شريحة المؤسسات الخيرية***
	(كل كيلو واط/ساعة)						
١ – ١٠٠٠	٢٦	٥	١٢	١٢	١٢	٥	٥
١٠٠١ – ٢٠٠٠	٢٦	٥	١٢	١٢	١٢	٥	٥
٢٠٠١ – ٣٠٠٠	٢٦	١٠	١٢	١٢	١٢	١٠	١٠
٣٠٠١ – ٤٠٠٠	٢٦	١٠	١٢	١٢	١٢	١٠	١٠
٤٠٠١ – ٥٠٠٠	٢٦	١٢	٢٠	١٢	١٢	١٠	١٠
٥٠٠١ – ٦٠٠٠	٢٦	١٢	٢٠	١٢	١٢	١٢	١٢
٦٠٠١ – ٧٠٠٠	٢٦	١٥	٢٠	١٢	١٢	١٢	١٢
٧٠٠١ – ٨٠٠٠	٢٦	٢٠	٢٠	١٢	١٢	١٢	١٢
٨٠٠١ – ٩٠٠٠	٢٦	٢٢	٢٦	١٢	١٢	١٢	١٢
٩٠٠١ – ١٠٠٠٠	٢٦	٢٤	٢٦	١٢	١٢	١٢	١٢
أكثر من ١٠٠٠٠	٢٦	٢٦	٢٦	١٢	١٢	١٢	١٢

وتعتقد **الشركة** أن أية تعديلات مستقبلية في هيكل تعرفة الكهرباء يرجَّح أن يتم تطبيقها بطريقة تراعي ضمان استقرار الإمداد ونمو قطاع الكهرباء.

وكجزء من المبادرات الهادفة إلى ترشيد استخدام الطاقة، تستمر **الشركة** في استخدام خيار الفوترة "بناء على وقت الاستخدام" (**"الفوترة بناء على وقت الاستخدام"**) لبعض من عملائها. وبموجب خيار **الفوترة بناء على وقت الاستخدام**، يتم احتساب تعرفة مختلفة عن استهلاك الكهرباء في أوقات الذروة وخارج أوقات الذروة. كما أن نظام **الفوترة بناء على وقت الاستخدام** هو حالياً اختياري لعملاء الشريحة التجارية ولكنه إلزامي لعملاء الشريحة الصناعية بحمل توصيل يزيد عن ١ ميغافولت أمبير ويشجع العملاء على تخفيض تكلفة استهلاكهم للطاقة من خلال تقليل استخدامهم للكهرباء في أوقات الذروة. وقد حددت **الشركة** تعرفة **الفوترة بناء على وقت الاستخدام** والتي تتاح لجميع عملاء الشريحة الصناعية من شهر مايو حتى سبتمبر والتي بموجبها سيتم تحتسب ١٠ هللات عن كل كيلو واط/ساعة على العملاء خلال فترات محددة خارج أوقات الذروة و ٢٦ هللة عن كل كيلو واط/ساعة خلال أوقات الذروة المحددة.

كما تتقاضى **الشركة** تعرفة مقابل خدمة قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير وتعرفة أخرى مقابل توصيل خدمة الكهرباء، وكلها تُحدَّد من **مجلس الوزراء** بناء على توصيات **هيئة تنظيم الكهرباء**.

الصحة والسلامة

تسعى **الشركة** إلى ضمان مراعاة تطبيق معايير الصحة والسلامة بشكل صارم في عملياتها، كما أن **قطاع الأمن الصناعي**، أحد أقسام **الخدمات العامة**، مسؤول عن مراقبة معايير الصحة والسلامة عبر عمليات **الشركة**، وتخضع **الشركة** لمجموعة من اللوائح والأنظمة الخارجية وترى أنها تمتثل جوهريًا لجميع هذه المتطلبات.

الشركات التابعة والاستثمارات الرئيسية

تمتلك **الشركة** حالياً ست شركات تابعة – **شركة النقل الوطنية للكهرباء وشركة الكهرباء للصكوك وشركة ضوئيات للاتصالات وشركة المرجان لإنتاج الكهرباء** (تحت التأسيس حالياً) **وشركة الصكوك العالمية للكهرباء السعودية وشركة الصكوك العالمية للكهرباء السعودية ٢.** وتؤدي اثنتان من هذه الشركات التابعة أنشطة تشغيلية وأهمها **شركة النقل الوطنية للكهرباء** وهي الشركة التابعة التي نُقل إليها نشاط نقل الطاقة (راجع، ***إعادة هيكلة المجموعة***") **وشركة ضوئيات للاتصالات** التي تعمل في مجال تأجير شبكات الألياف البصرية إلى شركات الاتصالات كما هو موضح أدناه بشكل تفصيلي.

شركة النقل الوطنية للكهرباء

شركة النقل الوطنية للكهرباء هي شركة تابعة مملوكة كلياً **للشركة**، حيث نقل رسميًا نشاط نقل الطاقة الذي كانت تقوم به **الشركة** إلى **شركة النقل الوطنية للكهرباء** من الأول من يناير ٢٠١٢م (راجع ***إعادة هيكلة المجموعة***"). ومنذ هذا التاريخ قامت **شركة النقل الوطنية للكهرباء** بتأجير شبكة النقل الخاصة بها إلى **الشركة**، ويجري نقل كامل الطاقة الكهربائية المنتجة من **المجموعة** في **المملكة** من خلال شبكة الضغط العالي والجهود العالية التابعة **للمجموعة** والتي تملكها وتديرها **شركة النقل الوطنية للكهرباء.**

شركة ضوئيات للاتصالات

شركة ضوئيات للاتصالات هي شركة تابعة مملوكة بالكامل **للشركة** تأسست في ٢٠٠٩م لتأجير شبكات الألياف البصرية إلى شركات الاتصالات.

شركة المرجان لإنتاج الكهرباء

شركة المرجان لإنتاج الكهرباء هي شركة تابعة مملوكة بالكامل **للشركة.** وبمجرد تأسيس هذه الشركة، ستقوم بتأسيس **محطة رابغ المستقلة الثانية لإنتاج الطاقة** وتطويرها وامتلاكها وتشغيلها وصيانتها.

شركة الكهرباء للصكوك

شركة الكهرباء للصكوك هي شركة ذات غرض خاص تأسست في **المملكة** لغرض إصدار الصكوك داخل المملكة من خلال **الشركة.**

شركة الصكوك العالمية للكهرباء السعودية

شركة الصكوك العالمية للكهرباء السعودية هي شركة ذات غرض خاص تأسست في **جزر كايمان** لغرض إصدار شهادات بقيمة ٥٠٠ مليون دولار أمريكي بنسبة ٢,٦٦٥% مستحقة السداد في ٢٠١٧م وإصدار شهادات بقيمة ١،٢٥٠ مليون دولار أمريكي بنسبة ٤,٢١١% مستحقة السداد في ٢٠٢٢م. راجع "*ملخص المديونيات الأخرى – الصكوك*".

شركة الصكوك العالمية للكهرباء السعودية ٢

شركة الصكوك العالمية للكهرباء السعودية ٢ هي شركة ذات غرض خاص تأسست في **جزر كايمان** لغرض إصدار شهادات بقيمة ١،٠٠٠ مليون دولار أمريكي بنسبة ٣,٤٧٣% مستحقة السداد في ٢٠٢٣م وإصدار شهادات بقيمة ١،٠٠٠ مليون بنسبة ٥,٠٦% مستحقة السداد في ٢٠٤٣م.

استثمارات أخرى

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢، كان **للشركة** استثمارات حقوق ملكية في عدد من الشركات **(**جميعها مسجلة في **المملكة)** كما هو موضح في الجدول أدناه:

بلغ إجمالي استثمارات **الشركة** طويلة الأجل في كل هذه الشركات ١,٩ مليار ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م. وباستثناء **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي وشركة المياه والكهرباء** ارتبطت كل من هذه الاستثمارات بتطوير وتشغيل **الشركات المستقلة لإنتاج الطاقة والشركات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** (راجع –"***وحدات الأعمال – توليد الكهرباء – المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء***").

اسم الشركة	الغرض	نسبة الملكية %
هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي	**ربط شبكات المحولات الكهربائية لدول مجلس التعاون الخليجي**	**٣١,٦**
شركة المياه والكهرباء	**شراء الطاقة والمياه المحلاة و إعادة بيعها إلى المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والشركة**	**٥٠,٠**
شركة الشعيبة للمياه والكهرباء	**تأسيس وتشغيل محطة الشعيبة المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء**	**٨,٠**
شركة الشقيق للمياه والكهرباء	**تأسيس وتشغيل محطة الشقيق المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء**	**٨,٠**
شركة الشعيبة القابضة	**تأسيس مشاريع الإنتاج المزدوج للمياه والكهرباء**	**٨,٠**
شركة الجبيل للمياه والكهرباء	**تأسيس وتشغيل محطة الجبيل المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء**	**٥,٠**

اسم الشركة	الغرض	نسبة الملكية %
شركة رابغ للكهرباء	**تأسيس وتشغيل محطة رابغ المستقلة لإنتاج الطاقة**	**٢٠,٠**
شركة ضرماء للكهرباء	**تأسيس وتشغيل محطة الرياض المستقلة لإنتاج الطاقة**	**٥٠,٠**
شركة هجر لإنتاج الكهرباء	**تأسيس وامتلاك محطة القريَّة المستقلة لإنتاج الطاقة**	**٥٠,٠**

هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي

هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي هي شركة مساهمة تأسست في عام ٢٠٠١م وهي مملوكة لدول الخليج العربي الست حيث تمتلك الكويت (٢٦,٧%) وقطر (١١,٧%) وعمان (٥,٦%) **والشركة** (٣١,٦%) والبحرين (٩,٠%) والإمارات العربية المتحدة (١٥,٤%).

فيما يلي أهداف **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي:**

- ربط شبكات الطاقة الكهربائية بدول مجلس التعاون من خلال توفير الاستثمارات اللازمة لتبادل الطاقة الكهربائية من أجل مواجهة أي انقطاع في توليد الكهرباء في الحالات الطارئة.
- تقليص احتياطي التوليد الكهربائي لدى كل دولة من دول مجلس التعاون.
- رفع مستوى الفعّالية الاقتصادية لأنظمة الطاقة الكهربائية في الدول الأعضاء.
- توفير أساس لتبادل الطاقة الكهربائية بين الدول الأعضاء بطريقة تخدم الجوانب الاقتصادية وتعزز موثوقية إمدادات الكهرباء.
- التعامل مع الشركات والسلطات القائمة المسؤولة عن قطاع الكهرباء في الدول الأعضاء وفي غيرها بهدف تنسيق عملياتها وتعزيز فعّالية تشغيلها مع الأخذ في الاعتبار ظروف كل دولة.
- متابعة التطورات التقنية العالمية في مجال الكهرباء والعمل على تطبيق أفضل التقنيات وأحدثها.

وتتمثل الفائدة الأساسية من وراء توسيع نقل الكهرباء ضمن دول مجلس التعاون في السماح بتبادل الطاقة الكهربائية، وبالتالي، تقليل احتياجات الدول الأعضاء من القدرات التوليدية المركبة، وما يسفر عن هذا من توفير في تكاليف التشغيل والصيانة، وسوف تشمل المرحلة الأولى من المشروع الذي تتولاه **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي** ربط السعودية والبحرين وقطر والكويت (يشار إليها معا بـ "**الشبكة الخليجية الشمالية**") وتم الانتهاء منها في عام ٢٠٠٩م بتكلفة قدرها ١،٤٠٧ مليون دولار أمريكي بلغت حصة **الشركة** فيها ما يعادل ٤٨٤،٨ مليون دولار أمريكي. وقد تم الانتهاء من ربط المملكة وقطر والكويت والبحرين، وتم ربط **الشبكة الخليجية الشمالية** أيضاً بالخط الواصل بين الإمارات العربية المتحدة وعمان في ٢٠١٠م. وحتى تاريخه، يتم نقل تبادلات محدودة للطاقة عبر نظام الشبكة على الرغم من أنه من غير المتوقع أن يحدث تداولاً للطاقة لبعض الوقت.

وقد قامت **الشركة** بدفع كامل حصتها التي ساهمت بها في **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي**، حيث بلغت القيمة الإجمالية لمساهمة **الشركة** ١،٧٦٨ مليون ريال سعودي بما يعادل ٣١,٦% من ملكية **هيئة الربط الكهربائي**

لدول مجلس التعاون الخليجي. أما المساهمون الآخرون في **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي** فهم حكومة الإمارات العربية المتحدة (١٥,٤%) الكويت (٢٦,٧%) وقطر (١١,٧%) والبحرين (٩,٠%) وعمان (٥,٦٠%).

شركة المياه والكهرباء

تأسست **شركة المياه والكهرباء** في مايو ٢٠٠٣م كشركة ذات مسؤولية محدودة على يد **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والشركة**، وتملك كل منهما ٥٠% من الشركة، وتتلخص الأهداف الرئيسية **لشركة المياه والكهرباء** في التالي:
تسهيل تأسيس منتجي المياه والكهرباء الجدد من القطاع الخاص.

- العمل كمشتر للكهرباء والمياه المحلاة التي ينتجها بعض محطات إنتاج المياه والطاقة المستقلة في المملكة ومن بينهم الشركة و/أو المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة؛
- تزويد محطات إنتاج المياه والطاقة المستقلة بالوقود بموجب اتفاقيات تحويل الطاقة.
- مراقبة إنتاج الطاقة وجودة المياه المحلاة وفعّالية تحويل الوقود من محطات إنتاج المياه والطاقة المستقلة المعنية.
- بيع القدرة ونتاج المياه المحلاة والطاقة من محطات إنتاج المياه والطاقة المستقلة المعنية على المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والشركة، على التوالي.

تشتري **المجموعة** الكهرباء بموجب اتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأجل مع **محطات إنتاج المياه والطاقة المستقلة** من خلال **شركة المياه والكهرباء**، وتشارك **شركة المياه والكهرباء** في ثلاثة مشروعات من مشاريع **محطات إنتاج المياه والطاقة المستقلة – محطة الجبيل المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء ومحطة الشقيق المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء ومحطة الشعيبة المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء**. راجع "***وحدات الأعمال – توليد الكهرباء– المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء***".

الطاقة المتجددة

أسست **الحكومة مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة** كمركز بحثي لإيجاد ووضع استراتيجية تتعلق بدور الطاقة المتجددة والطاقة النووية داخل **المملكة** في إطار توقعات **الحكومة** للطلب الكبير في المستقبل لتوليد الكهرباء داخل **المملكة** ولكميات الوقود الحفري اللازمة لمواجهة الارتفاع في الطلب.

ولا توجد خطة وطنية حاليًا في **المملكة** ذات صلة بالطاقة المتجددة والنووية، وعلى الرغم من ذلك فإن مثل هذه الخطة لا تزال قيد المناقشة داخل أروقة **الحكومة**، وتنوي **الشركة** المشاركة في أي تطوير مستقبلي لقطاع الطاقة سواء كمشترٍ وربما كمستثمر مستقل أو عن طريق الشراكة مع غيرها من الكيانات.

قد أقامت **الشركة** بالتعاون مع **شوا شل** (شركة يابانية) **وأرامكو السعودية** أول محطة للإنتاج المستقل للطاقة الشمسية متصلة بالشبكة في **المملكة**، وتعمل هذه المحطة الاسترشادية التي تولد الطاقة الكهربية بطاقة ٥٠٠ كيلو واط منذ عامين تقريباً.

البحث والتطوير

وفقًا **لقرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩**، يتعين على **الشركة** تخصيص جزء من إيراداتها (يحدده مجلس إدارة **الشركة**) لاستخدامه في البحث والتطوير في مجالات المحافظة على الطاقة وتحسين النظام وحماية البيئة، وعلى **الشركة** وفقاً **للقرار**

رقم ١٦٩ وضع إجراءات خاصة لترشيد استهلاك الطاقة بهدف حث المستهلكين على مراعاة الاستخدام الفعّال للكهرباء، وقد قامت **الشركة** منذ تأسيسها بالخطوات التالية:

- تطبيق برنامج إدارة الحمل في فترة الذروة.
- توعية كبار العملاء المحليين والتجاريين حول الاستخدام الفعّال للكهرباء.
- توزيع منشورات حول ترشيد استخدام الطاقة.
- صياغة استراتيجية شاملة لترشيد الطاقة.
- التعاون مع مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية لإطلاق برنامج وطني لترشيد استهلاك الطاقة.

كما أن **الشركة** تولت أيضًا بالتعاون مع **مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية** في إجراء عدد من الأبحاث والتطوير لزيادة فعّالية خطوط النقل **الشركة**.

وتتوقع **الشركة** أن تقوم بمزيد من المبادرات الهادفة إلى ترشيد استخدام الطاقة في المستقبل، ومن أبرزها منح عملائها خيار **الفوترة بناء على وقت الاستخدام** (راجع "– **الإشراف النظامي**– *التعرفة*")، والذي يتم بموجبه تقاضي تعرفة مختلفة عن استهلاك كهرباء في أوقات الذروة وخارج أوقات الذروة.

ومن أجل تعزيز وتطوير البرامج البحثية، أقامت **الشركة** ومولت عدداً من الكراسي العلمية في الجامعات السعودية، ومنها كراسٍ علمية في **جامعة الملك عبد العزيز وجامعة الملك سعود وجامعة الملك فهد للبترول والمعادن**، والهدف من هذه الكراسي العلمية هو إعلاء شأن دور الجامعات في الهندسة الكهربائية وتطوير دور تلك الجامعات في القيام بالدراسات والبحث التطويري في مجال الهندسة الكهربائية (مع التركيز على الطاقة الكهربائية).

التأمين

تحتفظ **الشركة** بغطاء تأميني شامل يشمل فقدان أو تلف الممتلكات (بما فيها محطات الطاقة والمحطات الفرعية)، وتشمل هذه التغطية التأمينية، على سبيل المثال دون حصر، الحرائق والانفجارات والصواعق والعواصف والأعاصير وأعمال التخريب والاحتيال وأعمال الشغب والعصيان المدني والإضرابات والإغلاق لإجبار العمال على القبول بشروط العمل، والاضطرابات العمالية والأعطال الكهربائية والسرقة. وتحتفظ **الشركة** ببوليصة تأمين شاملة ضد المسؤولية العامة بحد خسارة قدره ١٨ مليون ريال سعودي، حيث توفر هذه الوثيقة غطاءً تأمينياً ضد المسؤولية القانونية عن التسبب في الإصابات الجسدية أو الوفاة للغير أو ضرر لممتلكات الغير، وتحتفظ **الشركة** بتأمين على مركباتها يغطي أسطولها العام وذلك بحد خسارة إجمالي قدره ١٠ ملايين ريال سعودي.

ويتم رصد المخاطر التي تتعرض لها **المجموعة** بعناية من خلال استبيانات دورية للمخاطر المعنية تجريها شركات التأمين وإعادة التأمين بالتعاون مع إدارة **الشركة** ومهندسيها.

لا يوجد لدى **الشركة** في الوقت الحاضر أي تأمين يغطي تعطل الأعمال وأخطار التخريب وما شابه، وذلك نظرا لكون هذا النوع من الغطاء التأميني باهظ التكلفة وتعتقد **الشركة** بأن من الأجدى اقتصاديًا لها الإبقاء على التعرض لهذا الخطر وإدارته بنفسها.

تقنية المعلومات

تستخدم **المجموعة** أنظمة تقنية المعلومات التالية من أجل تسهيل عملياتها:

نظام التوزيع الموحد (UDS). هو نظام يدير مكونات الشبكة ويستخدم كأداة رصد لمراقبة كل عميل من وقت طلب العميل للخدمة حتى تركيب النظام وتشغيله.

نظام إدارة الفرق الميدانية (FFMS) هو نظام يحافظ على الشبكة بأكملها باستخدام نظام المعلومات الجغرافية (GPIS) بالاتصال بالأجهزة الإلكترونية المحمولة التي تستخدمها فرق الصيانة لدى **المجموعة** بالموقع ويسمح بإرسال طلبات أوامر الصيانة واستقبالها بين الأجهزة الإلكترونية المحمولة داخل فريق العمل وغرفة التحكم المركزية لدى **المجموعة.**

نظام المعلومات الجغرافية (GIS) هو نظام يُستخدم لجمع المعلومات والبيانات من الشبكة الكهربائية لجميع مكونات الشبكة، ومن بين المهام التي يقوم بها هذا النظام إدارة ومتابعة عملية صيانة وتشغيل الشبكة وخدمات المشتركين، وإجراء تحليلات فنية لتركيب أدوات ومعدات جديدة أو لاستقطاب مشتركين جدد وتحديد الأحمال المخصصة لهؤلاء المشتركين الجدد. ويستخدم هذا النظام حاليًا في المدن الرئيسية **للمملكة**، وتخطط **الشركة** لتعميم استخدامه على المدن الأخرى في **المملكة.**

نظام توزيع الطاقة الدولي (CYME) ونظام محاكاة الطاقة للمهندسين (PSSE) وهما نظامان يستخدمان لإجراء تحليل على الشبكة. إذ يستخدم نظام **CYME** فيما يتعلق بشبكة التوزيع بينما يستخدم نظام **PSSE** لإجراء تحليل فيما يتعلق بشبكة النقل.

الإشراف النظامي

الهيئات التنظيمية

وزارة المياه والكهرباء

وزارة المياه و الكهرباء هي الجهة الحكومية التي تحدد السياسات التي تنظم قطاعي الكهرباء و المياه في **المملكة.**

وسبقت **وزارة المياه والكهرباء وزارة الصناعة والكهرباء** التي تأسست بموجب **المرسوم الملكي** رقم أ/٢٣٦ المؤرخ ١٣٩٥/١٠/٨هـ (الموافق ١٩٧٥/١٠/١٤م) باعتبارها الهيئة الحكومية المسؤولة عن وضع ورصد الخطط المتعلقة بخدمات الكهرباء داخل **المملكة.** وفي وقت لاحق، وبموجب **المرسوم الملكي** رقم أ/٢ المؤرخ ٠٢/٢٨/ ١٤٢٤هـ (الموافق ٢٠٠٣/٠٥/٠١م)، تم تعديل اسم **وزارة الصناعة والكهرباء** لتصبح **وزارة المياه و الكهرباء.**

هذا ويحدد **نظام الكهرباء،** الصادر بموجب **المرسوم الملكي** رقم م/٥٦ المؤرخ ١٤٢٦/١٠/٢٠هـ (الموافق ١١/٢٢/ ٢٠٠٥م) المهام الرئيسية التي تضطلع بها **وزارة المياه والكهرباء.** ومن بين تلك المهام:

- اقتراح السياسات المتعلقة بقطاع الكهرباء، والإشراف على تطبيقها بعد التأكد من تنفيذها.
- وضع الخطط والبرامج اللازمة لتطوير قطاع الكهرباء وضمان تطبيقها.
- تمثيل المملكة وحماية مصالحها فيما يتعلق بقطاع الكهرباء أمام الهيئات المحلية والإقليمية و الدولية.
- العمل على توطين الوظائف في قطاع الكهرباء؛ * ودعم أنشطة البحث والتطوير المتعلقة بقطاع الكهرباء في المعاهد والجامعات والمؤسسات الخاصة المتخصصة في ذلك الشأن.
- التنسيق مع هيئة تنظيم الكهرباء لأغراض اقتراح أي تعديلات على نظام الكهرباء.

ترد مزيد من التفاصيل حول نطاق وطبيعة المهام والمسؤوليات التي تضطلع بها **وزارة المياه والكهرباء** في **اللائحة التنفيذية لنظام الكهرباء** الصادرة بموجب **القرار الوزاري** رقم ٩٢٠/٣ والمؤرخ ١٤٢٧/١٢/١٢هـ (الموافق

٢٠٠٧/٠١/٠٢م). ويتولى **رئيس مجلس إدارة الشركة الدكتور صالح بن حسين العواجي** منصب **نائب وزير المياه والكهرباء** منذ عام ٢٠٠٣م.

هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج

وهي هيئة حكومية تأسست في نوفمبر ٢٠٠١م بموجب **قرار مجلس الوزراء** رقم ٢٣٦ المؤرخ ١٤٢٢/٠٨/٢٧هـ (الموافق ٢٠٠١/١١/١٣م)، وتتولى تنظيم صناعات توليد الكهرباء والإنتاج المزدوج لها في **المملكة** وتهدف إلى السماح بتوفير خدمات كهرباء كافية وموثوقة وذات جودة عالية بسعر معقول. وفيما يلي بعض صلاحيات ومسؤوليات **الهيئة**، كما حددها **قرار مجلس الوزراء** رقم ١٥٤ المؤرخ ١٤٢٨/٠٥/٠٤هـ (الموافق ٢٠٠٧/٠٥/٢١م):
أمور الإمداد: إصدار التراخيص، ومراقبة الالتزام بالتراخيص، وتطوير إجراءات محاسبية موحدة للخدمة، والتنسيق بشأن إيجاد بنية أساسية منظمة، ورسم خطة لتوسيع الخدمات.

مسائل المستهلك: التعاطي مع تقييم التعرفة ومراجعتها الدورية، وحماية الأطراف ذات المصلحة، والتحقيق في شكاوى الأطراف المعنية ومعالجتها، وتحسين الأداء العام للقطاع، وتشجيع استخدام تدابير الترشيد في استخدام الطاقة بالتنسيق مع **وزارة المياه والكهرباء**.

المسائل الفنية: تطوير معايير فنية للأداء لكل نشاط كهربائي، ومراقبة تطبيق المعايير، والتأكد من كفاية أنشطة البحث والتطوير في قطاع الكهرباء، إضافة إلى المسائل الفنية الأخرى ذات العلاقة.

المهام التنظيمية والإدارية: رعاية المصلحة العامة، وتطوير الأنظمة المناسبة لتوسيع البنية الأساسية، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص، وتقييم رسوم الترخيص. ووضع القواعد والإجراءات لضمان تطبيق الأنظمة واللوائح المعمول بها، وإصدار التقارير الدورية ورفعها إلى مجلس الوزراء حول تكلفة الخدمات الكهربائية وتعرفتها.

ينص **نظام الكهرباء** صراحة على أنه لا يجوز لأي شخص القيام بأي نشاط يتعلق بالكهرباء إلا بعد الحصول على ترخيص صادر عن **هيئة تنظيم الكهرباء**، إضافة إلى أنه يوفر الإطار التنظيمي لمثل هذا الترخيص. كما يُعرَف **نظام الكهرباء** "النشاط الكهربائي" الواردة تحت تعريف "صناعة الكهرباء" على أنها الخدمات الكهربائية التي يقوم بها الأشخاص أو يعتزمون القيام بها، وتشمل إنتاج الطاقة الكهربائية والإنتاج المزدوج ونقل الطاقة الكهربائية وتوزيعها والمتاجرة بها.

وفقا لهذه الأحكام، فإنه على **المجموعة** الحصول والاحتفاظ بتراخيص سارية فيما يتعلق بأنشطتها الرئيسية، المتمثلة في نقل الطاقة وتوزيعها وإنتاجها.

الأنظمة البيئية

تخضع **الشركة** للأنظمة واللوائح البيئية المعمول بها في **المملكة**، وبموجب **اللائحة التنفيذية للنظام العام للبيئة** الصادرة بموجب **المرسوم الملكي** رقم م/٣٤ المؤرخ ١٤٢٢/٠٧/٢٨هـ (الموافق ٢٠٠١/١٠/١٥م)، فإن **الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة** (المعروفة سابقًا باسم "**مصلحة الأرصاد وحماية البيئة**") هي الجهة الحكومية المسؤولة عن إدارة و وضبط الشؤون البيئية في **المملكة**.

يحظر **النظام العام للبيئة ولائحته التنفيذية** والصادر في ١٤٢٤/٠٨/٢٧هـ (الموافق ١٠/٢٣ / ٢٠٠٣م) بشدة تلوث أو تلويث الهواء والأرض والماء، مع الإشارة بشكل خاص إلى جميع الأطراف المشاركة في مجال الخدمات أو الصناعة أو غيرها من الأنشطة الاقتصادية.

وربما تتطلب المشاريع الجديدة التي تضطلع بها **المجموعة** الحصول على تصريح بيئي قبل الإنشاء والتشغيل. ووفقا **للنظام العام للبيئة**، يجب على أية هيئة مسؤولة عن إصدار تصريح لأية مشاريع جديدة لها تأثير على البيئة التأكد من إعداد المتقدم بطلب تصريح للمشروع لتقييم الأثر البيئي (EIA) خلال دراسة الجدوى لأي مشروع جديد.

من الناحية العملية، عادة ما يتم تقديم **تقييم الأثر البيئي** إلى **الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة** للموافقة عليه، وبعد استعراضها وتقييمها للطلبات والوثائق المقدمة، ربما تقوم **الرئاسة العامة** برفض طلب الترخيص أو منح الموافقة غير المشروطة أو منح موافقتها رهنًا بالشروط التي تراها ضرورية لمعالجة مخاوفها. وبمجرد منح **الرئاسة العامة** للموافقة المشروطة، يجب على مقدم الطلب الوفاء بمثل هذه الشروط كشرط أساسي لمنح أي تصريح بيئي من هذا القبيل.

وعملاً بقرار **مجلس الوزراء رقم ١٦٩**، يتعين على **الشركة** مزاولة عملياتها طبقا للمعايير البيئية المقررة من الحكومة. ويقوم مفتشون مستقلون بمعاينة مرافق **الشركة** دوريًا للتأكد من امتثالها لتلك المعايير، كما أعدت **الشركة** نظاما داخليا للمراجعة في منشآتها لمراقبة مدى الامتثال للأنظمة البيئية المعمول بها. وتعتقد **الشركة** أن المواد المنبعثة من محطات الطاقة التابعة لها تقع ضمن المعايير المقررة من **الحكومة** وأنها تطبق بشكل جوهري جميع الأنظمة البيئية المعمول بها في **المملكة**.

وقد اتخذت **الشركة** عدة تدابير بيئية منها على سبيل المثال استغلال الغاز الطبيعي بدلا من استخدام النفط الخام وتركيب عدادات وأجهزة لقياس الغازات المنبعثة من أجهزة العادم في محطات الطاقة وذلك بغرض تنظيم كميات المواد المنبعثة ومنع/ تقليل التلوث البيئي، وكما تتم معالجة المخلفات الصناعية الناجمة عن حرق الوقود في مواقع معزولة تمامًا، ويقلل اعتماد مواصفات عالية أثناء التصميم والإنشاء من مستوى الضجيج التي تسببه محولات الطاقة، والجدير بالذكر أن **قطاع الأمن الصناعي**، أحد أقسام **الخدمات العامة**، هو المسؤول عن مراقبة الامتثال للمعايير البيئية.

الإدارة والموظفون

التشكيلة الإدارية

تتألف التشكيلة الإدارية الأساسية **للشركة** من مجلس إدارة ("**المجلس**") ولجنة مراجعة ولجنة تنفيذية تتألف من فريق من المسؤولين التنفيذيين ("**الإدارة التنفيذية**").

وهناك عدد من اللجان الأخرى داخل **الشركة**، بالإضافة إلى لجنة المراجعة، والتي تقدم التقارير إلى **مجلس الإدارة** أو **الإدارة التنفيذية**، وهي المسؤولة عن التعامل مع مجموعة من المسائل التشغيلية و التجارية بما في ذلك الموارد البشرية والمكافآت والترشيحات. للحصول على وصف مفصل لهذه اللجان، فضلاً راجع قسم ***لجان المجلس***".

أما إدارة العمليات اليومية **للشركة** فتقع مسؤوليتها على **الرئيس والمدير التنفيذي الأول، المهندس علي بن صالح البراك**، وغيره من كبار الأعضاء في **الإدارة التنفيذية** التي خولها **المجلس** صلاحيات تنفيذية محددة.

الهيكل التنظيمي

يوضح المخطط التالي الهيكل التنظيمي **للشركة**.

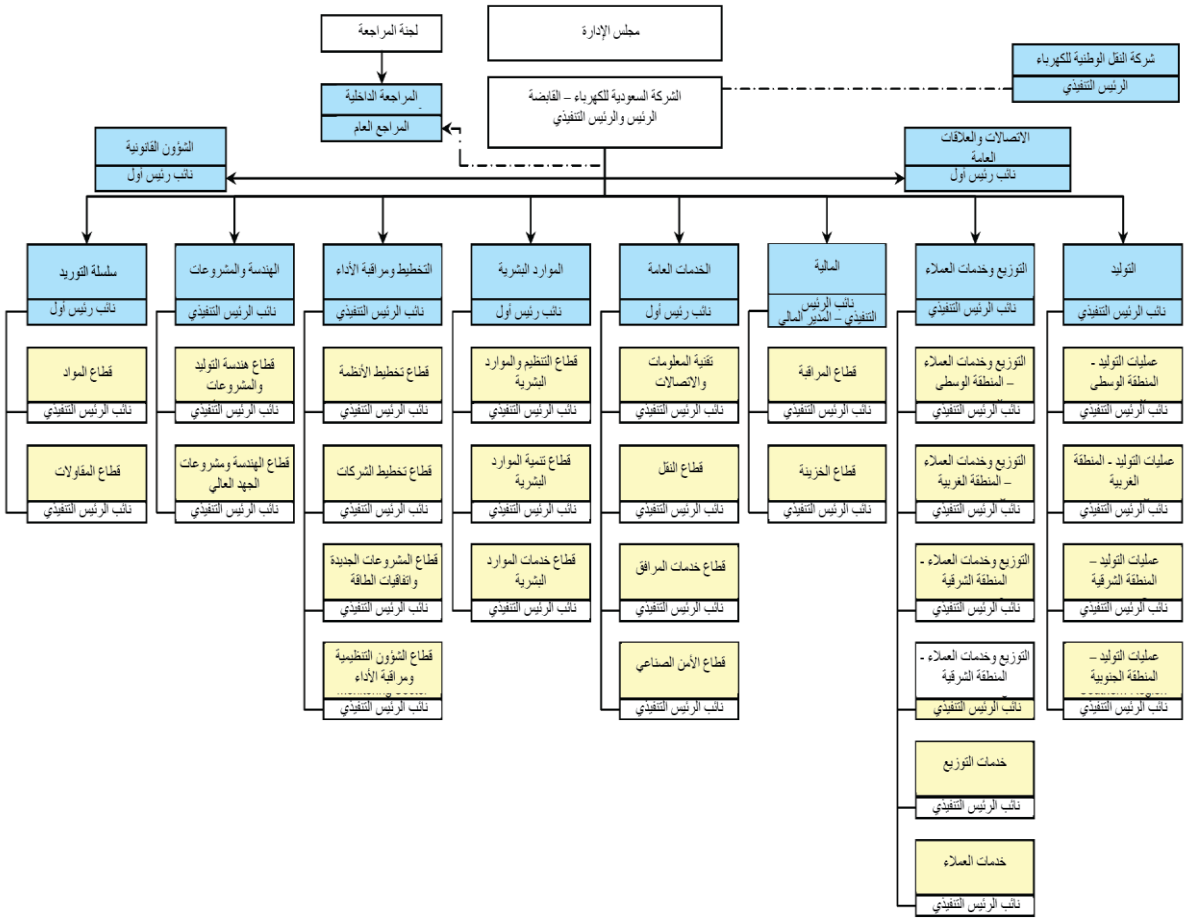

مجلس الإدارة وأمين المجلس

يتألف **المجلس** من تسعة أعضاء، خمسة منهم، بما فيهم رئيس المجلس، يمثلون في الوقت الحاضر **الحكومة**، وواحد منهم يمثل حاليا **أرامكو السعودية**. ويشغل بقية المقاعد أعضاء يمثلون القطاع الخاص. ويضم **المجلس** حاليًا كلا من:

الاسم	المنصب	حالة العضوية
الدكتور صالح بن حسين العواجي.....	رئيس مجلس الإدارة – ممثلاً للحكومة	غير مستقل غير تنفيذي
الأستاذ سليمان بن عبد الله القاضي	نائب رئيس مجلس الإدارة – ممثلاً للقطاع الخاص	مستقل غير تنفيذي
الدكتور سعود بن محمد النمر	عضو مجلس إدارة – ممثلا للقطاع الخاص	مستقل غير تنفيذي
الأستاذ أحمد عبد الله العقيل	عضو مجلس إدارة – ممثلا للقطاع الخاص	مستقل غير تنفيذي
المهندس عصام بن علوان البيات	عضو مجلس إدارة – ممثلا للحكومة	غير مستقل غير تنفيذي
الأستاذ صالح بن سعد المهنا	عضو مجلس إدارة – ممثلا للحكومة	غير مستقل غير تنفيذي
الأستاذ عبد العزيز بن صالح الفريح	عضو مجلس إدارة – ممثلا للحكومة	غير مستقل غير تنفيذي
الدكتور يوسف عبد العزيز التركي	عضو مجلس إدارة – ممثلا للحكومة	غير مستقل غير تنفيذي
المهندس عبد الحميد بن أحمد العمير	عضو مجلس إدارة – ممثلا لأرامكو السعودية	غير مستقل غير تنفيذي
الأستاذ عبيد العجيري	أمين مجلس الإدارة	

أعضاء **المجلس** المذكورون في الجدول أعلاه **(بما في ذلك رئيس المجلس ونائب رئيس المجلس)** يشغلون مناصب أخرى في كيانات أخرى غير **الشركة**، بما في ذلك تولي العمل و/أو عضوية مجالس الإدارة مع أطراف أخرى (على النحو المبين في الفقرات أدناه) هذا ويعمل بعض أعضاء **المجلس** كوزراء لدى **الحكومة** أو لدى الهيئات **الحكومية** وبهذه الصفة يمكنهم المشاركة في صياغة أو تنفيذ سياسة الحكومة التي تؤثر على عمليات **الشركة** (فضلاً راجع "***وصف الشركة – الاستراتيجية***" للحصول على وصف مفصل لمدى تأثير سياسة **الحكومة** على استراتيجية **الشركة**) وهذا يختلف عن النهج الذي ربما يتبعوه إذا تصرفوا بصفتهم أعضاء مجلس إدارة **بالشركة**. حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تضارب محتمل في المصالح في الحالات التي يشاركون فيها في صياغة أو تنفيذ أية سياسة **للحكومة** لا تصب بالضرورة في مصلحة **الشركة**. وباستثناء ما هو مبين في هذه الفقرة، كما في تاريخ هذه **النشرة**، ليس لأي عضو من أعضاء **المجلس** أي تضارب فعلي أو محتمل في المصالح بين واجباته تجاه **الشركة** ومصالحه الخاصة و/أو أية واجبات أخرى.

الدكتور صالح بن حسين العواجي، رئيس مجلس إدارة – ممثلاً للحكومة

- عضوية مجلس إدارة الشركة

انتخب الدكتور صالح العواجي عضوًا في الدورة الحالية **لمجلس إدارة الشركة** من قبل الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة في يناير ٢٠١٢م وعين رئيسًا **لمجلس إدارة الشركة** من قبل مجلس الإدارة في عام ٢٠٠٩م، ويعمل في **المجلس** منذ ٢٠٠٣م.

- المؤهلات العلمية

السنة	المؤهل	التخصص	الجامعة
١٩٨٢م	بكالوريوس	الهندسة الكهربائية	جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية
١٩٨٥م	ماجستير	الهندسة الكهربائية	جامعة تايوان الوطنية
١٩٨٩م	دكتوراه	الهندسة الكهربائية	جامعة ستارثكلايد بالمملكة المتحدة

- المؤهلات المهنية ، المناصب الحالية

بدء العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
٢٠٠٢م	وكيل وزارة	وزارة المياه والكهرباء	هيئة حكومية	الحكومي
٢٠٠٢م	عضو مجلس إدارة	هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي	شركة مساهمة عامة	الكهرباء
٢٠٠٢م	عضو في فريق خبراء المجلس التنفيذي	مجلس الوزراء العرب المعنيين بشؤون الكهرباء	منظمة عربية	الكهرباء
٢٠٠٢م	عضو اللجنة التحضيرية لوكلاء اللجنة	لجنة التعاون الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي	منظمة خليجية	الكهرباء
٢٠٠٣م	عضو اللجنة الوطنية	مجلس الطاقة العالمي	منظمة دولية	الطاقة

- المؤهلات المهنية ، المناصب السابقة

تواريخ العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
٢٠٠١م– ٢٠٠٨م	عضو مجلس إدارة	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	مؤسسة حكومية	الحكومي
٢٠٠٤م– ٢٠٠٧م	عضو مجلس إدارة	صندوق التنمية الصناعية السعودي	جهة تمويلية حكومية	التنمية الصناعية

الأستاذ سليمان بن عبد الله القاضي، عضو مجلس إدارة، ممثلاً للقطاع الخاص

- عضوية **مجلس إدارة الشركة**

انتخب الأستاذ سليمان القاضي عضوًا في الدورة الحالية **لمجلس إدارة الشركة** من الجمعية العامة للمساهمين التي انعقدت في يناير ٢٠١٢م وكان قد شغل منصب الرئيس التنفيذي **للشركة** حتى سنة ٢٠٠٥م. ويعمل في **المجلس** منذ ٢٠٠٦م.

- المؤهلات العلمية

السنة	المؤهل	التخصص	الجامعة
١٩٦٤م	بكالوريوس	إدارة وهندسة البترول	جامعة تكساس بالولايات المتحدة الأمريكية

- المؤهلات المهنية، المناصب الحالية

بدء العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
٢٠٠٧م	رئيس مجلس الإدارة	الشركة السعودية المتحدة للتأمين التعاوني	شركة مساهمة عامة	التأمين
٢٠٠٨م	نائب رئيس مجلس الإدارة	شركة الصناعات الكيميائية الأساسية	شركة مساهمة عامة	صناعات المواد الأساسية
٢٠١٠م	عضو مجلس الإدارة	شركة تطوير الكيماويات	شركة مساهمة مغلقة	الكيماويات
٢٠١١م	عضو مجلس الإدارة	البنك السعودي الهولندي	شركة مساهمة عامة	المصرفي

- المؤهلات المهنية، المناصب السابقة

تواريخ العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
١٩٨٤م– ١٩٩٧م	المدير العام والعضو المنتدب للشركة بالمنطقة الشرقية	الشركة السعودية للكهرباء	شركة مساهمة عامة	الكهرباء
١٩٨٨م– ٢٠٠٠م	ممثل وزارة الصناعة والكهرباء	مجلس المنطقة الشرقية	هيئة حكومية	الحكومي
١٩٩١م– ١٩٩٩م	عضو في مجلس الإدارة	المؤسسة العامة للكهرباء	مؤسسة حكومية	الكهرباء
١٩٩٧م– ٢٠٠٠م	مجلس إدارة الشركة للمنطقة الوسطى	الشركة السعودية للكهرباء	شركة مساهمة عامة	الكهرباء
١٩٩٨م– ٢٠٠٥م	رئيس مجلس الإدارة	الاتحاد العربي للكهرباء	منظمة عربية	الكهرباء
٢٠٠١م– ٢٠٠٥م	الرئيس التنفيذي	الشركة السعودية للكهرباء	شركة مساهمة عامة	الكهرباء

الدكتور سعود بن محمد النمر، عضو مجلس إدارة، ممثلاً للقطاع الخاص

- عضوية **مجلس إدارة الشركة**

انتخب الدكتور سعود النمر عضواً في الدورة الحالية **لمجلس إدارة الشركة** من الجمعية العامة للمساهمين التي انعقدت في يناير ٢٠١٢م، ويعمل في **المجلس** منذ ٢٠٠٩م.

- المؤهلات العلمية

السنة	المؤهل	التخصص	الجامعة
١٩٧٣م	بكالوريوس	في المحاسبة وإدارة الأعمال	جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية
١٩٧٦م	ماجستير	الإدارة العامة	جامعة ولاية ميزوري بالولايات
١٩٨١م	دكتوراه	الإدارة العامة	جامعة فلوريدا بالولايات المتحدة

- المؤهلات المهنية، المناصب الحالية

بدء العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
١٩٩٩م	شريك	شركة عبدالرحمن الحميد وسعود النمر للاستشارات الإدارية	شركة خاصة	الاستشارات الإدارية
٢٠٠٦م	عضو مجلس أمناء	جامعة الأمير سلطان	مؤسسة أكاديمية أهلية غير ربحية	التعليم
٢٠١٠م	عضو مجلس إدارة	شركة سوليدرتي السعودية للتكافل	شركة مساهمة عامة	التأمين

الأستاذ أحمد عبد الله العقيل، عضو مجلس إدارة – ممثلاً للقطاع الخاص

- عضوية **مجلس إدارة الشركة**

انتخب الأستاذ أحمد العقيل عضواً في الدورة الحالية **لمجلس إدارة الشركة** من الجمعية العامة للمساهمين التي انعقدت في يناير ٢٠١٢م. ويعمل في **المجلس** منذ عام ٢٠١٢م.

- المؤهلات العلمية

السنة	المؤهل	التخصص	الجامعة
١٩٧٢م	بكالوريوس	الفيزياء والرياضيات	جامعة تكساس ايه ان ام بالولايات المتحدة الأمريكية
١٩٧٢م	ماجستير	الاقتصاد والرياضيات	جامعة تكساس ايه ان ام بالولايات المتحدة الأمريكية

- المؤهلات المهنية، المناصب الحالية

بدء العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
١٩٧٥م	عضو مجلس إدارة	شركة أسمنت المنطقة الجنوبية	شركة مساهمة عامة	الاسمنت
١٩٩٩م	عضو مجلس إدارة	البنك العربي الوطني	شركة مساهمة عامة	المصرفي
٢٠٠٧م	رئيس مجلس إدارة	شركة سند للتأمين وإعادة التأمين التعاوني	شركة مساهمة عامة	التأمين
٢٠٠٩م	عضو مجلس إدارة	شركة الدريس للخدمات البترولية والنقليات	شركة مساهمة عامة	خدمات بترولية ونقليات

- المؤهلات المهنية، المناصب السابقة

تواريخ العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
١٩٧٥م – ١٩٨٠م	الأمين العام	صندوق الاستثمارات العامة	هيئة حكومية	الحكومي
١٩٨٠م – ١٩٩٨م	المدير العام	صندوق التنمية العقارية	هيئة حكومية	الحكومي
١٩٨٦م– ١٩٩٣م	رئيس مجلس إدارة	الشركة العقارية السعودية	شركة مساهمة عامة	التطوير العقاري
١٩٩٨م – ٢٠٠٧م	المدير العام	الشركة العقارية السعودية	شركة مساهمة عامة	التطوير العقاري

المهندس عصام بن علوان البيات، عضو مجلس إدارة، ممثلاً للحكومة

- عضوية **مجلس إدارة الشركة**

انتخب المهندس عصام البيات عضواً في الدورة الحالية **لمجلس إدارة الشركة** من الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة في يناير ٢٠١٢م، ويعمل في **المجلس** منذ ٢٠٠٦م.

- المؤهلات العلمية

السنة	المؤهل	التخصص	الجامعة
١٩٧١م	بكالوريوس	الهندسة الكهربائية	جامعة البصرة بالعراق
١٩٨١م	ماجستير	الهندسة الكهربائية	من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية

- المؤهلات المهنية، المناصب السابقة

تواريخ العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
١٩٩٩م– ٢٠٠١م	الرئيس التنفيذي	شركة المصافي السعودية	شركة مساهمة عامة	البترول
٢٠٠١م– ٢٠١١م	نائب رئيس تطوير الأعمال الجديدة	شركة أرامكو السعودية	شركة مملوكة للدولة بالكامل، تأسست بموجب مرسوم ملكي رقم م/٨ وتاريخ ١٤٠٩/٤/٤هـ	البترول

الأستاذ صالح بن سعد المهنا، عضو مجلس إدارة ممثلا للحكومة

- عضوية **مجلس إدارة الشركة**

انتخب الأستاذ صالح المهنا عضواً في الدورة الحالية **لمجلس إدارة الشركة** من الجمعية العامة للمساهمين التي انعقدت في يناير ٢٠١٢م، ويعمل في **المجلس** منذ ٢٠٠٩م.

- المؤهلات العلمية

السنة	المؤهل	التخصص	الجامعة
١٩٨٢م	بكالوريوس	الإدارة الصناعية	جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في المملكة العربية السعودية
١٩٩٣م	ماجستير	الاقتصاد	جامعة أوهايو في الولايات المتحدة الأمريكية

- المؤهلات المهنية، المناصب الحالية

بدء العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
٢٠٠١م	عضو	اللجنة الخاصة بالتصنيف السيادي للمملكة	لجنة خاصة	التصنيف الائتماني
٢٠٠٤م	وكيل وزارة المالية	وزارة المالية	هيئة حكومية	الحكومي
٢٠٠٦م	عضو مجلس إدارة	البنك العربي في عمان	شركة مساهمة عامة	المصرفي
٢٠٠٨م	عضو مجلس إدارة	المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني	مؤسسة حكومية	الحكومي
٢٠١١م	عضو مجلس إدارة	الشركة السعودية الدولية للموانئ	شركة خاصة	الخدمات البحرية

- المؤهلات المهنية، المناصب السابقة

تواريخ العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
٢٠٠٥م– ٢٠٠٨م	عضو مجلس إدارة	المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	مؤسسة حكومية	الحكومي

الأستاذ عبد العزيز بن صالح الفريح، عضو مجلس إدارة، ممثلا للحكومة

- عضوية **مجلس إدارة الشركة**

انتخب الأستاذ الفريح عضواً في الدورة الحالية **لمجلس إدارة الشركة** من الجمعية العامة للمساهمين التي انعقدت في يناير ٢٠١٢م، ويعمل في **المجلس** منذ ٢٠٠٩م.

- المؤهلات العلمية

السنة	المؤهل	التخصص	الجامعة
١٩٨١م	بكالوريوس	المحاسبة	جامعة سان دييغو بالولايات المتحدة
١٩٨٣م	ماجستير	المحاسبة	جامعة ولاية بوول بالولايات المتحدة

- المؤهلات المهنية، المناصب الحالية

بدء العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
٢٠١٣م	رئيس تنفيذي مساعد	بنك الرياض	شركة مساهمة عامة	المصرفي

- المناصب السابقة، المناصب السابقة

تواريخ العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
١٩٨٥م–١٩٨٧م	محاسب قانوني معتمد	آرثر أندرسون	شركة قابضة (شراكة ذات مسؤولية محدودة)	المحاسبة القانونية
٢٠٠٣م– ٢٠١٣م	نائب الرئيس التنفيذي الأول	بنك الرياض	شركة مساهمة عامة	المصرفي

الدكتور يوسف عبد العزيز التركي – عضو مجلس إدارة ممثلاً للحكومة

- عضوية **مجلس إدارة الشركة**

انتخب الدكتور التركي عضواً في الدورة الحالية **لمجلس إدارة الشركة** من الجمعية العامة للمساهمين التي انعقدت في يناير ٢٠١٢، ويعمل في **المجلس** منذ عام ٢٠١٢م .

- المؤهلات العلمية

السنة	المؤهل	التخصص	الجامعة
١٩٧٩م	بكالوريوس	الهندسة الكهربائية	جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية
١٩٨٥م	دكتوراه	هندسة الطاقة الكهربائية	جامعة مانشستر، بالمملكة المتحدة

- المؤهلات المهنية، المناصب الحالية

بدء العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
١٩٨٦م	محاضر في قسم الهندسة الكهربائية وهندسة الحاسبات في كلية الهندسة	جامعة الملك عبد العزيز	جامعة حكومية	التعليم
٢٠٠٦م	عميد البحث العلمي	جامعة الملك عبد العزيز	جامعة حكومية	التعليم

- المؤهلات المهنية، المناصب السابقة

تواريخ العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
٢٠٠٢م – ٢٠٠٦م	نائب عميد معهد البحوث والاستشارات	جامعة الملك عبد العزيز	جامعة حكومية	التعليم

المهندس عبد الحميد بن أحمد العمير، عضو مجلس إدارة ممثلاً لشركة أرامكو السعودية

- عضوية **مجلس إدارة الشركة**

تم تعيين المهندس العمير من قبل شركة أرامكو السعودية كممثل لها في **مجلس الإدارة** في أكتوبر ٢٠١٣م ويعمل في **المجلس** منذ ذلك التاريخ.

- المؤهلات العلمية

السنة	المؤهل	التخصص	الجامعة
١٩٨٥م	بكالوريوس	الهندسة الإلكترونية	جامعة شمال أريزونا

- المؤهلات المهنية، المناصب الحالية

بدء العضوية	المنصب	المنشأة	الكيان القانوني للمنشأة	القطاع
١٩٨٦م	مدير إدارة هندسة نظم الطاقة	شركة أرامكو السعودية	شركة مملوكة للدولة بالكامل، تأسست بموجب مرسوم ملكي رقم م/٨ وتاريخ ١٤٠٩/٤/٤هـ	البترول
٢٠٠٧م	مدير إدارة الطاقة الكهربائية	شركة أرامكو السعودية	شركة مملوكة للدولة بالكامل، تأسست بموجب مرسوم ملكي رقم م/٨ وتاريخ ١٤٠٩/٤/٤هـ	البترول
٢٠٠٩م	عضو مجلس إدارة	شركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع	شركة مساهمة	الكهرباء والمياه

الأستاذ عبيد الأجيري، أمين مجلس الإدارة

انتخب الأستاذ عبيد الأجيري أمينًا **لمجلس الإدارة** في يناير ٢٠١٢م وعمل لدى **المجلس** منذ ذلك التاريخ. وقد انضم **للشركة** في عام ١٩٨١م وشغل المناصب التالية داخل الشركة: مدير شعبة علاقات الموظفين في المنطقة الوسطى؛ ومدير شعبة تنمية القوى العاملة في المنطقة الوسطى؛ ومحلل أول. وكان الأستاذ عبيد الأجيري عضوًا في العديد من اللجان ومنها لجنة التنمية الأمريكية، والصندوق التعاوني للجنة بالمنطقة الوسطى **للشركة**. وحصل الأستاذ عبيد الأجيري على درجة البكالوريوس في الإدارة الصناعية في عام ١٩٨٨م ودرجة الماجستير في تنمية القوى العاملة في عام ١٩٩٢م من جامعة ولاية إنديانا، بالولايات المتحدة الأمريكية، وهو ليس عضواً الآن ولم يكن عضواً في السابق في مجلس إدارة أي شركة.

لجان المجلس

لجنة المراجعة

يضطلع **المجلس** بتعيين أعضاء لجنة المراجعة واستبدالهم، حيث تتألف اللجنة من خمسة أعضاء غير تنفيذيين، ثلاثة منهم من أعضاء **المجلس** والاثنان الآخران من مساهمي **الشركة**. الأعضاء الحاليون في لجنة المراجعة هم **عبد العزيز بن صالح الفريح (رئيس اللجنة) وصالح بن سعد المهنا وعصام بن علوان البيات وعبد الرحمن بن إبراهيم الحُميد وسليمان بن عبد الله السكران**. وتضطلع هذه اللجنة بمسؤولية مراقبة الأمور المالية ونظام الحوكمة الداخلي **للشركة** وهي المسؤولة عن رفع التقارير **للمجلس** واجتمعت تسع مرات في عام ٢٠١٢م.

اللجنة التنفيذية

تتألف اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء يختارهم **المجلس**. والأعضاء الحاليون باللجنة هم **صالح بن حسين العواجي (رئيس اللجنة) وصالح بن سعد المهنا وعصام بن علوان البيات ويوسف عبد العزيز التركي وعلي بن صالح البراك (بصفته رئيساً تنفيذياً للشركة)**. سيتم تعيين العضو السادس من بين أعضاء **مجلس الإدارة** لاستبدال **زياد محمد الشيحة** الذي لم يعد عضواً في **المجلس**. وتضطلع اللجنة بمراجعة الخطط والدراسات المتعلقة بإعادة هيكلة أنشطة **الشركة**، ومراجعة الميزانيات والتقارير السنوية، ومراجعة عروض المشروعات المقدمة من الإدارة التنفيذية **للشركة** وكذا الدراسات والخطط المناسبة للمشروعات مع الاهتمام بتمويل تلك الجوانب المتعلقة بها، كما تضطلع اللجنة بمراجعة أداء الشركة بشكل منتظم مقارنة بالتوقعات السابقة، والنظر في جميع الأمور التي فوضها المجلس بمراجعتها. كما تضطلع اللجنة بموافاة **المجلس** بالتقارير اللازمة وتجتمع كل شهرين في الظروف العادية وتجتمع في الظروف الطارئة أو الاستثنائية بناءً على طلب رئيس اللجنة أو **الرئيس التنفيذي**. هذا وتجدر الإشارة إلى أن اللجنة التنفيذية اجتمعت عشر مرات خلال عام ٢٠١٢م.

لجنة الترشيحات والمكافآت والموارد البشرية

تتألف لجنة الترشيحات والمكافآت والموارد البشرية من ستة أعضاء يختارهم **المجلس**. الأعضاء الحاليون في اللجنة هم **سليمان بن عبد الله القاضي (رئيس اللجنة) وعبد العزيز بن صالح الفريح وصالح بن حسين العواجي وأحمد بن عبد الله العقيل وسعود بن محمد النمر وعلي بن صالح البراك (بصفته رئيساً تنفيذياً للشركة)**. وتضطلع اللجنة كل عام بتحديد المؤهلات والمهارات المطلوبة لعضوية **المجلس** وتقديم توصيات إلى المجلس بخصوص ترشيحات العضوية الجديدة وفقاً للسياسات المعتمدة، وكذا مراجعة الهيكل التنظيمي **للمجلس** وضمان عدم وجود أي تضارب في المصالح في

حالة كان أحد الأعضاء بالمجلس عضوا بمجلس إدارة شركة أخرى أو مساهماً في تلك الشركة التي تقدم الخدمات إلى **الشركة السعودية للكهرباء**، كما تضطلع اللجنة بوضع سياسات واضحة للتعويضات والمكافآت التي يحصل عليها أعضاء **مجلس الإدارة** وكبار المسؤولين التنفيذيين، ومراجعة سياسات الموارد البشرية واللوائح التي تضعها الشركة، بما في ذلك هيكل الرواتب والمزايا والبدلات ومعايير التوظيف لدى الشركة وتعيين الرئيس التنفيذي للشركة ونواب الرئيس وكذا رؤساء القطاعات، وهي المسؤولة عن رفع التقارير ذات الصلة بما سبق **للمجلس** وتجتمع مرتين في السنة على الأقل.

الإدارة التنفيذية

يوضح الجدول أدناه تفاصيل فريق الإدارة التنفيذية **للشركة**.

الاسم	المنصب
المهندس علي بن صالح البراك	الرئيس التنفيذي
المهندس فؤاد بن جويد الشريبي	نائب الرئيس التنفيذي لنشاط التوليد
المهندس سعد بن حمد المنصور	نائب الرئيس التنفيذي لنشاط التوزيع وخدمات العملاء
الأستاذ أحمد بن محمد الجغيمان.....	نائب الرئيس التنفيذي للمالية
المهندس صالح بن ناصر السحيباني	نائب الرئيس التنفيذي للهندسة والمشاريع
المهندس زياد محمد الشيحة	نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية
الأستاذ مبارك بن أحمد الملحم	نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط ورصد الأداء
الأستاذ نذير بن عبد المحسن خاشقجي	المراجع العام
الأستاذ مطلق بن محمد المطلق	نائب رئيس أول للشؤون القانونية
الأستاذ محمد بن عيسى قدوره	نائب رئيس أول للخدمات العامة
الأستاذ عبد السلام بن عبد العزيز اليمني	نائب رئيس أول للشؤون العامة
الأستاذ إبراهيم محمد بالغنيم	نائب رئيس أول للموارد البشرية
المهندس عبد الكريم بن عبد الله الزكري	نائب رئيس أول لسلسلة الإمداد والعقود
الدكتور محمد عويض فرج	الرئيس التنفيذي، الشركة الوطنية لنقل الكهرباء بالمملكة العربية السعودية

ننوه إلى أنه حتى تاريخ نشر هذه **النشرة** لا يوجد أي تضارب فعلي أو محتمل في المصالح بين المصالح الخاصة والواجبات الأخرى للإدارة التنفيذية المذكورة أعلاه وواجباتهم تجاه **الشركة**.

المهندس علي بن صالح البراك، الرئيس التنفيذي (تنتهي فترة تعيينه في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م)

التحق الأستاذ البراك بالشركة كمهندس أول سنة ١٩٨٠م وشغل منذ ذلك الحين المناصب التالية: مهندس أول في الفترة من ١٩٨٠م إلى ١٩٨١م؛ مدير عام منطقة كهرباء القصيم في الفترة من ١٩٨١م إلى ١٩٨٦م، مدير عام مكلف لفرع المنطقة الوسطى في الفترة من ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٢م، عضو اللجنة التنفيذية في الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٢م ونائب الرئيس التنفيذي للشركة في الفترة من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٧م. وقد عين الأستاذ البراك رئيسا تنفيذيا للشركة بموجب القرار (رقم ١/٦٠/٢٠٠٦) الصادر عن المجلس بتاريخ ٢٦ سبتمبر ٢٠٠٦م. وقد عمل قبل انضمامه للشركة في مركز الأبحاث والتنمية الصناعية في الفترة من ١٩٧٥م إلى ١٩٧٨م وفي الخدمات الاستشارية للسعودية من سنة ١٩٧٨م إلى ١٩٨٠م.

وقد نال الأستاذ علي البراك شهادة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية سنة ١٩٧٥م ودرجة الماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة كولورادو في بولدر بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٧٩م. شغل الأستاذ البراك عضوية مجالس الإدارات التالية: منصب رئيس مجلس إدارة الاتحاد العربي للكهرباء من ٢٠٠٧م إلى ٢٠٠٩م، وهي منظمة عربية تعمل في قطاع الكهرباء؛ منصب عضو مجلس إدارة المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني منذ عام ٢٠٠٧م، وهي مؤسسة حكومية عامة تعمل في قطاع التدريب الفني والمهني؛ ومنصب عضو مجلس إدارة صندوق التنمية العقاري منذ عام ٢٠١٢م، وهي جهة تمويلية حكومية تعمل في قطاع التنمية الصناعية. وسيتم استبدال الأستاذ البراك في منصبه كرئيس تنفيذي اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٤م من قبل المهندس زياد محمد الشيحة (انظر "تعيين أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والرئيس المالي" لمزيد من التفاصيل).

المهندس فؤاد بن جويد الشريبي، نائب رئيس تنفيذي، نشاط التوليد

التحق المهندس فؤاد الشريبي بالشركة كمهندس كهربائي سنة ١٩٨٦م وشغل منذ ذلك الحين المناصب التالية داخل الشركة: مدير قسم العمليات والصيانة والنقل (١١٠كيلو فولت/ ٣٨٠ كيلو فولت) من سنة ١٩٨٦م إلى ١٩٨٩م، مدير التوزيع بمنطقة مكة المكرمة بالمنطقة الغربية من سنة ١٩٨٩م إلى ١٩٩٣م، نائب رئيس للتوزيع وخدمات المشتركين في المنطقة الغربية من سنة ١٩٩٣م إلى ٢٠٠١م، مدير عام فرع المنطقة الغربية من سنة ٢٠٠١م إلى ٢٠٠٢م، و نائب رئيس أول – التوزيع و خدمات العملاء بقطاع المنطقة الغربية من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٨م، وشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لنشاط التوليد منذ ٢٠٠٨م. وقبل التحاقه بالشركة، عمل الأستاذ الشريبي بوظيفة مهندس الصيانة الكهربائية بشركة المياه وتوليد الكهرباء، جدة من سنة ١٩٨٢م إلى ١٩٨٦م. وهو حائز على شهادة بكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة سانتا باربرا في كاليفورنيا بالولايات المتحدة سنة١٩٨٠م. ونال درجة الماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة ولاية كاليفورنيا سان لويس سنة ١٩٨٢م.

المهندس سعد بن حمد المنصور، نائب الرئيس التنفيذي لنشاط التوزيع وخدمات العملاء

التحق سعد المنصور **بالشركة** كمهندس سنة ١٩٨٥م. و تقلد منذ ذلك الحين المناصب التالية: مدير شؤون العملاء في منطقة الأحساء من ١٩٨٥م إلى ١٩٨٦م. مدير قسم العلاقات وخدمات العملاء من ١٩٨٦م إلى ١٩٨٧م، ومديرا للمنطقة الشمالية من ١٩٨٧م إلى ١٩٨٩م، ومديرا لمنطقة الدمام من ١٩٨٩م إلى ١٩٩٣م، نائب رئيس المناطق التشغيلية من ١٩٩٣م إلى ١٩٩٩م، مدير عام مكلف من ١٩٩٦م، مدير عام المنطقة الشرقية من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٣م، نائب أول للرئيس التنفيذي – المنطقة الشرقية من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٦م، وشغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لشؤون التوزيع وخدمات العملاء منذ ٢٠٠٦م. وقد عمل المهندس المنصور قبل انضمامه **للشركة** بوظيفة مدير مساعد الشؤون البلدية في الأحساء من ١٩٧٨م إلى ١٩٨١م، ومشرف في بلدية العيون من ١٩٨١م إلى ١٩٨٢م، وعمل أيضا في مكتب للاستشارات الهندسية من ١٩٨٤م إلى ١٩٨٥م. ونال شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية سنة ١٩٧٨م.

الأستاذ أحمد بن محمد الجغيمان، الرئيس المالي ونائب الرئيس التنفيذي للمالية

التحق الأستاذ أحمد الجغيمان **بالشركة** سنة ١٩٨١م كمحاسب وشغل منذ ذلك الوقت المناصب التالية في **الشركة:** مشرف حسابات المشتركين (المنطقة التشغيلية بالأحساء) من ١٩٨٤م إلى ١٩٨٥م، ومشرف علاقات العملاء (المنطقة التشغيلية بالأحساء) من ١٩٨٥م إلى ١٩٨٦م، ومدير إدارة المالية والخزينة (المنطقة التشغيلية بالدمام) من ١٩٨٦م إلى ١٩٨٧م، مدير دائرة المالية والخزينة (المنطقة التشغيلية بالأحساء) من ١٩٨٧م إلى ١٩٨٩م، وناظر إداري لدائرة المحاسبة العامة

من ١٩٨٩م إلى ١٩٩٠م، وناظر إداري قسم الحسابات العامة بالمركز الرئيس **للشركة** من ١٩٩٠م إلى ١٩٩٢م، ومراقب مالي ومدير إدارة مراقبة الحسابات بالشركة السعودية الموحدة للكهرباء (SCECO)، من ١٩٩٣م إلى ٢٠٠٢م، وقد عيّن في منصب نائب رئيس تنفيذي – المالية في عام ٢٠٠٨م. وهو عضو في مجلس إدارة شركة الماء والكهرباء منذ عام ٢٠٠٣م، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة تعمل في قطاع إنتاج المياه والكهرباء وعّين نائباً لرئيس مجلس إدارة تلك الشركة عام ٢٠١٣م. ويشغل الأستاذ الجغيمان كذلك منصب عضو مجلس إدارة الشركة الوطنية لنقل الكهرباء منذ عام ٢٠١١م، وهي شركة ذات مسؤولية محدودة مملوكة بالكامل **للشركة**، تعمل في قطاع نقل الكهرباء. وكان الأستاذ الجغيمان قد عمل قبل انضمامه للشركة بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ونال شهادة البكالوريوس في العلوم الإدارية وتخصص في المحاسبة من جامعة الملك سعود سنة ١٩٨١م.

المهندس صالح بن ناصر السحيباني، نائب الرئيس التنفيذي للهندسة والمشاريع

التحق المهندس صالح السحيباني **بالشركة** كمهندس كهربائي في عام ١٩٨٠م، ومنذ ذلك الوقت شغل مناصب مختلفة داخل **الشركة**، بما في ذلك المدير التنفيذي للهندسة والمشاريع في مجال نقل الطاقة في الفترة من ٢٠٠٣م إلى ٢٠١١م، وفي عام ٢٠١٢م عيّن في منصب نائب الرئيس التنفيذي للهندسة والمشاريع، وحصل السحيباني على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة الملك سعود، بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٠م ودرجة الماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة الملك سعود، بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٨م.

المهندس زياد محمد الشيحة، نائب الرئيس التنفيذي للشؤون الاستراتيجية

عُيِّن المهندس زياد الشيحة في مجلس إدارة الشركة من قبل الجمعية العامة للمساهمين التي انعقدت في يناير ٢٠١٢م كممثل لشركة أرامكو السعودية قبل أن يتم استبداله في ذلك المنصب بالمهندس عبدالحميد بن أحمد العمير في عام ٢٠١٣م، كما سيباشر منصبه الجديد كرئيس تنفيذي للشركة اعتبارًا من ١ يناير ٢٠١٤م، كما سيعلن عنه من قبل **الشركة** في موقع **تداول** في ذلك الوقت. وانضم لأرامكو السعودية في عام ١٩٨٤م كمتدرب في إدارة خطوط الأنابيب. وانضم إلى برنامج التنمية المهنية كمهندس في عام ١٩٨٨م ومنذ ذلك الحين شغل مناصب مثل مدير تطوير الأعمال الجديدة ومدير العلاقات العامة ومدير تخطيط المرافق لدى أرامكو السعودية في مختلف الأقسام والإدارات، بما في ذلك قسم العمليات والصيانة وقسم الهندسة والمشروعات، في مرافق النفط والغاز وخطوط الأنابيب داخل وخارج المملكة. وشغل كذلك منصب نائب رئيس التخطيط العام لأحد المشاريع المشتركة الدولية لأرامكو السعودية في جمهورية الفلبين. وحصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بالمملكة العربية السعودية، في عام ١٩٨٨م وعلى درجة الماجستير في الهندسة الكهربائية "نظم التحكم" من جامعة رايس، بالولايات المتحدة الأمريكية، في عام ١٩٩١م.

مبارك بن أحمد الملحم، نائب الرئيس التنفيذي للتخطيط ورصد الأداء

انضم الأستاذ مبارك الملحم إلى الشركة السعودية الموحدة للكهرباء في المنطقة الغربية كمهندس أول في يناير ١٩٨٨م، وحصل على ترقيات ليشغل منصب المهندس المدير في ١٩٩٢م ومن ثم مدير إدارة تخطيط النظم في ١٩٩٦م وإعادة الهيكلة لقطاع الكهرباء في ٢٠٠١م في المملكة وتأسيس الشركة أصبح السيد مبارك المدير التنفيذي لتخطيط النظم وبعدها أصبح نائب الرئيس التنفيذي في عام ٢٠١٣م. وقبل التحاقه بالشركة، عمل السيد مبارك الملحم محاضرًا في قسم الهندسة الكهربائية في جامعة الملك فهد للبترول والمعادن في الظهران ما بين العام ١٩٨٢–١٩٨٨م. وقد حصل على شهادة البكالوريس والماجستير في الهندسة الكهربائية من جامعة ولاية أريزونا في الولايات المتحدة في ١٩٨١م و١٩٨٣ على

التوالي. كما عمل السيد مبارك الملحم مع لجان وفرق بحثية عدة تهتم بعدد من المواضيع المتعلقة بالكهرباء في المملكة، كما شارك في تأليف أوراق فنية في مجالات تشغيل وتخطيط النظم الكهربائية.

الأستاذ نذير بن عبد المحسن خاشقجي، مراجع عام

التحق الأستاذ خاشقجي **بالشركة** كمراجع داخلي في عام ١٩٨٧م، ثم شغل مناصب رئيس إدارة المراجعة في عام ١٩٩٤م، ومدير إدارة المراجعة في عام ١٩٩٧م، ومدير التدقيق الداخلي في عام ١٩٩٨م، ومساعد المراجع العام بقسم المالية وتقنية المعلومات للشركة المدمجة في عام ٢٠٠٣م، والمراجع العام **للشركة** في عام ٢٠١٣م. وقبل عمله في الشركة وسابقاتها، عمل السيد خاشقجي في مجال المراجعة والمالية لدى ديوان المراقبة العامة في الفترة من ١٩٧٧م إلى ١٩٨٣م، وعمل لدى الوكالة العربية للسيارات في الفترة من ١٩٨٣م إلى ١٩٨٥م، ولدى الشركة السعودية لخدمات السيارات والمعدات في الفترة من ١٩٨٥م إلى ١٩٨٧م، ولدى شركة أرامكو السعودية من عام ١٩٩١م إلى عام ١٩٩٤م. كما حصل السيد خاشقجي على درجة البكالوريوس في المحاسبة في عام ١٩٩٧م.

الأستاذ مطلق بن محمد المطلق، نائب رئيس أول للشؤون القانونية

التحق الأستاذ مطلق المطلق **بالشركة** سنة ٢٠٠٠م كعضو في اللجنة التنفيذية للشؤون القانونية وشغل منصب نائب رئيس أول للشؤون القانونية في عام ٢٠٠٠م. وسبق أن عمل قبل انضمامه **للشركة** مستشارا قانونيا بوزارة الصناعة والكهرباء في الفترة من ١٩٧٧م إلى ١٩٩٥م حيث ترقى إلى مرتبة كبير المستشارين القانونيين، ومن ثم شغل في عام ١٩٩٥م منصب المستشار القانوني لشركة الموارد للتجارة والتسويق المحدودة، ثم انتقل ليعمل بوظيفة مستشار قانوني بمكتب صلاح الحجيلان للاستشارات القانونية في الفترة من ١٩٩٦م إلى ٢٠٠٠م. وقد نال الأستاذ المطلق شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالمملكة العربية السعودية سنة ١٩٧٥م ودرجة الماجستير في القانون من جامعة تولين بالولايات المتحدة الأمريكية سنة ١٩٨٣م.

الأستاذ محمد بن عيسى قدوره، نائب رئيس أول للخدمات العامة

التحق الأستاذ قدورة بالشركة كنائب رئيس مكتب الرئيس في عام ١٩٨٥م. وشغل منصب نائب الرئيس لخدمة العملاء والتوزيع في الفترة من ١٩٨٦م إلى ١٩٩٣م، ونائب الرئيس للهندسة والمشاريع في الفترة من ١٩٩٣م إلى ٢٠٠١م، ونائب الرئيس للخدمات العامة من ٢٠٠٢م إلى ٢٠٠٥م، والمدير التنفيذي (للشركة المدمجة) من ٢٠٠٥م إلى ٢٠١٢م. كما حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٧٨م ودرجة الماجستير في الإدارة العامة من جامعة دالاس، بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٨١م. كما حصل أيضًا على شهادة دبلوم متقدمة في الإدارة من جامعة هارفارد، بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٨م.

الأستاذ عبد السلام بن عبد العزيز اليمني، نائب رئيس أول للعلاقات العامة

التحق الأستاذ اليمني بالشركة سنة ٢٠٠٠م كأمين لمجلس الإدارة، وهو المنصب الذي شغله حتى عام ٢٠١١م عندما تولى منصب نائب رئيس أول للشؤون العامة وعلاقات المساهمين. وكان عضوًا بلجنة الموازنة في الفترة ما بين ٢٠٠٠م و٢٠٠٢م كما كان عضوًا في اللجنة التنفيذية منذ عام ٢٠٠٢م. وسبق أن عمل قبل انضمامه للشركة في وزارة التجارة والصناعة بين عامي ١٩٨٣م و٢٠٠٠م. وقد حصل على درجة البكالوريوس في الآداب من جامعة الملك سعود، بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٢م.

الأستاذ إبراهيم محمد بالغنيم، نائب رئيس أول – الموارد البشرية

انضم الأستاذ إبراهيم بالغنيم إلى الشركة في عام ١٩٨٩م. وهو مسؤول عن ثلاثة قطاعات، من بينها إدارة الموارد البشرية، وتنظيم وتخطيط الموارد البشرية، وخدمات الموارد البشرية. وقبل ترقيته إلى منصب نائب الرئيس الأول، خدم السيد بالغنيم كعضو مجلس إدارة تنفيذي لإدارة الموارد البشرية. وقد حصل السيد بالغنيم على درجة البكالوريوس في اللغة الإنجليزية من جامعة الملك فيصل بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٩م.

المهندس عبد الكريم بن عبد الله الزكري، نائب رئيس أول لسلسلة الإمداد والعقود

التحق المهندس الزكري **بالشركة** كمهندس مدني سنة ١٩٨٤م، وشغل منذ ذلك الحين المناصب التالية في **الشركة:** مدير قسم العقود؛ ومدير إدارة التخطيط المؤسسي؛ والمدير التنفيذي لقسم تنظيم وتخطيط الموارد البشرية. وشغل المهندس عبد الكريم الزكري منصب نائب رئيس أول لسلسلة الإمداد والعقود في عام ٢٠١٢م، وقد حصل على درجة البكالوريوس في الهندسة المدنية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٤م.

الدكتور محمد فرج، الرئيس التنفيذي للشركة الوطنية لنقل الكهرباء بالمملكة العربية السعودية

يعمل الدكتور محمد فرج بصفته الرئيس التنفيذي ونائب رئيس قسم صيانة الأصول لدى **الشركة الوطنية لنقل الكهرباء** بالمملكة العربية السعودية، وهي شركة مستقلة مملوكة بالكامل **للشركة السعودية للكهرباء،** حيث التحق **بالشركة** في عام ١٩٨٣م وعمل بمختلف المهام الهندسية ومهام الإدارة. وفي عام ١٩٩٨م أصبح مدير عمليات الأنظمة وتمت ترقيته في عام ٢٠٠٨م إلى مدير تنفيذي، لمنطقة النقل الموحدة. في عام ٢٠١٢م تولى المنصب الذي يشغله الآن، وحصل على درجة الدكتوراه في الهندسة الكهربائية من جامعة الملك سعود بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٩٨م وعلى درجة البكالوريوس مع مرتبة الشرف في الهندسة الكهربائية من جامعة الملك فهد بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٨١م. وقد نشر الدكتور فرج أكثر من ٢٠ ورقة بحث محليًا ودوليًا ويشرف حاليًا على الإدارة العليا بالشركة في قسم أمن نظام الطاقة في جامعة الملك سعود.

تعيين أعضاء مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي والرئيس المالي

يتم ترشيح ممثلي **الحكومة** في **مجلس إدارة الشركة** ابتداءً من قبل وزارة المياه والكهرباء ومن ثم يتم انتخابهم، كما هو الحال بالنسبة إلى باقي الأعضاء في **مجلس الإدارة،** من الجمعية العامة للمساهمين ولمدة ثلاث سنوات في العادة. وبنفس الطريقة تقوم **أرامكو السعودية** بترشيح ممثلها في **مجلس إدارة الشركة** ابتداءً ثم يتم انتخابه من الجمعية العامة للمساهمين لمدة ثلاث سنوات في العادة. ولم يكن لأي من أعضاء المجلس تعاقدات لأطراف معنية **مع الشركة** وليس هناك أي من هذه التعاقدات حتى تاريخ **نشرة الإصدار** هذه.

أما الرئيس التنفيذي فيعينه المجلس ويحدد مكافأته ومدة تعيينه. وقد تم تعيين الرئيس التنفيذي الحالي من قبل المجلس في ١ أكتوبر ٢٠٠٦م على أن يستمر في عمله حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م. وكما في تاريخ نشرة الإصدارة هذه، ليس لأي عضو في المجلس أو مسؤول في الشركة أي عقد خدمة أو توظيف مع الشركة. وقد عيّن المجلس المهندس زياد محمد الشيحة ليصبح الرئيس التنفيذي الجديد للشركة على أن يسري هذا القرار اعتباراً من ١ يناير ٢٠١٤م، كما سيعلن عنه من قبل **الشركة** في موقع **تداول** في ذلك الوقت. وقبل التحاقه **بالشركة،** كان السيد الشيحة عضو مجلس الإدارة التنفيذي لنظم الكهرباء في شركة أرامكو السعودية. وقد حصل السيد الشيحة على درجة الماجستير في إدارة الأعمال التنفيذية من معهد ماساتشوسيتس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ودرجة الماجستير في الهندسة (نظم التحكم) من جامعة رايس في

هيوستن عام ١٩٩١م ودرجة البكالوريوس في الهندسة الكهربائية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن بالمملكة العربية السعودية في عام ١٩٨٨م.

وقد تم تعيين الرئيس المالي الحالي، الأستاذ أحمد بن محمد الجغيمان، بموجب قرار مجلس الإدارة رقم ٢٠٠٨/٧٦/٤ بتاريخ ١٤٢٩/٥/٢٩هـ (الموافق ٢٠٠٨/٦/٣م)، ويرتبط بالشركة بعقد عمل غير محدد المدة موافق للنموذج المعتمد لموظفي الشركة الآخرين وينص العقد على أن يؤدي مهامه ومسؤولياته وفقاً لنظام العمل ولوائحه ذات الصلة.

الموظفون

في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م بلغ عدد العاملين لدى **المجموعة** ٢٩،٥٥٧ موظفًا منهم حوالي ٨٧،٠٣٪ سعوديون.

ويوضح الجدول التالي توزيع موظفي **المجموعة** حسب فئاتهم الوظيفية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

المناصب الوظيفية	عدد الموظفين
الإدارة العليا – مناصب قيادية	٤٥
الإدارة الوسطى – منصب مدير	١،٧٣٥
مناصب أخرى	٢٧،٧٧٧
مجموع المناصب الوظيفية	**٢٩،٥٥٧**

وتوضيحا للجدول الوارد أعلاه:

المناصب القيادية العليا تشمل الوظائف التالية: الرئيس التنفيذي، ونائب رئيس تنفيذي، ونائب رئيس أول، وأعضاء تنفيذيين.

المناصب الإدارة الوسطى تشمل جميع المدراء، ورؤساء الأقسام، والمراقبين، والمشرفين، ورؤساء الفرق ومراقبي العمال.

المناصب الأخرى تشمل أية وظيفة لا تقع ضمن الفئتين المذكورتين.

ويبين الجدولان التاليان توزيع الأشخاص العاملين لدى **الشركة** و**شركة النقل الوطنية للكهرباء** بحسب فئات النشاط الرئيسية وبحسب نسبة السعودة في العامين الماضيين.

١. **الشركة**

كما في ٣١ ديسمبر

	٢٠١١م			٢٠١٢م		
القسم	سعوديون	غير سعوديين	السعودة (%)	سعوديون	غير سعوديين	السعودة (%)
سلسلة الإمداد	٧٤٨	٧٣	٩١,١	٨٠٨	٨٣	٩٠,٧
الهندسة والمشاريع	–	–	–	٢٣٩	٦٠	٧٩,٩
التخطيط ومراقبة الأداء	١٥٩	٢٣	٨٧,٤	١٩٨	٣١	٨٦,٥
الموارد البشرية	٥٧٧	١٩٨	٧٤,٥	٥٣٤	٢٥٣	٦٧,٩
الخدمات العامة	٤،٣١٣	٢٨٦	٩٣,٨	٣،٥٦٥	٢٢٣	٩٤,١
المالية	٥٢٧	٢٠	٩٦,٣	٤٨٩	٢٢	٩٥,٧

	كما في ٣١ ديسمبر					
	٢٠١١م			٢٠١٢م		
القسم	سعوديون	غير سعوديين	السعودة (%)	سعوديون	غير سعوديين	السعودة (%)
التوزيع وخدمة العملاء	١٠،٦١٨	١،١٩١	٨٩,٩	١١،١٨٣	١،١١١	٩١,٠
الإنتاج	٥،١٧٤	١،١٤٣	٨١,٩	٤،٩٨١	١،١٦٩	٨١,٠
المجموع	**٢٢،١١٦**	**٢،٩٣٤**	**٨٨,٣**	**٢١،٩٩٧**	**٢،٩٥٢**	**٨٨,٢**

٢. شركة النقل الوطنية للكهرباء

	كما في ٣١ ديسمبر					
	٢٠١١م			٢٠١٢م		
	سعوديون	غير سعوديين	السعودة (%)	سعوديون	غير سعوديين	السعودة (%)
شركة النقل الوطنية للكهرباء	**١**	**١**	**٥٠,٠**	**٣،١٧١**	**٦٢٩**	**٨٣,٥**

السعودة

لغرض رفع نسبة السعودة من القوة العاملة لديها، وضعت **الشركة** عددًا من المراكز التدريبية الهادفة إلى رفع مستوى مهارات موظفيها وإمكاناتهم.

وقد قامت **الشركة** مؤخراً بتوقيع اتفاقيات مع عدد من البنوك السعودية تقوم من خلالها **الشركة** بتسهيل حصول موظفيها على تمويلات لشراء المساكن. ووفقاً لهذه الاتفاقيات ستتحمل **الشركة** ما نسبته ٧٠% من تكلفة التمويل فقط والتي لا يدخل فيها مبلغ التمويل الأساسي وذلك لبعد استيفاء الموظف والبنك الممول لشروط معينة وضعتها الشركة وذلك طالما ظل هذا الموظف موظفاً **بالشركة**.

لائحة حوكمة الشركات

قامت **الشركة** بتطبيق كل القواعد الإلزامية الواردة في المواد ٩ و ١٠ و ١٢ و ١٤و ١٥ من لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية **(لائحة حوكمة الشركات)**. كما قامت **الشركة** أيضاً بتطبيق معظم القواعد الاسترشادية الواردة في **لائحة حوكمة الشركات**، ولا سيما فيما يتعلق بحقوق المساهمين والالتزام بالإجراءات المتعلقة بالإفصاح والشفافية.

وقد وافق مجلس إدارة **الشركة** على تشكيل لجنة تتألف من عدد من موظفي **الشركة** ذوي المناصب القيادية للقيام بإعداد قواعد حوكمة خاصة **بالشركة** بهدف تطبيق القواعد الاسترشادية الواردة في **لائحة حوكمة الشركات**.

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية

يتم تحديد أتعاب **أعضاء مجلس إدارة الشركة** بتوصية **يرفعها مجلس الإدارة** إلى الجمعية العامة العادية للمساهمين، وهي المختصة برفض أو إقرار توصية **المجلس** بهذا الشأن. وقد بلغ إجمالي مكافآت أعضاء مجلس الإدارة (بما فيها المكافآت العينية) وأعلى خمسة كبار مسؤولين تنفيذيين (من ضمنهم الرئيس التنفيذي والرئيس المالي) من حيث الأجر عن السنوات

المنتهية في ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م ما مجموعه ٨،٧٩٧،٤٢٥ مليون ﷼ سعودي و ٩،٨٧٢،٧٠٨ مليون ﷼ سعودي و ٩،٦٩١،٣٠٣ مليون ﷼ سعودي على التوالي.

مزايا الموظفين

برنامج الادخار

أعدت **الشركة** برنامج ادخار اختياري كحافز لموظفيها، ولمواصلة استقطاب الموظفين السعوديين المؤهلين إذ يهدف هذا البرنامج إلى تحفيز الموظفين السعوديين ويتيح لهم الاستفادة من مدخراتهم عند التقاعد أو في نهاية فترة خدمتهم. في إطار برنامج الادخار، تقوم **الشركة** باستقطاع جزء من راتب الموظف المشارك واستثماره لصالح الموظف في صناديق الاستثمار منخفضة المخاطر، بما يتماشى مع شروط الاستثمار الإسلامي. وتساهم **الشركة** مع الموظف المشارك بمبلغ إضافي يعادل نسبة معينة من اشتراك ذلك الموظف وذلك على حسب سنوات العضوية في برنامج الادخار، كما تساهم **الشركة** بما يعادل ١٠٠% من الاشتراك الشهري للموظف بعد إكمال الموظف لعشر سنوات في برنامج الادخار.

برنامج الإقراض

تقدم **الشركة** لموظفيها السعوديين ما يحتاجونه من قروض كجزء من برنامج التمويل المتوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية (*المرابحة*) بما يمكن الموظفين من امتلاك أو بناء أو استكمال بناء السكن المناسب. ويتم توفير هذا التمويل بمبلغ يصل إلى ١،٢٠٠،٠٠٠ ﷼ سعودي و ذلك لمدة تصل إلى عشرين عامًا. وتساهم الشركة مع موظفيها بتحمل ٧٠% من تكاليف هذا التمويل، بحيث تنتهي هذه المساهمة بمجرد انتهاء خدمة الموظف لدى **الشركة** لأي سبب من الأسباب.

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، استفاد نحو ٣،٣٦٠ موظف من هذا البرنامج.

برامج الأسهم

لا توجد أي برامج أسهم للموظفين حالياً ولا أي ترتيبات أخرى تشرك الموظفين في رأس مال المصدر.

إقرارات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا

يؤكد **أعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، وأمين الشركة، والإدارة العليا للشركة** على ما يلي:

- أنه لم يسبق أن أعلن إفلاسهم أو خضوعهم لإجراءات الإفلاس في أي وقت.
- أنهم لم يعملوا في منصب إداري أو إشرافي لدى شركة معسرة في السنوات الخمس السابقة.
- أنه باستثناء أسهم عضوية مجلس الإدارة المطلوبة بموجب المادة ٦٨ من نظام الشركات فإنه ليس لديهم ولا لأي من أقاربهم مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أسهم أو أدوات دين **المصدر وشركاته التابعة.**
- أنه ليس لديهم ولا لأي من أقاربهم مصلحة في أعمال **المصدر وشركاته التابعة.**

مناقشة وتحليل الإدارة للوضع المالي ونتائج العمليات

ينبغي قراءة المناقشة والتحليل التالي جنباً إلى جنب مع المعلومات الموضحة في "*عرض المعلومات المالية*" و"*ملخص المعلومات المالية*" ***والقوائم المالية.***

وتستند مناقشة الوضع المالي **للمجموعة** ونتائج العمليات على **القوائم المالية** التي جرى إعدادها وفقاً **للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها في المملكة.** وتحتوي هذه المناقشة على إفادات مستقبلية تشتمل على مخاطر وشكوك. من الممكن أن تختلف النتائج الفعلية التي حققتها **المجموعة** اختلافاً جوهرياً عن تلك المتوقعة في الإفادات المستقبلية نتيجة لعدة عوامل من بينها ما هو مذكور أدناه وما هو مذكور في مواضع أخرى من **نشرة الإصدار** هذه، وعلى وجه التحديد تحت عناوين "*الإفادات المستقبلية*" و"*عوامل المخاطرة*".

راجع قسم "*عرض المعلومات المالية*" لمناقشة مصدر الأرقام المذكورة في هذا القسم.

نظرة عامة

الشركة وشركاتها التابعة والفرعية (يشار إليهم مجتمعين بعبارة "**مجموعة الشركة السعودية للكهرباء**" أو "**المجموعة**") هي شركة محتكرة لخدمات توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في **المملكة** وتمتلك **الحكومة** فيها ما نسبته ٨١,٢%، بشكل مباشر و غير مباشر. كما إن **الشركة** مصنفة كما في تاريخ **نشرة الإصدار** هذه بالتصنيفات التالية:

التصنيف	الوكالة المصنّفة	تعريف التصنيف
A1	موديز	درجة متوسطة عليا، مخاطرة ائتمانية منخفضة
AA-	فيتش	جودة ائتمانية عالية، مخاطر تعثر منخفضة جداً
AA-	ستاندرد آند بورز	قدرة عالية جداً على الوفاء بالالتزامات المالية

وتتمثل الأنشطة الرئيسية **لمجموعة الشركة السعودية للكهرباء** في توليد ونقل وتوزيع الكهرباء في **المملكة**، التي تملك أكبر اقتصاد من بين **دول مجلس التعاون الخليجي**. هذا وبلغ إجمالي مبيعات **المجموعة** من الكهرباء ٢٤٠،٢٨٨ غيغاواط/ساعة في عام ٢٠١٢م، تم بيع ١٢٠،٢٤٦ غيغاواط/ساعة (٥٠%) منها لعملاء الشريحة السكنية، كما تم بيع ٤١،٧١١ غيغاواط/ساعة (١٧,٤%) إلى عملاء الشريحة الصناعية و٣٩،٢٦٤ غيغاواط/ساعة (١٦,٣%) إلى عملاء الشريحة التجارية و٣٠،٣٤٩ غيغاواط/ساعة (١٢,٦%) إلى العملاء الحكوميين. كما تم بيع الكمية المتبقية البالغة ٨،٧١٨ غيغاواط/ساعة (٣,٦%) إلى عملاء آخرين، مثل العملاء الزراعيين و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** وغيرهم من العملاء.

وقد بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية **للمجموعة** للسنة المنتهية في ٣١ **ديسمبر** ٢٠١٢م نحو ٣٣،٦٤٦ مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ ٣٠،٥٧٠ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و٢٧،٩١١ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م) وبلغ صافي دخل **الشركة** ٢،٥٦١ مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ ٢،٢١٣ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و٢،٢٧٩ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م). هذا وقد بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية **للمجموعة** خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م نحو ١٥،٧٣١

مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ ١٥،٠٠٦ مليون ريال سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م) وبلغ صافي دخلها ٨٤٥ مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ ٧٧٧ مليون ريال سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م). وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، بلغ إجمالي موجودات **المجموعة** ٢٦٣،٠١١ مليون ريال سعودي (مقارنة بمبلغ ٢٣٨،٥٨٦ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و٢١٣،٤٥٤ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و١٩٠،٨٧٢ مليون ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م).

مؤشرات الأداء

فيما يلي عرض لمؤشرات أداء **الشركة** الأساسية للأعوام المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م ٢٠١١م ٢٠١٢م.

	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
		(مليون ريال سعودي)	
الإيرادات التشغيلية	٢٧،٩١١	٣٠،٥٧٠	٣٣،٦٤٦
إجمالي الربح	٢،٥٩٣	٢،٧٠١	٣،٦٠٣
صافي الدخل	٢،٢٧٩	٢،٢١٣	٢،٥٦١
الموجودات الثابتة، صافي	١٣٥،٦٣٥	١٥٨،٦٧٣	١٦٨،٦٥٢
حقوق المساهمين.....	٥٠،٢٧٠	٥١،٨٩٣	٥٣،٩٦٩
الموجودات المتداولة.....	٢٦،٥٣٣	٢٩،٧٥٠	٢٧،٤٨٨
المطلوبات المتداولة	٢٧،٤٦٨	٣٨،٩٨٠	٤٠،٧١٣
الدخل من النشاطات التشغيلية	١،٨٥٠	١،٩٣٢	٢،٨٩٩

	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
معدل نمو الإيرادات التشغيلية.....	%١٧	%١٠	%١٠
معدل نمو صافي الدخل.....	%٩٩	(%٣)	%١٦
معدل إجمالي الهامش[١].....	%٩,٢٩	%٨,٨٤	%١٠,٧١
معدل صافي الهامش[٢]	%٨,١٧	%٧,٢٤	%٧,٦١
العائد على حقوق المساهمين[٣].....	%٤,٥٣	%٤,٢٦	%٤,٧٥
العائد على الموجودات الثابتة[٤].....	%١,٦٨	%١,٣٩	%١,٥٢
معدل دوران الموجودات الثابتة[٥].....	٢١	١٩	٢٠
العائد على السهم من النشاطات التشغيلية (ريال سعودي) ..	٠,٤٤	٠,٤٦	٠,٧
العائد على السهم من صافي الدخل (ريال سعودي)	٠,٥٥	٠,٥٣	٠,٦١
نسبة التداول[٦].....	٠,٩٧	٠,٧٦	٠,٦٨

(١) معدل إجمالي الهامش = إجمالي الربح للسنة مقسوماً على الإيرادات التشغيلية للسنة.

(٢) معدل صافي الهامش = صافي الدخل للسنة مقسوماً على الإيرادات التشغيلية للسنة.

(٣) العائد على حقوق المساهمين = صافي الدخل للسنة مقسوماً على رصيد حقوق المساهمين نهاية السنة.
(٤) العائد على الموجودات الثابتة = صافي الدخل للسنة مقسوماً على رصيد صافي الموجودات الثابتة في نهاية السنة.
(٥) معدل دوران الموجودات الثابتة= الإيرادات التشغيلية للسنة مقسومةً على رصيد صافي الموجودات الثابتة في نهاية السنة.
(٦) نسبة التداول = رصيد الموجودات المتداولة في نهاية السنة، مقسومةً على رصيد المطلوبات المتداولة في نهاية السنة.

العوامل الرئيسية التي تؤثر على نتائج العمليات

إن العديد من العوامل قد تجعل حقيقة النتائج والأداء والإنجازات مختلفة إلى حد كبير عما تكون قد احتوته الإفادات المستقبلية صراحةً وضمنياً من النتائج والإنجازات والأداء. هذا بالإضافة إلى المخاطر والعوامل التي يمكن أن يكون لها مثل هذا التأثير وفقاً للوصف المذكور في قسم "المخاطر والعوامل" من **نشرة الإصدار** هذه.

إضافة إلى المخاطر والعوامل المذكورة في قسم "***عوامل المخاطرة***"، فيما يلي مناقشة للعوامل الرئيسية التي أثرت أو من المتوقع أن تؤثر على نتائج عمليات **المجموعة**.

النمو في طلب العملاء

زاد حجم استهلاك عملاء **المجموعة** للطاقة من ٢١٢،٢٦٣ غيغاواط/ساعة في عام ٢٠١٠م إلى ٢١٩،٦٦١ غيغاواط ساعة/في عام ٢٠١١م (بزيادة بلغت ٣,٥% في عام ٢٠١١م) ثم إلى ٢٤٠،٢٨٨ غيغاواط/ساعة في عام ٢٠١٢م (بزيادة بلغت ٩,٤% في عام ٢٠١٢م). وكان السبب وراء هذه الزيادة في الاستهلاك هو عملاء الشريحة التجارية حيث زاد استهلاك هذه الشريحة بواقع ١٢,٩% في عام ٢٠١١م وبواقع ٢٠,٨% في عام ٢٠١٢م. وفي إطار الشرائح الأخرى للعملاء الرئيسيين، شهدت التغييرات زيادة بواقع ٩,٢% وانخفاضاً بنسبة ١% لعملاء الشريحة الصناعية في عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م على التوالي وانخفاضاً بنسبة ٣,٥% وزيادة بنسبة ١٠,٣% بالنسبة لعملاء الشريحة الحكومية في عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م على التوالي وبزيادات بلغت ٠,٦% و١٠,١% لعملاء الشريحة السكنية في عامي ٢٠١١م و٢٠١٢م على التوالي.

وكان السبب الرئيسي وراء ارتفاع الطلب على الكهرباء في **المملكة** هو الزيادة في أعداد العملاء، فمنذ تأسيس الشركة في عام ٢٠٠٠م، زاد عدد عملائها بصفة سنوية حيث وصل إلى ٦ مليون في ٣١ ديسمبر عام ٢٠١٠م (بزيادة بلغت ٥,٢% في عام ٢٠١٠م) و٦,٣ مليون في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م (بزيادة بلغت ٥,٠% في عام ٢٠١١م) و٦,٧ مليون في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م (بزيادة بلغت ٦,٤% في عام ٢٠١٢م). كما أن هناك عاملاً آخر يفسر هذا الارتفاع في الطلب على الكهرباء وهو قرب وتلاحم شهر رمضان بشهور الصيف مما أدى إلى ارتفاع الطلب في أوقات الذروة خلال شهور الصيف نتيجة لتصادف فترتين من فترات الذروة التي يرتفع فيها الطلب على الكهرباء. فكلما يستهلك العملاء المزيد من الكهرباء يتم نقلهم إلى شريحة تعرفة أعلى مما يؤدي إلى زيادة في الإيرادات نتيجة للزيادة في استهلاك كهرباء ذات تعرفة أعلى. راجع "*وصف نشاط* ***الشركة*** *– التعرفة*".

التعرفة الخاضعة للتنظيم

تتحقق الإيرادات التشغيلية **للمجموعة** بشكل أساسي من مبيعات الخدمات الكهربائية لعملائها داخل **المملكة**. وتحدد التعرفة الخاصة بعملاء الشريحة السكنية من قبل **مجلس الوزراء** بناء على توصية من **هيئة تنظيم الكهرباء**، بينما تحدد التعرفة الخاصة بعملاء الشرائح الأخرى من قبل **هيئة تنظيم الكهرباء** (مع تقيدها بضوابط معينة). وفي كل الأحوال تخضع التعرفة لحد أقصى قدره ٠،٢٦ هللة لكل كيلو واط/ساعة. راجع قسم "***وصف الشركة*** *– التعرفة*".

وقبل يوليو ٢٠١٠م، ظلت تعرفة الكهرباء المطبقة في **المملكة** بدون أي تغيير في الغالب منذ عام ٢٠٠٠م وعكست:

- تعرفة موحدة تبلغ ١٢ هللة لكل كيلو واط/ساعة للمستخدمين من الشريحة الصناعية وبعض المستخدمين من الشريحتين الطبية والتعليمية.
- تعرفة متغيرة تتراوح من ٥ هللات لكل كيلو واط/ساعة إلى ٢٦ هللة لكل كيلو واط/ساعة على حسب الكمية التي يستهلكها المستخدمين من الشرائح السكنية والتجارية والحكومية.
- تعرفة متغيرة تتراوح من ٥ هللات لكل كيلو واط/ساعة إلى ١٢ هللة لكل كيلو واط/ساعة على حسب الكمية التي يستهلكها المستخدمين من الشريحة الزراعية وبعض المستخدمين من الشرائح الدينية والخيرية.

واعتباراً من يوليو ٢٠١٠م، تم تطبيق هيكل تعرفة معدلة للعملاء من الشرائح الحكومية والتجارية والصناعية مع استمرار تعرفة الشريحة السكنية بدون تغيير. وبموجب هذه التعرفة المعدلة، يدفع المستخدمون الحكوميون تعرفة موحدة تبلغ ٢٦ هللة لكل كيلو واط/ساعة مستخدمة بينما يدفع عملاء الشريحة التجارية تعرفة متغيرة تتراوح من ١٢ هللة لكل كيلو واط/ساعة إلى ٢٦ هللة لكل واط/ساعة على حسب الكمية المستهلكة ويدفع عملاء الشريحة الصناعية تعرفة متغيرة على حسب الكمية المستهلكة والفترة التي يحدث فيها هذا الاستهلاك خلال السنة وللعملاء الذين يمتلكون عدادات رقمية يكون على حسب الفترة التي يحدث فيها الاستهلاك خلال اليوم.

وقد زادت التغيرات التي طرأت على التعرفة المطبقة في يوليو ٢٠١٠م من إيرادات **المجموعة** بواقع ١،٥ مليار ﷼ سعودي في النصف الثاني من ذلك العام وبواقع ١،٧ مليار ﷼ سعودي في النصف الأول من عام ٢٠١١م مقارنة في كل من الحالتين بالفترة ذاتها من العام الذي سبق. وقد ارتفعت الإيرادات بصفة عامة من بيع الكهرباء بواقع ٢،٧ مليار ﷼ سعودي في عام ٢٠١١م ويرجع السبب الرئيسي وراء هذا الارتفاع إلى التغييرات التي طرأت على التعرفة.

التكلفة وتوفر الوقود

يتم توريد جميع أنواع الغاز الطبيعي والوقود السائل (والذي يشمل الديزل، والزيت الخام الخفيف، وزيت الوقود الثقيل) لمحطات التوليد التابعة **للمجموعة** من **أرامكو السعودية** بموجب ترتيبات طويلة الأجل والتي تشترط على **أرامكو السعودية** تزويد الوقود إلى **المجموعة** بالأسعار التي تحددها **الحكومة** والتي هي الآن أقل من سعر السوق لهذا الوقود. علاوة على ذلك، ووفقاً **لقرار مجلس الوزراء** رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٤٢٧/٠٩/٠٩هـ (الموافق لـ ٢٠٠٦/١٠/٠٢م **(القرار رقم ٢٢٧)**، ترجئ **الشركة** سداد مستحقات الوقود لأ**رامكو السعودية** بموجب ترتيبات توريد الوقود هذه. وفي الوقت الذي ظل فيه سعر الوقود المورد من **أرامكو السعودية** ثابتاً بدون تغيير خلال السنوات الثلاث الماضية المعنية هنا، فإنه لا يوجد ما يضمن أن **المجموعة** ستكون قادرة على تأمين كامل احتياجاتها من الوقود من خلال هذا الترتيب المبرم مع **أرامكو السعودية**. فإذا لم تستطع **المجموعة** تأمين كافة احتياجاتها من الوقود من خلال ترتيبها الحالي مع **أرامكو السعودية**، فإن أية ترتيبات بديلة لتوريد الوقود قد تجريها الشركة مستقبلاً قد تتم بتكلفة أعلى مما تدفعه الشركة حالياً وبالتالي قد تؤثر سلبًا على نتائج عمليات الشركة. راجع "***عوامل المخاطرة*** *– تعتمد* ***المجموعة*** *على مورد واحد للوقود من الأطراف ذات العلاقة بأسعار تحددها* ***الحكومة***". وبغض النظر عن هذا، لا تزال تكاليف الوقود تشكل جزءًا كبيرًا من التكاليف التشغيلية **للشركة**، حيث تشكل ١٧,٣% من تكلفة مبيعات **الشركة** نظير فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م و٢٠,٧% من تكلفة مبيعات **الشركة** في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

تكلفة الطاقة المشتراة

تشتري **المجموعة** الطاقة من ثلاثة مصادر رئيسية – **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة والمحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء وغيرهم من المنتجين الذي لديهم طاقة إنتاجية فائضة.** يتم شراء الكهرباء من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** بتعرفة محددة من **الحكومة** ومن **المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة و المحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** بأسعار متفق عليها بموجب اتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأجل (من خلال **شركة المياه والكهرباء** وذلك في حالة **المحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء).** وفي السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، اشترت **الشركة** ٦٤،٦٢٤ غيغاواط/ساعة من الكهرباء الإضافية من موردين آخرين. وفي الوقت الذي ظلت فيه الأسعار التي تدفعها **المجموعة** نظير مشترياتها من الكهرباء ثابتة على مدار الثلاث سنوات الماضية المعنية هنا، فقد ازدادت تكاليف الكهرباء على مدار الفترة الماضية المعنية هنا بصفة أساسية نتيجة زيادة المشتريات من الوقود الإضافي بسبب الزيادة في الطلب على الكهرباء. ولا يوجد ما يضمن بقاء الأسعار المفروضة من هؤلاء الموردين الآخرين ثابتة بدون تغيير فأية زيادة ريما تؤثر سلبًا على نتائج عمليات **المجموعة.**

العلاقة مع الحكومة

تعتبر **الحكومة** المساهم المسيطر في **الشركة** ولديها صلاحية تعيين غالبية أعضاء مجلس إدارة **الشركة.** وبالإضافة إلى كونها مساهماً مالكاً لحصة الأغلبية في **الشركة،** فإن **الحكومة** أيضاً أكبر عملاء **المجموعة** والجهة المنظمة لها، وكما أن **الحكومة** قدمت دعماً مالياً كبيراً **للمجموعة** في الماضي ويُتوقع أن تستمر في تقديم هذا الدعم في المستقبل. وقد حدث هذا الدعم في الماضي بعدة أشكال مثل القروض بدون فوائد والتنازل عن الأرباح وفرض تعرفة أعلى على الكهرباء الموردة إلى العملاء من الشريحة الحكومية وإمداد المجموعة بالوقود المدعوم عن طريق **أرامكو السعودية** والسماح **للمجموعة** بالدفع الآجل لثمن الوقود الذي تحصل عليه من **أرامكو السعودية** وثمن الطاقة التي تحصل عليها من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** ورسوم البلديات، بالإضافة إلى تحمل **الحكومة** مسؤولية سداد مبالغ كبيرة مستحقة لشركة **أرامكو السعودية.** للمزيد من التفاصيل الخاصة بعلاقة **المجموعة** مع **الحكومة،** فضلاً راجع "***وصف الشركة – العلاقة مع الحكومة***".

تباين الاستهلاك حسب الموسم

تتسم مبيعات كهرباء **الشركة** بأنها موسمية، وبصفة عامة، يزداد الطلب على الكهرباء بشكل أكبر في فترة الصيف الحارة (من شهر مايو إلى سبتمبر) عنه في فترة الشتاء الباردة (من أكتوبر إلى أبريل) نظراً للاستخدام المتزايد للمكيفات الهوائية. ونتيجة لهذا التباين في الاستهلاك حسب الموسم، تتجه إيرادات **المجموعة** ونتائج العمليات نحو الارتفاع في الربعين الثاني والثالث عن الربعين الأول والرابع من كل عام.

برنامج النفقات الرأسمالية الرئيسي

تباشر **المجموعة** حالياً برنامجاً كبيراً للنفقات الرأسمالية والذي يأتي ذكره تحت عنوان "—***السيولة والموارد الرأسمالية*** **– النفقات الرأسمالية**". ومن أجل تمويل برنامج النفقات الرأسمالية هذا، تتوقع **الشركة** أن تستخدم تدفقاتها النقدية من العمليات وأن تزيد من عمليات الاقتراض التي تقوم بها بشكل كبير في السنوات القادمة. ونظراً لسياسة **الشركة** المتمثلة في رسملة الفوائد على جميع عمليات الاقتراض طويلة الأجل (راجع "*السياسات المحاسبية الهامة – رسملة تكلفة الاقتراض*") فإنه لا يتوقع أن تؤثر هذه الزيادة في عمليات الاقتراض بشكل جوهري على قائمة الدخل الخاصة **بالمجموعة** في السنوات

القادمة. ومع ذلك، يتوقع أن تفضي النفقات الرأسمالية المتزايدة إلى زيادة جوهرية في الموجودات الثابتة الخاصة **بالمجموعة** ونتيجة لذلك يرجح أن تستمر تكاليف الاستهلاكات الخاصة **بالمجموعة** في الزيادة خلال السنوات القادمة. علاوة على ذلك، من المتوقع أن يؤدي تزايد مديونية الشركة نتيجة لبرنامج النفقات الرأسمالية آنف الذكر إلى زيادة الأعباء التمويلية التي تقع على عاتق **المجموعة.**

الممتلكات المؤثرة في تقييم الوضع المالي

الشركة ليس لديها أي ممتلكات بما في ذلك الأوراق المالية التعاقدية أو غيرها من الأصول التي تكون عرضة للتقلبات أو يصعب التأكد من قيمتها مما يؤثر بشكل كبير في تقييم الموقف المالي **للمصدر**.

شرح البنود الرئيسية لبيان الدخل

الإيرادات التشغيلية

تشمل الإيرادات التشغيلية الإيرادات المتحصل عليها من مبيعات الكهرباء وقراءة العدادات والصيانة وتعرفة إعداد الفواتير وتعرفة توصيل الكهرباء وغيرها من الإيرادات التشغيلية.

تكلفة المبيعات

تشمل تكلفة المبيعات مصروفات الوقود ومستحقات الكهرباء المشتراة وفقاً لاتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأجل المبرمة مع **المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** والمصروفات ذات الصلة بالتشغيل والصيانة والمصروفات الرئيسية ذات الصلة بالموظفين ومزايا الموظفين ونفقات التشغيل والصيانة ذات الصلة بالمقاولين ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها مثل الفواتير غير المدفوعة ومخصصات البضاعة بطيئة التصريف والرسوم المدفوعة للبلديات وغيرها من النفقات ونفقات استهلاك توليد ونقل وتوزيع الموجودات واستهلاكات المنشآت العامة.

مصروفات عامة وإدارية

تشمل المصروفات العامة والإدارية النفقات ذات الصلة بالموظفين ومزايا الموظفين والمواد ومخصصات البضاعة بطيئة التصريف وغيرها من المصروفات.

برنامج تحسين إنتاجية الموارد البشرية

يمثل برنامج تحسين إنتاجية الموارد البشرية القيمة الحالية للمدفوعات المستقبلية التي تعهدت **الشركة** بدفعها وفقاً لخطة البرنامج وشروطه، ويهدف البرنامج إلى تحسين الموارد البشرية ومواءمتها مع متطلبات العمل.

إيرادات ومصروفات أخرى، صافي

يشتمل بند صافي إيرادات ومصروفات أخرى على الإيرادات المحصلة من التصرف في الموجودات الثابتة والإيرادات المحصلة من الغرامات المفروضة على العملاء نظير تأخرهم عن دفع الفواتير والربح أو الخسارة من حصة **الشركة** في الشركات المستثمر فيها المسجلة تحت طريقة حقوق الملكية والتي تتكون من **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي وشركة المياه والكهرباء وشركة رابغ للكهرباء** والإيرادات المحصلة من بيع مستندات المناقصات وغيرها من الإيرادات.

إن جداول المقارنة في **نشرة الإصدار** هذه معدة على أساس موحد، مستخرجة من دون تعديلات جوهرية من القوائم المالية المراجعة، ومحتوية على معلومات مالية مقدمة بشكل يتفق مع المتبع في القوائم المالية السنوية للمصدر.

نتائج العمليات لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م مقارنة بفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م

بيان الدخل

يوضح الجدول التالي بيانات بيان دخل **الشركة** عن فترتي الستة أشهر المنتهيتين في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م و٢٠١٣م.

	فترتا الستة أشهر المنتهيتان في ٣٠ يونيو	
	٢٠١٢م (غير مراجعة)	٢٠١٣م (غير مراجعة)
	(*مليون ريال سعودي*)	
مبيعات الطاقة الكهربائية	١٣،٧٦١	١٤،٣٧٣
تعرفة قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير	٤٦٢	٤٨٦
تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية	٧٤٠	٨٢١
إيرادات تشغيلية أخرى	٤٢	٥١
مجموع إيرادات التشغيل	**١٥،٠٠٦**	**١٥،٧٣١**
وقود	(٢،٧٢٧)	(٢،٦٧٦)
طاقة مشتراة	(١،٩١٨)	(٣،٠٢٥)
تشغيل وصيانة	(٤،٢١٢)	(٤،٣١٢)
استهلاكات – التشغيل والصيانة	(٥،١١٤)	(٥،٤٩٣)
إجمالي تكلفة المبيعات	**(١٣،٩٧١)**	**(١٥،٥٠٧)**
إجمالي ربح الفترة	**١،٠٣٥**	**٢٢٤**
مصروفات عامة وإدارية	(١٦٣)	(١٧٤)
استهلاكات – مصروفات عامة وإدارية	(١٥٨)	(١٤٣)
الدخل (الخسارة) من الأنشطة التشغيلية	٧١٤	(٩٤)
دخل غير متكرر	–	٧٢٩
برنامج تحسين إنتاجية الموارد البشرية	(٧٨)	–

	فترتا الستة أشهر المنتهيتان في ٣٠ يونيو	
	٢٠١٢م (غير مراجعة)	٢٠١٣م (غير مراجعة)
صافي إيرادات ومصروفات أخرى،	١٤٢	٢٠٩
صافي ربح الفترة	٧٧٧	٨٤٥
الدخل (الخسارة) الأساسي للسهم الواحد (ريال سعودي/السهم):		
من الأنشطة التشغيلية للفترة	٠,١٧	(٠,٠٢)
من صافي دخل الفترة	٠,١٩	٠,٢٠

مقارنة بين فترتي الستة أشهر المنتهيتين في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م و٢٠١٣م.

الإيرادات التشغيلية

الجدول أدناه يقدم عرضاً تفصيلياً للإيرادات التشغيلية **للمجموعة** عن فترتي الستة أشهر المنتهيتين في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م و٢٠١٣م.

	فترتا الستة أشهر المنتهيتان في ٣٠ يونيو			
	٢٠١٢م		٢٠١٣م	
	(*مليون ريال* سعودي)	(النسبة المئوية من الإجمالي)	(*مليون ريال* سعودي)	(النسبة المئوية من الإجمالي)
مبيعات الطاقة الكهربائية	١٣,٧٦١	٩١,٧	١٤،٣٧٣	٩١,٤
تعرفة قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير	٤٦٢	٣,١	٤٨٦	٣,١
تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية.....	٧٤٠	٤,٩	٨٢١	٥,٢
إيرادات تشغيلية أخرى	٤٢	٠,٣	٥١	٠,٣
مجموع الإيرادات التشغيلية.....	**١٥،٠٠٦**	**١٠٠,٠**	**١٥،٧٣١**	**١٠٠,٠**

تشتمل الإيرادات التشغيلية الخاصة **بالمجموعة** وبصفة رئيسية على الإيرادات المحصلة من مبيعات الكهرباء لعملائها سواء كانت هذه الكهرباء مولدة من جانبها أو مشتراة من شركات أخرى لتوليد الكهرباء. وبالنسبة لفترتي الستة أشهر

المنتهيتين في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م و٢٠١٣م كانت الشريحة الأكبر المستهلكة لكهرباء **المجموعة** هي الشريحة السكنية ثم يليها الشريحة الحكومية ثم التجارية ثم الصناعية ثم بعد ذلك الشرائح الأخرى. وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٣، امتلكت **المجموعة**، أو كانت هي المشتري الحصري بموجب اتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأجل ذات الصلة، لجميع القدرات الإنتاجية المتاحة في **المملكة** إضافة إلى قدرات معينة تستغلها أساساً لاستخدامها الخاص من شركة **أرامكو السعودية**.

كما تستمد **المجموعة** أيضاً الإيرادات التشغيلية من التعرفة الشهرية المفروضة على قراءة العدادات والصيانة وإعداد الفواتير فضلاً عن التعرفة المفروضة مرة واحدة نظير التوصيل الأولي للكهرباء، وتحدد التعرفة شهرياً على حسب طاقة العداد المستخدم من كل عميل من العملاء مع دفع العميل للتعرفة المفروضة مرة واحدة وقت الربط بالشبكة بيد أنها تؤجل من **الشركة** ومن ثم يتم إثباتها في حساباتها باستخدام طريقة القسط الثابت بناءً على متوسط أعمار المعدات المستخدمة والمقدرة بعشرين سنة. وعليه يتوقع أن تستمر إيرادات التعرفة الشهرية في الارتفاع.

كما تسجل **المجموعة** الإيرادات التشغيلية الأخرى التي يتم تحصيلها من الرسوم المفروضة نظير إعادة توصيل الخدمة للعملاء الذين تم قطع الخدمة عنهم لعدم سدادهم للفواتير، ومن **شركة ضوئيات للاتصالات** وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل **للشركة** تأسست في ٢٠٠٩م لتأجير شبكات الألياف البصرية إلى شركات الاتصالات. وتتوقع **المجموعة** أن تزيد الإيرادات المحصلة من **شركة ضوئيات للاتصالات** في المستقبل رغم أن هذه المبالغ لا تمثل حالياً أهمية جوهرية في إطار بيان دخل **المجموعة**.

هذا وقد بلغ إجمالي الإيرادات التشغيلية **للمجموعة** خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م ١٥،٠٠٦ مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ ١٥،٧٣١ مليون ريال سعودي خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

فيما بلغت الزيادة في الإيرادات التشغيلية الإجمالية **للمجموعة** حوالي ٧٢٥ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٤,٨% في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م مقارنة بالفترة المقابلة لها في ٢٠١٢م والتي عكست بشكل أساسي زيادة قدرها ٦١٢ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٤,٤%، كإيرادات من مبيعات الكهرباء. ولعل السبب وراء هذه الزيادة هو مجموعة المبيعات المتزايدة لعملاء **المجموعة** من الشريحة السكنية والتجارية والحكومية ويرجع ذلك إلى حد ما إلى الأعداد المتزايدة للعملاء في جميع الشرائح الرئيسية للعملاء وبعض العملاء من الشرائح غير الحكومية الذين تم نقلهم إلى مستوى أعلى من التعرفات نظراً للاستخدام المتزايد. هذا وقد زادت إيرادات **المجموعة** من قراءة العدادات والصيانة وإعداد الفواتير بحوالي ٢٤ مليون ريال سعودي أوما نسبته ٥,٣% في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٢م وهو ما يعكس بصفة أساسية وجود زيادة في أعداد العملاء خلال هذه الفترة.

هذا وقد زادت إيرادات **المجموعة** من توصيل الخدمة الكهربائية بحوالي ٨١ مليون ريال سعودي أو ١٠,٩% في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م مقارنة بالفترة نفسها في عام ٢٠١٢م وهو ما يعكس بصفة أساسية وجود زيادة في عدد التوصيلات الجديدة.

تكلفة المبيعات

يقدم الجدول أدناه بياناً تفصيلياً بتكلفة مبيعات **المجموعة** على مدار فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م و٢٠١٣م.

	فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو			
	٢٠١٢م		٢٠١٣م	
	(*مليون ريال سعودي*)	(النسبة المئوية للإجمالي)	(*مليون ريال سعودي*)	(النسبة المئوية للإجمالي)
وقود.....	(٢،٧٢٧)	١٩,٥	(٢،٦٧٦)	١٧,٣
طاقة مشتراة	(١،٩١٨)	١٣,٧	(٣،٠٢٥)	١٩,٥
تشغيل وصيانة.....	(٤،٢١٢)	٣٠,١	(٤،٣١٢)	٢٧,٨
استهلاكات – التشغيل والصيانة	(٥،١١٤)	٣٦,٦	(٥،٤٩٣)	٣٥,٤
إجمالي تكلفة المبيعات.....	**(١٣،٩٧١)**	**١٠٠,٠**	**(١٥،٥٠٧)**	**١٠٠,٠**

تشمل تكلفة المبيعات الخاصة **بالمجموعة** تكلفة الوقود المطلوبة لتشغيل محطات التوليد لديها وتكلفة الطاقة المشتراة من المولدات المستقلة وتكاليف التشغيل والصيانة (والتي تشمل على وجه الخصوص تكاليف مستحقات موظفي التشغيل والصيانة وتكاليف المواد وتكاليف مستحقات مقاولي التشغيل والصيانة) والاستهلاكات ذات الصلة بموجودات التشغيل والصيانة.

هذا وقد بلغ إجمالي تكلفة مبيعات **المجموعة** خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م ١٣،٩٧١ مليون ريال سعودي مقارنة بمبلغ ١٥،٥٠٧ مليون ريال سعودي خلال نفس الفترة في عام ٢٠١٣م.

وقد عكست الزيادة في تكلفة مبيعات **المجموعة** والتي بلغت ١،٥٣٦ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ١١,٠% في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م مقارنة بالفترة المقابلة في عام ٢٠١٢م ما يلي:

- زيادة قدرها ١،١٠٧ مليون ريال سعودي، أو ما نسبته ٥٧,٧%، في الطاقة المشتراة، شكلت منها الكهرباء المشتراة من **الشركات المستقلة لإنتاج الطاقة والشركات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** ٧٢,١% من الزيادة. وقد جاءت هذه الزيادة في المقام الأول نتيجة الزيادة في كمية الطاقة الكهربائية التي يتوجب على **الشركة** شراؤها من محطات الطاقة المستقلة مثل محطتي ضرماء ورابغ؛
- زيادة قدرها ٣٧٩ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٧,٤% في الاستهلاكات التي نشأت عن وجود زيادة في الموجودات المستهلكة بسبب توفر قاعدة موجودات موسعة نتيجة لاستكمال مشاريع البناء المختلفة على مدار فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م. فضلاً راجع قسم "***السيولة والموارد الرأسمالية – النفقات الرأسمالية***"؛

- زيادة قدرها ١٠٠ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٢,٤% في تكاليف التشغيل والصيانة والتي ترجع بشكل أساسي إلى الزيادة في مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها في وحدة أعمال التوزيع نظراً للزيادة في عدد الحسابات التي لم تسدد المستحقات عنها لأكثر من ٢٤ شهراً والزيادة في رسوم البلديات المفروضة نظير خدمات البلديات الاعتيادية وذلك بسبب الزيادة في مبيعات الكهرباء وعدد العملاء والزيادة في مخصص المخزون بطيء الحركة الذي يتمثل إلى حد كبير في وحدات أعمال التوليد والتوزيع للاحتياط للتقادم المحتمل لهذا المخزون؛ و
- انخفاض قدره ٥٠ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ١,٨% في تكلفة الوقود ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض في تكلفة النقل وتراجع استخدام الوقود بسبب زيادة الاعتماد على الطاقة المشتراة.

الربح الإجمالي

وعلى نحو يعكس العوامل المذكورة أعلاه، بلغ الربح الإجمالي **للمجموعة** ١،٠٣٥ مليون ريال سعودي في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م مقارنة بمبلغ ٢٢٤ مليون ريال سعودي في الفترة المقابلة لها في عام ٢٠١٣م بانخفاض قدره ٧٨,٤%.

مصروفات عامة وإدارية

تشمل المصرفات العامة والإدارية **للمجموعة** بصفة أساسية تكلفة مرتبات الموظفين العموميين والإداريين وتكاليف المواد تحت هذا البند. هذا وقد بلغت المصروفات العامة والإدارية **للمجموعة** ١٦٣ مليون ريال سعودي في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م مقارنة بمبلغ ١٧٤ مليون ريال سعودي في الفترة المقابلة لها في عام ٢٠١٣م.

وتعكس هذه الزيادة في المصروفات العامة والإدارية (التي يبلغ قدرها ١١ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٦,٩%) الزيادة في الخدمات المستخدمة في التشغيل بصفة رئيسية.

استهلاكات – عامة وإدارية

يتم احتساب استهلاك الموجودات الثابتة للمجموعة، باستثناء الأراضي، على مدار العمر التشغيلي المقدر لها باستخدام طريقة القسط الثابت.

بلغت رسوم الاستهلاك ذات الصلة بالأصول العامة والإدارية **للمجموعة** ١٥٨ مليون ريال سعودي في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م مقارنة بمبلغ ١٤٣ مليون ريال سعودي في الفترة المقابلة لها في عام ٢٠١٣م.

وعكس الانخفاض الذي بلغ قدره ١٥ مليوناً أو ما نسبته ٩,٣% في رسوم الاستهلاك بصفة رئيسية التصرف في الموجودات المستهلكة في الفترة الفاصلة.

الدخل (الخسارة) من الأنشطة التشغيلية

في ضوء العوامل المذكورة أعلاه، بلغ إيراد **المجموعة** من الأنشطة التشغيلية ٧١٤ مليون ريال سعودي في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م مقارنة بخسارة قدرها ٩٤ مليون ريال سعودي في الفترة المقابلة لها في عام ٢٠١٣م.

الإيراد غير المتكرر

انتهت **المجموعة** من إجراءات التصالح مع **أرامكو السعودية** خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م فيما يتعلق بتسوية نزاع حول تطبيق التعرفة السكنية والتجارية الخاضعة للتنظيم نظير إمداد الكهرباء لبعض مرافق **أرامكو**

السعودية بدلاً من التعرفة الصناعية المنخفضة الخاضعة للتنظيم. وقد أدى هذا إلى تحصيل إيرادات إضافية مستحقة الدفع من **أرامكو السعودية** إلى **المجموعة** في هذه الفترة بلغت ٧٢٩ مليوناً أدرجتها **المجموعة** على أنها إيرادات غير متكررة.

برنامج تحسين إنتاجية الموارد البشرية

تبنت **المجموعة** برنامجاً متعدد السنوات لتحسين الإنتاج والذي يُحفَّز بموجبه بعض الموظفين الأقل إنتاجية على إنهاء عملهم. ويأخذ هذا التحفيز شكل دفع مبلغ إجمالي مباشرةً مع مدفوعات مستقبلية لمدة تتراوح ما بين خمس وعشر سنوات.

وقد توقف هذا البرنامج في نهاية عام ٢٠١٢م لذا فإنه لم تكن هناك أية تكلفة نظير هذا البرنامج في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م. وقد بلغت التكاليف التي تحملتها **الشركة** فيما يخص هذا البرنامج في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م والتي تمثل المبالغ الإجمالية المدفوعة يضاف إليها القيمة الحالية لجميع المدفوعات المستقبلية المستحقة ٧٨ مليون ريال سعودي.

إيرادات ومصروفات أخرى، صافي

تشمل الإيرادات والمصروفات الأخرى الخاصة **بالمجموعة** بصفة أساسية صافي الربح والخسارة من بيع الموجودات الثابتة والغرامات (المحصلة من الموردين نظير التأخر عن التسليم ومن المقاولين نظير التأخيرات والإهمال ومن أطراف أخرى نظير الضرر الواقع على ممتلكات **الشركة** والتوصيلات غير القانونية) ونصيبها من صافي الربح والخسارة في الشركات التي يتم قيدها وفقاً لطريقة حقوق الملكية والتي استثمرت فيها **الشركة** والرسوم المدفوعة عن المناقصات. هذا وقد بلغ صافي الإيرادات الأخرى **للمجموعة** ١٤٢ مليون ريال سعودي في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م مقارنة بمبلغ ٢٠٩ مليون ريال سعودي في الفترة المقابلة لها في عام ٢٠١٣م.

وتعكس هذه الزيادة في صافي الإيرادات الأخرى **للمجموعة**، والتي تقدر بـ ٦٨ مليون ريال سعودي، أو ما نسبته ٤٧,٨%، بشكل أساسي نصيب **الشركة** من صافي الخسارة التي تكبدتها الشركات المستثمر فيها (والمحتسبة كحقوق ملكية لصالح **الشركة**) في فترة الستة أشهر المنتهية ٣٠ يونيو ٢٠١٢م، والذي يقدر ٦٢ مليون ريال سعودي. وتعكس هذه الخسائر بصفة أساسية الخسائر التي تكبدتها **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي** والتي ترجع بصفة أساسية إلى أن **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي** لا تتلقى حالياً أية إيرادات ولكنها تتكبد مصروفات الاستهلاك وغيرها.

صافي ربح الفترة

في ضوء العوامل المذكورة أعلاه، بلغ صافي ربح **المجموعة** ٧٧٧ مليون ريال سعودي عن فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م مقارنة بمبلغ ٨٤٥ مليون ريال سعودي في الفترة المقابلة لها في عام ٢٠١٣م بزيادة قدرها ٨,٧%.

نتائج العمليات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م مقارنة بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م والسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م مقارنة بالسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م.

بيان الدخل

يوضح الجدول التالي بيانات قائمة الدخل الخاصة بـ**الشركة** في ٣١ ديسمبر للسنوات المنتهية في ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م على التوالي.

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
	(*مليون ريال سعودي*)		
مبيعات الطاقة الكهربائية	٢٥،٨٧٣	٢٨،٢٨٠	٣١،١٠٢
تعرفة قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير	٨٤١	٨٨٣	٩٣٨
تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية	١،١٩٧	١،٣٣١	١،٥١٦
إيرادات تشغيلية أخرى	—	٧٦	٩١
مجموع الإيرادات التشغيلية	**٢٧،٩١١**	**٣٠،٥٧٠**	**٣٣،٦٤٦**
وقود	(٥،٧٩٧)	(٥،٧٧١)	(٦،٢٢٩)
طاقة مشتراة	(٣،٧٤٢)	(٤،٢٥٦)	(٤،٥٦٥)
تشغيل وصيانة	(٧،٧٥٣)	(٨،٢٣٩)	(٨،٧٢٧)
استهلاكات – التشغيل والصيانة	(٨،٠٢٧)	(٩،٦٠٢)	(١٠،٥٢٢)
إجمالي تكلفة المبيعات	**(٢٥،٣١٨)**	**(٢٧،٨٦٨)**	**(٣٠،٠٤٣)**
إجمالي الربح خلال السنة	٢،٥٩٣	٢،٧٠١	٣،٦٠٣
مصروفات عامة وإدارية	(٣٨٩)	(٤٣٥)	(٣٩٠)
استهلاكات – عامة وإدارية	(٣٥٣)	(٣٣٥)	(٣١٤)
الدخل من الأنشطة التشغيلية	١،٨٥٠	١،٩٣٢	٢،٨٩٩
برنامج تحسين إنتاجية الموارد البشرية	—	(١٢٥)	(٦٣٤)
إيرادات ومصروفات أخرى، صافي	٤٢٩	٤٠٧	٢٩٦
صافي ربح السنة	**٢،٢٧٩**	**٢،٢١٣**	**٢،٥٦١**
الدخل الأساسي للسهم الواحد (ريال سعودي/السهم):			
من الأنشطة التشغيلية للسنة	٠,٤٤	٠,٤٦	٠,٧٠
من صافي دخل السنة	٠,٥٥	٠,٥٣	٠,٦١

مقارنة بالسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

الإيرادات التشغيلية

يبين الجدول أدناه تفصيل الإيرادات التشغيلية **للمجموعة** عن الأعوام ٢٠١٠م و ٢٠١١م و ٢٠١٢م.

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر					
	٢٠١٠م		٢٠١١م		٢٠١٢م	
	(*مليون ريال* سعودي)	(النسبة المئوية للإجمالي)	(*مليون ريال* سعودي)	(النسبة المئوية للإجمالي)	(*مليون ريال* سعودي)	(النسبة المئوية للإجمالي)
مبيعات الطاقة الكهربائية	٢٥،٨٧٣	٩٢,٧	٢٨،٢٨٠	٩٢,٥	٣١،١٠٢	٩٢,٤
تعرفة قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير	٨٤١	٣,٠	٨٨٣	٢,٩	٩٣٨	٢,٨
تعرفة توصيل الخدمة الكهربائية....	١،١٩٧	٤,٣	١،٣٣١	٤,٤	١،٥١٦	٤,٥
إيرادات تشغيلية أخرى	—	—	٧٦	٠,٢	٩١	٠,٣
مجموع الإيرادات التشغيلية	**٢٧،٩١١**	**١٠٠,٠**	**٣٠،٥٧٠**	**١٠٠,٠**	**٣٣،٦٤٦**	**١٠٠,٠**

ويظهر الجدول الموضح أدناه نسبة مبيعات الكهرباء للعملاء بمختلف الشرائح للأعوام ٢٠١٠م و ٢٠١١م و ٢٠١٢م.

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر					
	٢٠١٠م		٢٠١١م		٢٠١٢م	
	(*مليون ريال* سعودي)		(*مليون ريال* سعودي)	(بنسبة تغيير %)	(*مليون ريال* سعودي)	(بنسبة تغيير %)
الشريحة السكنية	٨،٦٨٠		٨،٤٨٦	(٢,٢)	٩،٣٩٢	١٠,٧
الشريحة التجارية	٤،٤٨٦		٥،٨٧٧	٣١,٠	٧،٠٠٢	١٩,١
الشريحة الحكومية	٦،٩٢٨		٧،١٥٨	٣,٣	٧،٨٩١	١٠,٢
الشريحة الصناعية	٥،٠٥٩		٦،٠٠٣	١٨,٧	٦،٠٠٥	—
أخرى.....	٧٢٠		٧٥٦	٥,٠	٨١٢	٧,٤
المبيعات الإجمالية من الطاقة الكهربائية	**٢٥،٨٧٣**		**٢٨،٢٨٠**	**٩,٣**	**٣١،١٠٢**	**١٠,٠**

في السنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر للأعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م، قامت **المجموعة** بتوليد ما يزيد عن ٨٧,٩% و٨٦,٦% و٨٦,٢% من الكهرباء التي باعتها للعملاء في **المملكة**. وفي السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، شكلت **المجموعة** أغلبية الطاقة الإجمالية لتوليد الكهرباء في **المملكة**. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، امتلكت **المجموعة**، أو كانت هي المشتري الحصري بموجب اتفاقيات شراء الطاقة طويلة الأجل ذات الصلة، لجميع القدرات الإنتاجية المتاحة في **المملكة** ما عدا قدرات معينة مولدة ومستغلة لاستخدامها الخاص في الأساس من شركة **أرامكو السعودية**.

هذا وقد بلغت الإيرادات التشغيلية الإجمالية **للمجموعة** عن العام ٢٠١٠م ٢٧،٩١١ مليون ﷼ سعودي مقارنة بمبلغ ٣٠،٥٧٠ مليون ﷼ سعودي لعام ٢٠١١م و٣٣،٦٤٦ مليون ﷼ سعودي عن العام ٢٠١٢م.

العامان ٢٠١٢م و٢٠١١م

عكست الزيادة في الإيرادات التشغيلية الإجمالية **للمجموعة** حوالي ٣،٠٧٧ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ١٠,١% في ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠١١م بشكل أساسي زيادة قدرها ٢،٨٢١ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ١٠,٠% كإيرادات من مبيعات الكهرباء والسبب وراء هذه الزيادة هو مجموعة المبيعات المتزايدة لعملاء **المجموعة** من الشريحة السكنية والتجارية والحكومية ويرجع ذلك إلى حد ما إلى الأعداد المتزايدة للعملاء في جميع الشرائح الرئيسية للعملاء ونقل بعض العملاء من الشرائح غير الحكومية نقلها إلى مستوى أعلى من التعرفة نظراً للاستخدام المتزايد. وقد زادت المبيعات للعملاء من الشريحة التجارية بواقع ١٩,١% من ٢٠١١م إلى ٢٠١٢م بينما زاد حجم المبيعات للعملاء من الشريحة السكنية والحكومية بواقع ١٠,٧% و١٠,٢% خلال الفترة ذاتها. هذا وقد زادت إيرادات **المجموعة** من قراءة العدادات والصيانة وإعداد الفواتير بحوالي ٥٤ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٦,٢% في عام ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠١١م وهو ما يعكس بصفة أساسية وجود زيادة في أعداد العملاء خلال هذه الفترة.

بينما زاد إيراد **المجموعة** من توصيلات الخدمة الكهربية بواقع ١٨٥ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ١٣,٩% في عام ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠١١م ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الزيادة في عدد التوصيلات الجديدة التي بلغ إجمالها ٤١٤،٠٢٤ في عام ٢٠١٢م.

٢٠١١م و٢٠١٠م

عكست الزيادة في الإيرادات التشغيلية الإجمالية **للمجموعة** بواقع ٢،٦٥٩ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٩,٥% في ٢٠١١م مقارنة بعام ٢٠١٠م بشكل أساسي زيادة قدرها ٢،٤٠٨ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٩,٣% كإيرادات من مبيعات الكهرباء. وكان السبب وراء هذه الزيادة هو الزيادة في التعرفة المفروضة على بعض العملاء والتي أصبحت سارية في الأول من يوليو لعام ٢٠١٠م والتي أسهمت بزيادة قدرها ١،٤٥٧ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٦٠,٥% في مبيعات الكهرباء في عام ٢٠١١م وبسبب الزيادة في الطلب على الكهرباء من عملاء **المجموعة** خاصة عملاء الشريحة التجارية والصناعية. كما زادت مبيعات الكهرباء لعملاء الشريحة التجارية والصناعية بحوالي ١٢,٩% و٩,٢% على التوالي.

هذا وقد زادت إيرادات **المجموعة** من قراءة العدادات والصيانة وإعداد الفواتير بحوالي ٤٢ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٥,٠% في عام ٢٠١١م مقارنة بعام ٢٠١٠م وهو ما يعكس بصفة أساسية وجود زيادة في أعداد العملاء خلال هذه الفترة.

بينما زاد إيراد **المجموعة** من توصيلات الخدمة الكهربية بواقع ١٣٣ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ١١,١% في عام ٢٠١١م مقارنة بعام ٢٠١٠م ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى الزيادة في عدد التوصيلات الجديدة التي بلغ إجمالها ٣٦٣،٣١٨ في عام ٢٠١١م.

تكلفة المبيعات

يوضح الجدول أدناه تفصيل تكلفة المبيعات الخاصة **بالمجموعة** عن الأعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر					
	٢٠١٠م		٢٠١١م		٢٠١٢م	
	(*مليون ﷼ سعودي*)	(النسبة المئوية للإجمالي)	(*مليون ﷼ سعودي*)	(النسبة المئوية للإجمالي)	(*مليون ﷼ سعودي*)	(النسبة المئوية للإجمالي)
وقود	(٥،٧٩٧)	٢٢,٩	(٥،٧٧١)	٢٠,٧	(٦،٢٢٩)	٢٠,٧
طاقة مشتراة	(٣،٧٤٢)	١٤,٨	(٤،٢٥٦)	١٥,٣	(٤،٥٦٥)	١٥,٢
التشغيل و الصيانة	(٧،٧٥٣)	٣٠,٦	(٨،٢٣٩)	٢٩,٦	(٨،٧٢٧)	٢٩,٠
منها ما يلي:						
مصروفات ومزايا موظفين	(٤،٠٢٣)	١٥,٩	(٤،٤٩٠)	١٦,١	(٤،٢٤٨)	١٤,١
مواد	(١،١١٤)	٤,٤	(١،٠٥٦)	٣,٨	(١،٠٥٢)	٣,٥
مصروفات متعهدي التشغيل والصيانة.....	(٧٠٣)	٢,٨	(٨٧٩)	٣,٢	(٨٨٧)	٣,٠
رسوم البلديات	(٣٩٤)	١,٦	(٤٣٧)	١,٦	(٤٨٣)	١,٦
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(٢٥٨)	١,٠	(١٢٢)	٠,٤	(٢٥٢)	٠,٨
مخصص مخزون بطيء الحركة ...	(٩)	—	(٥٠)	٠,٢	(١٤٤)	٠,٥
أخرى.....	(١،٢٥٢)	٥,٠	(١،٢٠٥)	٤,٣	(١،٦٥٩)	٥,٥
استهلاكات – التشغيل والصيانة ...	(٨،٠٢٧)	٣١,٧	(٩،٦٠٢)	٣٤,٥	(١٠،٥٢٢)	٣٥,٠
إجمالي تكلفة المبيعات.....	**(٢٥،٣١٨)**	**١٠٠,٠**	**(٢٧،٨٦٨)**	**١٠٠,٠**	**(٣٠،٠٤٣)**	**١٠٠,٠**

بلغت تكلفة المبيعات الإجمالية **للمجموعة** لعام ٢٠١٠م نحو ٢٥،٣١٨ مليون ﷼ سعودي مقارنة بمبلغ ٢٧،٨٦٨ مليون ﷼ سعودي لعام ٢٠١١م و٣٠،٠٤٣ مليون ﷼ سعودي لعام ٢٠١٢م.

٢٠١٢م و٢٠١١م

عكست الزيادة في تكلفة المبيعات الخاصة **بالمجموعة** التي يبلغ قدرها ٢،١٧٥ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٧,٨% في عام ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠١١م:

- زيادة قدرها ٩٢١ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٩,٦% في الاستهلاكات التي نشأت عن وجود زيادة في الموجودات المستهلكة بسبب توسع قاعدة الأصول نتيجة لاستكمال مشاريع البناء المختلفة على مدار عام ٢٠١٢م فضلاً راجع قسم "***السيولة والموارد الرأسمالية*** **– النفقات الرأسمالية**"؛
- زيادة قدرها ٤٨٨ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٥,٩% في تكاليف التشغيل والصيانة والتي ترجع بشكل أساسي إلى الزيادة في مخصص الديون المشكوك في تحصيلها بمبلغ ١٣١ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ١٠٧,٤% في وحدة أعمال التوزيع نظراً للزيادة في عدد الحسابات التي لم تسدد المستحقات عليها لأكثر من ٢٤ شهراً والزيادة بمقدار ٤٦ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ١٠,٥% في رسوم البلديات المفروضة نظير خدمات البلديات الاعتيادية وذلك بسبب الزيادة في مبيعات الكهرباء وعدد العملاء وزيادة قدرها ٩٤ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ١٨٦,٥% في مخصص المخزون بطيء الحركة الذي يتمثل إلى حد كبير في وحدات أعمال التوليد والتوزيع للاحتياط للتقادم المحتمل لهذا المخزون.
- زيادة قدرها ٤٥٧ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٧,٩% في تكاليف الوقود ترجع بشكل أساسي إلى الزيادة في كمية الوقود المستهلك نتيجة للزيادة في كمية الكهرباء المنتجة من قبل محطات الطاقة التي تملكها **الشركة** والتي تبلغ ٨,٩%.
- زيادة قدرها ٣٠٩ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٧,٣% في الطاقة المشتراة، ومن هذه الزيادة شكلت الطاقة المشتراة من **المحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** و**المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة** التي تمتلك الشركة حصة فيها حوالي ٢٢٦ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٧٢,٩%.

٢٠١١م و٢٠١٠م

وقد عكست الزيادة في تكلفة المبيعات الخاصة **بالمجموعة** والتي بلغت ٢،٥٥٠ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ١٠,١% في عام ٢٠١١م مقارنة بعام ٢٠١٠م وبصفة أساسية ما يلي:

- زيادة قدرها ١،٥٧٥ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ١٩,٦% في الاستهلاكات التي نشأت عن الزيادة في الموجودات المستهلكة نتيجة لتوسيع قاعدة أصول **المجموعة** نظراً للانتهاء من مشاريع التشييد المختلفة في عام ٢٠١١م.
- زيادة قدرها ٤٨٦ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٦,٣% في تكاليف التشغيل والصيانة والتي يرجع السبب وراءها إلى الزيادة البالغ قدرها ٤٦٧ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ١١,٦% في مصروفات ومزايا الموظفين والتي تعكس بشكل رئيسي العلاوة المعتمدة من الحكومة والتي تساوي راتب شهرين والمدفوعة لجميع الموظفين في شهر مارس ٢٠١١م. وقد شملت العوامل الأخرى التي أسهمت في هذه الزيادة في تكاليف التشغيل والصيانة في عام ٢٠١١م بزيادة بمبلغ ١٧٥ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٢٥,٠% في مصروفات متعهدي التشغيل والصيانة والناجمة بشكل رئيسي عن تكاليف صيانة شبكة النقل والتوزيع الكبرى وزيادة قدرها ٤٣ مليون ﷼ سعودي أو ١٠,٩% في رسوم البلديات كنتيجة لمبيعات أعلى للخدمة الكهربائية. ويقابل هذه الزيادات إلى حد ما انخفاض قدره ١٣٦ مليون ﷼ سعودي أو ما نسبته ٥٢,٧% في مخصصات **الشركة** نظير الحسابات المشكوك فيها بسبب الانخفاض المتوقع في

الحسابات المشكوك فيها كنتيجة للانخفاض في المبالغ المستحقة من عملاء الشريحة غير الحكومية وانخفاض قدره ٥٨ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٥,٢% في المواد وذلك يرجع في أغلب الأحيان إلى تراجع أعمال الصيانة ذات الصلة بموجودات التوليد وانخفاض قدره ٤٧ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٣,٨% في تكاليف التشغيل والصيانة الأخرى والذي يرجع بالدرجة الأولى إلى التغيير في توزيع النفقات العامة.

- زيادة قدرها ٥١٤ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ١٣,٨% في الطاقة المشتراة. ومن هذه الزيادة شكلت الطاقة المشتراة من **المحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** و**المحطات المستقلة لإنتاج** ٤٩٥ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٩٦,٣%.
- انخفاض قدره ٢٥ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٠,٤% في تكلفة الوقود ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى انخفاض في تكلفة النقل وتراجع استخدام الوقود بسبب زيادة الاعتماد على الطاقة المشتراة.

الربح الإجمالي

في ضوء العوامل المذكورة أعلاه، بلغ الربح الإجمالي **للمجموعة** ٢،٥٩٣ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٠م مقارنة بمبلغ ٢،٧٠١ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١١م و٣،٦٠٣ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٢م بزيادة بلغت ما نسبته ٣٣,٤% في عام ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠١١م وبزيادة نسبتها ٤,٢% في عام ٢٠١١م مقارنة بعام ٢٠١٠م.

مصروفات عامة وإدارية

بلغت المصروفات العامة والإدارية **للمجموعة** ٣٨٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٠م مقارنة بمبلغ ٤٣٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١١م و٣٩٠ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٢م.

وعكس الانخفاض الذي بلغ قدره ٤٤ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ١٠,١% في المصروفات العامة والإدارية في عام ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠١١م بصفة رئيسية انخفاضاً في تكاليف المرتبات في عام ٢٠١٢م كنتيجة لعدم وجود أية علاوة خاصة ممنوحة للموظفين في عام ٢٠١٢م.

وقد عكست الزيادة التي يبلغ قدرها ٤٥ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ١١,٧% في المصروفات العامة والإدارية في عام ٢٠١١م مقارنة بعام ٢٠١٠م وبصفة رئيسية الزيادة في الخدمات المستخدمة في عمليات التشغيل.

استهلاكات – مصروفات عامة وإدارية

يتم استهلاك الموجودات الثابتة للمجموعة، ماعدا الأراضي، على مدار العمر التشغيلي المقدر لها وفقاً لطريقة القسط الثابت.

بلغت رسوم الاستهلاك ذات الصلة بالأصول العامة والإدارية **للمجموعة** ٣٥٣ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٠م مقارنة بمبلغ ٣٣٥ مليون ريال سعودي في ٢٠١١م و٣١٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٢م.

هذا وقد عكس الانخفاض الذي بلغ قدره ٢٢ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٦,٥% في رسوم الاستهلاكات في عام ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠١١م والانخفاض الذي بلغ قدره ١٨ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٥,١% في رسوم الاستهلاكات في عام ٢٠١١م مقارنة بعام ٢٠١٠م في كل حالة من الحالات وبصفة رئيسية التصرف في الموجودات المستهلكة في عام ٢٠١١م.

الدخل من الأنشطة التشغيلية

في ضوء العوامل المذكورة أعلاه، فقد بلغ دخل **المجموعة** من الأنشطة التشغيلية ١،٨٥٠ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٠م مقارنة بمبلغ ١،٩٣٢ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١١م و٢،٨٩٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٢م بزيادة بلغت ٥٠,١% في عام ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠١١م وزيادة بلغت ٤,٤% في عام ٢٠١١م مقارنة بعام ٢٠١٠م على التوالي.

برنامج تحسين إنتاجية الموارد البشرية

بلغت التكاليف التي تحملتها **الشركة** فيما يتعلق ببرنامج الإنتاجية متعدد السنوات الذي تبنته **المجموعة** مبلغاً قدره ٧٥ مليون ريال سعودي في ٢٠١٠م و١٢٥ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١١م و٦٣٤ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٢م مما يعكس بصورة رئيسية التباين في أعداد الموظفين الذين يتركون العمل كل عام.

إيرادات ومصروفات أخرى، صافي

بلغ صافي الإيرادات الأخرى **للمجموعة** ٤٢٩ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١٠م مقارنة بمبلغ ٤٠٧ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١١م و٢٩٦ مليون ريال سعودي في ٢٠١٢م.

عكس الانخفاض الذي بلغ قدره ١١١ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٢٧,٣% في صافي الإيرادات الأخرى **للمجموعة** في عام ٢٠١٢م مقارنة بعام ٢٠١١م بصورة رئيسية الانخفاض في الغرامات المفروضة نظير التأخير عن التسليم والانتهاء من المشروعات بمبلغ ٤٥ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٢٦,٢% وزيادة الخسائر التي تكبدتها الشركات المستثمر فيها وفق طريقة حقوق الملكية التابعة **للشركة** والتي يبلغ قدرها ١٨ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٣٩,٣% والتي ترجع بدرجة كبيرة إلى الخسائر التي تكبدتها **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي** في ضوء حقيقة أن **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي** لا تحقق حالياً أية إيرادات ولكنها تتكبد مصروفات الاستهلاك وغيرها.

عكس الانخفاض الذي بلغ ٢٢ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٥,١% في صافي الإيرادات الأخرى **للمجموعة** في عام ٢٠١١م مقارنة بعام ٢٠١٠م بصفةٍ رئيسية انخفاضاً بواقع ٧٢ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٧٣,٦% في الدخل من مبيعات الموجودات الثابتة وعكس أيضاً زيادة بواقع ٢٤ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ١١١,١% في حصة **الشركة** من الخسارة الصافية من الشركات المستثمر فيها والمسجلة كحقوق ملكية كما هو مبين أدناه، والتي تم تعويضها بشكل كبير بزيادة بنحو ٥٤ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٤٥,٧% في الدخل من الغرامات والزيادة في الإيرادات الأخرى بنحو ١٨ مليون ريال سعودي أو ما نسبته ٨,٧%.

وفي ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م، بلغ نصيب **الشركة** من صافي الخسارة التي تكبدتها الشركات المستثمر فيها والمسجلة كحقوق ملكية ٢٢ مليون ريال سعودي و٤٦ مليون ريال سعودي و٦٤ مليون ريال سعودي على التوالي. وتعكس هذه الخسائر في المقام الأول الخسائر التي تكبدتها **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي** والتي ترجع بصفة أساسية إلى أن **هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي** لا تحقق حالياً أية إيرادات ولكنها تتحمل مصروفات الاستهلاك وغيرها.

صافي ربح السنة

وعلى نحو يعكس العوامل السابقة فإن صافي دخل **المجموعة** لعام ٢٠١٠م بلغ ٢،٢٧٩ مليون ﷼ سعودي مقارنةً بمبلغ ٢،٢١٣ مليون ﷼ سعودي لعام ٢٠١١م و٢،٥٦١ مليون ﷼ سعودي لعام ٢٠١٢م، بزيادة قدرها ١٥,٧% في عام ٢٠١٢م مقارنةً بعام ٢٠١١م وزيادة بنسبة ٢,٩% في عام ٢٠١١م مقارنةً بعام ٢٠١٠م.

السيولة والموارد الرأسمالية

نظرة عامة

تتمثل المتطلبات النقدية الأساسية **للمجموعة** في تمويل برنامج النفقات الرأسمالية الهام والمستمر، والذي نورد فيما يلي مناقشة تفصيلية لعناصره الأساسية. في السنوات الماضية، كانت التدفقات النقدية التشغيلية **للمجموعة** غير كافية لتمويل برنامج النفقات الرأسمالية بالكامل، لذا كانت متحصلات القروض (بما في ذلك التمويل الحكومي المدعم) والأوراق المالية المصدرة أحد مصادر التمويل المهمة **للمجموعة**. ومع توقع استمرار المستويات المرتفعة لبرنامج النفقات الرأسمالية **للمجموعة** في المستقبل المنظور، فمن المتوقع أيضاً استمرار متحصلات القروض كمصدر مهم لتمويل **المجموعة** في السنوات المقبلة.

إعداد الموازنة والتخطيط

تقوم **إدارة التخطيط الرأسمالي** بإدارة عملية إعداد الموازنة **للشركة** عادةً وفقاً لتوقعات الطلب التي تعدها **إدارة تخطيط النظم** بالتعاون مع **وزارة التخطيط**. ويعتمد توقع الطلب عادةً على التوقع طويل الأجل، الذي يخضع للمراجعة والتحديث الدوريين. إضافةً إلى أن وحدات أعمال **المجموعة** تقوم بإعداد موازنة وخطة إنفاق للاستثمار بناءً على توقع الطلب هذا. كما يتم التعامل مع أي مشروع تمت الموافقة عليه في أية موازنة سابقة على أنه نفقات رأسمالية مخصصة. وتقوم إدارة التخطيط الرأسمالي **للمجموعة** بتنسيق خطة الاستثمار والموازنة من خلال وحدات الأعمال، وبناءً على هذه الموازنة المعتمدة تقوم **المجموعة** بوضع خطتها التمويلية لهذا العام. إضافةً إلى أنه عند توقع عدم كفاية التدفق النقدي التشغيلي **للمجموعة** لتمويل برنامج النفقات الرأسمالية بالكامل، فإن **المجموعة** تقوم حينها بتقييم خيارات التمويل، بما في ذلك الاقتراض ومعاملات أسواق رأس المال. وفي حالة عدم كفاية التدفقات النقدية الداخلية **للمجموعة** وعمليات الاقتراض الخارجية لتمويل برنامج النفقات الرأسمالية التابع لها، ينبغي **للشركة** السعي للحصول على الدعم من **الحكومة** أو تأجيل هذه النفقات الرأسمالية المخطط لها.

التدفق النقدي

بالنسبة لفترتي الستة أشهر المنتهيتين في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م و٢٠١٣م

يبين الجدول التالي التدفق النقدي **للمجموعة** من الأنشطة التشغيلية وأنشطة الاستثمار والأنشطة التمويلية المتعلقة بفترتي الستة أشهر المنتهيتين في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م و٢٠١٣م.

	فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو	
	٢٠١٢م	**٢٠١٣م**
	(*مليون ريال سعودي*)	
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية.....	٧،٨٥٤	٧،١٥٠
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية.....	(١٧،٩٢١)	(٢١،٤١٢)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية.....	١٢،٤٥٤	١٨،٢٣٣
رصيد النقد وما يعادله في نهاية الفترة.....	٩،٦٩٣	٧،٠١٦

بلغ صافي النقد **للمجموعة** من الأنشطة التشغيلية في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م نحو ٧،٨٥٤ مليون ريال سعودي مقارنةً بمبلغ ٧،١٥٠ مليون ريال سعودي في نفس الفترة من عام ٢٠١٣م. ويمثل التدفق النقدي التشغيلي **للمجموعة** في الأساس صافي الدخل للعام المعدّل تصاعدياً بحيث يعكس رسوم الاستهلاك الكبيرة والذمم الدائنة والعائدات المؤجلة والمعدّل تنازلياً ليعكس الأرصدة المدينة والدفعات المقدمة.

وبلغ صافي النقد **للمجموعة** المستخدم في أنشطة الاستثمار خلال فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م نحو ١٧،٩٢١ مليون ريال سعودي مقارنةً بمبلغ ٢١،٤١٢ مليون ريال سعودي في نفس الفترة من عام ٢٠١٣م. في فترتي الستة أشهر، كانت الاستثمارات الرئيسية في مشاريع قيد التنفيذ وتتعلق ببرنامج النفقات الرأسمالية **للمجموعة**. في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م، كلفت المشاريع قيد التنفيذ **للمجموعة** مبلغ ١٧،٩٨٠ مليون ريال سعودي (تشمل صافي تكاليف التمويل المرسملة بمبلغ ٤٧١ مليون ريال سعودي). وفي فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، كلفت المشاريع قيد التنفيذ **للمجموعة** مبلغ ٢٠،٦١٩ مليون ريال سعودي (تشمل صافي تكاليف التمويل المرسملة بمبلغ ٦٠٠ مليون ريال سعودي).

بلغ صافي النقد **للمجموعة** من الأنشطة التمويلية في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م نحو ١٢،٤٥٤ مليون ريال سعودي مقارنةً بمبلغ ١٨،٢٣٣ مليون ريال سعودي في نفس الفترة من عام ٢٠١٣م. وتتألف أنشطة تمويل **الشركة** في الأساس من صافي التمويل الجديد الذي تم جمعه (في شكل قروض من البنوك ومن **الحكومة** بالإضافة إلى إصدار **الصكوك**) وتوزيع الأرباح. في فترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٢م، جمعت **الشركة** تمويلاً صافياً جديداً بمقدار ١٢،٩٨٢ مليون ريال سعودي ووزعت أرباحاً بلغت ٥٢٨ مليون ريال سعودي. وفي فترة الستة أشهر المنتهية

في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، جمعت **الشركة** تمويلاً صافياً جديداً بمقدار ١٨،٧٦٤ مليون ريال سعودي ووزعت أرباحاً بلغت ٥٣١ مليون ريال سعودي.

بالنسبة للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

يبين الجدول التالي التدفق النقدي **للمجموعة** من الأنشطة التشغيلية وأنشطة الاستثمار والأنشطة التمويلية في الأعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
		(*مليون ريال سعودي*)	
صافي النقد الناتج من الأنشطة التشغيلية.....	١٧،٠٠٣	١٧،٥٤٥	٢١،٩٩٧
صافي النقد المستخدم في الأنشطة الاستثمارية	(٢٧،٣٤٩)	(٢٩،٣٢٢)	(٣٨،٢٠٨)
صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية	١٤،٦٩١	١١،٨٥٦	١١،٩٥٠
رصيد النقد وما يعادله في نهاية العام	٧،٢٢٨	٧،٣٠٧	٣،٠٤٦

بلغ صافي النقد الخاص **بالمجموعة** من الأنشطة التشغيلية في عام ٢٠١٠م نحو ١٧،٠٠٣ مليون ريال سعودي مقارنةً بمبلغ ١٧،٥٤٥ مليون ريال سعودي في ٢٠١١م و٢١،٩٩٧ مليون ريال سعودي في ٢٠١٢م.

بلغ صافي نقد **المجموعة** المستخدم في أنشطة الاستثمار في ٢٠١٠م نحو ٢٧،٣٤٩ مليون ريال سعودي مقارنةً بمبلغ ٢٩،٣٢٢ مليون ريال سعودي في عام ٢٠١١م. و٣٨،٢٠٨ مليون ريال سعودي في ٢٠١٢م. وكانت الاستثمارات الرئيسية المنفذة سنوياً موجهة لمشاريع قيد التنفيذ المتعلقة ببرنامج النفقات الرأسمالية **للمجموعة**. وفي ٢٠١٠م، كلفت المشاريع قيد التنفيذ **للمجموعة** ٢٨،٣٣٢ مليون ريال سعودي (تشمل صافي تكاليف التمويل المرسملة البالغة ١،٠٧٠ مليون ريال سعودي). وفي ٢٠١١م، كلفت المشاريع قيد التنفيذ **للمجموعة** ٢٨،٩٧٢ مليون ريال سعودي (تشمل صافي تكاليف التمويل المرسملة البالغة ١،١٥١ مليون ريال سعودي). وفي ٢٠١٢م، كلفت المشاريع قيد التنفيذ **للمجموعة** ٣٨،١٤٤ مليون ريال سعودي (تشمل صافي تكاليف التمويل المرسملة البالغة ١،٢٢٢ مليون ريال سعودي). وللحصول على البيان التفصيلي لهذه التكاليف الموزعة على مشاريع توليد الطاقة ونقلها وتوزيعها، راجع "*– النفقات الرأسمالية*".

بلغ صافي النقد الخاص **بالمجموعة** من الأنشطة التشغيلية في عام ٢٠١٠م نحو ١٤،٦٩١ مليون ريال سعودي مقارنةً بمبلغ ١١،٨٥٦ مليون ريال سعودي في ٢٠١١م، و١١،٩٥٠ مليون ريال سعودي في ٢٠١٢م، وجمعت **الشركة** صافي تمويل جديد بمبلغ ١٢،٤٨٣ مليون ريال سعودي ووزعت أرباحاً بلغت ٥٣٣ مليون ريال سعودي. في ٢٠١٣م، جمعت **الشركة** صافي تمويل جديد بلغ ١٢،٣٩٣ مليون ريال سعودي ووزعت أرباحاً بلغت ٥٣٨ مليون ريال سعودي. في ٢٠١٠م، جمعت **الشركة** صافي تمويل جديد بلغ ١٥،٢٣١ مليون ريال سعودي ووزعت أرباحاً بلغت ٥٤٠ مليون ريال سعودي.

النفقات الرأسمالية

تعتمد النفقات الرأسمالية **للشركة** كما هو مذكور أعلاه تحت البند "*– إعداد الموازنة والتخطيط*" على تلبية الطلب المستقبلي المتوقع على الكهرباء في **المملكة**. وعلى الرغم من أن **الشركة** ربما تقوم بإعداد خطط توقعات الطلب طويلة الأجل والنفقات الرأسمالية الأولية بناءً على هذه التوقعات، إلا أن هذه الخطط تخضع لتغيير جوهري من عامٍ لآخر.

يبين الجدول التالي النفقات الرأسمالية **للمجموعة** للمشاريع قيد التنفيذ للأعوام ٢٠١٠م و ٢٠١١م و ٢٠١٢م(*).

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
	(مليون ريال سعودي)		
مشاريع توليد الطاقة	١٥،٤٢٤	١٣،٧٧٢	١٨،٤٨١
مشاريع نقل الطاقة	٦،٤٠٧	٧،١٢١	٩،٧٤٦
مشاريع التوزيع	٣،٩٣١	٧،٧١٠	٨،٩٢٩
مشاريع عامة	٢٧٦	٣٦٩	٩٨٨
إجمالي المشاريع قيد التنفيذ	**٢٦،٠٣٨**	**٢٨،٩٧٢**	**٣٨،١٤٤**

ملاحظة:

(*) بلغ صافي تكلفة التمويل المرسملة على المشاريع قيد التنفيذ ١،٠٧٠ مليون ريال سعودي في ٢٠١٠م و ١،١٥١ مليون ريال سعودي في ٢٠١١م و ١،٢٢٢ في ٢٠١٢م، وهذا مشمول في المبالغ المذكورة في الجدول.

يوضح الجدول التالي تفاصيل القدرة الإنتاجية المركبة التي تم إضافتها في ٢٠١٢م.

وصف المشروع	المنطقة	القدرة الإنتاجية (ميغاواط)	تكلفة المشروع (مليون ريال سعودي)	تاريخ بدء تشغيل الوحدات	عدد الوحدات
توسعة محطة القرية	الشرقية	١٣٧	٦٤٥,٠	أبريل ٢٠١٢م	٢
توسعة محطة PP 10	الوسطى	٤٧٢	٢,٣٤٦,٠	يونيو ٢٠١٢م	٨
الجوف	الشرقية	٥٦	٢٢٥,٠	يوليو ٢٠١٢م	١
توسعة محطة القصيم	الوسطى	٤٧٣	١،٧١٠,٠	يوليو ٢٠١٢م	٨
توسعة محطة كهرباء القرية (سي سي)	الشرقية	٣٧٨	٢،٢٣٥,٠	يوليو ٢٠١٢م	٣
توسعة محطة حائل	الوسطى	٢٦٧	٨٩١,٣	يوليو ٢٠١٢م	٤
توسعة محطة رفحاء	الشرقية	١٤٠	٥٦٨,٠	سبتمبر ٢٠١٢م	٢
توسعة محطة تبوك ٧	الغربية	١٢٢	٤٢٠,٠	نوفمبر ٢٠١٢م	٢
المجموع		**٢،٠٤٥**	**٩،٠٤٠,٣**		**٣٠**

تتعلق النفقات الرأسمالية الخاصة بالنقل والتوزيع في الأساس في عام ٢٠١٢م بزيادة طول الشبكات وزيادة عدد المحطات الفرعية وتحسين ربط النقل وربط عملاء توزيع جدد.

النفقات الرأسمالية المخصصة والمخطط لها

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، قامت **المجموعة** بإعداد موازنة للنفقات الرأسمالية بلغت ٤٨،٤ مليار ريال سعودي، كما هو مبين في الموازنة السنوية لعام ٢٠١٣م. وتعكس هذه المخصصات المبالغ التي حصلت **المجموعة** على الموافقات ذات الصلة لإنفاقها في السنوات المقبلة (والتي تشمل الدفعات الملزمة قانوناً والتقديرية)، على الرغم من أن هناك توقعات بتكبد جزء كبير من النفقات في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٣م.

يبين الجدول التالي مخصصات **المجموعة** المتعلقة بقروضها طويلة الأجل والتزامات الشراء في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

	دفعات مستحقة في				مجموع
	أقل من سنة واحدة	من سنة إلى ٣ سنوات	من ٣ إلى ٥ سنوات	أكثر من ٥ سنوات	الدفعات المستحقة
	(*مليون ريال سعودي*)				
قروض طويلة الأجل	١،٤٦٨	٢،٩٤٨	٢،٩٥٧	٦،٢٩١	١٣،٦٦٥
مخصصات الشراء[*]	٦،٦٣٤	١٨،٣٨٠	٢١،٠٨٣	١٢،٥٩٨	٥٨،٦٩٥
المجموع	٨،١٠٢	٢١،٣٢٨	٢٤،٠٤١	١٨،٨٨٩	٧٢،٣٦٠

ملاحظة:

(*) لدى **الشركة** اتفاقيات طاقة طويلة الأجل مع **المحطات المستقلة لإنتاج الكهرباء والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** حيث تعهدت **الشركة** من خلال هذه الاتفاقيات بشراء كامل الطاقة المنتجة من هذه المحطات وفقاً لشروط وأسعار محددة، وتمتد هذه الاتفاقيات لفترات تصل إلى ٢٠ سنة قابلة للتجديد لفترات مستقبلية أخرى بموافقة الطرفين (راجع قسم "*وصف الشركة – وحدات الأعمال – توليد الكهرباء – المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء*").

التوليد

تخطط **المجموعة** لمواصلة زيادة قدرتها الإنتاجية. ويبين الجدول التالي تفاصيل مشاريع توليد الطاقة التي تتوقع **المجموعة** بدء تشغيلها في الفترة حتى ٢٠١٧م. وتتوقع **المجموعة** استثمار ٦٥ مليار ريال سعودي في مشاريع توليد الطاقة خلال هذه الفترة.

وصف المشروع	المنطقة	الطاقة الإنتاجية المتعاقد عليها (ميغاواط)	السنة المقررة لبدء تشغيل الوحدة الأولى
شرورة	الجنوبية	١٢٩	٢٠١٣م
نجران لتبريد الهواء (توسعة محطة نجران ١)	الجنوبية	٥٦	٢٠١٣م
توسعة محطة نجران.....	الجنوبية	٥٦	٢٠١٣م
توسعة محطة الجوبة ٣	الجنوبية	٦٢	٢٠١٣م
توسعة محطة الجوبة ٤	الجنوبية	٦٢	٢٠١٣م
توسعة محطة تبوك ٨	الغربية	١٢٩	٢٠١٣م

وصف المشروع	المنطقة	الطاقة الإنتاجية المتعاقد عليها (ميغاواط)	السنة المقررة لبدء تشغيل الوحدة الأولى
توسعة محطة القرية	الشرقية	١٢٥	٢٠١٣م
محطة الشعيبة (سي سي)	الغربية	١،٢٣٨	٢٠١٣م
محطة كهرباء الوجه ٢	الغربية	٢١١	٢٠١٣م
محطة كهرباء رابغ البخارية ٦	الغربية	٢،٥٥٥	٢٠١٤م
البخارية PP 10	الوسطى	١،٠٣٦	٢٠١٤م
توسعة محطة القرية	الشرقية	١٢٠	٢٠١٤م
PP12 (سي سي)	الوسطى	٢،٠٥٦	٢٠١٤
محطة كهرباء جنوب جدة المرحلة ١	الغربية	٢،٤٠٠	٢٠١٥م
توسعة محطة رفحاء ٢	الشرقية	٦٠	٢٠١٦م
محطة كهرباء الشقيق	الجنوبية	٢،٤٠٠	٢٠١٦
محطة رفحاء (سي سي)	الشرقية	١٠٠	٢٠١٧م
المجموع.....		**١٢،٧٩٥**	

والهدف من القدرة الإنتاجية الإضافية المخطط لها هو تمكين **المجموعة** من تحقيق هامش طاقة على مستوى **المملكة** لا يقل عن ١٠% والحفاظ على ذلك الهامش خلال الفترة حتى ٢٠١٦م.

النقل

تعتزم **المجموعة** مواصلة توسيع شبكة النقل الخاصة بها بغرض الحد قدر الإمكان من حالات الاختناق وربط المناطق المعزولة فيما بينها وربط محطات كهرباء جديدة بالشبكة.

وتقدر النفقات الرأسمالية اللازمة لتوسيع شبكة النقل وصيانتها وتطويرها من ١٦ إلى ٢٣ مليار ﷼ سعودي سنويا من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٧م.

التوزيع

تقدر **المجموعة** أنها ستنفق ما يقرب من ١١ إلى ١٣ مليار ﷼ سعودي سنوياً في المدة من ٢٠١٣م حتى ٢٠١٧م في توسيع شبكة التوزيع وصيانتها وتحسينها. ولكن لا يمكن إعطاء أي تأكيد بالنسبة للمبالغ الحقيقية للنفقات الرأسمالية التي ربما يتم تكبدها في الفترات المقبلة. ويعتمد التوقيت وقيمة النفقات الرأسمالية بشكل كبير على ظروف السوق ومدى تقدم المشاريع والفرص الجديدة التي ربما تبرز **ومجموعة** من العوامل الأخرى الخارجة عن سيطرة **المجموعة**.

رأس المال العامل

يقر أعضاء مجلس الإدارة أن لدى **الشركة** وشركاتها التابعة رأس مال عامل يكفي لفترة ١٢ شهراً التالية مباشرة بعد تاريخ نشر نشرة الإصدار هذه.

تحليل بعض بنود الميزانية

يبين الجدول التالي بيانات المركز المالي **للشركة** كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م والسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر للأعوام ٢٠١٠م و ٢٠١١م و ٢٠١٢م على التوالي.

	كما في ٣٠ يونيو	كما في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٣م غير مراجعة	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
		(*مليون ريال سعودي*)		
النقد وما يعادله	٧،٠١٦	٧،٢٢٨	٧،٣٠٧	٣،٠٤٦
ذمم مستهلكي الكهرباء وإيرادات مستحقة، صافي	١٧،٢٩٤	٩،٩٦٥	١٢،٠٢٧	١٣،٤٢٧
دفعات مقدمة وأرصدة مدينة أخرى، صافي	٤،٩٤٤	٣،٦٣٥	٤،٨٥٤	٥،١٩٤
مخزون، صافي	٦،٨٥٠	٥،٧٠٥	٥،٥٦٣	٥،٨٢١
مجموع الموجودات المتداولة	**٣٦،١٠٤**	**٢٦،٥٣٣**	**٢٩،٧٥٠**	**٢٧،٤٨٨**
قرض لشركة زميلة	١،٣١٣	٣٦٦	٣٦٦	٣٦٦
استثمارات في حقوق ملكية شركات وأخرى	٢،٠٦٦	٢،٣٠٠	٢،٤٠٥	٢،١٩١
المشاريع قيد التنفيذ	٤٩،٩٤٤	٢٦،٠٣٨	٢٢،٢٦١	٣٩،٨٩٠
موجودات ثابتة، صافي	١٧٣،٥٨٤	١٣٥،٦٣٥	١٥٨،٦٧٣	١٦٨،٦٥٢
مجموع الموجودات غير المتداولة	٢٢٦،٩٠٧	١٦٤،٣٣٩	١٨٣،٧٠٤	٢١١،٠٩٨
مجموع الموجودات	**٢٦٣،٠١١**	**١٩٠،٨٧٢**	**٢١٣،٤٥٤**	**٢٣٨،٥٨٦**
ذمم دائنة	٣٩،٩٢٧	٢١،٨٧٦	٢٦،٢٤١	٣٤،٥٠٩
مستحقات وذمم دائنة أخرى	٣،٣٥٠	٤،٤٠٢	٤،٦٠٦	٤،٧٣٦
قروض قصيرة الأجل والجزء المتداول من القروض طويلة الأجل	١،٨١٧	١،١٨٩	٣،١٣٣	١،٤٦٨
الصكوك	—	—	٥،٠٠٠	—
مجموع المطلوبات المتداولة	**٤٥،٠٩٤**	**٢٧،٤٦٨**	**٣٨،٩٨٠**	**٤٠،٧١٣**
قروض طويلة الأجل	١٥،٤٤٠	١٠،٦٣٢	١٣،٥٨٢	١٢،١٩٧
الصكوك	٢٨،٠٦٤	١٩،٠٠٠	١٤،٠٠٠	٢٠،٥٦٣
تعويضات الموظفين	٥،٠٦٥	٤،٦٩٠	٤،٨٣٩	٥،١٦٨
إيرادات مؤجلة، صافي	٢٣،٦٦٧	١٦،٧٣٧	٢٠،٤٧٠	٢٢،٢٩٠
تأمينات مشتركين	١،٥١١	١،٢٩٥	١،٣٦٨	١،٤٥٤
ذمم حكومية طويلة الأجل	٦٤،٠٣٨	٤٤،٢٤٤	٤٩،٠٤٧	٥٨،٤٨٧
قروض حكومية	٢٥،٤٩٥	١٦،١٤٨	١٨،٨٤٥	٢٣،٣٧٤
مخصصات التغير في القيمة العادلة لعقود التحوط	٣٠٩	٣٨٨	٤٣٢	٣٧١

مجموع المطلوبات غير المتداولة.....	١٦٣،٥٩٠	١١٣،١٣٥	١٢٢،٥٨١	١٤٣،٩٠٤
مجموع المطلوبات	**٢٠٨،٦٨٤**	**١٤٠،٦٠٢**	**١٦١،٥٦١**	**١٨٤،٦١٧**
رأس المال	٤١،٦٦٦	٤١،٦٦٦	٤١،٦٦٦	٤١،٦٦٦
احتياطي نظامي	١،٨١١	١،٣٣٣	١،٥٥٤	١،٨١١
احتياطي عام	٥٤٠	٥٣٦	٥٣٨	٥٤٠
أرباح مبقاة.....	١٠،٦٢٠	٧،١٢٢	٨،٥٦٦	١٠،٣٢٣
صافي التغير في القيمة العادلة لعقود التحوط.....	(٣٠٩)	(٣٨٨)	(٤٣٢)	(٣٧١)
مجموع حقوق المساهمين.....	٥٤،٣٢٨	٥٠،٢٧٠	٥١،٨٩٣	٥٣،٩٦٩
مجموع المطلوبات وحقوق المساهمين.....	**٢٦٣،٠١١**	**١٩٠،٨٧٢**	**٢١٣،٤٥٤**	**٢٣٨،٥٨٦**

الموجودات

تعتبر الموجودات الثابتة المشاريع قيد التنفيذ من أهم موجودات **المجموعة** والتي تشكل معاً ٨٥% من أصولها كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، مقارنةً بمبلغ ٨٧,٤% في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و٨٤,٨% في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و٨٤,٧% في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م. وتتألف الموجودات الثابتة **للمجموعة** بشكل أساسي من أدوات ومعدات توليد الطاقة والنقل والتوزيع، فضلاً راجع "*وصف الشركة – وحدات الأعمال*" علماً بأنه يتم توضيح المشاريع قيد التنفيذ تحت بند "*السيولة والموارد الرأسمالية – النفقات الرأسمالية*"

إضافة إلى أن الأرصدة المدينة المستحقة من مستهلكي الكهرباء من أهم الموجودات الحالية **للمجموعة**. يبين الجدول التالي تفاصيل الأرصدة المدينة الإجمالية **للمجموعة** من المشتركين في٣١ ديسمبر عن الأعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

	كما في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
	(*مليون ريال سعودي، باستثناء النسبة المئوية*)		
إجمالي الذمم المدينة للمشتركين.....	١١،٠٨٠	١٣،٣٤٦	١٤،٩١٩
كنسبة مئوية من الموجودات الإجمالية (بـ %)	٥,٨	٦,٣	٦,٣
الأرصدة المدينة المستحقة من العملاء الحكوميين[1]	١،٨٣١	٢،٢٤٤	٢،٤٦١
مخصص ديون مشكوك في تحصيلها	(٢،٣٧٩)	(٢،٥٠١)	(٢،٧٥٣)
معدل التخصيص (بـ %)[2]	٢١,٥	١٨,٧	١٨,٥

ملاحظات:

(1) شركة **أرامكو السعودية** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**.

(2) مخصصات مقسمة حسب الذمم المدينة الإجمالية.

يبين الجدول التالي تفاصيل الذمم المدينة **للشركة** المستحقة من مستهلكي الكهرباء في٣١ ديسمبر عن الأعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

	كما في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
		(*مليون ريال سعودي*)	
جهات حكومية	١،٠٧٢	٢،٨٧٠	٤،٣٦٥
الشرائح التجارية والسكنية	٥،٣٨٨	٤،٨٦٢	٤،٢٣٢
كبار الشخصيات من العملاء	٢،٢١٦	٢،٣٥٩	٢،٥٠٢
شركة **أرامكو السعودية**	١،٤٦٨	١،٩٠٨	٢،٢٢٩
ربط الكهرباء	٥٧٢	١،٠١١	١،٣٦٠
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة	٣٦٣	٣٣٦	٢٣٢
مجموع الذمم المدينة للكهرباء	**١١،٠٨٠**	**١٣،٣٤٦**	**١٤،٩١٩**

منذ نشأة **الشركة** في عام ٢٠٠٠م لم تدفع **الحكومة** لها قيمة استهلاكها من الكهرباء بالكامل وفي المقابل لم تدفع **الشركة** ثمن الوقود الذي تورده **أرامكو السعودية** أو ثمن الطاقة المشتراة من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**. فضلاً راجع قسم "*وصف **الشركة** – العلاقة مع الحكومة*".

الالتزامات

تعتبر عمليات الاقتراض (بما في ذلك القروض الحكومية) والذمم المدينة الحكومية طويلة الأجل والذمم الدائنة وصافي الإيرادات المؤجلة من أكثر التزامات **المجموعة** أهمية (والتي تمثل المبلغ المؤجل لتعرفة الربط المستحقة للمشتركين الجدد، راجع "*– نتائج العمليات – مقارنة عام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م – الإيرادات التشغيلية*". وتمثل هذه الالتزامات مجتمعة ٩٥,١% من الالتزامات الإجمالية كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م مقارنة بنسبة ٩٣,٦% في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و٩٣% في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و٩٢,٣% في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م.

كما أن معلومات عمليات الاقتراض الخاصة **بالشركة** في شكل قروض طويلة الأجل وصكوك وقروض حكومية مذكورة تحت البند "*ملخص المديونيات الأخرى*".

في ٢٠١٠م، كان ٢٤,١% من الذمم الدائنة المستحقة على **الشركة** متعلقة بثمن الوقود غير المسدد لصالح **أرامكو السعودية**، و٣٦,٩% متعلقة بثمن الطاقة غير المسدد لصالح **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** و١٢,٨% متعلقة برسوم البلدية غير المسددة. وتم خلال عامي ٢٠١٠م و٢٠١١م تحويل مبلغ ٤١ مليار ريال سعودي، من الذمم الدائنة مقابل الوقود المورد **للشركة** من شركة **أرامكو السعودية** عن الفترة من تأسيس **الشركة** حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م، إلى **الحكومة** وتم تسجيلها كذمم حكومية طويلة الأجل، وفقاً لمحضر اجتماع **مجلس الوزراء** بتاريخ ١٤٢٧/٠٥/١٥هـ (الموافق ٢٠٠٦/٠٦/١١م) و١٤٣٣/٠٢/٠٦هـ (الموافق ٢٠١١/١٢/٣١م) و**قرار مجلس الوزراء** رقم ٢٧٧. إضافةً إلى أن الذمم الحكومية طويلة الأجل في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م تتضمن ٢٢,٣ مليار ريال سعودي تمثل الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية للقروض عديمة الفوائد التي تمنحها **الحكومة للشركة**. وبلغت الذمم الحكومية طويلة الأجل الخاصة بالشركة نحو

٦٤،٠٣٨ مليون ﷼ سعودي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، و٥٨،٤٨٧ مليون ﷼ سعودي و٤٩،٠٤٧ مليون ﷼ سعودي و٤٤،٢٤٤ مليون ﷼ سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و٢٠١١م و٢٠١٠م على التوالي.

في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م و٣١ ديسمبر ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م، بلغ إجمالي الذمم الدائنة **بالشركة** ٣٩،٩٢٧ و٢١،٨٧٦ و٢٦،٢٤١ و٣٤،٥٠٩ مليون ﷼ سعودي، مثلت منها نسبة ٤٥% و٢٤,١ و٣٩,٩ و٤٧,١% على التوالي مدفوعات مستحقة **لأرامكو السعودية**. وتعكس الذمم الدائنة المتزايدة المستحقة لشركة **أرامكو السعودية** حقيقة أن **الشركة** مستمرة في تأجيل الدفعات المستحقة **لأرامكو السعودية** ثمن الوقود الذي تورده لها. إضافةً إلى أن **الشركة** عليها ذمم دائنة كبيرة مستحقة **للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** والبلديات، مما يعكس حقيقة أنها تؤجل الدفعات المستحقة أيضا **للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** نظير الكهرباء التي تشتريها منها وحقيقة أن **الشركة** تؤجل دفع رسوم البلدية. وتؤجل **الشركة** هذه الدفعات المستحقة **لأرامكو السعودية والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** والبلديات بناءً على **القرار رقم ٢٢٧**،وهذا يتماشى مع ممارستها في السابق. ويبلغ إجمالي الذمم الدائنة المستحقة **للمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** والبلديات مجتمعين نحو ١٣،٠١٣ مليون ﷼ سعودي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، و١٠،٨٨٥ و١١،٦٩٥ و١٢،٥٦٠ مليون ﷼ سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م على التوالي.

حقوق المساهمين

يبين الجدول التالي حقوق المساهمين في **الشركة** كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م و٣١ ديسمبر من أعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

	كما في ٣٠ يونيو	**كما في ٣١ ديسمبر**		
	٢٠١٣م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
		(*مليون ﷼ سعودي*)		
رأس المال	٤١،٦٦٦	٤١،٦٦٦	٤١،٦٦٦	٤١،٦٦٦
احتياطي نظامي	١،٨١١	١،٣٣٣	١،٥٥٤	١،٨١١
احتياطي عام	٥٤٠	٥٣٦	٥٣٨	٥٤٠
أرباح مبقاة	١٠،٦٢٠	٧،١٢٢	٨،٥٦٦	١٠،٣٢٣
صافي التغير في القيمة العادلة لعقد التحوط	(٣٠٩)	(٣٨٨)	(٤٣٢)	(٣٧١)
مجموع حقوق المساهمين	**٥٤،٣٢٨**	**٥٠،٢٧٠**	**٥١،٨٩٣**	**٥٣،٩٦٩**

وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، تم تقسيم رأس مال **الشركة** إلى ٤،١٦٦،٥٩٣،٨١٥ سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات سعودية للسهم الواحد، وعلى **الشركة** تحويل ١٠% من دخلها السنوي الصافي من كل عام لاحتياطيها النظامي شريطة أنه طالما أن الاحتياطي يتجاوز ٥٠% من رأس مالها المدفوع، يجوز للمساهمين إيقاف تحويلاتهم. ويشتمل الاحتياطي العام **للشركة** على رصيد احتياطات **الشركة السعودية الموحدة للكهرباء** في ٥ أبريل ٢٠٠٠م، وهو تاريخ اندماجها في **الشركة**. ويمثل صافي التغير في القيمة العادلة لعقود التحوط التغييرات في القيمة العادلة لعدد محدود من عقود التحوط لأسعار الفائدة وأسعار الصرف التي أبرمتها **الشركة**. وحيث إن عقود التحوط هذه يتم تصنيفها على أنها تحوطات التدفق النقدي السارية فإن التغييرات في القيمة العادلة تنعكس في حقوق المساهمين.

وبما يعكس بصفة أساسية صافي الأرباح مخصوماً منها الأرباح المدفوعة كل عام، زادت الأرباح المبقاة من ٧،١٢٢ مليون ﷼ سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م إلى ٨،٥٦٦ مليون ﷼ سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و١٠،٣٢٣ مليون ﷼ سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م و١٠،٦٢٠ مليون ﷼ سعودي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م. وتدفع **الشركة** الأرباح لمساهمي الأقلية فقط لأن **الحكومة** تنازلت عن حقها في الأرباح حتى عام ٢٠١٩م، طالما لم تتجاوز الأرباح الموزعة ١٠% من القيمة الاسمية لسهم **الشركة**، ووفقاً لهذا التنازل، لا تدفع **الشركة** أيضاً الأرباح **لأرامكو السعودية** لأنها مملوكة بالكامل **للحكومة**، فضلاً راجع "*وصف **الشركة** – الخلافات مع **أرامكو السعودية***".

ليس هناك أي حقوق خيار على رأس مال الشركة أو أي من شركاتها التابعة.

المباني والمحطات والمعدات

بلغ صافي القيمة الدفترية بمحفظة المجموعة من الأراضي والمباني في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م نحو ٢،٢٩٤ مليون ﷼ سعودي و٨،٢٨٧ مليون ﷼ سعودي على التوالي.

الالتزامات المحتملة

تتعلق الالتزامات المحتملة **للشركة** في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م بشكل جوهري بالخلافات المستمرة مع **أرامكو السعودية** بحسب المناقشة الواردة تحت قسم "*وصف **الشركة** – الخلافات مع **أرامكو السعودية***". إضافةً إلى أن **للمجموعة** التزامات محتملة بموجب ضمانات واعتمادات مستندية معينة نذكر مجموعها في الجدول التالي كما في ٣١ ديسمبر من الأعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

	كما في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م
		(*مليون ﷼ سعودي*)	
الضمانات	٤٣٢,٠	٤٥٣,٠	٣١٦,٠
الاعتمادات المستندية	٦٣,٠	٠,٣	١,٢
مجموع الالتزامات المحتملة	٤٩٥,٠	٤٥٣,٠	٣١٧,٠

الإفصاح عن المخاطر

تتعرض **المجموعة** لمجموعة من المخاطر المالية في أنشطتها، بما في ذلك مخاطر السوق ومخاطر السيولة ومخاطر الائتمان. وتعتبر **الشركة** أن المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها **المجموعة** هي مخاطر أسعار العمولات التي تسببها تأثيرات الحركة في أسعار الفائدة المتعلقة بالقروض ذات معدلات الفائدة العائمة، وفي ٢٠١٠م و٢٠١١م مخاطر أسعار العملات المتعلقة بالتزام معين باليورو، أعفيت منه الآن. وتسعى **الشركة** لإدارة هذه المخاطر من خلال استخدام أدوات التحوط التي تحول جزءًا من مخاطر أسعار الفائدة العائمة إلى أسعار فائدة ثابتة، والتي ثبتت سعر صرف اليورو/دولار أمريكي لحمايتها من آثار التذبذب في سعر الصرف.

وفيما يتعلق بمخاطر السيولة، فإن سياسية الشركة تؤكد على الاحتفاظ بحد أدنى من مليار ﷼ سعودي في رصيد النقد وما يعادله (والذي يتم الاحتفاظ به في عددٍ من البنوك السعودية المرموقة على هيئة إيداعات قصيرة الأجل). وترتبط متطلبات

التمويل الرئيسية **للمجموعة** ببرنامج النفقات الرأسمالية الذي تنفذه، وتؤكد **الشركة** على أنها تحافظ على المرونة الكافية ضمن هذا البرنامج لإدارة النفقات مقابل التمويل المتاح لها. وفي هذا الإطار، تسعى **الشركة** للحفاظ على مجموعة من خيارات التمويل المتاحة، بما في ذلك إصدار الأوراق المالية والقروض البنكية في أسواق رأس المال المحلية والدولية وتمويل وكالات التصدير الائتماني. كما تلقت **الشركة** أيضاً تمويلاً مدعماً كبيراً من **الحكومة** في الماضي وتتوقع أن يظل هذا التمويل متوفراً في المستقبل، على الرغم من عدم وجود ضمانات لاستمرار ذلك.

ولا ترى **الشركة** أنها معرضة لمخاطر ائتمانية كبيرة فيما يتعلق بالأرصدة المدينة مما ينعكس من قدرتها على إلغاء توصيلات أغلب عملائها الذين لا يدفعون فواتيرهم، بينما تواجه **الشركة** مخاطر ائتمانية محدودة فيما يتعلق بأرصدة النقد وما يعادله وفيما يتعلق بمحفظتها من الأوراق المالية الخاصة بالاستثمار.

مخصص الزكاة

لم تقم المجموعة بوضع أي مخصص للزكاة المستحقة على السنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر من ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م. وهذا يوضح حقيقة أنه لأغراض الزكاة فإن صافي الدخل المعدل **للمجموعة** ووعاء الزكاة الشرعية سلبي بمعنى أنه لا يوجد عليها مستحقات في هذا الشأن.

وتلقت الشركة التقييمات النهائية للزكاة عن كل السنوات وحتى ٢٠٠٨م. وتم تقديم كشوفات الزكاة الخاصة **بالشركة** عن الأعوام ٢٠٠٩م و٢٠١٠م و٢٠١١م للهيئات المعنية وجاري مراجعتها.

التقارير القطاعية

لم يسبق أن قدمت **المجموعة** تقارير نتائجها على أساس القطاعات الرئيسية، مما يبرز حقيقة أنه على الرغم من تقسيم أنشطتها إلى توليد ونقل وتوزيع، إلا أن هذه الأنشطة تكمل بعضها البعض من حيث تحقيق الإيرادات لعملاء **المجموعة**، وكما أن معظم إيرادات **المجموعة** في السابق تأتي من مبيعاتها من الكهرباء لعملائها.

وتأسست في عام ٢٠١٢م شركة نقل مستقلة للاستحواذ على جميع موجودات النقل الخاصة **بالشركة**، وتتوقع **الشركة** تأسيس أربع شركات لتوليد الطاقة وشركة توزيع واحدة أيضاً للاستحواذ على موجوداتها الخاصة بالتوليد والتوزيع على التوالي، وعقب تقسيم **الشركة** إلى شركات توليد ونقل وتوزيع مستقلة، تتوقع **المجموعة** أن تكون في وضعٍ يسمح لها بإعداد تقارير مستقلة بنتائج هذه الأنشطة على أساس القطاعات الرئيسية.

السياسات المحاسبية الهامة والتقديرات المحاسبية الحاسمة والمصادر الرئيسية لجوانب الغموض التي تكتنف التقييمات
عند إعداد القوائم المالية **للمجموعة**، تحتاج الإدارة إلى إجراء تقديرات وإبداء اجتهادات وافتراضات، وتؤثر هذه الإجراءات على قيمة الموجودات والالتزامات المعلنة الخاصة **بالمجموعة**، وتتضمن الإفصاح عن الموجودات والالتزامات المحتملة كما في تاريخ القوائم المالية والقيم المعلنة للإيرادات والمصروفات خلال الفترات المعنية، وتستند الإدارة في تقييماتها وافتراضاتها على الخبرة السابقة وعوامل أخرى ترى أنها معقولة في وقت إجراء التقييمات والافتراضات وتقيم التقديرات والافتراضات باستمرار، بيد أنه لا يمكن التنبؤ بالأحداث المستقبلية وتأثيراتها على وجه اليقين، كما يتطلب تحديد التقييمات والافتراضات الملائمة استخدام الاجتهاد، وربما تختلف النتائج الفعلية عن أية تقديرات أو افتراضات تم إجراؤها كما أن هذه الاختلافات ربما تكون جوهرية للقوائم المالية.

وتم إعداد القوائم المالية وفقاً **للمعايير المحاسبية المتعارف عليها في المملكة**، راجع " *عرض المعلومات المالية*". وأدناه توضيح لبعض السياسات المحاسبية الهامة التي طبقتها **المجموعة**، وللحصول على موجز للسياسات المحاسبية المهمة التي تطبقها **المجموعة**، راجع الإيضاح رقم ٣ بالقوائم المالية المرحلية والإيضاح رقم ٢ بالقوائم المالية لعام ٢٠١٢م.

الموجودات الثابتة

يتم إثبات الموجودات الثابتة **للمجموعة** بالتكلفة التاريخية ويجري استهلاكها، ما عدا الأراضي، على مدار العمر التشغيلي المقدر لها وفقاً لطريقة القسط الثابت، وتشمل التكلفة سعر الشراء من المورد وتكاليف العمالة المباشرة المتكبدة لتشغيل الموجودات وتكاليف الإنشاء غير المباشرة، مثل مصاريف التمويل وتكاليف البناء ومصاريف المؤسسة العامة بالإضافة إلى تكاليف الاقتراض حتى تاريخ تشغيل الموجودات.

وتخصم تكلفة الموجودات الثابتة المباعة والاستهلاك المتراكم ذو الصلة من الحسابات في تاريخ البيع، وتدرج الأرباح والخسائر الناتجة عن هذا البيع في بيان الدخل تحت بند " إيرادات ومصروفات أخرى، صافي "

ويتم احتساب نفقات التصليح والصيانة للموجودات الثابتة في بيان الدخل تحت بند "تكلفة عمليات التشغيل والصيانة" كما يتم رسملة التحسينات التي تزيد جوهريًا من قيمة أية موجودات ثابتة أو تطيل عمرها.

وفيما يلي بيان لتقدير الأعمار التشغيلية المفيدة للموجودات الثابتة **للمجموعة:**

المباني	من ٢٠ إلى ٣٠ سنة
معدات وقطع غيار محطات توليد الطاقة.....	من ٢٠ إلى ٢٥ سنة
معدات وقطع غيار شبكات النقل.....	من ٢٠ إلى ٣٠ سنة
معدات وقطع غيار شبكات التوزيع.....	من ١٥ إلى ٢٥ سنة
الموجودات الأخرى.....	من ٤ إلى ٢٠ سنة

يقدم الجدول أدناه تحليلاً للموجودات الثابتة **للمجموعة:**

كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢

(بآلاف الريالات السعودية)

	التوليد	النقل	التوزيع	الممتلكات العامة	المجموع
الأراضي	٢٣٨،٣٣٥	٥٨٧،٤٥٥	٢٢٥،١٥١	٧٣٤،٨٣٧	١،٧٨٥،٧٧٨
المباني	٢،٥٦١،٨٣٤	٢،٦٩٧،٩١٩	١٨٩،٠٤٨	٩١٨،١٧٨	٦،٣٦٦،٩٧٩
الأجهزة والمعدات	٦٣،٣٢٤،٦٨٥	٤٧،٩٢٠،٧٤٤	٤٥،١٠٦،٩٧٤	٢٨٥،٩٩٧	١٥٦،٦٣٨،٤٠٠
معدات وقطع غيار الشبكات.....	١،٤٩٣،٢٠٢	٤٠١،٦٤٩	٥٣،٧٦٥	١٩٠	١،٩٤٨،٨٠٦
المركبات والمعدات الثقيلة	–	–	–	٢٢٤،١٣٤	٢٢٤،١٣٤
الموجودات الأخرى.....	٦٨٣،٦٠٧	٣٥٥،٣٣٠	١٧٢،٢٩٦	٤٧٦،٧٧٠	١،٦٨٨،٠٠٣
	٦٨،٣٠١،٦٦٣	٥١،٩٦٣،٠٩٧	٤٥،٧٤٧،٢٣٤	٢،٦٤٠،١٠٦	١٦٨،٦٥٢،١٠٠

ذمم مستهلكي الكهرباء

تمثل هذه الذمم المدينة المبالغ المفوترة على العملاء ولكن لم تسدد بعد في تاريخ الميزانية المعني، وتدرج هذه المبالغ صافيةً بعد خصم المخصصات التي طبقتها **المجموعة** فيما يتعلق بالذمم التي يكون تحصيلها مشكوكا فيه.

إقرار الإيرادات

يتم إقرار الإيرادات من مبيعات الكهرباء عند إصدار الفواتير، المعدة على أساس الكهرباء المستهلكة، للمستهلكين، وتمثل الإيرادات المتحصلة من قراءة العدادات والصيانة وإعداد الفواتير تعرفة ثابتة شهرياً بناءً على القدرة الإنتاجية للعدادات التي يستخدمها العميل المعني ويعتد بها عند إصدار الفاتورة. ويتم قيد الإيرادات من الكهرباء المستهلكة ولم تصدر فواتيرها بعد حتى تاريخ الميزانية المعني ومن خدمات قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير التي لم تصدر فواتيرها بعد حتى تاريخ الميزانية المعني تحت بند "ذمم مستهلكي الكهرباء وإيرادات مستحقة، صافي".

وتؤجل المبالغ المدفوعة المتعلقة بتعرفة ربط الخدمات الكهربائية، والتي يتم دفعها مرة واحدة وقت التوصيل ويتم تسجيلها كإيرادات باستخدام طريقة القسط الثابت بناءً على متوسط الأعمار المفيدة للمعدات المستخدمة في توفير الخدمة للمشتركين والمقدرة بحوالي عشرين سنة.

رسملة تكلفة الاقتراض

لا تعتبر مشاريع **المجموعة** قيد التنفيذ مشاريع ممولة، ولكن يتم تمويلها من خلال ما تحصل عليه **المجموعة** من قروض طويلة الأجل، وينعكس ذلك على أن صافي تكلفة الاقتراض **للمجموعة**، والتي تمثل الرسوم على القروض طويلة الأجل والتكاليف التمويلية الأخرى مخصوماً منها أية إيرادات عمولة عن تلك الفترة، يتم رسملتها مقابل المشاريع المخصصة طويلة الأجل، ويتم حساب تكاليف الاقتراض المرسملة في كل مشروع بالتناسب من خلال استخدام معدل الرسملة لمتوسط المبالغ المنفقة على كل مشروع قيد التنفيذ.

الاستثمارات

يتم تسجيل الاستثمارات في الشركات، التي تملك فيها **الشركة** ما بين ٢٠% إلى ٥٠% من رأس المال المُصدِر، وفق طريقة حقوق الملكية والتي تعني أن الاستثمار يتم إقراره مبدئياً في الميزانية كتكلفة تحت استثمارات في حقوق الملكية في شركات وأخرى، ويقيد بيان الدخل نصيب **المجموعة** من نتائج هذه الشركات تحت بند "إيرادات ومصروفات أخرى، صافي" ويتم تعديل المبلغ المرحل في الميزانية في نهاية المدة بما يعكس نتائج هذه الجهات والأرباح أو الإضافات أو التصرفات أو انخفاضات في القيمة خلال الفترة المعنية، وعندما يتجاوز نصيب **المجموعة** من الخسائر حصتها في أية استثمارات حقوق ملكية مسجلة، فإن المبلغ المرحل لهذه الحصة يتم خفضه إلى الصفر ويتوقف تسجيل هذه الخسائر باستثناء إلى الحد الذي تكون فيه **المجموعة** ملتزمة قانونيًا أو حكميًا بالمساهمة في هذه الخسائر، كما أن استثمارات حقوق الملكية الرئيسية المسجلة **للمجموعة** عبارة عن استثمارات في **المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة**، راجع "*وصف الشركة – الشركات التابعة والاستثمارات الأخرى – الاستثمارات الأخرى*".

ويتم قيد الاستثمارات في الشركات التي تملك فيها **الشركة** حصة أقل من ٢٠% من رأس المال المُصدِر وفقاً للقيمة العادلة، وعند تعذر تقييد تقديرات موثوقة للقيمة العادلة، فالقيمة العادلة عندها تكون تكلفة الاستثمار، ويقيد الدخل من هذه الاستثمارات تحت البند "إيرادات ومصروفات أخرى، صافي" عندما تعلن الشركة المستثمر فيها عن الأرباح. وإن

الاستثمارات الرئيسية **للمجموعة** التي تقع ضمن هذه الفئة هي استثمارات حصة أقلية في **المحطات المستقلة لإنتاج المياه والطاقة**، فضلاً راجع *"وصف الشركة – الشركات التابعة والاستثمارات الأخرى – الاستثمارات الأخرى"*.

القروض الحكومية ذات شروط السداد الثابتة

حصلت **المجموعة** على قرضين حكوميين بشروط سداد ثابتة، ويتم قيد هذه القروض بقيمتها الحالية من خلال استخدام معدل خصم تقديري، ويتم قيد الفرق بين المبالغ التي حصلت عليها **الشركة** وقيمتها الحالية تحت بند "ذمم حكومية طويلة الأجل" وتقيد في المدة المتبقية من القرض مقابل المصروفات المقابلة. وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، شملت "الذمم الحكومية طويلة الأجل" ٢٢,٣ مليار ﷼ سعودي، مما يمثل الفرق بين المتحصلات من القروض الميسرة التي منحها **مجلس الوزراء** بتاريخ ٢٦ أبريل ٢٠١٠م و١٣ يونيو ٢٠١١م والقيمة الحالية المخصومة من هذه القروض.

المخزون

يتم تقييم مخزون **المجموعة** بسعر التكلفة أو القيمة السوقية أيهما أقل ويتم احتسابها وفقاً لتكلفة المتوسط المرجح بعد خصم المخصصات اللازمة للمخزون المتقادم أو بطيء الحركة.

تسجل مواد المخزون المعتبرة كجزء أساسي من محطات التوليد أو شبكات النقل والتوزيع والمرافق الأخرى التابعة **للمجموعة** مثل المواد الاستراتيجية والاحتياطية في بند الموجودات الثابتة.

النقد وما يعادله

يشمل النقد وما يعادله النقد المتاح والمودع في البنوك والودائع لأجل والاستثمارات الأخرى القابلة للتحويل إلى مبالغ نقدية في أقل من ثلاثة أشهر من تاريخ ربطها.

ملخص المديونيات الأخرى

تسعى **المجموعة** للحفاظ على وضع مالي مناسب يتلاءم مع أنشطة الشركات التي لها تدفقات نقدية مستقرة وموجودات طويلة الأجل، كما تسعى إلى تنويع مصادر تمويلها وصولا إلى مرونة مالية أكبر. وتحتفظ **المجموعة** بحد أدنى من الرصيد النقدي إلى جانب التسهيلات التمويلية المقررة **للشركة** وغير المستغلة وذلك من أجل تأمين احتياجاتها من رأس المال العامل.

ويوجد في **المجموعة** قطاع خزينة مركزي في مقرها الرئيسي يتولى مسؤولية استثمار أموال **الشركة** الفائضة وإدارتها ويُستثمر فائض النقد لدى **المجموعة** بشكل رئيس في ودائع ثابتة (لفترة تتراوح ما بين أسبوع واحد و ١٢ شهرا) لدى مزيج من بنوك محلية وعالمية عالية التصنيف. كما أن **للشركة** محفظة من الأوراق المالية أصدرتها شركات سعودية والتي تتوقع الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق وهي بالتالي بسعر التكلفة. وفي ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م وفي ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، بلغت قيمة هذه المحفظة ٤٠٠ مليون ريال سعودي و٤٢٥ مليون ريال سعودي و٢٧٥ مليون ريال سعودي و١٥٠ مليون ريال سعودي على التوالي. وقبل التعهد بأية نفقات رأسمالية كبيرة، تقوم **الشركة** بتقييم متطلبات التمويل الخاصة بالمشروع المعني، كما أن **للشركة** تمويل كبير قررته **الحكومة** في شكل قرض بدون فائدة قيمته ٥١،١ مليار ريال سعودي، كان متاحاً منه ٣٣,٢١ مليار ريال سعودي للسحب في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م (مقارنةً بمبلغ ٤١ مليار ريال سعودي في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م) بالإضافة إلى غيره من التمويل المقرر من المقرضين الخارجيين كما هو مبين أدناه.

وبناءً على التمويل المتاح لديها، فإن **الشركة** تقرر ما إذا كانت بحاجة إلى تمويل خارجي إضافي لتمويل النفقات الرأسمالية المخطط لها، ومتى احتاجت **الشركة** إلى التمويل، فإنها ربما تستخدم أدوات التحوط للحد من المخاطر الناتجة عن تقلبات أسعار السوق لعمليات التمويل التي تحصل عليها. ولطالما انتهجت **الشركة** استراتيجية تمويل محافظة مستفيدة من قاعدتها الرأسمالية القوية وتدفقاتها النقدية المستقرة مضافًا إليه التمويلات الخارجية التي تحصل عليها من **الحكومة** ومن بنوك ومؤسسات مالية، وتعتزم إدارة **الشركة** اتباع أسلوب محافظ في استراتيجيتها التمويلية وتخطط لتنويع مصادر التمويل ولتمديد متوسط استحقاق التمويل لتلبية احتياجاتها التمويلية المستقبلية.

وبالإضافة إلى القروض طويلة الأجل والصكوك المبينة أدناه، فإن **للشركة** رصيد غير مستغل بعد من التسهيلات الائتمانية من البنوك المحلية يبلغ قيمته ١,٠ مليار ريال سعودي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م. كما أن القروض طويلة المدى للشركة أو التسهيلات الائتمانية لها أو الصكوك أو القروض الحكومية ليست مضمونة ولا تستفيد من الرهن العقاري أو الضمان.

قروض وتسهيلات طويلة الأجل

في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، كان على **الشركة** ستة قروض طويلة الأجل غير مسددة تبلغ مجتمعة ١٧،٢٥٥ مليون ريال سعودي. يوضح الجدول التالي تفاصيل كل من هذه القروض طويلة الأجل:

نوع القرض / التسهيل	المبلغ الأصل	المبلغ غير المسدد	تاريخ استحقاق آخر دفعة
		(مليون ريال سعودي)	
تسهيل مرابحة مشترك	٦،٠٠٠	٣،٨١٨	٢٠٢٠م
قرض بنك التصدير والاستيراد الأمريكي وبنك تنمية الصادرات الكندية	٤،١٢٥	٢،٨٦٦	٢٠٢١م
قرض صناديق الاستثمار العامة	٢،٥٨٣	٢،٣٦٨	٢٠٢٤م
تسهيل مرابحة مشترك	٥،٠٠٠	٤،٨٠٨	٢٠٢٥م
قرض وكالة ائتمان الصادرات الفرنسية كوفاس.....	٣،٧٠٩	٣،٢٨٨	٢٠٢٤م
قرض وكالات ائتمان التصدير الكورية	٥،٣٠٠	١٠٧	٢٠٢٤م

إضافة إلى ما سبق، فقد وقعت الشركة اتفاقية بتاريخ ١٨ ديسمبر ٢٠١٣م لتمويل مشترك من مجموعة من البنوك الدولية بقيمة ٣٦٦ مليون دولار أمريكي بمشاركة وتغطية من وكالات ائتمان التصدير اليابانية واتفاقية بتاريخ ١٩ ديسمبر ٢٠١٣م لتمويل مشترك من مجموعة من البنوك الدولية بقيمة ١،٦٣٤ مليون دولار أمريكي بمشاركة وتغطية من وكالات ائتمان التصدير الكورية. ويقع تاريخ استحقاق آخر دفعة لكل من التمويلين في عامي ٢٠٢٧م و٢٠٢٨م على التوالي.

الصكوك

للشركة ستة إصدارات من **الصكوك** القائمة، اثنان منها في السوق المحلية وأربعة في السوق العالمية، يوضح الجدول التالي تفاصيل كل إصدار كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م:

تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	المبلغ الأصل	المبلغ غير المسدد	العائد
السوق المحلية				
٦ يوليو ٢٠٠٩م	٢٠٢٩م، مع حق استرداد مبكر في ٢٠١٤م و٢٠١٩م و٢٠٢٤م	٧ مليار ريال سعودي	٧ مليار ريال سعودي	سعر سايبور زائد هامش، يستحق على أساس ربع سنوي
١٠ مايو ٢٠١٠م	٢٠٣٠م، مع حق استرداد مبكر في ٢٠١٧م و٢٠٢٠م و٢٠٢٥م	٧ مليار ريال سعودي	٧ مليار ريال سعودي	سعر سايبور زائد هامش، يستحق على أساس ربع سنوي
السوق العالمي				
٣ أبريل ٢٠١٢م	٢٠١٧م	٥٠٠ مليون دولار	٥٠٠ مليون دولار	٢,٦٦٥% سنوياً

تاريخ الإصدار	تاريخ الاستحقاق	المبلغ الأصل	المبلغ غير المسدد	العائد
		أمريكي	أمريكي	
٣ أبريل ٢٠١٢م	٢٠٢٢م	١،٢٥٠ مليون دولار أمريكي	١،٢٥٠ مليون دولار أمريكي	٤,٢١١% سنوياً
٨ أبريل ٢٠١٣م	٢٠٢٣م	١،٠٠٠ مليون دولار أمريكي	١،٠٠٠ مليون دولار أمريكي	٣,٤٧٣% سنوياً
٨ أبريل ٢٠١٣م	٢٠٤٣م	١،٠٠٠ مليون دولار أمريكي	١،٠٠٠ مليون دولار أمريكي	٥,٠٦% سنوياً

وباستثناء **الصكوك** التي هي موضوع هذه **النشرة**، لا توجد لدى **المصدر** أدوات دين موافق عليها ولم يتم إصدارها.

قروض حكومية

يوضح الجدول التالي القروض القائمة حالياً من **الحكومة** كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

تاريخ الإعلان	الوصف	المبلغ (*مليون ريال سعودي*)	الطبيعة	السداد السنوي	تاريخ الاستحقاق
ديسمبر ١٩٩٩م	قرض طويل الأجل	١٤،٩٣٨	بدون فوائد، يحدد السداد في تاريخ الاستحقاق	صفر	يتم تحديده لاحقاً[١]
أبريل ٢٠١٠م	قرض طويل الأجل	١٥،٠٠٠	بدون فوائد، ولن تسحب منه **الشركة** إلا بعد سنتين	فترة سماح ١٠ سنوات من تاريخ السحب، السداد على مدار ١٥ سنة	٢٠٣٥م[٢]
يونيو ٢٠١١م	قرض طويل الأجل	٥١،١٠٠	بدون فوائد، فترة التوفر خمس سنوات من يونيو ٢٠١١م. من المحتمل أن تبدأ **الشركة** السحب من هذا القرض في السنوات القليلة القادمة.	فترة سماح ١٥ سنة من تاريخ السحب، السداد على مدار ١٠ سنوات	٢٠٣٧م[٣]

---

(١) تم سحبه، سيتم مناقشة السداد في ٢٠٢٤م، بناءً على المركز المالي **للشركة**

(٢) تم سحب القرض بالكامل في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م

(٣) تم سحب مبلغ ١٧,٨٩ مليار ريال سعودي في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م

بيان استحقاقات قروض الشركة (باستثناء القروض الحكومية)

من بين قروض الشركة غير المسددة كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م والبالغة ٤٥،٣٢١ مليون ريال سعودي (باستثناء القروض الحكومية) فإن نسبة ٤,٠% منها مستحقة السداد في ١٢ شهراً. ويوضح الجدول التالي بيان استحقاقات هذه القروض في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م.

	كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م	
	(*مليون ريال سعودي*)	(النسبة)
أقل من سنة واحدة	١،٨١٧	٤,٠
ما بين سنة إلى سنتين	٨،٨١٧	١٩,٥
ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات	١،٨٢٦	٤,٠
ما بين ثلاث سنوات إلى أربع سنوات	١٠،٧٠٢	٢٣,٦
ما بين أربع سنوات إلى خمس سنوات	١،٨٢٦	٤,٠
ما بعد خمس سنوات	٢٠،٣٣٢	٤٤,٩
المجموع	٤٥،٣٢١	**١٠٠,٠**

الالتزامات الرأسمالية والتزامات الشراء

كما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، بلغت القيمة الإجمالية للعقود الرأسمالية التي تشكل **الشركة** طرفاً فيها فيما يخص إقامة وتركيب محطات الطاقة وأصول أخرى ما يقارب ١٠٠،٤٥٣ مليون ريال سعودي (مقارنة بـ٦٠،٧٨٢ مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية ٣٠ يونيو ٢٠١٢م). هذا بالإضافة إلى الالتزامات المستقبلية التي قدمتها **الشركة** لتمويل بعض الشركات المستثمر بها وذلك في شكل قروض ثانوية أو حقوق ملكية بقيمة ١،٢٥٣ ملون ريال سعودي (مقارنة بـ٢،٢٠٠ مليون ريال سعودي للسنة المالية المنتهية ٣٠ يونيو ٢٠١٢م).

يبين الجدول التالي مخصصات **المجموعة** المتعلقة بالتزامات الشراء في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

	دفعات مستحقة في				**مجموع**
	أقل من سنة واحدة	**من سنة إلى ٣ سنوات**	**من ٣ إلى ٥ سنوات**	**أكثر من ٥ سنوات**	**الدفعات المستحقة**
	(*مليون ريال سعودي*)				
مخصصات الشراء[*]	٦،٦٣٤	١٨،٣٨٠	٢١،٠٨٣	١٢،٥٩٨	٥٨،٦٩٥

ملاحظة:

(*) لدى **الشركة** اتفاقيات طاقة طويلة الأجل مع **المحطات المستقلة لإنتاج الكهرباء والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء** حيث تعهدت **الشركة** من خلال هذه الاتفاقيات بشراء كامل الطاقة المنتجة من هذه المحطات وفقاً لشروط وأسعار محددة، وتمتد هذه الاتفاقيات لفترات تصل إلى ٢٠ سنة قابلة للتجديد لفترات مستقبلية أخرى بموافقة الطرفين (راجع قسم "*وصف الشركة – وحدات الأعمال – توليد الكهرباء – المحطات المستقلة لإنتاج الطاقة والمحطات المستقلة لإنتاج المياه والكهرباء*").

الالتزامات المحتملة

تتعلق الالتزامات المحتملة **للشركة** في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م في الأساس بالخلافات المستمرة مع **أرامكو السعودية** بحسب المناقشة الواردة تحت قسم *"وصف الشركة – الخلافات مع أرامكو السعودية"*. إضافةً إلى أن المجموعة لديها التزامات محتملة بموجب ضمانات واعتمادات مستندية معينة نذكر مجموعها في الجدول التالي كما في ٣١ ديسمبر من الأعوام ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م.

	للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٠م	**٢٠١١م**	**٢٠١٢م**
		(*مليون ريال سعودي*)	
الضمانات.....	٤٣٢	٤٥٣	٣١٦
الاعتمادات المستندية.....	٦٣	٠،٣	١،٢
.مجموع الالتزامات المحتملة.....	٤٩٥	٤٥٣	٣١٧

مديونيات أخرى

لدى **الشركة** تسهيلان بالسحب على المكشوف مع مجموعة سامبا المالية والبنك الأهلي التجاري تصل قيمة كل منهما إلى ٥٠٠ مليون ريال سعودي. كما يبين الجدول التالي القروض والمديونيات الأخرى كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ م:

	كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م
	(*مليون ريال سعودي*)
ذمم دائنة	٣٩،٩٢٧
مستحقات وأرصدة دائنة أخرى	٣،٣٥٠
تعويضات موظفين	٥،٠٦٥
تأمينات مشتركين.....	١،٥١١

فيما عدا ما هو مذكور أعلاه وفي باقي هذا القسم من **نشرة الإصدار**، لا توجد لدى **المصدر** قروض أخرى أو مديونيات بما في ذلك السحب على المكشوف من الحسابات المصرفية والالتزامات تحت القبول وائتمان القبول والتزامات الشراء التأجيري.

ضمانات على الممتلكات

لا توجد على ممتلكات **الشركة** وشركاتها التابعة أي رهونات أو حقوق أو أعباء.

استخدام المتحصلات

سوف يستخدم **المُصدِر** صافي متحصلات إصدار **الصكوك**، للأغراض العامة **للمُصدِر** بما في ذلك تلبية احتياجات رأس المال العامل، و إعادة تمويل التزاماته المالية، والنفقات الرأسمالية وإجراء استثمارات أخرى.

تشير تقديرات **الشركة** الإجمالية إلى أن التكاليف والنفقات المتعلقة بإصدار **الصكوك** ستبلغ تقريباً ٧-١٠ مليون ريال سعودي، من بينها على سبيل المثال لا الحصر، رسوم التسجيل والإدراج والخدمات المحاسبية والقانونية ونفقاتها ورسوم الوكالة وعمولة الإدارة والبيع الإجمالية والتكاليف والنفقات الأخرى **لمديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية**.

شروط وأحكام الصكوك

فيما يلي نص شروط وأحكام الصكوك التي سترفق (بعد الإكمال والتعديل) **بالصك الرئيسي** وفقاً لأحكامه وتنطبق عليه.

مقدمة

تم رفع طلب لتسجيل **الصكوك** وإدراجها في **القائمة الرسمية** لدى **هيئة السوق المالية** ("**الهيئة**") في المملكة العربية السعودية ("**المملكة**").

يمثل كل صك من **صكوك الاستثمار** التي ستنتهي في ٢٠٥٤م ("**الصكوك**") حصة مشاعة غير قابلة للتجزئة في ملكية **موجودات الصكوك** (طبقا لتعريفها في هذه "***الشروط***") وتتساوى فيما بينها في الأولوية دائمًا. وتحفظ **موجودات الصكوك** لدى **شركة الكهرباء للصكوك** ("**أمين موجودات الصكوك**"، وهو مصطلح يتضمن أي خلف **لأمين موجودات الصكوك** فيما يتعلق **بموجودات الصكوك**) لمصلحة **حملة الصكوك** المسجلين ("**حملة الصكوك**") وفقاً لإعلان وكالة ("**إعلان الوكالة**") يُبرم في **تاريخ الإقفال** أو قريبًا منه (كما هو معرف في هذه "***الشروط***") بين **الشركة السعودية للكهرباء**، التي يقع عنوانها المسجل في أبراج غرناطة، المبنى رقم أ-١، ص.ب. ٢٢٩٥٥، الرياض، المملكة العربية السعودية، ("**المصدر**") و**أمين موجودات الصكوك** و**شركة السعودي الفرنسي كابيتال** بصفتها **وكيلا لحملة الصكوك**، ويقع عنوانها المسجل في الطابق الرابع، مبنى المكتب الرئيسي، طريق الملك فهد، برج ليجند، المبنى ٧٤٩، ص. ب. ٢٣٤٥٤، الرياض ١١٤٢٦، المملكة العربية السعودية ("**وكيل حملة الصكوك**" وهو مصطلح يشمل أي خلف **لوكيل حملة الصكوك** فيما يتعلق **بالصكوك**). وإن التزامات **المصدر** بالدفع بموجب **الصكوك** هي التزامات مباشرة وغير مخفضة في الأولوية وغير مضمونة بأي نوع من الرهونات وستكون مطالبات **حملة الصكوك** المالية تجاه **المصدر** بموجب **الصكوك** متساوية في رتبتها مع سائر المطالبات غير المضمونة وغير المخفضة الأولوية التي يطلبها دائنو المصدر الآخرون ما عدا تلك التي تملك الأولوية بموجب الأنظمة السارية.

ووفقًا **لإعلان** الوكالة، يُعيّن **وكيل حملة الصكوك** للعمل بصفة وكيلٍ ويُعيّن **أمين موجودات الصكوك** بصفة أمينٍ **لموجودات الصكوك** وذلك لصالح ونيابة عن **حملة الصكوك**، ويعدُّ كل **حامل صكوك** باكتتابه وشرائه وامتلاكه **للصكوك** موافقًا على شروط **إعلان الوكالة**، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، إمكانية **حملة الصكوك**، عن طريق قرار الجمعية غير العادية، إلغاء تعيينهم **لوكيل حملة الصكوك** بإرسال إشعار قبل ٣٠ يوم على الأقل من تاريخ إلغاء التعيين، وعلى أن لا ينفذ إلغاء التعيين ذلك قبل أن يعين من يخلف **وكيل حملة الصكوك** بما يتوافق مع **إعلان الوكالة**.

إن الإشارة في هذه **الشروط** إلى كلمة "**صكوك**" تعد إشارة إلى **الصكوك** التي يمثلها **الصك الرئيسي** طبقا لما هو موضح في **الشرط** ٢ (*الصيغة والفئة*).

وتُسدَّد الدفعات المتعلقة **بالصكوك** وفقاً لاتفاقية إدارة الدفعات التي ستبرم في أو قريبا من **تاريخ الإقفال** ("**اتفاقية إدارة الدفعات**") بين **المصدر** و**شركة السعودي الفرنسي كابيتال**، التي يقع عنوانها المسجل في الطابق الرابع، مبنى المكتب الرئيسي، طريق الملك فهد، برج ليجند، المبنى ٧٤٩، ص. ب. ٢٣٤٥٤، الرياض ١١٤٢٦، المملكة العربية السعودية؛ بصفته مدير الدفعات ("**مدير الدفعات**"، وهو مصطلح يشمل أي خلف أو مدير دفعات آخر يتم تعيينه بخصوص **الصكوك**) وأطراف أخرى.

ويعتبر كل **حامل صكوك** أولي، باكتتابه وشرائه وتملكه **للصكوك**، أنه قد فوض وصادق ووافق على قيام **وكيل حملة الصكوك** و**أمين موجودات الصكوك** بإبرام **وثائق الصكوك** (كما هي معرفة في هذه *"**الشروط**"*) التي هو طرف فيها وعلى شروط وأحكام كل وثيقة من **وثائق الصكوك**.

إن بعضًا من نصوص هذه **الشروط** هي ملخصات **لوثائق الصكوك** (كما هي معرفة في هذه *"**الشروط**"*) وتخضع لأحكامها التفصيلية، ويتمتع **حملة الصكوك** بالحقوق الناشئة عن مواد **وثائق الصكوك** المنطبقة عليهم كما أنهم ملزمون بما جاء فيها ويعدّون على علم بها. وطالما كانت أي من **الصكوك** قائمة، فسوف تتوفر نسخ من **إعلان الوكالة، واتفاقية إدارة موجودات الصكوك واتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك وتعهد الشراء** (كما ورد التعريف في هذه الشروط) لمعاينة **حملة الصكوك** اعتبارًا من **تاريخ الإقفال** أثناء ساعات العمل المعتادة في المكاتب المحددة لكل من **المصدر** و**أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك**، والمشار إلى عناوينهم في قسم *"الأطراف والمستشارون"* في الصفحة رقم ٩ من **نشرة الإصدار** هذه.

١. تعريفات

في هذه *"**الشروط**"* تعني المفردات والمصطلحات التالية ما يلي:

"**الأتعاب الإدارية**" تعني الأتعاب الإدارية بواقع **١%** سنويا من **تكاليف المدير المسموح بها** في الفترة المعنية والمستحقة الدفع إلى **المصدر** بصورة نصف سنوية وفقاً للتفصيل الوارد في **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك**.

"**تكاليف المدير المسموح بها**" تعني مجموع التكاليف التي يتكبدها **مدير موجودات الصكوك** والمطابِقة لفئات التكاليف المبينة في الملحق ١ من **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** فيما يتعلق بتقديم **خدمات القياس** المعنية **للعدادات المحددة** إلى **العملاء المحددين**، على ألّا تشكل أية تكاليف يتم تكبدها خلال أي **فترة توزيع دوري** تزيد عن **المبلغ الأقصى المسموح به** (بالنسبة والتناسب لتلك الفترة)، جزءًا من **تكاليف المدير المسموح بها** لأغراض **وثائق الصكوك**.

"**أتعاب الوكالة**" تعني الأتعاب والرسوم المستمرة (إن وجدت) المستحقة **لمدير الدفعات** و**وكيل حملة الصكوك** لقاء خدماتهم فيما يتعلق **بالصكوك** كما هو موضح بالتفصيل في **اتفاقية إدارة الدفعات** أو، وفق مقتضى الحال، في **إعلان الوكالة** (يُدفع إلى **وكيل حملة الصكوك** أتعاب دورية مقدارها ٥٥،٠٠٠ ريال سعودي سنوياً ويُدفع **لمدير الدفعات** أتعاب دورية مقدارها ٥٥،٠٠٠ ريال سعودي سنوياً لقاء الخدمات المقدمة منهم فيما يخص **الصكوك**).

"**لجنة الاستئناف**" تعني لجنة الاستئناف في منازعات الأوراق المالية المشكّلة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ (الموافق ٣١ يوليو ٢٠٠٣م) بتعديلاته، أو أية لجنة تخلفها.

"**النظام المعمول به**" يعني كافة الأنظمة والتشريعات والقوانين والأوامر والأحكام والتوجيهات والتعاميم والقرارات الوزارية واللوائح المعمول بها.

"**النسبة المنطبقة**" تعني قيمة النسبة المتحصلة من قسمة **القيمة الإسمية الإجمالية** للصكوك عند **تاريخ الإقفال** على ٦،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي.

"**الملكية المصرح بها**" تعني المعنى المشار إليه في **الشرط ٢** (*الصيغة وفئة الإصدار*).

"**معدل العمولة الأساسي**" يعني، فيما يتعلق **بفترة التوزيع الدوري**، سعر العمولة المعروض بين البنوك السعودية على ودائع الريال السعودي لثلاثة أشهر (SIBOR)، والذي يتحدد وفقاً **للشرط** ٧ (ب) (*معدل العمولة الأساسي*) فيما يتعلق **بفترة التوزيع الدوري** المعنية.

"**يوم العمل**" يعني اليوم الذي تفتح فيه البنوك التجارية أبوابها للعمل المعتاد في مدينة الرياض.

"**الفترات المقفلة**" تعني المعنى المشار إليه في **الشرط ٣** (ج) (*لتواريخ قيد التحويل والفترات المقفلة*).

""**تاريخ الإقفال**" له نفس المعنى الموضح في الصفحة رقم ٢ من **نشرة الإصدار** هذه.

"**القرار رقم ١٦٩**" يعني قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩ بتاريخ ١٤١٩/٠٨/١١هـ (الموافق ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨م) (كما هو مبين في الفقرة "١" من الملحق (أ) من **اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك**) وفق تعديله **بالقرار رقم ١٧٠** وكما يتم عليه من تعديلات أو تغييرات أو يضاف إليه من ملاحق من وقت لآخر.

"**القرار رقم ١٧٠**" يعني قرار مجلس الوزراء رقم ١٧٠ وتاريخ ١٤٢١/٧/١٢هـ (الموافق ١٠ أكتوبر ٢٠٠٠م) (كما هو مبين في الفقرة "٢" من الملحق (أ) **لاتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك**) وكما يتم عليه من تعديلات أو تغيرات أو يضاف إليه من ملاحق من وقت لآخر.

"**اللجنة**" لجنة الفصل في منازعات الأوراق المالية المشكّلة بموجب نظام السوق المالية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٣٠ بتاريخ ١٤٢٤/٦/٢هـ (الموافق ٣١ ليوليو ٢٠٠٣م بتعديلاته وأية لجنة تخلفها.

"**الشروط**" تعني شروط وأحكام **الصكوك**.

"**أمين موجودات الصكوك**" له نفس المعنى الموضح آنفا في *"المقدمة"*.

"**إعلان الوكالة**" له نفس المعنى الموضح آنفا في *"المقدمة"*.

"**رخصة التوزيع**" تعني رخصة التوزيع والتوريد بالتجزئة رقم ٠٧٠٤٠٦-ر بتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٨هـ الصادرة من **هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج**.

"**حالة إعادة هيكلة قطاع التوزيع**" لها نفس المعنى المحدد لها في الفقرة "د" من **الشرط** ١١-٢ (*حالات الإخلال*).

"**حالة الإخلال**" لها نفس المعنى المحدد لها في **الشرط** ١١-٢ (*حالات الإخلال*).

"**حالة الممارسة**" تعني أي حالة من **حالات الإخلال** أو أي **تاريخ الشراء**.

"**إشعار الممارسة**" له نفس المعنى المحدد له في **الشرط** ١١ (*حالات الممارسة*).

"**فترة الممارسة**": لها نفس المعنى المحدد في **الشرط** ١١ (*حالات الممارسة*).

"**تاريخ الانتهاء**" يعني **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٥٤م.

"**المبلغ الإضافي**" يعني، بالنسبة لأي **تاريخ الشراء** يقع في يناير٢٠٢٤م أو يناير ٢٠٣٤م أو يناير ٢٠٤٤م أو **تاريخ الانتهاء**، مبلغا يساوي ٥% من إجمالي **القيمة الاسمية للصكوك** كما هي في **يوم العمل** الثالث الذي يسبق مباشرة **تاريخ الشراء** المعني أو **تاريخ الانتهاء**، وفق مقتضى الحال.

"**القرار غير العادي**" يعني القرار الذي يصدر بأغلبية لا تقل عن نصف **الصكوك** الممثلة في اجتماع يعقد حسب الأصول **لحملة الصكوك**.

"**الصك الرئيسي**" تعني الصيغة المسجلة للصك الرئيسي الذي يمثل **الصكوك**.

"**الضمان**" يعني، فيما يتعلق بأية **مديونية** لأي **شخص**، أي التزام على **شخص** آخر لسداد هذه **المديونية** بما في ذلك دون حصر:

(أ) أي التزام بشراء هذه المديونية.

(ب) أي التزام بإقراض أموال أو شراء أسهم أو الاكتتاب في أسهم أو أية أوراق مالية أو شراء أصول أو خدمات من أجل توفير الأموال اللازمة لتسديد تلك المديونية.

(ت) أي تعويض عن تبعات أي تعثر في سداد هذه المديونية.

(ث) أي ترتيب آخر لتحمل مسؤولية هذه المديونية.

"**المديونية**" تعني أية مديونية على أي شخص عن أموال مقترضة أو تم جمعها بما في ذلك (دون حصر) أية مديونية مقابل أو تتعلق بما يلي:

(أ) مبالغ تم جمعها بموجب أي تسهيل بشراء سندات.

(ب) مبلغ أي مطلوبات خاصة بعقود إيجار أو شراء بالتقسيط تعتبر، وفقاً للنظام المطبق والمعايير المحاسبية المتعارف عليها، تمويلاً أو رأسمال تأجيري.

(ت) مبلغ أي مطلوبات تتعلق بأي سعر شراء لأصول أو خدمات مؤجلة الدفع لفترة تزيد عن ٩٠ يوما.

(ث) مبالغ يتم جمعها بموجب أي عملية أخرى (بما في ذلك دون حصر اتفاقية بيع أو شراء آجل) لها نفس الأثر التجاري للاقتراض.

"**نموذج طلب الاستثمار**" يعني الاستمارة التي يتعين تقديمها إلى **مديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** قبل انتهاء **فترة تقديم طلبات الاستثمار** من **الأشخاص** الراغبين في شراء **الصكوك**.

"**فترة تقديم طلبات الاستثمار**" تعني فترة تقديم طلبات الاستثمار في **الصكوك** والتي تبدأ من يوم ١٤٣٥/٣/٨هـ (الموافق ٩ يناير ٢٠١٤م) وتنتهي بعد ٧ أيام من هذا التاريخ.

"**مديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية**" يعني إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة ويقع عنوانها المسجل في طريق العليا، ص. ب. ٩٠٨٤، الرياض ١١٤١٣، المملكة العربية السعودية وشركة السعودي الفرنسي كابيتال ويقع عنوانها المسجل في الدور الرابع من مكتب المقر الرئيسي، شارع الملك فهد، برج ليجند، المبنى رقم ٧٤٩، ص.ب. ٢٣٤٥٤، الرياض، المملكة العربية السعودية.

"**الهامش**" يعني النسبة السنوية المحددة كـ"الهامش" والمنشورة في المواقع الالكترونية **للمُصْدِر** و**مدير الدفعات** كما هي مبينة في القسم المعنون بـ *"الاكتتاب والبيع"* في **نشرة الإصدار** هذه.

"**المبلغ الأقصى المسموح به**" يعني مبلغ **تكاليف المدير المسموح بها** (والمعبر عنه بمبلغ تناسبي بالريال السعودي لكل **عداد محدد**) ولا يزيد عن ٥٠ ريال سعودي سنويًا للفترة التي تبدأ في **تاريخ الإقفال** وتنتهي في أول **تاريخ شراء** ("**الفترة الاولى**") ولكل فترة لاحقة بين **الفترة الأولى** حتى **تاريخ الشراء التالي**، فهو المبلغ الذي تفاوض عليه وقبله **وكيل حملة**

الصكوك و**مدير موجودات الصكوك** قبل بدء تلك الفترة وبناءً على التكاليف الفعلية في الفترة المنصرمة والتكاليف المتوقعة للفترة التالية.

"**رسوم العدادات**" تعني الرسوم المتعلقة بقراءة وصيانة عدادات الكهرباء وإصدار الفواتير كما هو موضح في القرار ١٦٩ وبما قد تجريه الجهات الحكومية المختصة في المملكة من تعديلات على تلك الرسوم من وقت إلى آخر.

"**خدمات القياس**" يُقصد بها الخدمات التالية التي يقدمها **المصدر** فيما يتعلق **بعملائه المحددين:**

(أ) قراءة وصيانة عدادات استهلاك الكهرباء التي قام **المصدر** بتركيبها في منشآت **العملاء المحددين؛**

(ب) إعداد وإصدار وتوزيع الفواتير على **العملاء المحددين** نظير جميع الخدمات التي يقدمها لهم **المصدر**؛

"**صافي الدخل**" له نفس المعنى المحدد له في **الشرط** ٥ (*موجودات الصكوك*).

"**القيمة الاسمية**" تعني القيمة الاسمية لكل **صك**، وتبلغ ١،٠٠٠،٠٠٠ريال سعودي.

"**اتفاقية إدارة الدفعات**" لها نفس المعنى المحدد لها آنفا في "*المقدمة*".

"**مدير الدفعات**" له نفس المعنى المحدد له آنفا في "*المقدمة*".

"**مبلغ التوزيع في حالة إخلال**" يعني المبلغ الذي يشتري فيه **المصدر** **الصكوك** بعد تقديم إشعار الممارسة، في أي يوم ما عدا في **تاريخ الشراء**. ويساوي هذا المبلغ حاصل جمع المبالغ الموضحة في الفقرتين (أ) و (ب) أدناه:

(أ) حاصل ضرب **مبلغ التوزيع الدوري** الذي كان سيتم دفعه في **تاريخ التوزيع الدوري** القادم لو لم يقدم **إشعار ممارسة** (بشرط أنه لغرض حساب **مبلغ التوزيع الدوري**، فإن الرمز "س" سيعني في هذه الحالة إجمالي **القيمة الاسمية** لتلك **الصكوك** القائمة كما في **تاريخ قيد التحويل** الذي يسبق مباشرة تاريخ ذلك الشراء) مع

١. عدد الأيام بين **تاريخ التوزيع الدوري** السابق مباشرة و تاريخ ذلك الشراء؛ مقسماً على

٢. عدد الأيام بين **تاريخ التوزيع الدوري** السابق مباشرة و **تاريخ التوزيع الدوري** المجدول القادم يحسب على أساس أن في السنة ٣٦٠ يومًا؛ و

(ب)(١) المبالغ القائمة كرصيد دائن في **الاحتياطي** في تاريخ ذلك الشراء، أو (٢) **المبلغ الإضافي** الذي كان سيتوجب دفعه في **تاريخ الشراء** التالي المجدول أو **تاريخ الانتهاء**، وفق مقتضى الحال، لو لم يحصل ذلك الشراء، أيهما أقل.

"**تاريخ التحديد الدوري**" له نفس المعنى المحدد له في **الشرط** ٧ (*التوزيع الدوري*).

"**مبلغ التوزيع الدوري**" له نفس المعنى المحدد له في **الشرط** ٧ (*التوزيع الدوري*).

"**تاريخ التوزيع الدوري**" يعني اليوم الثلاثين من شهر يناير وأبريل ويوليو وأكتوبر من كل سنة، ابتداء من ٣٠ أبريل ٢٠١٤م، بشرط أنه إذا لم يكن ذلك اليوم **يوم عمل**، سيكون **تاريخ التوزيع الدوري يوم العمل** الذي يليه (إذا كان نفس الشهر التقويمي) أو **يوم العمل** الذي يسبقه مباشرةً (إذا وقع في الشهر التقويمي التالي).

"**فترة التوزيع الدوري**" تعني الفترة التي تبدأ من وتشمل **تاريخ الإقفال** حتى أول **تاريخ توزيع دوري** على ألّا تشمله، وكل فترة لاحقة من أي **تاريخ توزيع دوري** وتشمله حتى **تاريخ التوزيع الدوري** التالي على ألّا تشمله.

"**الرهونات المسموح بها**" تعني أية **رهونات** تقع على أي من الأصول أو الإيرادات الحالية أو المستقبلية **للمُصدر** أو أي جزء منها بخصوص:

(أ) أي تمويل يعتمد على الأصول (بما في ذلك دون حصر أي عملية تسنيد أصول أو تمويل مشروع) يكون فيها المصدر الرئيسي لتسديد الالتزامات المضمونة بتلك **الرهونات** هو الأصول أو الإيرادات الخاضعة لتلك **الرهونات**، دون حق الرجوع على **المصدر**.

(ب)أي ترتيب لتمويل إسلامي.

(ت)أي إصدار محلي لأوراق مالية تطلب **هيئة السوق المالية** أن يكون مضموناً.

"**الشخص**" يعني أي فرد أو شركة أو مؤسسة أو شراكة أو مشروع مشترك أو حكومة أو هيئة حكومية أو منشأة أخرى سواء كان لها شخصية قانونية مستقلة أم لا.

"**نشرة الإصدار**" تعني نشرة الإصدار بتاريخ ١٤٣٥/٣/٢٧هـ (الموافق ٢٨ يناير ٢٠١٤م) المتعلقة بالصكوك.

"**تاريخ الشراء**" يعني أي تاريخ توزيع دوري يقع في يناير ٢٠٢٤م أو ٢٠٣٤م أو٢٠٤٤م، أو في حال قدم مدير موجودات الصكوك إشعارًا إلى وكيل حملة الصكوك بأن المبلغ المخصص للاحتياطي (كما في تاريخ هذا الإشعار) يقل عن (٥%) من إجمالي القيمة الإسمية للصكوك كما هي في التاريخ الذي يقع مباشرةً بستين يومًا قبل تاريخ التوزيع الدوري الذي يقع في أكتوبر ٢٠٢٣م، ، تاريخ التوزيع الدوري الذي يقع في أكتوبر ٢٠٢٣م..

"**إشعار الشراء**" له نفس المعنى المحدد في الشرط ٢-١١ (*حالات الإخلال*).

"**سعر الشراء**" يعني:

(أ) في أي **تاريخ شراء**، حاصل ضرب إجمالي **القيمة الاسمية** لجميع **الصكوك** كما هي في ذلك التاريخ مع النسبة الموضحة مقابل ذلك التاريخ في الجدول التالي:

التاريخ	النسبة المئوية
تاريخ التوزيع الدوري الذي يقع في يناير ٢٠٢٤م	%٩٥
تاريخ التوزيع الدوري الذي يقع في يناير ٢٠٣٤م	%٦٠
تاريخ التوزيع الدوري الذي يقع في يناير ٢٠٤٤م	%٣٠

و

(ب)في أي تاريخ آخر، حاصل ضرب إجمالي **القيمة الاسمية** لجميع **الصكوك** كما هي في ذلك التاريخ مع النسبة الموضحة مقابل الفترة التي يقع فيها ذلك التاريخ في الجدول التالي:

التاريخ	**النسبة المئوية**
بعد **تاريخ الإقفال** ولكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٢٤م	%١٠٠
ابتداءً من **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٢٤م لكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٢٩م	%٩٥
ابتداءً من **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٢٩م لكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٣٤م	%٧٥
ابتداءً من **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٣٤م لكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٣٩م	%٦٠
ابتداءً من **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٣٩م لكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٤٤م	%٤٥
ابتداءً من **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٤٤م لكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٤٩م	%٣٠
ابتداءً من **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٤٩م لكن قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الواقع في يناير ٢٠٥٤م	%١٥
في تاريخ الانتهاء	صفر%

"**تعهد الشراء**" يعني تعهد الشراء الذي سيبرم بين **المصدر** و**أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك** في أو قريبا من **تاريخ الإقفال**.

""**الشخص المؤهل**" يعني الشخص الطبيعي من مواطني المملكة للأغراض الضريبية أو الشخص المعنوي الذي لديه منشأه دائمة في المملكة ولديه سجل تجاري ساري المفعول صادر عن وزارة التجارة والصناعة ولديه حساب بنكي في المملكة.

"**المسجل**" يعني السوق المالية السعودية (**"تداول"**)، ويقع عنوانه المسجل في أبراج التعاونية، البرج الشمالي، طريق الملك فهد، ص.ب. ٦٠٦١٢، الرياض ١١٥٥٥، المملكة العربية السعودية (ويشمل أي مسجل يخلفه يعيّن وفقاً لنصوص **اتفاقية التسجيل**).

"**اتفاقية التسجيل**" تعني اتفاقية التسجيل والتداول التي ستبرم بين **المصدر** و**المسجل** بخصوص **الصكوك** في أو قريبا من **تاريخ الإقفال**.

"**المديونية ذات العلاقة**" تعني أية **مديونية** على شكل أو ممثلة بورقة مالية (وفقاً للمعنى المحدد في **نظام السوق المالية**)، بما في ذلك دون حصر أية سندات أو صكوك أو سندات دين أو أي أداة مشابهة مدرجة أو مسعرة أو متداولة، أو يمكن إدراجها أو تسعيرها أو تداولها، في أية سوق للأسهم أو سوق للأوراق المالية (بما في ذلك، بدون حصر، أي سوق خارج الأسواق المنظمة الرسمية).

"**نصاب حملة الصكوك**" يعني، في أي تاريخ، **حملة الصكوك** الذين يمثلون ما لا يقل عن ثلاثة وثلاثين وثلث بالمائة (١/٣ ٣٣%) من إجمالي **القيمة الاسمية للصكوك** القائمة في ذلك التاريخ.

"**الاحتياطي**" له نفس المعنى المحدد في **الشرط** ٥ (*موجودات الصكوك*).

"**رس**" أو "ريال **سعودي**" يعني العملة الرسمية في المملكة.

" **الرهونات**" تعني أي رهن أو رسم أو حجز أو عبء أو حق احتجاز أو تنازل عن الحقوق على سبيل الضمان أو رهونات أخرى بما في ذلك، دون حصر، أي شكل مشابه لأي مما سبق وفقاً لقوانين أي دولة.

"**العجز**" له نفس المعنى المحدد له في **الشرط** ٥ (*موجودات الصكوك*).

"**التوجيهات المحددة**": لها نفس المعنى المحدد في **الشرط** ١١-١ (*تاريخ الشراء*).

"**المبلغ المحدد**" يعني، بالنسبة لأي حالة إخلال تقع حسب **الشرط** ١١-٢(أ) (*إخلال ينتج عنه عدم دفع مبلغ توزيع دوري أو مبلغ إضافي*)، مبلغ أي عجز في المبالغ الموزعة على **حملة الصكوك** كما هو مشار إليها في ذلك الشرط والذي يكون ناتجا مباشرة عن تقصير **مدير موجودات الصكوك** أو إهماله في تأدية التزاماته بموجب **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** و/أو **إعلان الوكالة** إذا لم يكن قد تم تعويض تلك المبالغ من خلال دفع **مبلغ التوزيع في حالة إخلال**.

"**العملاء المحددون**" يقصد بهم عملاء **المُصدر** بين الحين والآخر الذين لديهم **العدادات المحددة** التي تم تركيبها في المنشآت المملوكة لهم أو التي يشغلونها ويشار إلى كل عميل منهم باسم "**العميل المحدد**"؛

"**العدادات المحددة**" تعني **النسبة المنطبقة** من كافة عدادات الكهرباء المركبة لدى عملاء **الشركة** من الشريحتين التجارية والسكنية في تاريخ **اتفاقية نقل ملكية موجودات الصكوك** (ولتفادي الالتباس، فإن **العدادات المحددة** لن تشمل عدادات الكهرباء المركبة لدى عملاء **الشركة** من الشرائح الحكومية والصناعية والطبية والتعليمية والزراعية وتحلية مياه البحر).

"**التوجيهات القائمة**" لها نفس المعنى المحدد لها في **الشرط** ١١-١ (*تاريخ الشراء*).

"**الشركة التابعة**" يعني، بالنسبة لأي **شخص** ("**الشخص الأول**") في أي وقت معين، أي شخص آخر ("**الشخص الثاني**") الذي يخضع لسيطرة **الشخص الأول**. ولهذا الغرض، فإن (١) "**السيطرة**" على **الشخص الثاني** (كونه شركة) تعني القدرة على التأثير على أعمال أو قرارات ذلك الشخص من خلال امتلاك **الشخص الأول** بشكل مباشر أو غير مباشر، منفردا أو بالاشتراك مع أي قريب أو مشارك آخر، لنسبة ٥٠% أو أكثر من الحقوق التصويتية لدى **الشخص الثاني** و(٢) **شركة المياه والكهرباء** لن تعتبر **شركة تابعة للمصدر**.

"**موجودات الصكوك**" لها نفس المعنى المحدد لها في **الشرط** ٥ *(موجودات الصكوك)*.

"**مدير موجودات الصكوك**" يعني **الشركة السعودية للكهرباء** بصفتها مدير **موجودات الصكوك**.

"**اتفاقية إدارة موجودات الصكوك**" لها نفس المعنى المحدد لها في **الشرط** ٥ *(موجودات الصكوك)*.

"**اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك**" لها نفس المعنى المحدد لها في **الشرط** ٥ *(موجودات الصكوك)*.

"**وثائق الصكوك**" تعني **اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك** و**إعلان الوكالة** و**تعهد الشراء** و**اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** و**اتفاقية إدارة الدفعات** و**اتفاقية التسجيل** و**الصكوك** و**نموذج طلب الاستثمار** وأي اتفاقيات ومستندات أخرى يتم تقديمها أو توقيعها فيما يتعلق بها.

"**حملة الصكوك**" هم حاملو الصكوك المسجلون.

"**وكيل حملة الصكوك**" له نفس المعنى المحدد له آنفا في *"المقدمة"*.

"**الضرائب**" تعني أية ضرائب أو زكاة أو جباية أو خصومات ضريبية أو رسوم أو استقطاعات أو رسوم حكومية حالية أو مستقبلية ومهما كانت طبيعتها يتم فرضها أو تحصيلها أو جبايتها أو خصمها أو قيدها بواسطة أو نيابة عن حكومة المملكة أو أي سلطة فيها لها صلاحية فرض الضريبة.

"**حساب العملية**" له نفس المعنى المحدد في **الشرط** ٥ *(موجودات الصكوك)*.

"**تاريخ قيد التحويل**" له نفس المعنى المحدد في **الشرط** ٣ (*السجل والملكية والتحويل*).

مع عدم المساس بوضعها بالنسبة لأي غرض آخر، تعتبر **الصكوك** "قائمة" ما لم تتم تصفيتها وفقاً للشرط ١٠ (*تصفية الصكوك*)، أو شراؤها بموجب الشرط ٨ (*شراء الصكوك*) أو استردادها بموجب الشرط ١١ (*حالات الممارسة*) وتم في أي من هذه الحالات إلغاؤها وفقاً للشرط ٨(ت) (*الإلغاء*)، شريطة أنه، لغرض (١) التأكد من حق حضور اجتماعات **حملة الصكوك** والتصويت فيها، و(٢) الشرط ١٤(أ) (*اجتماع حملة الصكوك*) والجدول ٢ من **إعلان الوكالة** (*شروط انعقاد اجتماعات حملة الصكوك*) و(٣) تحديد **نصاب حملة الصكوك** لأغراض الشرط ١١ (*حالات الممارسة*) أو الشرط ١٢(ب) (*تنفيذ وممارسة الحقوق*) و(٤) الشرط ١٢(ت) (*تنفيذ الحقوق وممارستها*)، فإن تلك **الصكوك** (إن وجدت) التي يمتلكها أي **شخص** (بما في ذلك ودون حصر أية **شركة تابعة للمُصدر**) لمصلحة **المصدر** أو أية **شركة تابعة للمُصدر** (ما لم ولحين انتهاء الاحتفاظ بها على هذا الأساس) لا تعتبر **صكوكاً** قائمة.

إن أي ذكر في هذه **الشروط** لأي اتفاقية أو مستند أو وثيقة أخرى (بما في ذلك **إعلان الوكالة** و**اتفاقية إدارة الدفعات** و**تعهد الشراء** و**اتفاقية التسجيل** و**اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** و**اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك، والصكوك** (بما في ذلك **الصك الرئيسي**) **ونموذج طلب الاستثمار**) سيفسر على أنه إشارة إلى تلك الاتفاقية أو المستند أو الوثيقة بما يتم عليها من تعديلات أو إضافات أو تحديثات.

٢. الصيغة وفئة الإصدار

تصدر **الصكوك** بصورة إلكترونية مسجلة بفئة ١،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي (**"الملكية المصرح بها"**). وستتمثل **الصكوك** بمجملها في **الصك الرئيسي** الذي سيودع لدى **المسجل**. ولن يتم إصدار **صكوك** تمثل حصة فردية من **الصك الرئيسي**، ومع ذلك يحق لكل **حامل صكوك** استلام كشف من **المسجل** يبين حصته من **الصكوك** بناء على طلبه. وسيمثل **الصك الرئيسي** جميع **الصكوك** القائمة وملكية **حملة الصكوك** لحصة مشاعة في **موجودات الصكوك**.

٣. **السجل وحق الملكية والتحويل**

(أ) **السجل:** يحتفظ **المسجل** بسجل يتعلق **بالصكوك** (**"السجل"**) وفقاً لأحكام **اتفاقية التسجيل**. وفي هذه الشروط، يعني "**حامل الصكوك**" **الشخص** الذي تسجل باسمه **الصكوك** في حينه في **السجل** (أو، في حالة الملكية المشتركة، اسم أول **حامل للصكوك**). ولا يجوز تسجيل أي شخص **كحامل صكوك** سوى **الأشخاص المؤهلين**.

(ب) **حق الملكية:** يعامل كل **حامل صكوك** (باستثناء ما يتطلبه النظام خلافا لذلك) كمالك مطلق لذلك **الصك** لجميع الأغراض (سواء كانت مستحقة الدفع أم لا وبصرف النظر عن أي إشعار بالملكية أو الأمانة أو أية مصلحة أخرى في **الصكوك**.)

(ت) **التحويل:** مع مراعاة الفقرتين (ج) و(ح) أدناه، يمكن تحويل **الصكوك** وفقاً للأنظمة والإجراءات التي يقررها **المسجل** من خلال تقديم المعلومات التي تتطلبها تلك الأنظمة والإجراءات إلى **المسجل**. ولا يجوز تحويل **الصكوك** إلا إذا:

(١) كانت **القيمة الاسمية للصكوك** المطلوب تحويلها وأية **صكوك** أخرى يملكها الطرف الذي سيتملك **الصكوك** المطلوب تحويلها **ملكية مصرح بها**.

(٢) في حال لم يتم تحويل جميع **الصكوك** التي يملكها **حامل الصكوك**، تكون **القيمة الاسمية للصكوك** المتبقية غير المشمولة بالتحويل **ملكية مصرح بها**.

(٣) كان المحول إليه **شخصا مؤهلا**.

(ث) **رسوم التحويل:** تخضع عملية تحويل **الصكوك** لرسم يتقاضاه **المسجل** وفقاً لجدول الرسوم الساري مقابل خدماته، ويتحمل **حامل الصكوك** المحول والمحول إليه جميع هذه الرسوم وفقاً للإجراءات المتبعة لدى **المسجل**. وتجنبا للشك، لن يكون **المصدر** أو **وكيل حملة الصكوك** أو **أمين موجودات الصكوك** ملزمين بدفع أي من هذه الرسوم التي يفرضها **المسجل**.

(ج) **التواريخ قيد التحويل والفترات المقفلة:** يجوز أن تُسجّل بالطريقة المعتادة عمليات تحويل **الصكوك** التي تمت أثناء الفترة التي تبدأ من بداية **يوم العمل** الذي يسبق بسبعة (٧) **أيام عمل** على الأقل تاريخ استحقاق الدفع المقرر لأي **مبلغ توزيع دوري**، أو أي مبلغ أصلي أو توزيع يتعلق **بالصكوك**، أو، إذا لم يكن ذلك اليوم **يوم عمل**، ففي **يوم العمل** التالي (**"تاريخ قيد التحويل"**)، وتنتهي بنهاية تاريخ الاستحقاق المعني (ويطلق على كل فترة **"الفترة المقفلة"**). ولكن، وبالرغم من ذلك التسجيل، ستدفع جميع الدفعات إلى أولئك الأشخاص المسجلين **كحملة الصكوك** عند بدء العمل في **تاريخ قيد التحويل** المعني. ويمكن **للمسجل** بعد **تاريخ الإقفال** تعديل هذه **الشروط** طالما كانت تتعلق بتسجيل عمليات التحويل التي تتم خلال **الفترات المقفلة** وذلك بموجب إشعار إلى **المصدر** و**حملة الصكوك**.

(ح) **عمليات التحويل والتوجيهات القائمة:** عندما يكمل **حامل الصكوك** إصدار **توجيه قائم** حول **صكوكه**، ولم يلغِ **حامل الصكوك** أو من يخلفه **كحامل صكوك** هذا **التوجيه القائم** فإن أية عملية تحويل **للصكوك** ستخضع لهذا **التوجيه القائم** وسيعد أي **حامل صكوك** لاحق لهذه **الصكوك** موافقا على شروط ذلك **التوجيه القائم**. ودون الإخلال بما سبق، يمكن لأي **حامل صكوك** لاحق إلغاء **التوجيهات القائمة** بإشعار خطي يوجهه إلى **وكيل حملة الصكوك** وفقاً للشرط ١١(أ) (*تاريخ الشراء*).

(خ) **الأنظمة الخاصة بالتحويل والتسجيل:** تخضع جميع عمليات تحويل **الصكوك** وتسجيلها في **السجل** لأنظمة وإجراءات **المسجل** ونصوص **اتفاقية التسجيل**. وقد يقوم **المسجل** بتغيير هذه الأنظمة في أي وقت.

٤. الوضع النظامي ومحدودية حق الرجوع وموافقة حملة الصكوك

(أ) **الوضع النظامي:** تمثل **الصكوك** حصص ملكية مشاعة في منفعة **موجودات الصكوك**، وهي متكافئة القيمة دون أي أفضلية أو أولوية فيما بينها كما أن التزامات **المصدر** بالدفع بموجب **الصكوك** هي التزامات مباشرة وغير مخفضة في الأولوية وغير مضمونة بأي نوع من الرهونات وستكون مطالبات **حملة الصكوك** المالية تجاه **المصدر** بموجب **الصكوك** متساوية في رتبتها مع سائر المطالبات غير المضمونة وغير المخفضة الأولوية التي يطلبها دائنو المصدر الآخرون ما عدا تلك التي تملك الأولوية بموجب الأنظمة السارية.

(ب) **محدودية حق الرجوع:** تعتبر متحصلات **موجودات الصكوك** والدفعات التي يدفعها **المصدر** وفقاً **لتعهد الشراء** والمبالغ الموجودة في **حساب العملية** مصدر الدفعات الوحيد الخاص **بالصكوك**.

وبناءً على ذلك، و باستثناء ما يتعلق بالمطالبات المتعلقة بمبالغ مستحقة من **المصدر** بموجب **تعهد الشراء** أو أي وثيقة أخرى من **وثائق الصكوك**، فلن يكون **لحملة الصكوك** أي حق للرجوع على أي من أصول **المصدر** أو **أمين موجودات الصكوك** (وتفادياً لأي التباس، فإن **موجودات الصكوك** ليست من أصول **أمين موجودات الصكوك** ولن تعتبر كذلك) أو **وكيل حملة الصكوك**، أو (بقدر وفاء كل منهم بجميع التزاماته بموجب **وثائق الصكوك** ذات العلاقة التي هو طرف فيها) **مدير الدفعات** أو **المسجل** أو **مديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** أو أي من مؤسساتهم التابعة، فيما يتعلق بأي عجز في المبالغ المتوقعة من **موجودات الصكوك**.

ودون الإخلال بما سبق، فإن **المصدر** ملزم بدفع المبالغ المطلوبة بموجب **وثائق الصكوك** التي هو طرف فيها مباشرة إلى **مدير الدفعات** (أو في حالات معينة إلى **وكيل حملة الصكوك**) وسيكون **لوكيل حملة الصكوك** (بشرط تعويضه تعويضا مقبولا له)، بصفته **وكيلا لحملة الصكوك**، حق رجوع مباشر على **المصدر** لاستعادة مدفوعات مستحقة **لمدير الدفعات** أو **وكيل حملة الصكوك** لحساب **حملة الصكوك** وفقاً **لوثائق الصكوك** تلك.

ربما يكون صافي العوائد الناتجة من **موجودات الصكوك**، أو فيما يتعلق بتنفيذها، غير كافياً للوفاء بجميع الدفعات المستحقة عن **الصكوك**. وإذا بقي، بعد توزيع العوائد، نقص في الدفعات المستحقة بموجب **الصكوك**، فلن يكون لأي **حامل صكوك**، إلا في الحالات الموضحة في **الشرط ١١** (*حالات الممارسة*) **والشرط ١٢** (*تنفيذ وممارسة الحقوق*)، أي مطالبة في مواجهة **المصدر** أو أي من مؤسساته التابعة أو أي أصول أخرى بالنسبة لذلك النقص وأية مطالبات غير مسددة، ولن يستطيع **حملة الصكوك** تقديم التماس أو الانضمام إلى أي **شخص** آخر في رفع دعوى قضائية

للمطالبة بإعادة تنظيم أو تصفية أو حل أو تعيين حارس قضائي على **المصدر** أو **أمين موجودات الصكوك** أو **وكيل حملة الصكوك** أو **مدير الدفعات** أو **المسجل** أو **مديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** أو أيٍ من مؤسساتهم التابعة كنتيجة لذلك العجز أو غير ذلك.

(ت) **موافقة حملة الصكوك:** بشراء كل **حامل صكوك للصكوك،** بالرغم من أي شيء يناقض ذلك في أي من **وثائق الصكوك،** ولكن دون المساس **بالشرط** ١١ (*حالات الممارسة*) **والشرط** ١٢ (*تنفيذ وممارسة الحقوق*) والتزامات **المصدر** بموجب **تعهد الشراء،** فإن هذا يعني موافقة **حامل الصكوك** المعني على أنه (١) لن يكون هناك التزام بدفع أي مبلغ من **المصدر** أو **أمين موجودات الصكوك** أو **وكيل حملة الصكوك** أو **مدير الدفعات** أو **المسجل** أو **مديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** أو أي من وكلائهم المعينين نيابة عنهم إلا في حدود الأموال المتوفرة لذلك من **موجودات الصكوك** و(٢) لن يكون له حق الرجوع والمطالبة بدفع أي مبلغ يستحق بموجب **نشرة الإصدار** هذه أو بموجب أي من **وثائق الصكوك** الأخرى، سواء بدفع أي رسوم أو أي مبلغ آخر بموجب أي التزام أو مطالبة أخرى تنشأ أو تستند على **إعلان الوكالة** أو أية **وثيقة صكوك** أخرى، ضد **المصدر** أو **أمين موجودات الصكوك** أو **وكيل حملة الصكوك** أو **مدير الدفعات** أو **المسجل** أو **مديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** بسبب أي قضية إفلاس أو إعادة تنظيم أو ترتيب أو إجراءات تصفية أو أية قضية أخرى بموجب أي نظام إفلاس أو ما شابه.

٥. موجودات الصكوك

(أ) **تحويل ملكية موجودات الصكوك:** بناء على **اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك** التي ستبرم بين **المصدر** و **وكيل حملة الصكوك** و**أمين موجودات الصكوك** في **تاريخ الإقفال** ("**اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك**") وبعد دفع محصلات بيع الصكوك ومع مراعاة الشروط والأحكام الأخرى **لاتفاقية نقل ملكية موجودات الصكوك،** يُحول **المصدر** لمدة أربعين سنة إلى **أمين موجودات الصكوك** حقوق واستحقاقات معيّنة **للمصدر** مستمدة من **القرار رقم ١٦٩ ورخصة التوزيع** لتقديم **خدمات القياس** وتحصيل واستلام **رسوم العدادات** التي تخص **العدادات المحددة** من **العملاء المحددين،** حسبما هو موضح بمزيد من التفصيل في **اتفاقيات تحويل ملكية موجودات الصكوك** ("**موجودات الصكوك**") والتي سيحتفظ بها **أمين موجودات الصكوك** لصالح **حملة الصكوك.**

وبناءً على **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** التي ستبرم بين **مدير موجودات الصكوك** و**أمين موجودات الصكوك** و **وكيل حملة الصكوك** في أو قريبا من **تاريخ الإقفال** ("**اتفاقية إدارة موجودات الصكوك**") يتعهد **مدير موجودات الصكوك** بموجبها تقديم خدمات معينة بخصوص **موجودات الصكوك** مقابل **أتعاب الإدارة.** ويجوز **للمصدر** أن يتعاقد من الباطن على أداء أي من هذه الخدمات مع **الشركات التابعة للمصدر** وفقاً **لاتفاقية إدارة موجودات صكوك.**

في حال إعادة هيكلة أي من أنشطة **المصدر** في توزيع الكهرباء (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تقديم **خدمات القياس)** من أية هيئة أو جهة حكومية في **المملكة** وينتج عن هذا أن أحد **الشركات التابعة للمصدر** ستؤدي هذا النشاط (وبناءً على ذلك نقلت جميع التراخيص ذات العلاقة إلى **الشركة التابعة** (أو عدلت لتكون باسم **الشركة التابعة**)) قبل أول **تاريخ شراء** فعندها سيرتب **المصدر** مع **الشركة التابعة** ذات العلاقة لتصدر إقرارًا مكتوبًا موجه

إلى **وكيل حملة الصكوك** بموعد أقصاه أول **تاريخ شراء** للإقرار بأن أي نقل لنشاط التوزيع إلى **الشركة التابعة** يخضع للنقل المسبق **لموجودات الصكوك** بموجب **اتفاقية نقل ملكية موجودات الصكوك.**

(ب) **استخدام المتحصلات – صافي الدخل:** وفقاً **لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك**، يقوم **مدير موجودات الصكوك** بتجميع كل الأموال (بعد خصم **تكاليف المدير المسموح بها** و**أتعاب الإدارة** و**أتعاب الوكالة**) التي يقبضها من **موجودات الصكوك** ("**صافي الدخل**"). ويقوم **مدير موجودات الصكوك** في أو قبل الساعة ١١:٠٠ صباحا (بتوقيت الرياض) **بيوم عمل** واحد (١) قبل كل **تاريخ توزيع دوري** بالدفع في حساب **وكيل حملة الصكوك** لدى **مدير الدفعات** ("**حساب العملية**") إما (١) ذلك المبلغ المتراكم أو (٢) **مبلغ التوزيع الدوري**، أيهما أقل. وإذا كان **صافي الدخل** المتحصل من **موجودات الصكوك** عن أية **فترة توزيع دوري** يتجاوز **مبلغ التوزيع الدوري**، فإن **مدير موجودات الصكوك** سيحتفظ بأي مبلغ فائض كاحتياطي ("**الاحتياطي**"). ويُقيد **مدير موجودات الصكوك الاحتياطي** من خلال قيد دفتري في حساب افتراضي وليس في حساب بنكي منفصل ومحدد. علماً بأن الغرض الأساسي من **الإحتياطي** هو للاحتفاظ به لمصلحة **حملة الصكوك.** ويجوز **لمدير موجودات الصكوك** استخدام **الاحتياطي** واستثماره لحسابه الخاص، ويجوز **لمدير موجودات الصكوك** تسجيلها كمطلوبات على **مدير موجودات الصكوك** في ميزانيته، وسيكون أي عائد على استخدام **الاحتياطي** أو خسارة تنشأ عن ذلك على حساب **مدير موجودات الصكوك** وحده. ويحتفظ **بالاحتياطي** لمصلحة **حملة الصكوك.** وفي حال قدّم **مدير موجودات الصكوك** في التاريخ الذي يقع مباشرةً قبل **تاريخ التوزيع الدوري** الذي يقع في أكتوبر ٢٠٢٣م بستين يومًا إشعارًا إلى **حملة الصكوك** يفيد بأن المبلغ المخصص **للاحتياطي** (في تاريخ الإشعار) أقل من ٥% من إجمالي **القيمة الإسمية للصكوك** كما هي قائمة في ذلك التاريخ فإنه يحق **لحملة الصكوك** الطلب من **المصدر** شراء **موجودات الصكوك** وفقاً **لتعهد الشراء.**

(ت) **استخدام المتحصلات– الاحتياطي:** وفقاً **لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك** يحتفظ **مدير موجودات الصكوك بالاحتياطي** ويدفع المبالغ المستحقة لحساب **الاحتياطي** (إن وجدت) وفقاً لنصوص هذا الشرط ٥(ت) (*"استخدام المتحصلات – الاحتياطي"*).

(١) يقوم **مدير موجودات الصكوك** في أو قبل الساعة ١١:٠٠ صباحا (بتوقيت الرياض) **بيوم عمل** واحد (١) قبل كل **تاريخ توزيع دوري**، بالدفع في **حساب العملية** المبالغ المستحقة (إن وجدت) لحساب **الاحتياطي** طبقا للترتيب التالي حسب الأولوية:

(أ) أولا، لسداد إجمالي مبلغ أي نقص في المبالغ المدفوعة **لحملة الصكوك** في أي **تاريخ (تواريخ) توزيع دوري** سابق عن **مبلغ (مبالغ) التوزيع الدوري** المحدد لذلك التاريخ (التواريخ) (ويطلق على كل منها "**عجز**") وذلك إلى الحد الذي تظل فيه هذه المبالغ غير مدفوعة؛ و

(ب) ثانيا، لسداد أي مبلغ مستحق (بما في ذلك مبلغ أي **عجز**) **لفترة التوزيع الدوري** الحالية.

(٢) في أو قبل الساعة ١١:٠٠ صباحا (بتوقيت الرياض) **بيوم عمل** واحد (١) قبل كل **تاريخ شراء** وكذلك قبل **تاريخ الانتهاء**، وبعد الوفاء بالدفعات المذكورة في الشرط ٥(ت)(١) (*استخدام المتحصلات – الاحتياطي*) أعلاه، يدفع **مدير موجودات الصكوك** في **حساب العملية** جميع الأموال المستحقة (إن وجدت) **للاحتياطي**، إما على أساس **المبلغ الإضافي** أو تلك الأموال المستحقة لحساب **الاحتياطي** في ذلك التاريخ، أيهما أقل.

ويحتفظ **مدير موجودات الصكوك** باقي **الاحتياطي**، إن وجد، وفقاً للشرط ٥ (ب) (*استخدام المتحصلات – صافي الدخل*).

(٣) عند تصفية **الصكوك** كما هو محدد في الشرط ١٠ (*تصفية الصكوك*)، يتسلم **مدير موجودات الصكوك** باقي **الاحتياطي**، إن وجد، لحسابه الخاص كحافز أتعاب مقابل إدارة **موجودات الصكوك**.

(ث) **زيادة الاحتياطي**: إذا، كان **صافي الدخل** المستلَم عن **موجودات الصكوك** ("**الدخل الفعلي**")، **لفترة توزيع دوري** أو أي فترة أخرى، أقل من مبلغ **صافي الدخل** الذي كان يجب استلامه ("**الدخل المحدد**") إما بسبب (١) تخفيض التعرفة المحددة في **القرار رقم ١٦٩** (كما هو ساري المفعول في **تاريخ الإقفال**) أو تعديلها، أو بسبب تعديل أو إضافة أو إلغاء **القرار رقم ١٦٩**، أو (٢) غيّر أحد من **العملاء المحددين** موفر خدمات الكهرباء لينتقل إلى منشأة أخرى غير المصدر، فحينئذ، يقوم **المصدر** في أو قبل الساعة ١١:٠٠ صباحاً (بتوقيت الرياض) **بيوم عمل** واحد (١) قبل آخر يوم من **فترة التوزيع الدوري** أو الفترة الأخرى المعنية، بإضافة مبلغ يعادل الفرق بين **الدخل الفعلي** و**الدخل المحدد** إلى **الاحتياطي**.

٦. **التعهد السلبي**

يتعهد **المصدر**، طالما كانت **الصكوك** قائمة، بعدم إنشاء أو السماح بإنشاء أية **رهونات** (سوى **الرهونات المسموح بها**) على جميع أو أي جزء من أعماله أو أصوله أو إيراداته الحالية أو المستقبلية (بما فيها رأس المال غير المدفوع) فيما يتعلق بأي **مديونية ذات علاقة** أو فيما يتعلق بأي ضمان **لمديونية ذات علاقة**، ويضمن عدم قيام أي من **شركاته التابعة** بذلك.

٧. **التوزيع الدوري**

تواريخ التوزيع الدورية: وفقاً للشرط ٥(ب) (*استخدام المتحصلات– صافي الدخل*) والشرط ٥(ت) (*استخدام المتحصلات– الاحتياطي*) والشرط ٩ (*الدفعات*)، يصدر **المصدر** توجيها إلى **مدير الدفعات** بأن يوزع على **حملة الصكوك**، كل حسب نسبة ما له، من المبالغ المجمعة في **حساب العملية**، توزيعا يتعلق **بالصكوك** في كل **تاريخ توزيع دوري** يعادل **مبلغ التوزيع الدوري** المعني بالإضافة إلى، إذا كان يصادف **تاريخ التوزيع الدوري** المعني **تاريخ شراء** أو **تاريخ الانتهاء**، **المبلغ الإضافي** المستحق، وإذا لم يكن ذلك اليوم **يوم عمل**، سيكون **تاريخ التوزيع الدوري يوم العمل** الذي يليه (إذا كان نفس الشهر التقويمي) أو **يوم العمل** الذي يسبقه مباشرةً (إذا وقع في الشهر التقويمي التالي).

في هذه **الشروط**:

"**مبلغ التوزيع الدوري**" يُقصد به، لكل **فترة توزيع دوري**، مبلغا يتم احتسابه على النحو التالي:

$$\frac{\text{س} \times (\text{ص} + \text{هـ}) \times \text{ي}}{٣٦٠}$$

حيث:

س = إجمالي **القيمة الاسمية** لتلك **الصكوك** القائمة في **تاريخ قيد التحويل** الذي يسبق مباشرة اليوم الأخير من **فترة التوزيع الدوري** المعنية.

ي = عدد الأيام الفعلي في **فترة التوزيع الدوري** المعنية.

ص = **معدل العمولة الأساسي لفترة التوزيع الدوري** المعنية.

هـ = **الهامش.**

(أ) **معدل العمولة الأساسي:** يُحدَّد **معدل العمولة الأساسي** لكل **فترة توزيع دوري** من قبل أو نيابة عن **مدير الدفعات** على الأسس التالية:

(١) يحدد **مدير الدفعات** سعر ودائع بالريال السعودي لفترة تعادل **فترة التوزيع الدوري** المعنية حسب ما يظهر على شاشة رويترز، صفحة SUAA من العنوان "AVG" (أو أي صفحة أخرى تحل محلها في تلك الخدمة، أو أي خدمة أخرى يحددها **مدير الدفعات** كموفر المعلومات لغرض عرض معدلات مماثلة) اعتبارا من الساعة ١١:٠٠ صباحا (بتوقيت الرياض) في **يوم العمل** الثاني قبل أول يوم من **فترة التوزيع الدوري** المعنية ("**تاريخ التحديد الدوري**")، أو

(٢) إذا لم يظهر ذلك السعر على تلك الصفحة، يقوم **مدير الدفعات** بما يلي:

(أ) يطلب من المكتب الرئيسي في المملكة لكل من البنك السعودي البريطاني وبنك الرياض والبنك السعودي الفرنسي أو أي بنك مرجعي بديل في سوق البنوك السعودية يعينه **مدير إدارة الدفعات**، أن يزوده بأسعار الودائع بالريال السعودي الذي يقدمها في سوق البنوك السعودية عند حوالي الساعة ١١:٠٠ صباحا (بتوقيت الرياض) في **تاريخ التوزيع الدوري** للبنوك الرئيسية في سوق البنوك السعودية لفترة تعادل **فترة التوزيع الدوري** المعنية بمبلغ يمثل عملية واحدة في تلك السوق في ذلك الوقت، و

(ب) يحدد الوسط الحسابي (المقرب، إذا لزم الأمر، لأقرب عشرة آلاف من النقطة المئوية، ٠,٠٠٠٠٥ تُقرّب صعودا) لتلك الأسعار حينما تتوفر تسعيرتان أو أكثر.

ويكون **معدل العمولة الأساسي** السعر أو (حسبما تكون الحالة) المتوسط الحسابي الذي يحدد بهذه الطريقة، وذلك بشرط أنه إذا لم يستطع **مدير الدفعات** تحديد السعر أو المتوسط الحسابي (حسبما تكون الحالة) وفقاً للأحكام السابقة فيما يتعلق بأية **فترة توزيع دورية**، سيكون **معدل العمولة الأساسي** الذي يطبق على **الصكوك** خلال **فترة التوزيع الدوري** المعنية هو آخر **معدل عمولة أساسي** أو متوسط حسابي (حسبما تكون الحالة) تم تحديده **للصكوك** بخصوص آخر **فترة توزيع دوري.**

(ب) **النشر:** يقوم **مدير الدفعات** بإبلاغ **معدل العمولة الأساسي** و**مبلغ التوزيع الدوري** الذي حدده، إضافة إلى **تاريخ التوزيع الدوري** المعني، إلى **المصدر** و**أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك** بأسرع ما يمكن بعد ذلك التحديد ولكن في موعد أقصاه، تحت أي ظرف، الساعة ٨:٠٠ صباحًا (بتوقيت الرياض) في **يوم العمل** الذي يسبق

مباشرةً أول يوم من **فترة التوزيع الدوري** المعنية. كذلك يجب إشعار **حملة الصكوك** بذلك على الفور. ويحق **لمدير الدفعات** إعادة حساب أي **مبلغ توزيع دوري** (على أساس الأحكام السابقة) دون إشعار في حالة تمديد أو تقصير **فترة التوزيع الدوري**.

(ت) **حساب مبلغ التوزيع بالنسبة للمبالغ الدورية في حالة الإخلال:** عندما يلزم حساب مبلغ التوزيع لفترة تقل عن **فترة التوزيع الدوري** الكاملة، يحسب ذلك المبلغ على أساس عدد الأيام الفعلية التي انقضت من تلك الفترة وعلى أساس أن السنة ٣٦٠ يوما.

(ث) **الإشعارات:** تعتبر جميع الإشعارات والآراء وعمليات التحديد والشهادات والعمليات الحسابية وعروض الأسعار والقرارات المتخذة أو المقدمة أو المعطاة أو تلك التي يتم الحصول عليها لأغراض هذا الشرط ٧ (*التوزيعات الدورية*) من **مدير الدفعات** (بشرط خلوها من الأخطاء الواضحة) ملزمة **للمُصدر** و**أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك** و**حملة الصكوك** و(مع مراعاة ما سبق ذكره) لا يتحمل **مدير الدفعات** أي مسؤولية قانونية تجاه أي **شخص** فيما يتعلق بممارسة أو عدم ممارسة صلاحياته وواجباته وتقديراته لمثل هذه الأغراض.

٨. **شراء الصكوك**

(أ) **الشراء بناء على رغبة حملة الصكوك: لحملة الصكوك** أن يطلبوا من **المصدر** شراء **الصكوك** عند وقوع **حالة ممارسة** طبقا لما هو وارد في الشرط ١١ (*حالات الممارسة*).

(ب) **الشراء:** يجوز **للمُصدر** في أي وقت شراء **الصكوك** من السوق المفتوحة أو غيرها بأي سعر يتفق عليه **حامل الصكوك** و**المصدر**.

(ت) **الإلغاء:** عند شراء **المصدر** أي من **الصكوك** فإن هذه **الصكوك** التي اشتراها المصدر تلغى، ولا يجوز إعادة إصدار **الصكوك** الملغاة أو إعادة بيعها.

٩. **الدفعات**

(أ) **عام:** يتم سداد الدفعات بموجب **الصكوك** عن طريق تحويلها إلى حساب المستفيد بالريال السعودي لدى أحد البنوك في المملكة حسبما يتم إبلاغه خطيا **للمسجل** و**مدير الدفعات** في موعد أقصاه بدء العمل في **تاريخ قيد التحويل** قبل تاريخ الدفع المعني. ودون الإخلال بتسجيل تحويل **الصكوك** خلال **فترة مقفلة**، فإن أي سداد بموجب هذه **الشروط** سيدفع إلى **الأشخاص** المسجلين **كحملة صكوك** عند بدء العمل في **تاريخ قيد التحويل** المعني.

(ب) **الدفعات الخاضعة للأنظمة المرعية:** جميع الدفعات الخاصة **بالصكوك** تخضع في كل الأحوال لأي أنظمة أو لوائح مالية أو غيرها مرعية في مكان الدفع، ولن يتم احتساب أي خصومات أو مصاريف على **حملة الصكوك** فيما يتعلق بهذه الدفعات.

(ت) **الدفعات في أيام العمل:** تصدر توجيهات الدفع عن القيمة في تاريخ الاستحقاق، أو، إذا لم يكن تاريخ الاستحقاق **يوم عمل**، فعلى أساس القيمة في **يوم العمل** التالي مالم يقع هذا اليوم في الشهر التقويمي التالي حيث في هذه

الحالة تصدر التوجيهات عن القيمة في **يوم العمل** السابق له مباشرةً. ولا يستحق **حامل الصكوك** أي توزيع أو مبلغ آخر عن أي تأخير في الدفع نتيجة وقوع تاريخ دفع أي مبلغ في يوم غير **يوم عمل**.

(ث) **تاريخ قيد التحويل:** يتم سداد أي دفعة فيما يتعلق **بالصكوك** للشخص الذي يظهر اسمه في السجل **كحامل للصكوك** عند بدء العمل في موقع مكتب **المسجل** المحدد في **تاريخ قيد التحويل**.

١٠. تصفية الصكوك

مالم تُسترد **الصكوك** مسبقًا أو تُشترى أو تُلغى، فإنها ستُسترد في أحد الموعدين التاليين، أيهما أقرب:

(أ) **تاريخ الانتهاء.**

(ب)وقوع **حالة ممارسة.**

ويكون الاسترداد في كلتي الحالتين بعد شراء **المصدر** لكافة **موجودات الصكوك** وفقاً **لتعهد الشراء** وإلغاء جميع **الصكوك.**

١١. حالات الممارسة

١١-١ تاريخ الشراء

(أ) في أو قبل **تاريخ الإقفال،** وفي أي وقت بعده، يحق **لحملة الصكوك** إصدار توجيهات قائمة متاحة من **حملة الصكوك** ("**التوجيهات القائمة**") إلى **وكيل حملة الصكوك** يطلبون فيه إصدار **إشعار ممارسة** يطلب من **المصدر** شراء **موجودات الصكوك** ("**إشعار ممارسة**") قبل ثلاثين (٣٠) يوما من أي **تاريخ شراء** ما لم يقم **حامل الصكوك** بإشعار **وكيل حملة الصكوك** خطيا بخلاف ذلك في موعد أقصاه إما **(أولًا)** تسعون (٩٠) يوما قبل **تاريخ الشراء** الذي يقع في يناير ٢٠٢٤م أو يناير ٢٠٣٤م أو يناير ٢٠٤٤م أو **(ثانيًا)** بعد القيام بممارسة بموجب **الشرط ٥ (ب)** (*استخدام المتحصلات – صافي الدخل*) بخمسة وأربعين يومًا قبل **تاريخ الشراء** الذي يقع في أكتوبر ٢٠٢٣م.

(ب) يقوم **وكيل حملة الصكوك** عند إما **(أولًا)** خلال الفترة التي تقع ما بين تسعين (٩٠) يوما ومائة وثمانين (١٨٠) يوما قبل **تاريخ الشراء** الذي يقع في يناير ٢٠٢٤م أو يناير ٢٠٣٤م أو يناير ٢٠٤٤مأو **(ثانيًا)** بعد القيام بممارسة بموجب **الشرط ٥ (ب)** (*استخدام المتحصلات – صافي الدخل*) فقط بخمسة وأربعين (٤٥) يومًا وستين (٦٠) يومًا قبل **تاريخ الشراء** الذي يقع في أكتوبر ٢٠٢٣م.، بتزويد **حملة الصكوك** بإشعار يخبرهم فيه بأن حلول **تاريخ الشراء** المعني سيسفر عن قيام **المصدر** بشراء **موجودات الصكوك** بموجب **تعهد الشراء** نتيجة لذلك وموضحا بالتالي نتائج قيامهم بممارسة أو عدم ممارسة حقوقهم المتعلقة بذلك.

(ت) بموجب **توجيهات قائمة** (بما في ذلك أية توجيهات قائمة تعتبر محولة وفقاً للشرط ٣(ح) ("*عمليات التحويل والتوجيهات القائمة*")) أو غيره بموجب إشعار خطي يقدمه أثناء الفترة الممتدة بين **(أولًا)** تسعين (٩٠) يوما أو **(ثانيًا)** بعد ممارسة بموجب **الشرط ٥ (ب)** (*استخدام المتحصلات – صافي الدخل*) فقط بخمسة وأربعين (٤٥) يومًا وثلاثين (٣٠) يوما قبل أي **تاريخ شراء** معني وبالصيغة المبينة في الجزء "أ" من الملحق ١ من **نشرة الإصدار** هذه (باعتبار هذا الإشعار "**توجيهات محددة**")، فإنه يحق لكل **حامل صكوك** أن يطلب من **وكيل حملة الصكوك** تقديم **إشعار ممارسة** وفقاً **لتعهد الشراء** بخصوص جميع **صكوك حملة الصكوك** والجزء الذي يقابلها من

موجودات الصكوك. ولا يجوز تحويل **الصكوك** المعنية **بتوجيهات قائمة** فيما يتعلق **بتاريخ شراء** معين بعد التاريخ الذي يقع ثلاثين (٣٠) يوما قبل **تاريخ الشراء** المعني ولا يجوز تحويل **الصكوك** المعنية **بتوجيهات محددة** بعد تاريخ تلك **التوجيهات المحددة**.

(ث) إذا تسلم **وكيل حملة الصكوك** في أو قبل التاريخ الذي يقع ثلاثين (٣٠) يوما قبل أي **تاريخ شراء توجيهات قائمة** (ولم تلغَ فيما بعد) و/أو **توجيهات محددة** من **حملة الصكوك** الذين يملكون مجتمعين، ما لا يقل عن سبعين بالمائة (٧٠%) من **القيمة الاسمية للصكوك** القائمة في ذلك التاريخ، فسوف يقدم **وكيل حملة الصكوك** على الفور إلى **المصدر** **إشعار ممارسة** (ويرسل نسخة إلى **حملة الصكوك**) بذلك. وبعد استلام **إشعار الممارسة** هذا، يقوم **المصدر**، وفقاً **لتعهد الشراء**، بشراء **موجودات الصكوك** من **أمين موجودات الصكوك** وذلك بدفع **سعر الشراء**، المستحق آنذاك على **الصكوك** المعنية وأي مبلغ ينطبق من **مبلغ إضافي** أو **مبلغ التوزيع في حالة إخلال** أو **المبلغ المحدد** في **تاريخ الشراء**، وذلك بتحويل المبالغ المطلوبة إلى **حساب العملية** كي يقوم **مدير الدفعات** بدفعها إلى **حامل الصك** أو **حملة الصكوك** المعنيين (حسب الحالة).

٢-١١ حالات الإخلال

يشكل كل واحد من الأحداث والظروف التالية "**حالة إخلال**":

(أ) **إخلال ينتج عنه عدم دفع مبلغ توزيع دوري أو مبلغ إضافي:**

(١) إذا كان المبلغ الموزع على **حملة الصكوك** في أي **تاريخ توزيع دوري** وفقاً للشرط ٥ (ب) (*استخدام المتحصلات – صافي الدخل*) أقل من **مبلغ التوزيع الدوري** المقرر **لتاريخ التوزيع الدوري** المعني، أو

(٢) إذا كان المبلغ الموزع على **حملة الصكوك** في أي **تاريخ شراء** أقل من **المبلغ الإضافي** المقرر **لتاريخ الشراء** المعني،

ولم يتم دفع ذلك **العجز** خلال خمسة (٥) أيام تامة بعد موعد استحقاقه وحدث كنتيجة مباشرة لإخلال أو إهمال **مدير موجودات الصكوك** أو **المصدر** في الوفاء بالتزاماته بموجب **وثائق الصكوك**.

(ب) **الإخلال بالالتزامات الأخرى:** إخلال **المصدر** و/أو **مدير موجودات الصكوك** بالوفاء بأي من التزاماته الأخرى أو فيما يتعلق بأي من التزاماته بموجب **الصكوك**، واستمرار ذلك الإخلال دون معالجة لمدة ثلاثين (٣٠) يوما بعد توجيه إشعار خطي بذلك إلى **المصدر** من أحد **حملة الصكوك** و/أو **وكيل حملة الصكوك** وتسليمه إلى **المصدر** أو إلى المكتب المحدد **لمدير إدارة الدفعات**.

(ت) **إخلال متقابل (Cross-default) للمصدر أو مدير موجودات الصكوك:**

(١) عدم سداد أي **مديونية** على **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك** في موعد استحقاقها أو (حسب الحالة) خلال أي فترة سماح مقررة في الأصل.

(٢) أن تصبح أي **مديونية** مستحقة وواجبة السداد قبل موعد استحقاقها المقرر نتيجة لأي حالة إخلال أو أي حالة تعجيل (أيا كان وصفه).

(٣) إذا فشل **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك** في أن يسدد في موعد الاستحقاق أي مبلغ مستحق عليه بموجب أي **ضمان** لأي **مديونية**.

وذلك بشرط أن يزيد مبلغ **المديونية** المشار إليه في الفقرة الفرعية (١) و/أو الفقرة الفرعية (٢) أعلاه و/أو المبلغ المستحق بموجب أي **ضمان** مشار إليه في الفقرة الفرعية (٣) أعلاه، بصورة مستقلة أو إجمالا، عن ٧٥،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي (أو ما يعادله بأية عملة أو عملات أخرى)، أو

(ث) **الحكم غير المنفذ:** عند صدور حكم أو أكثر من حكم أو أمر أو أكثر من أمر ضد **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك** بدفع مبلغ يزيد عن ٧٥،٠٠٠،٠٠٠ ريال سعودي (أو ما يعادله بأي عملة أو عملات)، سواء بصورة مستقلة أو إجمالا، واستمر ذلك الحكم أو الأمر غير منفذ ومؤجل التنفيذ لمدة ثلاثين (٣٠) يوما من تاريخ صدوره، أو، إذا كان بعد ذلك، من التاريخ المحدد للدفع، أو

(ج) **الإعسار:** إذا (١) أصبح **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك** معسرا أو غير قادر على تسديد ديونه عند استحقاقها (٢) تم تعيين مصف أو حارس قضائي لجميع أو لخمسة وعشرين بالمائة (٢٥%) على الأقل من تعهدات **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك** أو أصوله أو إيراداته (أو تقديم طلب لمثل هذا التعيين) ولم يتم إلغاء هذا التعيين خلال ثمانية وعشرين (٢٨) يوما، (٣) اتخذ **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك** إجراءً لتعديل أو تأجيل أي من التزاماته أو أجرى تنازلا عاما أو ترتيبا أو صلحا مع دائنيه أو لصالحهم (بما في ذلك القيام بترتيب بموجب نظام التسوية الواقية من الإفلاس) أو أعلن قرارا بتأجيل سداد أي **مديونية أو أي ضمان لمديونية** مقدم منها أو (٤) أوقف **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك** أو هدد بوقف جميع أنشطته أو أي جزء كبير منها (إلا أن يكون ذلك لأغراض الاندماج أو عملية إعادة تنظيم أو إعادة هيكلة، مع الملاءة المالية (أ) بمبادرة أو أمر صادر من أي جهة حكومية في المملكة أو (ب) معتمد **بقرار غير عادي**، بشرط (وذلك فيما يتعلق فقط بالوضع في رقم (أ)) أن تتحمل أي شركة يحول لها عندئذ كل أو أي جزء من أصول وأعمال **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك**، بالتضامن، تحملاً غير مشروطاً وغير قابل للنقض كملتزم رئيسي بكافة التزامات **الشركة** بموجب **اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك** و**تعهد الشراء**.

(ح) **الانقضاء:** عند صدور أمر أو اعتماد قرار ساري المفعول بحل **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك** وتصفيته (ماعدا إذا كان ذلك لأغراض الاندماج أو عملية إعادة تنظيم أو إعادة هيكلة مع بقاء الملاءة المالية)، إما (١) بمبادرة أو أمر صادر من أي جهة حكومية في المملكة أو (٢) معتمد **بقرار غير عادي**، بشرط (وذلك فيما يتعلق فقط بالوضع في رقم (أ)) أن تتحمل أي شركة باقية أو ناتجة عن ذلك، بالتضامن، تحملاً غير مشروطاً وغير قابل للنقض كملتزم رئيسي بكافة التزامات الشركة بموجب **اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك** و**تعهد الشراء**.

(خ) **الحدث المشابه:** أي حدث يقع له بموجب القوانين أو الأنظمة واللوائح المعمول بها في المملكة يكون له أثر مشابه لأي من الأحداث المذكورة في الفقرات من (ث) (*الحكم غير المنفذ*) إلى (د) (*الفشل في اتخاذ إجراء*).

(د) **حالة إعادة هيكلة قطاع التوزيع:** أن يعاد هيكلة أعمال قطاع توزيع الكهرباء **للمُصْدِر** (بما في ذلك، دون حصر، تقديم **خدمات الربط**) من أي جهة أو سلطة حكومية في المملكة بما يؤدي إلى عدم قيام **المصدر** (أو عدم تمكنه بالقيام) بهذه الأعمال مباشرة (وليس من خلال **شركات تابعة** أو منضوية تحت مجموعتها) ويقوم **المصدر** بإشعار **وكيل حملة الصكوك** بأنه نتيجة لذلك سيصبح تنفيذ التزامات **المصدر** بموجب **وثائق الصكوك** أو توفير الخدمات المقدمة **لموجودات الصكوك** بموجب **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** من خلال **شركة تابعة** غير ممكناً من الناحية العملية ("**حالة إعادة هيكلة قطاع التوزيع**").

(ذ) **الفشل في اتخاذ إجراء:** عدم اتخاذ أو القيام بأي إجراء أو شرط أو شيء مطلوب اتخاذه أو أداؤه في أي وقت من أجل (١) تمكين **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك** من إبرام أو ممارسة حقوقه بطريقة مشروعة وأداء التزاماته والتقيد بها بموجب **الصكوك** أو **وثائق الصكوك** أو فيما يتعلق بها، و (٢) التأكد من أن تلك الالتزامات قانونية ومشروعة وملزمة وقابلة للتنفيذ.

(ر) **عدم المشروعية:** إذا أصبح أو سيصبح من غير المشروع قيام **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك** بأداء أي من التزاماته أو جميعها بموجب **الصكوك** أو **وثائق الصكوك** أو فيما يتعلق بها.

(ز) **عدم صلاحية موجودات الصكوك:** إذا كان أو سيكون من غير المشروع قيام **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك** أو **أمين موجودات الصكوك** بأداء أي من التزاماته الأساسية بموجب **موجودات الصكوك** أو أي وثائق تتعلق **بموجودات الصكوك**، أو اعتبرت أي **موجودات للصكوك** أو **وثائق** تتعلق **بموجودات الصكوك** من قبل محكمة أنها لا صلاحية لها قانونيًا أو إذا أنكر **المصدر** أو **مدير موجودات الصكوك** أو **أمين موجودات الصكوك** أي من الوثائق المتعلقة **بموجودات الصكوك** أو أبدى نية في إنكار أي من تلك الوثائق.

في حالة وقوع **حالة إخلال** واستمرار تلك الحالة، يقوم **وكيل حملة الصكوك** في أقرب فرصة عملية، بعد تسلمه إشعارا بذلك، بتقديم إشعار بحدوث **حالة الإخلال** المعنية إلى **حملة الصكوك** طالبا منهم أن يبدوا خلال فترة تصل لغاية خمسة عشر (١٥) يوما أو أي تاريخ وفقاً لما يتم إبلاغه إلى **حملة الصكوك** بواسطة **وكيل حملة الصكوك** ("**فترة الممارسة**") ما إذا كانوا يريدون أن يمارس **وكيل حملة الصكوك** حقوقهم المنصوص عليها في **تعهد الشراء**. ويجوز لأي **حامل صكوك** أن يقدم إشعارا بالصيغة المبينة في الجزء "ج" من الملحق ١ من **نشرة الإصدار** ("**إشعار شراء**") خلال **فترة الممارسة** إلى **وكيل حملة الصكوك** يطلبون فيه من **وكيل حملة الصكوك** أن يمارس حقوقه بموجب **تعهد الشراء** وأن يطلب من **المصدر** شراء **موجودات الصكوك**.

وإضافة لذلك، في أو قبل **تاريخ الإقفال**، وفي أي وقت بعده، يحق **لحملة الصكوك** إصدار توجيهات قائمة، متوفرة لدى **وكيل حملة الصكوك** بالصيغة المبينة في الجزء "ب" من الملحق ١ من **نشرة الإصدار** هذه("**توجيهات إعادة هيكلة**")، إلى **وكيل حملة الصكوك** يطلبون فيه إصدار **إشعار ممارسة** نيابة عنهم بشأن **صكوكهم** بعد حدوث **حالة إعادة هيكلة قطاع التوزيع**. ويقوم **وكيل حملة الصكوك** بإعطاء **إشعار ممارسة** بشأن جميع **الصكوك** التي صدر بشأنها **توجيهات إعادة هيكلة** وذلك في أسرع وقت ممكن من الناحية العملية بعد بدء **فترة الممارسة**، بشرط إذا استلم **وكيل حملة الصكوك**، في الوقت الذي يقدم فيه **إشعار ممارسة، توجيهات إعادة هيكلة** (ولم تلغ فيما بعد) من **حملة صكوك** يملكون مجتمعين ما لا يقل عن سبعين بالمائة (٧٠%) من **القيمة**

الاسمية للصكوك القائمة في ذلك الوقت، فعلى **وكيل حملة الصكوك** تقديم **إشعار ممارسة** بشأن جميع **الصكوك** القائمة في الوقت المعنى.

ولا يجوز تحويل **الصكوك** المعنية **بإشعار الشراء** مقدم إلا بعد انتهاء **فترة الممارسة** ويكون في حدود **الصكوك** التي لم يشتريها **المصدر** خلال **فترة الممارسة** تلك وذلك وفقاً **للشروط.** وإذا تسلم **وكيل حملة الصكوك إشعار شراء،** وجب عليه القيام فورا إبلاغ **المصدر** و**أمين موجودات الصكوك** و**مدير الدفعات ومديري الإصدار** بذلك محددا **حالة الإخلال** المشار إليها في **إشعار الشراء** الذي تسلمه (ولكن بشرط تقديم ذلك الإشعار بخصوص أول **إشعار شراء** يتم استلامه بخصوص **حالة الإخلال).**

وإذا تسلم **وكيل حملة الصكوك إشعارات شراء** من عدد من **حملة الصكوك** يشكل **نصاب حملة الصكوك،** وجب حينها على **وكيل حملة الصكوك** أن يقدم **للمصدر إشعار ممارسة** (مع إرسال نسخة إلى **حملة الصكوك**)، بشرط أن تكون **حالة الإخلال** المعنية **بإشعار الممارسة** مستمرة، ويجب على **المصدر**، وفقاً **لتعهد الشراء،** شراء **الصكوك** فورا من **أمين موجودات الصكوك** وذلك بدفع **سعر الشراء** المنطبق على **الصكوك** في اليوم الذي تم فيه استلام **إشعارات الشراء** من **حملة الصكوك** إضافة إلى **مبلغ التوزيع في حالة الإخلال** (محتسبا بتاريخ الشراء المعني) وأي **مبلغ محدد** (إذا انطبق الحال) عن بتحويل المبالغ المطلوبة إلى **حساب العملية** لكي يقوم **مدير الدفعات** بدفعها إلى **حملة الصكوك.**

١٢. تنفيذ الحقوق وممارستها

(أ) بعد توزيع عوائد **موجودات الصكوك،** فيما يتعلق **بالصكوك،** على **حملة الصكوك** وفقاً لهذه **الشروط** و**إعلان الوكالة،** لا يتحمل **وكيل حملة الصكوك** مسؤولية أي مبالغ أخرى، وبالتالي لا يجوز لأي **حامل صكوك** اتخاذ أي إجراء بحق **وكيل حملة الصكوك** أو أي **شخص** آخر لاسترداد أي مبلغ يتعلق **بالصكوك** أو **بموجودات الصكوك.**

(ب) لن يكون **وكيل حملة الصكوك** ملزماً تحت أي ظرف باتخاذ أي إجراء للتنفيذ على أو تسييل **موجودات الصكوك** أو باتخاذ أي إجراء بحق **المصدر** بموجب أي وثيقة من **وثائق الصكوك** يكون **المصدر** أو **أمين موجودات الصكوك** طرفاً فيها إلا إذا تلقى أمرا أو طلبا بذلك (١) **بقرار غير عادي** أو (٢) خطيا من قبل **نصاب حملة الصكوك** وفي أي من الحالتين بشرط أن يتلقى تعهدا بالتعويض و/أو ضمان مقنعاً له عن جميع الالتزامات التي يعتبر نفسه مسئولا عنها أو تلك التي تترتب عليه نتيجة لذلك.

(ت) لا يحق **لحامل الصكوك** إقامة دعوى بحق **المصدر** أو **أمين موجودات الصكوك** إلا (١) إذا توجب على **وكيل حملة الصكوك** إقامة دعوى ولم يفعل ذلك خلال ستين (٦٠) يوما من وجوب إقامة الدعوى واستمر ذلك و(٢) كان **حامل الصكوك** المعني يملك بمفرده (أو مع **حملة الصكوك** آخرين ينوون إقامة دعوى مباشرة ضد **المصدر** أو **أمين موجودات الصكوك)** خمسة وعشرين بالمائة (٢٥%) على الأقل من إجمالي **القيمة الاسمية للصكوك** القائمة في ذلك التاريخ. ولن يكون **لوكيل حملة الصكوك** أو لأي من **حملة الصكوك** تحت أي ظرف أي حق في بيع أي من **موجودات الصكوك** أو التصرف بها بأي شكل آخر إلا وفقاً **لتعهد الشراء،** وسيكون الحق الوحيد **لوكيل حملة الصكوك** و **حملة الصكوك** ضد **المصدر** أو **أمين موجودات الصكوك** هو تنفيذ التزام **المصدر** بدفع

المبالغ المطلوبة في **حساب العملية**. وتجنبا للشك، لن يكون **وكيل حملة الصكوك** ملزما باتخاذ إجراء أو رفع دعوى إلا إذا تلقى تعويضا و/أو ضمانًا مقنعا له.

(ث) تخضع الفقرات السابقة من هذا الشرط ١٢ (*تنفيذ وممارسة الحقوق*) لهذه الفقرة. وبعد توزيع صافي متحصلات **موجودات الصكوك** وفقاً للشرط ٥(ب) (*استخدام المتحصلات– صافي الدخل*) والشرط ٥(ت) (*استخدام المتحصلات– الاحتياطي*)، تكون التزامات **وكيل حملة الصكوك** المتعلقة **بالصكوك** قد تم الوفاء بها ولا يحق لأي **حامل صكوك** اتخاذ أية خطوات أخرى بحق **وكيل حملة الصكوك** لاسترداد أي مبالغ أخرى في ما يتعلق **بالصكوك** وينتهي الحق في استلام تلك المبالغ غير المسددة. وبدون إخلال لأي التزام على **المصدر** وفقاً **لتعهد الشراء**، لن يحق لأي **حامل صكوك** رفع أي التماس أو اتخاذ أية خطوات ضد **المصدر** أو **أمين موجودات الصكوك** أو **وكيل حملة الصكوك** بشأن **الصكوك** أو **موجودات الصكوك**.

بالرغم من أية نصوص أخرى في **وثائق الصكوك** وهذه **الشروط**، لن يتحمل **مدير موجودات الصكوك** أية مسؤولية تجاه أي من **حاملي الصكوك** أو **وكيل حملة الصكوك** بسبب أي تقصير أو إهمال، أو تقصير أو إهمال مزعوم في تأدية التزاماته المنصوص عليها في **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** و/أو **إعلان الوكالة** طالما كان **مدير موجودات الصكوك** (أو أي **شخص** يعمل نيابة عنه) يحول إلى **حساب العملية** كامل **مبلغ التوزيع الدوري** و/أو **المبلغ الإضافي** المستحق إلى **حملة الصكوك** في تاريخ الاستحقاق وفقاً لهذه **الشروط**، وعند دفع هذا المبلغ، لن تعتبر أي حالة من **حالات الإخلال** على أنها وقعت.

١٣. **الوكلاء**

بالعمل بموجب **اتفاقية إدارة الدفعات** وفي ما يتعلق **بالصكوك**، يعمل **مدير الدفعات** فقط كوكيل **للمُصدر** ولا يتحمل أي التزامات تجاه أي من **حملة الصكوك** ولا تربطه علاقة وكالة بأي منهم. تتوفر المعلومات عن **مدير الدفعات** ومكتبه المحدد في قسم "*الأطراف والمستشارون*" في الصفحة رقم ٩ من **نشرة الإصدار** هذه. ويحتفظ **المصدر** في أي وقت بحقه في تغيير أو إنهاء تعيين **مدير الدفعات** وتعيين بديل له، ولكن بشرط أن يحتفظ **المصدر** طوال الوقت **بمدير إدارة الدفعات** في المملكة، وسوف يتم إشعار **حملة الصكوك** على الفور بأي تغيير في **مدير الدفعات** أو مكتبه المحدد.

١٤. **اجتماع حملة الصكوك، التعديل**

(أ) **اجتماعات حملة الصكوك:** يحتوي **إعلان الوكالة** على أحكام لعقد اجتماعات **حملة الصكوك** للنظر في الأمور المتعلقة **بالصكوك**، بما فيها التعديل على أي من هذه **الشروط**، وتجرى هذه التعديلات (وأي اقتراحات أخرى) بعد صدور **قرار غير عادي** بشأنها وموافقة **المصدر** عليها. وتتم الدعوة لعقد هذا الاجتماع من **المصدر** نفسه ومن **المصدر** بناء على طلب خطي من **حملة الصكوك** يملكون ما لا يقل عن عشر **القيمة الاسمية** الإجمالية **للصكوك** القائمة في ذلك التاريخ. ويبلغ النصاب لأي اجتماع للتصويت على **قرار غير عادي شخصين** أو أكثر يملكون أو يمثلون على الأقل نصف إجمالي **القيمة الاسمية للصكوك** القائمة في ذلك التاريخ، أو، في أي اجتماع مؤجل، ما لا يقل عن ربع **القيمة الاسمية** الإجمالية لتلك **الصكوك** القائمة في ذلك التاريخ.

يتطلب إصدار أي **قرار غير عادي** عددا من الأصوات يزيد بصوت واحد على الأقل عن نصف الأصوات الممثلة في الاجتماع. ويكون أي **قرار غير عادي** يصدر عن ذلك الاجتماع ملزما لجميع **حملة الصكوك** سواء كانوا حاضرين أم غير ذلك. وينص **إعلان الوكالة** بأن القرار الخطي الموقع أصالة أو بالنيابة عن **حملة صكوك** يملكون ما لا يقل عن ثلثي **القيمة الاسمية للصكوك** القائمة في ذلك التاريخ سيكون قراراً سارياً ونافذاً كما لو أنه **قرار غير عادي** مصادق عليه حسب الأصول.

(ب) **التعديل:** ينص **إعلان الوكالة** على أنه يجوز **لوكيل حملة الصكوك**، ودون موافقة **حملة الصكوك**، أن يوافق على أي تعديل (مع مراعاة الاستثناءات المنصوص عليها في **إعلان وكالة**) لهذه **الشروط** أو أي من أحكام **إعلان الوكالة** أو التنازل عن أو إعفاء أي انتهاك لهما، أو أن يقرر عدم اعتبار **حالة الإخلال** على أنها كذلك، إذا رأى أنها لا تؤثر بصورة جوهرية على مصالح **حملة الصكوك** أو على أي تعديل لأي من هذه **الشروط** أو أي من الأحكام الواردة في **إعلان الوكالة** إذا كان ذلك التعديل (في رأي **وكيل حملة الصكوك**) شكليا أو بسيطا أو ذا طبيعة فنية أو يهدف إلى تصحيح خطأ ظاهر أو التقيد بأحكام قانونية إلزامية. ويعتبر أي تعديل أو تنازل أو إعفاء أو قرار من هذا القبيل ملزما **لحملة الصكوك**، وسيتم إعلام **حملة الصكوك**، مالم يوافق **وكيل حملة الصكوك** على خلاف ذلك، بأي تعديل من هذا القبيل في أقرب وقت ممكن عمليا بعد ذلك وفقاً للشرط ١٧ (*الإشعارات*).

وفيما يتصل بممارسة **وكيل حملة الصكوك** لأي من سلطاته أو صلاحياته أو اجتهاداته (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أي تعديل أو تفويض أو تنازل أو استبدال)، فسوف يراعي **وكيل حملة الصكوك** مصالح **حملة الصكوك** ككتلة واحدة، وعلى وجه الخصوص، ولكن دون حصر، فليس من الضروري مراعاة النتائج المترتبة على هذه الممارسة على أي من **حملة صكوك** بشكل فردي نتيجة لكونهم موجودين أو مقيمين لأي غرض في بلد أو يخضعون للولاية القضائية لبلد ما أو في منطقة محددة، ولا يحق **لوكيل حملة الصكوك** ولا **لحملة الصكوك** أن يطالبوا من **المصدر** أو أي **شخص** آخر بأي تعويض فيما يتعلق بأية تبعات ضريبية تترتب على تلك الممارسة على أي من **حملة الصكوك** بشكل فردي.

١٥. الضرائب

يتم دفع جميع الدفعات أو التوزيعات المتعلقة **بالصكوك** التي تدفع من **المصدر** أو نيابة عنه خالية من أي استقطاعات أو خصومات ضريبية، ما لم يكن استقطاع أو خصم تلك الضرائب مطلوبا بموجب القوانين المرعية. وفي تلك الحالة، وفقط بقدر ما تتوفر تلك المبالغ للتوزيع على **حملة الصكوك** من **صافي الدخل** أو المبالغ القائمة كرصيد دائن في **الاحتياطي**، سيدفع **المصدر** تلك المبالغ الإضافية ("**مبلغ الضريبة**") التي تنتج في تسليم **حملة الصكوك** المبالغ التي كانوا سيتسلمونها لو لم يلزم إجراء تلك الاستقطاعات أو الخصومات. وإذا لم تكف تلك المبالغ لدفع **مبلغ الضريبة**، فلن يتم دفع أية مبالغ أخرى إلى **حملة الصكوك**، وتعتبر أي إشارة في هذه **الشروط** إلى **مبلغ توزيع دوري** و**مبلغ إضافي** وأي مبالغ أخرى تدفع **لحملة الصكوك** شاملا للمبالغ الإضافية التي تم دفعها وفقاً لهذا الشرط ١٥(*الضرائب*).

١٦. التعويض ومسؤولية وكيل حملة الصكوك

(أ) يتضمن **إعلان الوكالة** أحكاما عن حماية وتعويض **وكيل حملة الصكوك** في ظروف معينة وإعفائه من المسؤولية، بما في ذلك أحكاما تعفيه من رفع دعوى إلا إذا قدم له تعويض و/أو ضمان يرضى به. وبالأخص، فيما يتصل بممارسة أي من حقوقه المتعلقة **بموجودات الصكوك**، ليس على **وكيل حملة الصكوك** إقامة أي دعوى تحت أي ظرف إلا إذا طُلب منه ذلك وفقاً للشرط ١٢ (*"تنفيذ وممارسة الحقوق"*)، وفقط عند تقديم تعويض و/أو ضمان مقنع له.

(ب) لا يقدم **وكيل حملة الصكوك** أي تأكيدات ولا يتحمل أية مسؤولية بخصوص صلاحية أو كفاية أو قابلية تنفيذ التزامات **المصدر** بموجب أي من **وثائق الصكوك** التي يكون **المصدر** طرفا فيها، كما لن يتحمل في أي حال أية مسؤولية قانونية ولن يكون ملزما بتقديم أي بيان أو تفسير **لحملة الصكوك** بشأن أي مبلغ كان يتعين دفعه بواسطة **المصدر** أو نيابة عنه ولم يتم دفعه، ولن يتحمل في أي حال أية مسؤولية تنشأ عن **موجودات الصكوك** سوى ما تنص عليه صراحة هذه **الشروط** أو **إعلان الوكالة**.

(ت) يعفى **وكيل حملة الصكوك** من (١) أية مسؤولية بخصوص أية خسارة أو سرقة **لموجودات الصكوك** أو أي مبلغ نقدي (٢) أي التزام بالتأمين على **موجودات الصكوك** أو أي مبلغ نقدي (٣) أية دعوى تنشأ عن حيازة **وكيل حملة الصكوك لموجودات الصكوك** أو أي مبلغ نقدي أو بالنيابة عنه أو باعتبارها برسم الإيداع، إلا إذا نجمت تلك الخسارة أو السرقة عن تقصير فادح أو إخلال متعمد أو احتيال من **وكيل حملة الصكوك**.

(ث) يمكن **لحملة الصكوك**، عن طريق قرار الجمعية غير العادية، إلغاء تعيينهم **لوكيل حملة الصكوك** بإرسال إشعار قبل ٣٠ يوماً على الأقل من تاريخ إلغاء التعيين، وعلى أن لا ينفذ إلغاء التعيين ذلك قبل أن يعين من يخلف **وكيل حملة الصكوك** بما يتوافق مع **إعلان الوكالة**.

١٧. **الإشعارات**

ترسل الإشعارات إلى **حملة الصكوك** بالبريد المسجل على عناوينهم المعينة في **السجل**. ويعتبر الإشعار في حكم المستلم في اليوم الخامس من تاريخ إرساله. ويتم نشر الدعوة لأي اجتماع **لحملة الصكوك** في الجريدة الرسمية وفي صحيفة يومية توزع في المدينة التي يوجد فيها المركز الرئيسي **للمُصدر** قبل خمسة وعشرين (٢٥) يوما على الأقل من التاريخ المحدد للاجتماع الأصلي وقبل ثلاثين (٣٠) يوما على الأقل من التاريخ المقرر لأي اجتماع مؤجل.

١٨. **القانون الواجب التطبيق والاختصاص القضائي**

(أ) **القانون الواجب التطبيق:** تخضع وثائق الصكوك للقوانين والأنظمة المعمول بها في المملكة العربية السعودية وتفسر بموجبها.

(ب) **الاختصاص القضائي:** تعتبر اللجنة ولجنة الاستئناف هي الجهة الوحيدة صاحبة الاختصاص الحصري في النظر والبت في أية قضية أو دعوى أو أي إجراء قضائي وتسوية أية نزاعات قد تنشأ عن الصكوك أو وثائق الصكوك، ولهذه الأغراض، تقر جميع الأطراف (بما فيها المصدر وحملة الصكوك) إقرارا لا رجعة فيه بخضوعهم للاختصاص القضائي للجنة ولجنة الاستئناف. ولا يجوز رفع أي قضية أو دعوى أو أي إجراء قضائي بخصوص

الصكوك أو وثائق الصكوك لدى أية جهة خارج المملكة ولن يكون لأي محكمة أو سلطة قضائية خارج المملكة صلاحية النظر في أية دعوى بهذا الخصوص.

موجودات الصكوك

تشمل **موجودات الصكوك** حقوق معينة مستمدة من **قرار مجلس الوزراء رقم ١٦٩** و **رخصة التوزيع**، وتتعلق تلك الحقوق بتقاضي وقبض رسوم العدادات فيما يتعلق **بالعدادات المحددة** من **العملاء المحددين**. يرد توضيح أكثر تفصيلاً **لموجودات الصكوك** ونطاق الحقوق والاستحقاقات المتصلة بها في **اتفاقية تحويل موجودات الصكوك**.

وكجزء من إعادة هيكلة **المجموعة**، تنوي **الشركة** تأسيس شركة توزيع منفردة لامتلاك وإدارة أصول التوزيع لديها، وتتوقع **الشركة** تأسيس هذه الشركة خلال العام ٢٠١٤م. وستؤجر هذه الشركة شبكة التوزيع **للشركة** وتعمل كوكيل **للشركة** في بيع الكهرباء المنقولة لها إلى العملاء عبر أنحاء **المملكة العربية السعودية**. وبناءً عليه، ستتحمل شركة التوزيع مسؤولية كافة أنشطة إعداد الفواتير والعلاقة مع العملاء. وعلى أن شركة التوزيع سوف ترخص من **هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج** لمزاولة نشاط توزيع الكهرباء، بما في ذلك قراءة العدادات، إلا أنه لن يتم نقل **موجودات الصكوك** إلى شركة التوزيع.

يجوز **للشركة** (بصفتها **مدير موجودات الصكوك**) أن تقاول من الباطن بعض أو كل الخدمات التي يتعين عليها تقديمها فيما يتعلق بموجودات الصكوك بموجب **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** إلى شركة التوزيع بعد تأسيسها.

عملاء الشركة

وتصنف **الشركة** عملاءها في سبع شرائح رئيسية هي:

- الشريحة السكنية وتشمل جميع العملاء المستهلكين لأغراض سكنية.
- الشريحة التجارية وتشمل جميع العملاء التجاريين العاملين خارج إطار القطاعين الصناعي والزراعي.
- الشريحة الصناعية وتشمل العملاء الصناعيين ممن لديهم تراخيص صناعية صادره من الجهة المختصة بذلك.
- الشريحة الزراعية وتشمل جميع العملاء الزراعيين المرخصين من وزارة الزراعة.
- الشريحة الحكومية وتشمل المساجد الحكومية وإنارة الشوارع والمستشفيات والمستوصفات الحكومية والمباني الحكومية.
- الشريحة الصحية والتعليمية
- شريحة تحلية مياه البحر

ويبين الجدول التالي أعداد العملاء حسب الشريحة في الفترات المبينة:

شريحة العملاء	**السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر**	
	٢٠١١م	٢٠١٢م
الشريحة السكنية	٥،٠٢٣،٠٣٨	٥،٣٣٥،٥٦٣
الشريحة التجارية	١،٠٣٠،٩٦٣	١،٠٩٣،٢٨٨
الشريحة الحكومية	٢٠٤،٤٤٨	٢١٤،٠٦٢
الشريحة الصناعية	٧،٦٤٦	٨،١٦٦
الشريحة الصحية والتعليمية	٨،١٦٩	٨،٧٣٤
الشريحة الزراعية	٦٦،٦٠١	٧٠،٩٨٤
عملاء التحلية	١٦٠	٢٠٢
المجموع	٦،٣٤١،٠٢٥	٦،٧٣٠،٩٩٩

ويبين الجدول التالي أعداد العملاء حسب توزيعهم في المناطق التي تعمل فيها **الشركة** خلال الفترات المبينة:

المنطقة	**السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر**	
	٢٠١١م	٢٠١٢م
الوسطى	٢،٠٠٩،٢١١	٢،١٤٥،٠٩٦
الغربية	٢،٣٦٥،٥٩٣	٢،٤٨٢،٩٥٥
الشرقية	١،١١٤،٥٦٣	١،١٩٠،٠٢٢
الجنوبية	٨٥١،٦٥٨	٩١٢،٩٢٦
المجموع	٦،٣٤١،٠٢٥	٦،٧٣٠،٩٩٩

ويبين الجدول التالي أعداد العملاء حسب حجم العداد خلال الفترات المبينة.

حجم العداد الفاصل	**السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر**	
	٢٠١١م	**٢٠١٢م**
٣٠ أمبير	٦٥٩،٨٥٨	٦٩٧،٥٥٣
٦٠ أمبير	٣،٠٦٧،٢١٩	٣،٢٦٢،٣٦١
١٠٠ أمبير	١،٩٢٦،٣٥١	٢،٠٣٤،٩١١
١٥٠ أمبير	٢٤١،٣٧٩	٢٧٠،٠٩٨
٢٠٠ أمبير	٢٧٥،٤١٧	٢٨٦،٥٦٧
٣٠٠ أمبير	٦٦،٢٢٠	٦٩،٨١٠
٤٠٠ أمبير	٦٣،٣٢٩	٦٥،٧٠٢
فوق ٤٠٠ أمبير	٤١،٢٥٢	٤٣،٩٩٧
المجموع	٦،٣٤١،٠٢٥	٦،٧٣٠،٩٩٩

ويبين الجدول التالي إجمالي الإيرادات التي حققتها **الشركة** موزعة حسب المناطق التشغيلية وهي ايرادات من الرسوم التي تقاضتها عن قراءة العدادات وصيانتها وإعداد الفواتير عن الفترات المبينة إضافة إلى نسبة زيادة تلك الإيرادات عن الفترة المعينة.

المنطقة	**إجمالي الإيرادات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر**				**الزيادة في الإيرادات من ٢٠١١م إلى ٢٠١٢م**	
	٢٠١١م		**٢٠١٢م**			
	(بآلاف الريالات السعودية والنسب)					
	إجمالي رسوم الخدمة (قراءة العدادات والصيانة وإعداد الفواتير) للسنة ٢٠١١م	إجمالي إيرادات المبيعات للسنة ٢٠١١م	إجمالي رسوم الخدمة (قراءة العدادات والصيانة وإعداد الفواتير) للسنة ٢٠١٢م	إجمالي إيرادات المبيعات للسنة ٢٠١٢م	الزيادة في رسوم الخدمة (قراءة العدادات والصيانة وإعداد الفواتير) بين ٢٠١١م و٢٠١٢م	الزيادة في إجمالي إيرادات المبيعات بين ٢٠١١م و٢٠١٢م
الوسطى	٢٨٤،٦٤٢	٨،٩٢٦،٩٢٧	٣٠٤،٠٦٣	٩،٦٨١،٣٩٥	%٧	%٨
الغربية	٣٠٥،٣٠٧	٨،٠٦٥،٣٢٨	٣١٧،٣٦٨	٩،٠٦٨،٣٢٤	%٤	%١٢
الشرقية	١٥٨،٥٢٣	٩،٤٥٩،٩٢٨	١٦٨،٢٦٧	١٠،١١٢،٢٢٨	%٦	%٧
الجنوبية	١٣٣،١٢٧	١،٩٣٩،٧٧٣	١٤١،٣٨٠	٢،٢٥٢،٢٩٣	%٦	%١٦
المجموع	٨٨١،٥٩٨	٢٨،٣٩١،٩٥٥	٩٣١،٠٧٨	٣١،١١٤،٢٤٠	%٦	%١٠

تركيب العدادات الجديدة

تقوم **الشركة** بتركيب عدادات كهرباء في مواقع العملاء الجدد بعد استيفاء الخطوات التالية:

- تعبئة نموذج طلب الخدمة من العميل متضمناً اسمه وبياناته الشخصية وبيانات صك ملكية الأرض وتاريخ إصداره ومعلومات حول المبنى الجديد نفسه (بما في ذلك الموقع والخدمات الكهربائية المطلوبة).
- تزويد العميل **للشركة** بصورة من الترخيص الصادر من البلدية المحلية بإقامة المبنى الجديد المطلوب توصيله بشبكة توزيع الكهرباء التابعة **للشركة**.

- دفع العميل تعرفة إيصال الخدمة وقيمة التأمين المعمول بها (والتي تختلف تبعا لاختلاف حجم العداد المطلوب تركيبه).

وتجدر الإشارة إلى أن **الشركة** لا تقوم بأي فحص للتأكد من الجدارة الائتمانية لأي من **العملاء** الجدد أو الحاليين.

بعد إكمال هذه الإجراءات تقوم **الشركة** في العادة بتركيب العداد المعني خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تقديم نموذج الطلب إذا أعطيت **للشركة** إمكانية الوصول إلى الموقع المطلوب تركيب العداد فيه. وبعد تركيب العداد تطلب **الشركة** من العميل تقديم *"شهادة إطلاق الخدمة الكهربائية"* والتي تصدرها البلدية المحلية المختصة عند إنجاز المبنى لكي تقوم **الشركة** من جانبها "بإطلاق" التيار في العداد (أي بدء تزويد الكهرباء للمبنى المطلوب).

ولا تقبل **الشركة** في الوقت الحالي بشكل عام الطلبات سوى من مالكي المباني، وعليه، يكون مالك المبنى هو عميل **الشركة**. ولكن في بعض الحالات، إذا كان لدى العميل اتفاقية استئجار طويلة الأجل مع **الحكومة** (كما هو الحال بالنسبة لمعظم العملاء من الشريحة الصناعية ممن يعملون على أراض مستأجرة) أو مع مالك آخر لتطوير الموقع وشغله، فبإمكانه تقديم الطلب إلى **الشركة** مشفوعاً بنسخة من عقد الإيجار وتفويضاً من المالك، وستقوم **الشركة** بتركيب العدادات وإطلاق تياراتها وفقاً للإجراءات المذكورة أعلاه ولكن تسجل هذه العدادات باسم المطور/المستخدم إضافة إلى اسم مالك الأرض، وفي هذه الحالات يكون المسؤول أمام **الشركة** عن دفع **رسوم العداد** هو المستأجر "المتعاقد" التجاري/الصناعي لمدة طويلة الأجل.

كما تقوم **الشركة** حاليا بمراجعة سياستها المتعلقة بالفوترة وربما تطبق في المستقبل سياسات تصدر بموجبها الفواتير لشاغل العقار نفسه.

فوترة العملاء

وتتم قراءة العدادات شهريًا في العادة باستثناء العدادات الواقعة في مواقع نائية إذ تتم قراءتها إما كل شهرين أو ثلاثة أشهر،وقد شكل عملاء العدادات غير النائية ما يقارب ٩٠% من مجموع عملاء **الشركة** المسجلين في السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، وتعتزم **الشركة** خفض أعداد العملاء الذين تتم فوترتهم على فترات تزيد عن الشهر، بيد أن **الشركة** لا تعتزم تحرير فواتير للعدد المحدود من العملاء الكائنين في مواقع نائية جداً من **المملكة** بصفة شهرية وذلك بسبب تكلفة قراءة عداداتهم كل شهر.

بعد قراءة العدادات تقوم **الشركة** بإعداد فاتورة بمعلومات العميل والعداد وكمية استهلاك الكهرباء لتلك الفترة المعينة، وكما تحتوي الفاتورة على المبالغ الإجمالية المستحقة على العميل وذلك فيما يتعلق بكل من (١) التعرفة الشهرية الخاصة بقراءة وصيانة العداد وإعداد الفاتورة و(٢) قيمة استهلاك الكهرباء.

وتوزع الفواتير على العملاء بشكل عام خلال خمسة أيام من تاريخ قراءة العداد وتصدر الفواتير بموعد استحقاق مدته شهر من تاريخ صدورها. وتسلم الغالبية العظمى من الفواتير باليد في مواقع العدادات والقليل منها يرسل بالبريد بناء على طلب العميل. وقد عمدت **الشركة** إلى تحسين إجراءات الفوترة بأن استحدثت نظام الإشعار من خلال رسائل الهاتف الجوال في عام ٢٠٠٥م ونظام الفواتير الإلكترونية في عام ٢٠٠٦م الأمر الذي سمح بإشعار العملاء بصدور فواتيرهم عبر الهاتف الجوال والبريد الإلكتروني على التوالي.

وعدد قليل جدا من العملاء الذين تصدر لهم فواتير تخص أكثر من عداد (شكلت هذه الفواتير بين ٢ و٣% من إجمالي الفواتير المصدرة في عام ٢٠١٢م).

طرق التسديد

يتم تحصيل المبالغ المستحقة بعدة طرق منها:

- التسديد في مكاتب **الشركة** باستعمال أجهزة نقاط البيع (لا تقبل **الشركة** الدفع نقدا في مكاتبها).
- التسديد لدى أحد البنوك.
- التسديد عبر أجهزة الصراف الآلي وأجهزة الإيداع النقدي.
- الخصم المباشر من الحساب البنكي.
- الحوالة البنكية.
- التسديد من خلال الخدمات المصرفية عبر الإنترنت.
- التسديد من خلال الخدمات المصرفية الهاتفية.

وخلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م، تم تسديد ما يقارب ٧٠% من جميع الفواتير عبر قنوات التسديد الآلية. ولزيادة خيارات التسديد المتاحة للعملاء تواصل **الشركة** البحث عن طرق أخرى مريحة لتوفيرها للعملاء مستقبلا.

التحصيل وفصل الخدمة

في حالة عدم قيام العميل بتسديد الفاتورة المستحقة علية بحلول تاريخ الاستحقاق ترسل **الشركة** له تذكيرا كتابيا ضمن فاتورة الشهر التالي تشعره فيه بالمبلغ المستحق عليه. وإذا وصل المبلغ المتأخر السداد ٤٠٠ ريال سعودي وبقيت الفاتورة دون تسديد لمدة شهر تصدر **الشركة** إنذارا للعميل تبلغه فيه بفصل التيار الكهربائي بعد ٢١ يوم إذا لم يسدد العميل جميع المبالغ المستحقة عليه خلال هذه الفترة. وتتشدد **الشركة** في تطبيق سياستها المتعلقة بفصل الخدمة عن العملاء الذين يتخلفون عن سداد الفواتير المتوجبة عليهم، ولا تعاد الخدمة إلا بعد قيام العميل المخل بتسديد كامل المبلغ المستحق عليه ورسم إعادة خدمة مقداره ٥٠ ريالاً سعودياً.

ونتيجة لسياسة **الشركة** المتشددة بالنسبة لفصل الخدمة الكهربائية وأهمية توفر خدمة الكهرباء للعملاء فإن الغالبية العظمى من العملاء الذين تم فصل الخدمة عنهم يسددون المبالغ المستحقة عليهم لكي تعاد الخدمة إليهم ولا تفصل الخدمة عنهم لمدة طويلة.

رسوم العداد

تتقاضى **الشركة** أتعاباً لقاء قراءة وصيانة العدادات وإعداد الفواتير يحددها مجلس الوزراء بناء على توصية من **هيئة تنظيم الكهرباء.** كما يحدد مجلس الوزراء التعرفة التي تتقاضاها **الشركة** على استهلاك الكهرباء وتوصيل الخدمة الكهربائية.

بالنسبة لهيكل التعرفة المطبق حاليا لرسوم العداد وغيره فقد تم إقراره في ١٤١٩/٨/١١هـ (الموافق لـ ٣٠ نوفمبر ١٩٩٨م) بموجب **القرار رقم ١٦٩** المعدل بالقرار ١٧٠ بحسب ما يضاف إليه من ملاحق أو يطرأ عليه من مراجعات أو تعديلات بين الحين والآخر. وقد تم إرفاق نسخة من **القرار رقم ١٦٩** باللغة العربية مع ترجمة إنجليزية (الملحق ٢) من **اتفاقية نقل ملكية موجودات الصكوك.**

وتعمل **هيئة تنظيم الكهرباء** حاليا على إعداد دراسة حول التعرفة الحالية للكهرباء في **المملكة** وتقديم اقتراح بتعديلها على أن ترفع هذه الدراسة إلى المجلس الاقتصادي الأعلى حال اكتمالها، علما بأنه لم يتم تحديد موعد معين لتقديم هذه الدراسة وتطبيق التعرفة الجديدة.

(لمزيد من المعلومات، يرجى مراجعة قسم *"التعرفة" في "وصف **الشركة**"* من نشرة الإصدار هذه**)**.

العدادات

إن غالبية العدادات المستخدمة حالياً هي عدادات كهروميكانيكية تعمل **بالتناظر**، حيث تقوم بإحصاء عدد دورات قرص ألمونيوم يدور بسرعة متناسبة مع الطاقة، ولذا فإن عدد الدورات يتناسب مع استخدام الطاقة، ويتم إظهار مقدار استخدام الطاقة أيضاً على العداد، وتعمل **الشركة** في الوقت الراهن على استبدال العدادات الحالية المركبة لدى العملاء الصناعيين والعملاء التجاريين الكبار جداً (ذوي عدادات بحجم يزيد على ١٠٠٠ أمبير) بعدادات إلكترونية **رقمية** تظهر حجم الطاقة المستهلكة على شاشة الكريستال السائل يمكن قراءتها عن بعد، كما توفر هذه العدادات الرقمية **للشركة** ميزة إضافية بتزويدها **الشركة** بالبيانات الفنية حول نمط استخدام العميل للكهرباء ومعدلات الأحمال وقت الذروة والطلب الأقصى والحمل الأقصى وغيره. ولا توجد لدى **الشركة** في الوقت الحاضر خطة لتبديل العدادات الحالية بعدادات رقمية لعملائها العاديين من الفئتين السكنية والتجارية ولكن يمكن تركيب عدادات رقمية لبعض العملاء الجدد.

وقد كانت دقة قراءة العدادات في عام ٢٠١٢م ٩٩,٨%، وهي نسبة إجمالي العدادات التي لم يعترض العملاء على قراءتها.

ويدفع العميل رسوم عداد نظير تكلفة القراءة والصيانة وإعداد الفاتورة ولكنه لا يصبح مالكاً للعداد، الذي يظل ملكاً **للشركة**.

العملاء المحددون والعدادات المحددة

يبين الجدول التالي توزيع العملاء حسب المناطق التشغيلية وشرائح العملاء السبع **للشركة** كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

شريحة العملاء	**عدد العملاء في كل منطقة في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م**					
	الوسطى	**الغربية**	**الشرقية**	**الجنوبية**	**المجموع**	**النسبة**
السكنية	١،٦٤٨،٠٨٢	٢،٠٠٨،١٥٤	٩١٨،١٦٠	٧٦١،١٦٧	٥،٣٣٥،٥٦٣	%٧٩,٣
التجارية	٣٧٨،٩٧٥	٣٩٤،٧٨٣	٢١٤،٩٨٤	١٠٤،٥٤٦	١،٠٩٣،٢٨٨	%١٦,٢
الحكومية	٧٤،٢٤١	٦٥،١٨٢	٣١،٠٢٤	٤٣،٦١٥	٢١٤،٠٦٢	%٣,٢
الصناعية	٢،٩٩٠	٢،٦١٦	٢،٢٣٦	٣٢٤	٨،١٦٦	%٠,١
الصحية والتعليمية	٣،٨١٥	٣،٠٠٥	١،٥٨٠	٣٣٤	٨،٧٣٤	%٠,١
الزراعية	٣٦،٩٦٢	٩،١٧١	٢١،٩٦٥	٢،٨٨٦	٧٠،٩٨٤	**%١,١**
تحلية المياه	٣١	٤٤	٧٣	٥٤	٢٠٢	**%٠,٠**
المجموع	٢،١٤٥،٠٩٦	٢،٤٨٢،٩٥٥	١،١٩٠،٠٢٢	٩١٢،٩٢٦	٦،٧٣٠،٩٩٩	%١٠٠,٠

وعلى افتراض أن **القيمة الإسمية** الإجمالية **للصكوك** التي تصدرها **الشركة** هي ٤،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠، فإن **العدادات المحددة** سوف تشمل تقريباً ٧٥% من جميع العدادات المركبة لدى عملاء **الشركة** من الشريحتين السكنية والتجارية في تاريخ **نشرة الإصدار** الحالية.

لن تشمل **العدادات المحددة** عدادات الكهرباء المركبة لدى **عملاء الشركة** من الشرائح الحكومية والصناعية والطبية والتعليمية والزراعية والتحلية.

تكاليف مدير موجودات الصكوك المسموح بها

وفقا **لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك**، يحق **للشركة** (بصفتها **مدير الصكوك**) أن تتقاضى "**تكاليف مدير موجودات الصكوك المسموح بها**" مقابل الإيرادات المقبوضة من رسوم العداد قبل توزيعها على **حملة الصكوك**.

ويبين الجدول التالي مجمل تكاليف ومصاريف العملاء التي تدخل ضمن تعريف **تكاليف مدير موجودات الصكوك المسموح بها** عن الفترات المبينة.

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر	
	٢٠١١م	**٢٠١٢م**
	(بآلاف الريالات السعودية)	
إيرادات العدادات	**٨٨٣،٠٥٩**	**٩٣٧،٥٢٩**
تكاليف قراءة العدادات		
اليد العاملة (موظفو **الشركة** والمتعاقدون)	٤٠٥،١٠٢	٣٥٥،٥٥٤
مواد	١،٧٧٩	١،١٣٨
أخرى	٢٠١	٥٢٧
تكاليف صيانة العدادات		
اليد العاملة (موظفو **الشركة** والمتعاقدون)	١٠٧،٩٢٠	٨٣،٥٧٨
مواد	٨،٤٦١	٩،٠٤٣
أخرى	٦،١٧٢	٦،٤٨٥
المجموع	٥٢٩،٦٣٥	٤٥٦،٣٢٥
التكلفة لكل عداد بالريال السعودي (ناتج قسمة التكاليف المتكبدة خلال الفترة كلها على العدد الإجمالي للعدادات بنهاية الفترة)	٨٣,٥٣	٦٩,٧٩

وتمثل **تكاليف مدير موجودات الصكوك المسموح بها** بعض التكاليف والمصاريف المباشرة فقط التي تتكبدها **الشركة** في توفير **خدمات العدادات** ويتم تحديدها فقط لغرض حساب **صافي الدخل** فيما يخص **موجودات الصكوك**، وعليه فإن هذه التكاليف والمصاريف لا تمثل إجمالي التكاليف والمصاريف التي تتكبدها **الشركة** في توفير **خدمات العدادات**، ولا يجوز **للشركة** (بصفتها **مدير موجودات الصكوك**) أن تحتسب على **حملة الصكوك** أية مصاريف سوى تلك التكاليف والمصاريف التي تقع ضمن تعريف **تكاليف مدير موجودات الصكوك المسموح بها وفقاً لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك**.

ملخص وثائق الصكوك

ما يلي هو مجرد ملخص لبعض الأحكام الأساسية ***لاتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك*** *و****اتفاقية إدارة موجودات الصكوك*** *و****تعهد الشراء.*** *ويستخدم* ***هذا الملخص لأغراض معلوماتية فقط*** *ولا يعتبر شاملا لهذه الوثائق (ويجب أن لا يفسر كذلك). وبالتالي يتعين على* ***حملة الصكوك*** *المحتملين ملاحظة أن هذا الملخص لا يشكل بديلا للاطلاع على* ***وثائق الصكوك*** *المعنية بكاملها، والتي تتوفر للمعاينة أثناء ساعات العمل المعتادة في المكاتب المحددة لكل من* ***المُصدِر*** *و****أمين موجودات الصكوك*** *و****وكيل حملة الصكوك.*** *كما نذكر عناية* ***حملة الصكوك*** *المحتملين بأنهم ملزمون، وفقاً* ***للشروط،*** *بجميع نصوص* ***وثائق الصكوك*** *ويعتبرون في حكم المدركين لتلك النصوص.*

سيكون لكل من المصطلحات و/أو العبارات المستخدمة وغير المعرفة في هذا القسم، ما عدا ما هو مذكور أدناه، المعنى المحدد لها في ***الشروط.***

إن **موجودات الصكوك** هي حقوق **المُصدِر** المستمدة من **القرار رقم ١٦٩** ورخصة توزيع الكهرباء وبيعها بالتجزئة رقم ٠٧٠٤٠٦ الصادرة بتاريخ ١٤٢٨/٣/٢٨ والممنوحة من **هيئة تنظيم الكهرباء** لتقديم الخدمات التالية:

(أ) قراءة وصيانة عدادات استهلاك الكهرباء في مواقع **العملاء المحددين.**

(ب) إعداد الفواتير وإصدارها وتوزيعها على **العملاء المحددين** لجميع الخدمات التي يقدمها لهم **المُصدِر**

والحق بتقاضي وقبض الرسوم المتعلقة بالخدمات المشار إليها في (أ) و(ب) أعلاه كما هي محددة في **القرار رقم ١٦٩.** وتحتوي **اتفاقيه تحويل ملكية موجودات الصكوك** على وصف أكثر تفصيلا **لموجودات الصكوك** والحقوق والمستحقات المتصلة بها ، وسيشتري **حملة الصكوك** (عن طرق **وكيل حملة الصكوك**) هذه الحقوق من **المُصدِر** لمدة أربعين سنة وسيقوم **المُصدِر** بتحويل **موجودات الصكوك** إلى **أمين موجودات الصكوك** لمنفعة **حملة الصكوك.**

اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك

يبرم **المُصدِر** و**أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك** والتي بموجبها:

(١) يوافق **المُصدِر** على أن يحول ملكية **موجودات الصكوك** إلى **أمين موجودات الصكوك** لمصلحة **حملة الصكوك** لمدة أربعين سنة

(٢) يبدأ سريان مفعول تحويل ملكية **موجودات الصكوك** اعتبارا من **تاريخ الإقفال** ويظل نافذا فيما يتعلق **بالعدادات المحددة** حتى **فترة التحويل.**

(٣) لا يخول تحويل ملكية **موجودات الصكوك** أيا من **حملة الصكوك** حق الاطلاع على مزيد من المعلومات المتعلقة بعمل **الشركة** أو عملائها ولا يعطي أيا من **حملة الصكوك** حق المشاركة في أية مسألة تتعلق بنشاط **خدمات القياس** (سوى ما هو منصوص عليه في **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك**) وبحكم تعيين **مدير موجودات**

الصكوك، فإنه لا يحق **لوكيل حملة الصكوك** أو **أمين موجودات الصكوك** أن يعيقا بأي شكل أعمال **مدير موجودات الصكوك**، بما في ذلك تقديم (أو الترتيب لتقديم) **خدمات القياس** أو أي عمل آخر مشابه.

ووفقا **لاتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك** يتعهد **المُصدِر** طوال مدة أربعين سنة بأن (أ) لا يتصرف بأي شكل في جميع أو أي جزء من **موجودات الصكوك** وألا يمنح أو يسمح بوجود أية **رهونات** على جميع أو أي من حقوقه أو ملكيته أو مصلحته في **موجودات الصكوك** إلا بقدر ما هو منصوص عليه صراحة في **وثائق الصكوك**، (ب) يضيف للاحتياطي وفقاً للشرط ٥(ث) (***زيادة الاحتياطي***) من ***الشروط***، (ج) يلتزم بجميع **أنظمة الكهرباء** عموما، إلا إذا كان عدم الالتزام لا يحدث **تأثيرا سلبيا جوهريا** (على النحو المحدد في **اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك**) (د) يفعل أو يتخذ أو يقوم بكافة الإجراءات أو الشروط أو الأشياء المطلوبة للإبقاء على **ضمانات المُصدِر** (كما هي معرفة أدناه)، والتي تعتبر مكررة وقائمة في **تاريخ الإقفال**، صحيحة بالنسبة إلى الوقائع القائمة حينئذ.

يتعهد **أمين موجودات الصكوك** مع **المُصدِر** و**وكيل حملة الصكوك** بما يلي: (أ) إنفاذ أو تأمين أداء **خدمات القياس** وإنفاذ أو تأمين حقوق **حملة الصكوك** بمقتضى **موجودات الصكوك**، (ب) أن لا يبيع **موجودات الصكوك** أو أي جزء منها أو يتنازل عنها أو ينقل ملكيتها أو يتصرف فيها إلا بقدر ما تنص عليه صراحة أو تسمح به **وثائق الصكوك** أو ***الشروط***، و(ج) أن لا ينشئ أو يمنح أو يسمح بوجود أية **رهونات** على جميع أو أي من حقوقه أو ملكيته أو مصلحته في **موجودات الصكوك** إلا بقدر ما تنص عليها صراحة أو تسمح به **وثائق الصكوك** أو ***الشروط*** ، و(د) أن لا يمارس أية أعمال غير ما تنص عليه أو تسمح به: (١) وثائقه التأسيسية كما هي بتاريخ **اتفاقية تحويل موجودات الصكوك** أو (٢) **وثائق الصكوك**، و (هـ) أن يفعل أو يتخذ أو يقوم بكافة الإجراءات و الشروط أو الأشياء المطلوبة للإبقاء على **ضمانات أمين موجودات الصكوك** (كما هي معرفة في **اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك**)، والتي تعتبر مكررة وقائمة في **تاريخ الإقفال**، صحيحة بالنسبة إلى الوقائع القائمة حينئذ ("**تعهدات أمين موجودات الصكوك**") وتقر الأطراف بأن **أمين موجودات الصكوك** يفوض دون رجعة تأدية التزامات **خدمات القياس** وتنفيذ (أو الترتيب لتنفيذ) حقوق **حملة الصكوك** بموجب **موجودات الصكوك** إلى **مدير الصكوك** بمقتضى **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك**.

ويقر **المُصدِر** بأنه يقدم **ضمانات المصدر** ليبرم من **أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك الاتفاقية** وبأن **أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك** لم ولن يقوما بأي استفسارات بخصوص أي **عداد محدد** أو **عقد عميل محدد** (على النحو المحدد في **اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك**) أو بخصوص الجدارة الائتمانية لأي **عميل محدد** أو مدى ملائمة **موجودات الصكوك**.ويقر **أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك** بأنهما قد اعتمدا على **ضمانات المُصدِر** فقط وليس على أي تعهد أو ضمان آخر، وعلى **المُصدِر** أن يبلغ **أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك** عند مخالفة أي من **ضمانات المُصدِر أو تعهداته**.

تشمل **ضمانات المُصدِر** المقدمة **لأمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك** في تاريخ هذه **الاتفاقية** (والتي تعتبر مكررة وقائمة في **تاريخ الإقفال** أو قبله) تعهدات وضمانات من **المُصدِر** بما يلي:

(أ) أن المُصدِر، قُبيل تحويل ملكية موجودات الصكوك مباشرة إلى أمين موجودات الصكوك، هو المالك الشرعي لموجودات الصكوك.

(ب) أن أحقية المُصدِر في جباية رسوم القياس (كما هي محددة في اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك) من العملاء المحددين تخضع فقط لأنظمة الكهرباء.

(ج) أن نسخة القرار رقم ١٦٩ هي نسخة صحيحة وسارية (باستثناء التعديلات المبينة في القرار رقم ١٧٠) ولم تعدل أو يضاف إليها أو تلغى منذ تاريخ الاتفاقية وأن المُصدِر ليس مخالفا لأي من نصوص أنظمة الكهرباء بشكل يرى في تقديره أن له تأثير سلبي جوهري.

(د) وأنه في تاريخ الإقفال:

(١) لن تكون هناك أية قيود على قدرة **المُصدِر** على **تحويل ملكية موجودات الصكوك** بالطريقة المنصوص عليها في **الاتفاقية**.

(٢) أن **اتفاقية تحويل موجودات الصكوك** ستكون نافذة لغرض تحويل **موجودات الصكوك** إلى **أمين موجودات الصكوك** (نيابة عن **حملة الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك**).

(هـ) باستثناء ما تنص عليه اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك، لم يبع المُصدِر موجودات الصكوك أو يتصرف بها ولم ينشئ أو يمنح ولم يسمح بوجود أية رهونات على أي من أو جميع حقوقه في موجودات الصكوك أو ملكيته لها أو مصلحته فيها.

(و) أن المُصدِر لديه الأهلية والسلطة والصلاحية اللازمة لتمكينه من عقد وتأدية التزاماته المترتبة عليه بمقتضى الاتفاقية.

(ز) مع مراعاة المسائل المتعلقة بالنظام السعودي والشريعة الإسلامية الموضحة تحت قسم "عوامل المخاطرة" من نشرة الإصدار هذه ونصوص إخلاء المسؤولية والاستثناءات المذكورة فيها، فإن الاتفاقية تشكل بالنسبة إلى المُصدِر التزاما قانونيا وسليما وملزما له وقابلا للتنفيذ ضده بموجب أحكامها.

(ح) أنه تم الحصول على جميع التفويضات والموافقات اللازمة لتمكين المُصدِر من إبرام هذه الاتفاقية وتحويل ملكية موجودات الصكوك إلى أمين موجودات الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك ووكيل حملة الصكوك) وأنها ما تزال نافذة وبكامل أثرها.

(ط) أن المُصدِر قد أدار موجودات الصكوك لحسابه الخاص منذ إنشائها وأنه ليس على علم (باستثناء ما هو مفصح عنه في نشرة الإصدار) بأي أمر أو حدث أو ظرف من شأنه أن يتسبب في تخفيض صافي الدخل المتحقق من موجودات الصكوك بعد تاريخ إصدارها بدرجة تجعله غير كاف لتغطية مبالغ التوزيع الدورية والمبالغ الإضافية حينما تصبح من وقت لآخر مستحقة الدفع عن الصكوك.

(ي) أن تكاليف المدير المسموح بها للسنتين الماليتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و ٢٠١٢م كانت على النحو المبين في قسم "موجودات الصكوك" من نشرة الإصدار هذه

تشمل **ضمانات أمين موجودات الصكوك** إلى **المُصدِر** و**وكيل حملة الصكوك** في تاريخ **اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك** (والتي تعتبر مكررة في كل تاريخ يقع قبل أو في **تاريخ الإقفال)** تعهدات وضمانات من **أمين موجودات الصكوك** بما يلي:

(أ) أنه مباشرة قبل تحويل موجودات الصكوك إلى وكيل حملة الصكوك وفقاً لاتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك، ليس لدى أمين موجودات الصكوك أي تاريخ تجاري جوهري وليس عليه أي التزامات سوى تلك الالتزامات (إن وجدت) المتعلقة بصكوك ٢٠٠٩ (على النحو المعرف في اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك) وصكوك ٢٠١٠ (على النحو المعرف في اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك).

(ب) اعتبارًا من تاريخ الإقفال لن تكون هناك قيود على قدرة أمين موجودات الصكوك على الاحتفاظ بموجودات الصكوك بالطريقة المنصوص عليها في اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك.

(ج) أن لديه الأهلية والقدرة والسلطة اللازمة لتمكينه من عقد التزاماته بموجب وثائق الصكوك التي هو طرف فيها، والوفاء بتلك الالتزامات.

(د) مع مراعاة المسائل المتعلقة بالنظام السعودي الموضحة تحت قسم "عوامل المخاطرة" من نشرة الإصدار هذه ونصوص إخلاء المسؤولية والاستثناءات المذكورة فيها، تشكل وثائق الصكوك بالنسبة إليه التزاما قانونيا وسليما وملزما له وقابلا للتنفيذ ضده بموجب أحكامها.

(هـ) أنه تم الحصول على جميع التفويضات والموافقات اللازمة لتمكينه من إبرام وثائق الصكوك التي هو طرف فيها والاحتفاظ بموجودات الصكوك (نيابة عن حملة الصكوك ووكيل حملة الصكوك) وأن هذه التفويضات والموافقات ما تزال بكامل صلاحيتها ومفعولها.

(و) باستثناء ما هو مفصح عنه صراحة في نشرة الإصدار هذه، لا توجد إجراءات تقاضي أو تحكيم ضد أو تؤثر على أمين موجودات الصكوك أو على أي من موجوداته أو إيراداته الخاصة، ولا يعلم أمين موجودات الصكوك بأي إجراء محتمل من هذا النوع له أو يحتمل أن يكون له تأثير جوهري في سياق إصدار الصكوك.

(ز) أنه قد قدم من غير تأخير جميع الإقرارات الضريبية اللازمة في أي بلد وسدد من غير تأخير جميع الضرائب المستحقة عليه أو أنه، في حال كان هناك ضرائب قيد الاعتراض بحسن نية وبالوسائل المناسبة، قد وضع مخصصات احتياطية كافية لدفع هذه الضرائب.

(ح) أنه لم يتخذ أي إجراء قضائي ولم يتم (بحسب أفضل ما لديه من معرفة واعتقاد) اتخاذ أي خطوات أو إجراءات قانونية ضده أو يحتمل إقامتها لحله وتصفيته أو إعادة تنظيمه لإنفاذ أي رهونات على أصوله، أو لتعيين مصف

أو مشرف مدير إداري أو حارس قضائي أو مدير إلزامي أو وصي أو ما شابه ذلك من المسؤولين فيما يتعلق بأي من أصوله.

اتفاقية إدارة موجودات الصكوك

يبرم **أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك** و**مدير موجودات الصكوك اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** والتي بموجبها:

(١) يكلف **أمين موجودات الصكوك** تكليفا لا رجعة فيه (نيابة عن **حملة الصكوك**) **مدير موجودات الصكوك** بالقيام (أو الترتيب للقيام) **بخدمات القياس** والواجبات الأخرى المنصوص عليها في **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** وذلك طوال مدة **الصكوك** ويوافق **مدير الصكوك** على القيام بدور المدير فيما يتعلق **بموجودات الصكوك** باسم **حملة الصكوك** ونيابة عنهم ويعمل **مدير موجودات الصكوك** كمقاول مستقل (أجير مشترك) وليس كموظف (أجير خاص).

(٢) يوافق **مدير موجودات الصكوك** إلى الحد الذي يكون فيه عمليًا على تولي إدارة **خدمات القياس** وتأديتها وتنفيذها وأن يؤدي أو يرتب لتأدية حقوق **حملة الصكوك** في **موجودات الصكوك**. وعلى وجه الخصوص، يقوم **مدير الصكوك** (أو يرتب للقيام) **بخدمات القياس** والفوترة وتحصيل المبالغ التي تستحق بخصوص **العدادات المحددة**، وضبط التكاليف ضمن مستوى **تكاليف المدير المسموح بها**، وإدارة الدخل بما يضمن المحافظة على دخل **موجودات الصكوك** وحمايته، والمحاسبة والتدقيق فيما يتعلق بالدخل ومصاريف **أمين موجودات الصكوك**، والرسوم النظامية وضبط الضرائب وربما يقوم في حالات معينة بتعديل أو تغيير أو استكمال أو إنهاء عقد أي **عملاء محددين**.

ويتعهد مدير **موجودات الصكوك** بموجب **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** بما يلي (أ) أن يكرس جهوده للوفاء بالتزاماته المنصوص عليها في **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** على الأقل بنفس القدر من الوقت والاهتمام، وأن يبذل على الأقل نفس القدر من المهارة والعناية والحرص، الذي يبذله في تأدية حقوقه والتزاماته الخاصة المتعلقة بأعماله عموما، وخصوصا فيما يتعلق بعدادات الكهرباء التي يقوم بها ولا تدخل في نطاق موضوع هذه العملية أو أي إصدار آخر من الصكوك، (ب) وأن يلتزم بالقدر الممكن عمليا بأية توجيهات وأوامر وتعليمات يعطيها من وقت لآخر **أمين موجودات الصكوك** أو **وكيل حملة الصكوك**، حسب الحالة، بصورة معقولة فيما يتعلق بتأدية التزاماته المنصوص عليها في **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** (ج) وأن يُشعر على الفور **أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك** بما يلي:

(١) أي رسوم عدادات تتعلق بعدادات محددة يتم الاعتراض عليها والتي تعتبر جوهرية في سياق الصكوك (بما في ذلك ما يتعلق بأي دفعات مستحقة بموجب الصكوك)، شريطة أن تعتبر رسوم العدادات "جوهرية" إذا شكلت رسوم العدادات هذه ١,٠٠% على الأقل من جميع رسوم العدادات المستحقة فيما يتعلق بالعدادات المحددة.

(٢) أي حدث أو ظرف يحتمل في رأي مدير موجودات الصكوك (أ) أن يؤثر بشكل ملموس على مستوى صافي الدخل الناشئ عن موجودات الصكوك بخصوص أية فترة توزيع دوري أو (ب) يؤدي بصافي الدخل المقبوض خلال فترة التوزيع الدوري المعنية (عند جمعه إلى مبلغ أي احتياطي) إلى الانخفاض دون مبلغ التوزيع الدوري لفترة التوزيع الدوري تلك، و، في حالة انتهاء فترة توزيع دوري في تاريخ شراء، المبلغ الإضافي المستحق.

(٣) عند الإخلال بأي التزام جوهري وفقاً لأنظمة الكهرباء.

(٤) إذا تم قطع الخدمة عن ١٠،٠٠٠ أو أكثر عدادات محددة بشكل دائم (بمعنى أن الخدمة لم تعاد خلال شهرين من انقطاعها) في أي شهر تقويمي على أن يتم الإخطار بذلك في موعد أقصاه اليوم العشرين (٢٠) من الشهر التقويمي التالي. ويتم إخطار أمين موجودات الصكوك ووكيل حملة الصكوك بالعدد الفعلي لحالات الانقطاع الدائم التي تمت خلال أية سنة مالية في تقرير مكتوب في موعد لا يتجاوز اليوم ١٢٠ من السنة المالية التالية؛

رسوم **مدير موجودات الصكوك** المتعلقة **باتفاقية إدارة موجودات الصكوك** مبينة في الشرط ٥(ب) (***موجودات الصكوك:*** *"استخدام المتحصلات – صافي الدخل"*) و ٥(ج) (*موجودات الصكوك: "استخدام المتحصلات – الاحتياطي"*) من ***الشروط.***

يقدم **مدير موجودات الصكوك** للأطراف الأخرى في **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** التعهدات والضمانات المختلفة التالية ويقر بأن الأطراف الأخرى **لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك** تبرم هذه الاتفاقية استنادا إلى هذه التعهدات والضمانات: (أ) أن لديه كامل السلطة والصلاحية لإبرام **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** وممارسة حقوقه وتأدية التزاماته المنصوص عليها فيها، (ب) أن جميع التصرفات والشروط والأشياء المطلوب فعلها أو الوفاء بها أو القيام بها لغرض (١) تمكنه من إبرام **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** بشكل نظامي وممارسة حقوقه المنصوص عليها فيها وتأدية وتطبيق الالتزامات التي تترتب عليها بموجبها، (٢) للتأكد من أن هذه الالتزامات نظامية وسليمة وملزمة وقابلة للإنفاذ، مع الأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالنظام السعودي والموضحة تحت قسم "*عوامل المخاطرة*" ونصوص إخلاء المسؤولية والاستثناءات المذكورة فيها، قد تم تطبيقها والوفاء بها تماما، (ج) أنه مع الأخذ في الاعتبار المسائل المتعلقة بالنظام السعودي والموضحة تحت قسم "*عوامل المخاطرة*" ونصوص إخلاء المسؤولية والاستثناءات المذكورة فيها، فإن الالتزامات المترتبة عليه بمقتضى **اتفاقية إدارة موجودات الصكوك** هي التزامات قانونية وسليمة وملزمة وقابلة للتنفيذ ضده بموجب أحكامها، (د) أن توقيعه **لاتفاقية إدارة موجودات الصكوك** وممارسته لحقوقه وتأديته لالتزامات المترتبة عليه بموجبها لا ولن (١) تتناقض بشكل جوهري مع أية اتفاقية أو رهن أو أي مستند آخر أو معاهدة أخرى هو طرف فيها أو ملزمة له أو لأي من أصوله، (٢) أو تتعارض مع مستنداته التأسيسية، (٣) أو تتعارض مع أية أنظمة أو لوائح مرعية أو مع أي أمر رسمي أو قضائي.

تعهد الشراء

وفقا **لتعهد الشراء:**

(١) يتعهد المُصدِر لوكيل حملة الصكوك تعهدا لا رجعة فيه بأن يشتري الصكوك ذات العلاقة عقب وقوع حالة ممارسة من حامل الصكوك أو حملة الصكوك ذوي الصلة (حسب الحالة)، وأن يدفع في حساب العملية جميع المبالغ المستحقة (إن وجدت) عن الصكوك ذات العلاقة إلى حامل الصكوك أو حملة الصكوك المعنيين.

(٢) يقبل المُصدِر دون قيد أو شرط قبولا لا رجعة فيه، بعد استلامه إشعار ممارسة من وكيل حملة الصكوك، بالتحويل التلقائي لموجودات الصكوك إلى المُصدِر خالية وخالصة من أية رهونات ويعتبر المُصدِر بقبوله موجودات الصكوك أنه قبل ووافق دون قيد ودون رجعة على أن سعر الشراء إلى جانب أي مبلغ إضافي أو مبلغ محدد يشكل سعرا عادلا عن موجودات الصكوك المعنية.

شروط عامة تنطبق في جميع الوثائق

التنازل

لا يجوز **للمُصدِر** و**أمين موجودات الصكوك** التنازل عن أو تحويل حقوقهما و/ أو التزاماتهما المنصوص عليها في **وثائق الصكوك** أو التنازل عن أو تحويل أية مصلحة في **وثائق الصكوك**، ولكن يحق **لوكيل حملة الصكوك** التنازل عن أو تحويل حقوقه والتزاماته في أي من **وثائق الصكوك** وفقاً لأحكام **إعلان الوكالة** وبموجبها وذلك شريطة أن (١) يتنازل **وكيل حملة الصكوك** عن أو يحول حقوقه والتزاماته في إحدى **وثائق الصكوك** في نفس الوقت الذي يتنازل فيه عن أو يحول حقوقه والتزاماته في جميع **وثائق الصكوك** الأخرى، و (٢) أن تتم جميع عمليات التنازل أو التحويل تلك إلى نفس الجهة.

الانتهاء

تنتهي كل وثيقة من **وثائق الصكوك** في (أ) تاريخ انقضاء **فترة التحويل** أو (ب) في التاريخ الذي يشتري فيه **المُصدِر** آخر صك قائم وفقاً **لتعهد الشراء**، أيهما يقع أولا.

لجنة الرقابة الشرعية والفتاوى الصادرة

*على **حملة الصكوك** المحتملين ألا يعتمدوا على الفتويين المشار إليهما أدناه فيما يتعلق بقرارهم في الاستثمار في **الصكوك**، و ينبغي عليهم أن يستشيروا مستشارهم الشرعي في ما إذا كانت العملية الاستثمارية المقترحة و الموضحة في الفتويين المشار إليهما أدناه متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.*

الفتوى الصادرة من اللجنة الشرعية التنفيذية بالمملكة لدى إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة

سوف توزع إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة على **حملة الصكوك** المحتملين عند الطلب نسخة من الفتوى المتعلقة **بالصكوك** والصادرة من اللجنة الشرعية التنفيذية بالمملكة لدى إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة والتي تؤكد فيها من وجهة نظرها بأن **الصكوك** المقترحة والهيكل والآلية المتعلقين بهذه **الصكوك** والموضحين في **وثائق الصكوك** متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

نبذة عن اللجنة الشرعية التنفيذية بالمملكة لدى إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة

اللجنة الشرعية التنفيذية بالمملكة لدى إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة هي لجنة مستقلة معينة من قبل مجلس إدارة إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة، وتجتمع بصفة دورية لمراجعة وتقييم المعاملات التي تقوم بها **إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة** أو المؤسسات التابعة لها أو عملاؤها، والتأكد من التزام تلك المعاملات بمبادئ الشريعة الإسلامية.

أعضاء اللجنة الشرعية التنفيذية بالمملكة لدى إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة

فضيلة الشيخ الدكتور محمد علي القري

يحمل فضيلة الشيخ الدكتور محمد القري شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا. وهو أستاذ في الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، وهو خبير في مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي، كما يشغل الدكتور محمد القري عضوية عدد من لجان الرقابة الشرعية لعدة بنوك إسلامية وشركات تكافل منها إتش إس بي سي وساب وداو جونز وسوق الصناديق الإسلامية العالمية وبنك سيتي للاستثمار الإسلامي وميرل لينش.

فضيلة الشيخ نظام يعقوبي

فضيلة الشيخ نظام يعقوبي خريج كلية الاقتصاد وعلم الأديان المقارن بجامعة مكجيل وهو عالم معروف دوليا في صناعة الصيرفة الإسلامية، ويعمل مدرسا للتفسير منذ ١٩٧٦م ويقدم خدمات استشارية لعدد من البنوك والمؤسسات المالية ومنها إتش إس بي سي وبنك أبو ظبي الإسلامي وبنك بي إن بي باريبا وداو جونز ولويدز تي إس بي وبنك سيتي للاستثمار الإسلامي وإي سي البحرين وستاندرد تشارترد في الأمور المتعلقة بالصيرفة والتمويل الإسلامية.

الفتوى الصادرة عن اللجنة الشرعية لدى بنك كريدي أجريكول كوربوريت آند إنفستمنت

سوف يوزع على **حملة الصكوك** المحتملين عند طلب شركة السعودي الفرنسي كابيتال نسخاً من الفتوى الصادرة من اللجنة الشرعية لدى بنك كريدي أجريكول كوربوريت آند إنفستمنت والتي تؤكد فيها اللجنة من وجهة نظرها بأن إصدار **الصكوك** المقترح والهيكل والآلية المتعلقتين بهذه **الصكوك** والموضحتين في **وثائق الصكوك** متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

نظرة عامة على اللجنة الشرعية في بنك كريدي أجريكول كوربوريت آند إنفستمنت

اللجنة الشرعية لدى بنك كريدي أجريكول كوربوريت **آند إنفستمنت** هي هيئة مستقلة.

أعضاء اللجنة الشرعية لدى بنك كريدي أجريكول كوربوريت آند إنفستمنت

فضيلة الشيخ الدكتور محمد علي القري

يحمل القري شهادة دكتوراه في الاقتصاد من جامعة كاليفورنيا. وهو أستاذ في الاقتصاد الإسلامي في جامعة الملك عبد العزيز، وهو خبير في مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي ورابطة العالم الإسلامي، كما يشغل الدكتور القري عضوية عدد من لجان الرقابة الشرعية لعدة بنوك إسلامية وشركات تكافل منها إتش إس بي سي وساب وداو جونز وسوق الصناديق الإسلامية العالمية وبنك سيتي للاستثمار الإسلامي وميرل لينش.

فضيلة الشيخ نظام يعقوبي

الشيخ يعقوبي خريج كلية الاقتصاد وعلم الأديان المقارن بجامعة مكجيل وعالم معروف دوليا في صناعة الصيرفة الإسلامية، ويعمل مدرساً للتفسير منذ عام ١٩٧٦م. وهو يقدم خدمات استشارية لعدد من البنوك والمؤسسات المالية ومنها إتش إس بي سي وبنك أبو ظبي الإسلامي وبنك بي إن بي باريبا وداو جونز ولويدز تي إس بي وبنك سيتي للاستثمار الإسلامي وإي سي البحرين وستاندرد تشارترد في الأمور المتعلقة بالصيرفة والتمويل الإسلامية.

فضيلة الدكتور عبد الستار أبو غدة

يشغل أبو غدة عدداً من المراكز الاستشارية الشرعية وهو مدير إدارة الأدوات المالية في شركة البركة للاستثمار في المملكة العربية السعودية. وهو يحمل الدكتوراه في الشريعة الإسلامية من جامعة الأزهر بمصر، والدكتور أبو غدة عضو نشط في مجمع الفقه الإسلامي في جدة، وعضو مجلس معايير المحاسبة والتدقيق لعدد من المؤسسات المالية الإسلامية. والدكتور أبو غدة يقوم بتدريس الفقه والدراسات الإسلامية واللغة العربية في الرياض وقام بعمل جليل في إجراء الأبحاث وجمع المعلومات للموسوعة الفقهية في وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في الكويت. وكان عضواً في لجنة الفتوى بالوزارة من عام ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٠.

الزكاة والضريبة

*تستند المعلومات والآراء الواردة في هذه النشرة بشأن الضرائب/الزكاة على الأنظمة المعمول بها في **المملكة** كما في تاريخ هذه **النشرة**، وتخضع لأية تغييرات في الأنظمة تحدث بعد هذا التاريخ، حيث يمكن إجراء هذه التعديلات بأثر رجعي.*

*علما بأن هذا الملخص ليس المقصود منه تقديم وصف يعكس تحليلا كاملا لجميع الاعتبارات المتعلقة بالزكاة والضريبة والتي ربما تكون ذات صلة بقرار الاكتتاب في **الصكوك** أو شرائها أو امتلاكها أو التصرف فيها كما لا يتناول تبعات الزكاة والضريبة التي تنطبق على جميع فئات المستثمرين والتي ربما تخضع بعضها (مثل المتعاملين في الأوراق المالية أو السلع) لأنظمة خاصة. وعلى **المشترين المحتملين للصكوك** مراجعة مستشاريهم في مجال الزكاة والضريبة لتحديد النتائج التي تترتب على امتلاكهم **للصكوك** والمتعلقة بالزكاة والضريبة.*

(أ) حملة الصكوك من مواطني دول مجلس التعاون الخليجي المقيمين في المملكة

لا يخضع **حملة الصكوك** من مواطني **دول مجلس التعاون الخليجي** المقيمين في **المملكة** لضريبة مفروضة في السعودية، سواء بالاستقطاع أو التقييم المباشر، فيما يتعلق بأية دفعة أو مكسب يتحقق من **الصكوك** باستثناء (١) و(٢) أدناه. علمًا بأن **حملة الصكوك** يخضعون للزكاة. إلا أن هذا الملخص لا يأخذ في الاعتبار مدى المسؤولية عن الزكاة التي تقع على **حامل الصكوك** نتيجة لامتلاكه **للصكوك** أو الاحتفاظ بها أو التصرف فيها.

- (١) مواطني **دول مجلس التعاون الخليجي** بإقامة دائمة في **المملكة**.
- (٢) كيان قانوني مؤسس وفقاً لقانون أي من **دول مجلس التعاون الخليجي** غير **المملكة** وله **كيان دائم ("كيان دائم")** في **المملكة**.

فيما يلي توضيح لمدى خضوع مواطني **دول مجلس التعاون الخليجي** والكيان القانوني المؤسس وفقًا لقانون أي من **دول مجلس التعاون الخليجي** وله **كيان دائم** في **المملكة:**

*(١) مواطني **دول مجلس التعاون الخليجي** بإقامة دائمة في **المملكة**:*

لن يخضع مواطنو **دول مجلس التعاون الخليجي** ممن لهم إقامة دائمة لدفع الزكاة والضريبة، سواءً بالاستقطاع أو التقييم المباشر، فيما يتعلق بالمبالغ المدفوعة كأرباح عن **الصكوك.**

*(٢) كيان قانوني مؤسس وفقاً لقانون أي من **دول مجلس التعاون الخليجي** غير **المملكة** وله **كيان دائم ("كيان دائم")** في **المملكة**:*

سيخضع أي كيان قانوني مؤسس وفقاً لقانون أي من **دول مجلس التعاون الخليجي وله كيان دائم** في **المملكة** (أي أنه فرع من كيان قانوني مؤسس بدول **مجلس التعاون الخليجي)** لضريبة دخل الشركات **بالمملكة** المفروضة على **الكيانات الدائمة**، بما في ذلك الدخل المتحصل من الصكوك المتعلقة بتلك **الكيانات الدائمة.**

ستعتبر جميع المبالغ المدفوعة كأرباح (باستثناء الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التصرف في الشهادات المتداولة في **البورصة السعودية)** عن **الصكوك** إلى **حملة الصكوك** المشار إليهم أعلاه جزءًا من الدخل الإجمالي **لحملة الصكوك** في

حال كانت هذه المدفوعات مستحقة **للكيان الدائم**، وسيخضع الدخل الإجمالي بعد حسم التكاليف المسموح بها وإجراء تسويات حسابية معينة إلى ضريبة دخل بنسبة قائمة قدرها ٢٠%، كما أن قيام **الكيان الدائم** بتحويل الأرباح إلى المكتب الرئيس يعد توزيعاً للأرباح وبالتالي يخضع لضريبة استقطاع بنسبة ٥%.

ويقصد بـ"**مواطنو دول مجلس التعاون الخليجي**" **(١)** أي مواطن في أي من الدول الأعضاء في **مجلس التعاون لدول الخليج العربية** (والتي هي **المملكة والإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين وسلطنة عمان ودولة قطر ودولة الكويت)** و**(٢)** أي كيان قانوني يملكها مواطني **دول مجلس التعاون الخليجي** ومؤسس بموجب قانون أي من **دول مجلس التعاون الخليجي**

(ب) حملة الصكوك من غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي المقيمين في المملكة

يخضع **حملة الصكوك** من غير مواطني **دول مجلس التعاون الخليجي** والمقيمين في **المملكة**، وفقاً لتعريفهم في المادة ٣ من **نظام ضريبة الدخل** الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/١ و تاريخ ١٤٢٥/١/١٥هـ **("نظام ضريبة الدخل")**، لضريبة الدخل على الشركات.

ستعتبر جميع المبالغ المدفوعة كأرباح (باستثناء الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التصرف في الشهادات المتداولة في **البورصة السعودية)** عن **الصكوك** إلى **حملة الصكوك** المذكورين أعلاه جزءًا من الدخل الإجمالي **لحملة الصكوك**، وسيخضع الدخل الإجمالي بعد حسم التكاليف المسموح بها وإجراء تسويات حسابية معينة إلى ضريبة دخل الشركات بنسبة قائمة قدرها٢٠ %، ويعرّف **المقيم** في المادة ٣ من **نظام ضريبة الدخل** كما يلي:

١) يعتبر الشخص الطبيعي مقيما في **المملكة** لسنة ضريبية إذا تحقق فيه أي من الشرطين التاليين:

- له مكان إقامة دائم في **المملكة** ويقيم في **المملكة** لفترة إجمالية لا تقل عن ثلاثين يوماً في السنة الضريبية.
- يقيم في المملكة لفترة لا تقل عن مائة وثلاثة وثمانين (١٨٣) يوما في السنة الضريبية.

لأغراض هذه الفقرة، تعتبر الإقامة لجزء من اليوم في **المملكة** على أنها إقامة ليوم كامل باستثناء الشخص الذي يكون في ترانزيت بين نقطتين خارج **المملكة**.

٢) تعتبر الشركة مقيمة في المملكة للسنة الضريبية إذا تحقق فيها أي من الشرطين التاليين:

- تأسست وفقاً لنظام الشركات.
- تقع إدارتها المركزية في المملكة.

ويقصد بغير مواطني **دول مجلس التعاون الخليجي** أي مواطن أو كيان قانوني غير مواطني **دول مجلس التعاون الخليجي** المذكورين في البند (أ) أعلاه.

(ج) حملة الصكوك غير المقيمين في المملكة

(١) يخضع **حملة الصكوك** غير المقيمين في المملكة (سواء كانوا من الجنسية السعودية أو غير ذلك بما في ذلك حملة الصكوك المقيمين في **دول مجلس التعاون الخليجي)** لضريبة استقطاع بنسبة ٥% على جميع المدفوعات التي تتم في المستقبل على شكل أرباح عن **الصكوك**.

في حالات قليلة ومحدودة، ربما يطالب **حملة الصكوك** باسترداد ضرائب الاستقطاع في حال إبرام معاهدة ازدواج ضريبي بين **المملكة** والدولة التي يخضع فيها **حامل الصك** للضريبة وحيثما تنص هذه المعاهدة على الإعفاء/الاسترداد.

وستخضع الأرباح الرأسمالية الناشئة عن التصرف في الشهادات (إذا لم تكن متداولة في البورصة **السعودية**) لضريبة أرباح رأسمالية بنسبة ٢٠%.

(٢) يخضع **حملة الصكوك** غير المقيمين في المملكة ولهم **كيان دائم** بها (كما تم تعريفهم في المادة ٤ من **نظام ضريبة الدخل**) لضريبة دخل الشركات **السعودية** المفروضة على **الكيانات الدائمة**، بما في ذلك الدخل المتحصل من **الصكوك** المستحق **للكيانات الدائمة**.

سيترتب على جميع المبالغ المدفوعة كأرباح عن **الصكوك** إلى **حملة الصكوك** المذكورين أعلاه نفس الأثر الضريبي المذكور في البند أ (٢) أعلاه.

يتألف **الكيان الدائم** لغير المقيم في **المملكة** – مع الأخذ في الاعتبار الاستثناءات الواردة في **نظام ضريبة الدخل** – من مشروع دائم لغير المقيم يمثل مكانًا دائمًا لنشاط غير المقيم حيث يمارس من خلاله النشاط كلياً أو جزئياً ويشمل هذا النشاط الذي يقوم به غير المقيم من خلال وكيل تابع له (وكيل تابع بالمعنى المذكور في **نظام ضريبة الدخل**).

(د) أحكام عامة

لن يخضع **حملة الصكوك** من الأشخاص الطبيعيين في حال وفاتهم إلى ضريبة الإرث أو إلى أي ضرائب أخرى مماثلة في **المملكة**.

لا يعتبر **حملة الصكوك** مقيمين أو مزاولين لنشاط تجاري في **المملكة** لمجرد امتلاكهم لأية **صكوك**.

الاستثمارات طويلة الأجل في **الصكوك** لا تحسم من الوعاء الزكوي للمستثمر وفقاً لأنظمة الزكاة المطبقة في **المملكة** حتى تاريخ **نشرة الإصدار** هذه.

الاكتتاب والبيع

مديرا الإصدار ومديرا استقبال العروض ومتعهدا التغطية

إتش إس بي سي العربية السعودية المحدودة التي يقع عنوانها المسجل في طريق العليا، ص. ب. ٩٠٨٤، الرياض ١١٤١٣، المملكة العربية السعودية، وشركة السعودي الفرنسي كابيتال، التي يقع عنوانها المسجل في الطابق الرابع، مبنى المكتب الرئيس، طريق الملك فهد، برج ليجند، المبنى ٧٤٩، ص. ب. ٢٣٤٥٤، الرياض، المملكة العربية السعودية.

اتفاقية الاكتتاب

سيبرم **مديرا الإصدار ومديرا استقبال العروض ومتعهدا التغطية** اتفاقية اكتتاب في أو قبل **تاريخ الإقفال** (ويشار إليها بما يطرأ عليها من تعديلات أو إضافات أو تحديثات بعبارة "**اتفاقية الاكتتاب**") مع **المُصدِر** بخصوص توزيع **الصكوك** والاكتتاب بها. وطبقاً **لاتفاقية الاكتتاب**، يوافق **مديرا الإصدار** و**مديرا استقبال العروض** على القيام بتغطية **الصكوك** وفقاً للشروط المنصوص عليها في تلك **الاتفاقية**، وتخضع **اتفاقية الاكتتاب** لعدد من الشروط ويمكن في حالات معينة إنهاؤها من قبل **مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** قبل دفع صافي المتحصلات إلى **المُصدِر**، وفي حالة إنهاء **اتفاقية الاكتتاب** قبل **تاريخ الإقفال**، فإن عرض **الصكوك** يمكن أن ينتهي أيضاً وتُرد أية متحصلات تم استلامها إلى المكتتبين.

سيحصل **مديرا الإصدار ومديرا استقبال العروض ومتعهدا التغطية** على رسوم إدارية وعمولة بيع نظير أداء مثل هذه الخدمات.

تقديم الطلبات من المستثمرين المحتملين

خلال **فترة تقديم طلبات الاستثمار**، يجوز **لمديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** استقطاب طلبات مبدئية لشراء **الصكوك** من المستثمرين المحتملين، بينما يبحث **المُصدِر** و**مديرا الإصدار ومديرا استقبال العروض ومتعهدا التغطية** مسألة **الهامش** ويتفقان عليها.

عند انتهاء **فترة تقديم طلبات الاستثمار**، على **المُصدِر** أن ينشر **الهامش** على موقع **المُصدِر** الإلكتروني (www.se.com.sa) وعلى موقع **مدير الدفعات** (www.sfc.sa).

على كل من يرغب في شراء **الصكوك** أن يقدم طلب شراء معبأ حسب الأصول **نموذج طلب الاستثمار** لأي من **مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدا التغطية** قبل نهاية **فترة تقديم طلبات الاستثمار**. وسوف تتوفر **نماذج طلب الاستثمار** لدى أي من **مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدا التغطية**، وعلى الأشخاص الراغبين في شراء **الصكوك** الإقرار بقراءة وفهم **نشرة الإصدار** (بما في ذلك "***عوامل المخاطرة***" و"***أحكام وشروط الصكوك***") وأحكام وشروط **نموذج طلب الاستثمار** والموافقة على أساس عرض **الصكوك** وقبوله قبولًا تامًا، كما يتعين عليهم الإقرار بأنهم مقيمين للأغراض الضريبية في المملكة وأن جميع المعلومات المقدمة في **نموذج طلب الاستثمار** صحيحة ودقيقة.

لا تقبل أي طلبات بأقل من مليون (١،٠٠٠،٠٠٠) ريال سعودي أو بمبالغ لا تزيد عن مضاعفات صحيحة قدرها مليون (١،٠٠٠،٠٠٠) ريال سعودي أو من المكتتبين من غير **الشركات والهيئات الاستثمارية**. ويمكن للأشخاص الذين ليسوا **بشركات وهيئات استثمارية** شراء **الصكوك** فيما بعد من المكتتبين من **الشركات والهيئات الاستثمارية**.

سيكون تخصيص **الصكوك** بناءً على تقدير **المُصدِر** و**مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** وسيتم بعد انتهاء **فترة تقديم طلبات الاستثمار** وذلك خلال مدة أقصاها ١٠ **أيام عمل**. وفي حال الانتهاء من تخصيص

الصكوك، سيقوم **المُصدِر** بنشر **الهامش** وإجمالي **القيمة الاسمية** وإجمالي صافي المتحصلات المتوقعة **للصكوك** المقرر إصدارها على الموقع الالكتروني **للمُصدِر** و**مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية.**

لن يكون هناك وثائق ملكية مؤقتة صادرة خاصة بالصكوك.

ولا يجوز سوى **للأشخاص المؤهلين** وفق التعريف في **الشرط ١** (*التعريفات*) التسجيل **كحملة صكوك.** وإن "**الشخص المؤهل**" لهذه الأغراض يعني (أ) الشخص الطبيعي من مواطني **المملكة لأغراض الضريبة،** أو (ب) شخص اعتباري آخر الذي لديه كيان دائم في **المملكة** ولديه سجل تجاري ساري المفعول صادر عن **وزارة التجارة والصناعة،** والذي في أي من الحالتين، (أ) أو (ب)، يحتفظ بحساب بنكي في **المملكة.**

بيد أنه بينما يجوز تسجيل **الأشخاص المؤهلين كحملة صكوك،** فإن التوزيع الأساسي **للصكوك** على **الشركات والهيئات الاستثمارية** (كما هو موضح في **نشرة الإصدار** هذه).

وتعني **الشركة والهيئة الاستثمارية شخصا مؤهلا** ويكون أي مما يلي:

(أ) شخص مرخص له من **الهيئة** لمزاولة العمل في مجال الأوراق المالية.

(ب) شخص معفي كما هو محدد في الملحق ١ من **لوائح أعمال الأوراق المالية للهيئة.**

(ج) أي مما يلي:

(١) أية شركة تملك أو عضو في مجموعة شركات تملك موجودات صافية لا تقل عن ٥٠ مليون ﷼ سعودي.

(٢) أية هيئة أو شراكة أو مؤسسة أخرى غير مسجلة لا تقل موجوداتها الصافية عن ٥٠ مليون ﷼ سعودي.

(٣) أي شخص ("أ") أثناء عمله بصفة مدير أو مسؤول أو موظف لدى شخص ("ب") يقع ضمن المعنى الوارد في الفقرتين الفرعيتين (١) أو (٢) حيث يكون الشخص "أ" مسؤولاً عن قيام الشخص "ب" بأي نشاط في مجال الأوراق المالية.

(د) مؤسسة حصلت على رخصة لمزاولة الأعمال المصرفية وفقاً **لقوانين المملكة.**

ويتعين على جميع المستثمرين المحتملين قراءة **الشروط** جيدًا قبل تعبئة طلب شراء **الصكوك** نظراً لأن توقيع **نموذج طلب الاستثمار** يشكل قبولاً وموافقة من المستثمر على **الشروط.**

أحكام عامة:

فيما عدا الطلب المقدم لإدراج **الصكوك** في **القائمة الرسمية للهيئة بالمملكة،** فإن **المُصدِر** وأي من **مديري الإصدار** و**مديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** لم يقوموا بأي إجراء في أي بلد، من شأنه أن يسمح بعرض **الصكوك** أو امتلاك أو توزيع **نشرة الإصدار** هذه أو أية وثائق طرحها حيث يلزم فيه اتخاذ ذلك الإجراء، وليس لديهم أية نية للقيام بذلك. ويطلب **المُصدِر** و**مديرا الإصدار** و**مديرا استقبال العروض ومتعهدا التغطية** من كل من تقع **نشرة الإصدار** هذه بحوزته أن يلتزم بجميع الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بشراء **الصكوك** أو طرحها أو بيعها أو تسليمها أو حيازة أو توزيع **نشرة الإصدار** هذه أو أي من وثائق طرح **الصكوك،** وهذا يكون في جميع الحالات على حسابه الخاص.

المقاصة والتسوية والتداول

ستُسجّل **الصكوك** في نظام التداول والمقاصة والتسوية الخاص **بالمسجل.**

معلومات قانونية

١. العنوان الرسمي للمُصدِر هو أبراج غرناطة، المبنى أ–١، ص ب ٢٢٩٥٥، الرياض، ١١٤١٦، **المملكة** العربية السعودية.

٢. تأسس **المُصدِر** وفقاً للمرسوم الملكي رقم م/١٦ وتاريخ ١٤٢٠/٩/٦هـ (الموافق لـ ١٣ ديسمبر ١٩٩٩م) كشركة مساهمة بموجبه الأنظمة المعمول بها في **المملكة**، بسجل تجاري رقم ١٠١٠١٥٨٦٨٣.

٣. حتى تاريخ **نشرة الإصدار** هذه يبلغ رأس المال المصرح به **للمُصدِر** ٤١،٦٦٥،٩٣٨،١٥٠ ريال ممثلا في ٤،١٦٦،٥٩٣،٨١٥ سهما عاديا مصرحا به بقيمة اسمية قدرها ١٠ ريالات للسهم الواحد. ولا يوجد لدى **الشركة** أية أسهم قائمة من أي نوع آخر.

تملك **حكومة المملكة** في الوقت الحاضر ٧٤,٣% من أسهم **الشركة** كما تملك **أرامكو السعودية** ٦,٩% من الأسهم المصدرة. ولا يملك أي مساهم، غير **الحكومة وأرامكو السعودية**، أكثر من ٥% من رأس مال **الشركة** من تاريخ **نشرة الإصدار** الحالية.

للسنوات المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م و ٢٠١٢م، بلغ ربح السهم الواحد بالشركة (على أساس عدد الأسهم القائمة في نهاية السنة ذات الصلة) ٠،٥٣ ريال و ٠،٦١ ريال على التوالي.

بناء على **القرار رقم ١٦٩** فإن حكومة **المملكة** تنازلت عن حقها في الأرباح الموزعة لمدة عشر سنوات من تاريخ تأسيس **الشركة** بشرط أن تكون الأرباح الموزعة على المساهمين الآخرين لا تتجاوز ١٠% من القيمة الاسمية للسهم و بناء على **القرار رقم ٣٢٧** وافقت **الحكومة** على تمديد هذا التنازل لمدة عشر سنوات أخرى تبدأ من ١٤٣٠/١٢/٣٠هـ (الموافق ٢٠٠٩/١٢/١٨م).

ويبين الجدول التالي الأرباح المعلنة والموزعة من **الشركة** على المساهمين (عدا **الحكومة** و**أرامكو السعودية**) خلال الفترات المذكورة أدناه.

السنة المالية	**تاريخ الدفع**	**الربح الموزع عن السهم الواحد على أساس عدد الأسهم القائمة كما في نهاية السنة المالية المعنية**	**الربح الموزع عن السهم الواحد على أساس عدد الأسهم القائمة كما في تاريخ نشرة الإصدار هذه**
		ريال **سعودي**	
٢٠١٢م	١٥ أبريل ٢٠١٣م	٠,٧٠	٠,٧٠
٢٠١١م	٢ أبريل ٢٠١٢م	٠,٧٠	٠,٧٠
٢٠١٠م	٤ أبريل ٢٠١١م	٠,٧٠	٠,٧٠

ينبغي التنبه إلى أن **أرامكو السعودية** تقدمت بمطالبة بخصوص حصتها من أرباح الأسهم النقدية الموزعة والتي ستوزع مستقبلا.وبلغت المطالبة عن الفترة من إنشاء **الشركة** في ٥ أبريل ٢٠٠٠م حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩م

١،٥٣٣ مليون ريال سعودي. ترى **الشركة** أن **أرامكو السعودية** ليس لها حق في رفع هذه المطالبة بالأرباح النقدية الموزعة نظرا لكونها مملوكة بالكامل **للحكومة** حيث يشملها التنازل الوارد في **القرار رقم ١٦٩** و الوارد في **القرار رقم ٣٢٧**.

يحدد **مجلس الإدارة** أو يقترح مبلغ الأرباح التي ستوزع على المساهمين في ضوء الوضع المالي **للشركة** في حينه، وبينما تتوقع **الشركة** الاستمرار في توزيع أرباح عن الأسهم مستقبلا، إلا أن ذلك يتوقف على مستوى الدخل في المستقبل.

٤. باستثناء ما تم الإفصاح عنه في **نشرة الإصدار** هذه، لم يطرأ أي تغيير أو تطور يمكن الاعتقاد لأسباب معقولة بأنه يمكن أن يتضمن تغييرا سلبيا في وضع **المُصدِر** (المالي أو غيره) أو في شؤونه العامة منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م ولا في السنتين الماليتين السابقتين مباشرة، من شأنه أن يكون ذا أهمية في سياق إصدار **الصكوك**.

٥. لم يستلم أو يحصل أي مسوق أو خبير، خلال السنتين السابقتين **لنشرة الإصدار** هذه، على أية عمولة أو خصم أو رسوم وساطة أو أي عوض غير نقدي أو على أية شروط أو خيارات خاصة عن إصدار أو بيع أية أوراق مالية من **الشركة** أو أي من شركاتها التابعة.

٦. كما في تاريخ **نشرة الإصدار** هذه لا يملك أي من الخبراء المذكورين في قسم "*الأطراف والمستشارون*" من **نشرة الإصدار** هذه (ولتفادي أي شك فإن المراجعون القانونيون **للمُصدِر** هم فقط الخبراء لأغراض **قواعد التسجيل والإدراج** الصادرة من **الهيئة**) أي أسهم في **الشركة** وليس لهم أية مصلحة أخرى في **الشركة**. كما يؤكد **المُصدِر** أن **مديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** (وذلك باستثناء الأسهم المملوكة لأي من **مديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدا التغطية** عن طريق اتفاقيات مبادلة للأسهم التي أبرمها مع مستثمرين غير مقيمين في **المملكة** وذلك وفقاً للتعميم الصادر عن **الهيئة** و المؤرخ في ١٤٢٩/٨/٢٠ هـ الموافق ٢١ أغسطس ٢٠٠٨م) والمستشارين القانونيين لا يملكون أي أسهم في **الشركة** وليس لهم أية مصلحة أخرى في **الشركة**.

٧. سيتم تعيين **تداول** كمسجل **للصكوك** كما هو مبين في "*أحكام وشروط الصكوك – السجل والملكية وعمليات التحويل*"

٨. فيما يلي ملخص **للنظام الأساسي للمُصدِر**:

إقرار النظام الأساسي والتعديلات

تم إقرار النظام الأساسي **للشركة** وفقاً للمرسوم الملكي رقم م/١٦ الصادر بتاريخ ١٤٢٠/٩/٦هـ (الموافق ١٣ ديسمبر ١٩٩٩م). ومنذ ذلك الحين، تم تعديل هذا النظام الأساسي ثلاث مرات كانت كالتالي:

(أ) تعديل تم بتاريخ ١٤٢٣/٤/٧هـ (الموافق ١٦ يونيو ٢٠٠٢م) عدلت بموجبه المادة ٦ من النظام الأساسي والتي تتعلق برأس المال.

(ب) تعديلات تمت بتاريخ ١٤٢٦/٣/٧هـ (الموافق ١٦ إبريل ٢٠٠٥م) عدلت بموجبها المواد ٢، ٦، ٨، ٩، ١٤، ١٧، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٣، ٢٥، ٢٦ ، ٤٣ من النظام الأساسي وحذف المادة ٧ المتعلقة بتخصيص الأسهم.

(ج) تعديلات تمت بتاريخ ١٤٢٦/١١/٨هـ (الموافق ١٠ ديسمبر ٢٠٠٥م) عدلت بموجبها المواد ٢، ٥، ١٤، ١٧، ٢٣، ٢٨، ٣٥، ٣٦، ٣٩، ٤٠ ،٤١ من النظام الأساسي.

أغراض الشركة

أغراض **الشركة** هي:

(١) توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية في **المملكة** من خلالها أو من خلال الشركات المملوكة لها كلياً أو جزئياً.

(٢) شراء وبيع وتقديم خدمات الطاقة الكهربائية في **المملكة** من خلالها مباشرةً ومن خلال إحدى الشركات المملوكة لها كلياً أو جزئياً بمقابل مالي يستوفى من المستفيدين حسب التنظيم المتبع في **المملكة**.

(٣) المشاركة والاستثمار في مشاريع في قطاع توليد ونقل وتوزيع الطاقة الكهربائية داخل **المملكة** أو خارجها، حسب الأنظمة ذات العلاقة.

(٤) استيراد وتصدير الطاقة الكهربائية عبر حدود **المملكة**، حسب الأنظمة ذات العلاقة.

(٥) المشاركة والاستثمار في مشاريع تأمين وإمداد الوقود للشركات المملوكة لها كلياً أو جزئياً حسب الأنظمة المتبعة ويجوز **للشركة** شراء الوقود الذي تحتاجه لإنتاج الطاقة والذي تحتاجه الشركات التي تملكها امتلاكاً كاملاً أو جزئياً بما يحقق أهدافها.

(٦) إعداد وتبني البرامج والسبل اللازمة لتنفيذ الخطط التدريبية لمنسوبيها وإعادة تأهيلهم.

(٧) إجراء وتدعيم البحوث في أي من المجالات التي تؤدي التي تحسين نوعية الخدمة ورفع كفاءة الأداء والتشغيل، وترشيد استهلاك الطاقة والمحافظة على البيئة وخفض التكاليف.

(٨) إعداد وطبع وتوزيع الأدلة الإرشادية والنشرات والمعلومات والبيانات وغير ذلك مما يتعلق بأنشطتها أو الخدمات التي تقدمها.

(٩) تقديم الخدمات الاستشارية والإرشادية في المجالات التي تخدم أغراضها.

(١٠) إنتاج الماء والبخار والاستفادة من إمكانياتها لتقديم خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات والفوترة والتحصيل والأنشطة ذات العلاقة بأغراض **الشركة**، من خلالها ومن خلال الشركات المملوكة لها كلياً أو جزئياً.

مدة الشركة

مدة **الشركة** خمسون سنة من تاريخ القرار الوزاري رقم ٢٠٤٧ وتاريخ ١٤٢٠/١٢/٣٠هـ الصادر بإعلان تأسيسها، ويجوز تمديد مدة **الشركة** بقرار تصدره **الجمعية العامة غير العادية** قبل انتهاء أجلها بسنة واحدة على الأقل.

الإدارة

يتولى إدارة **الشركة مجلس إدارة** مكون من ثمانية أعضاء تعينهم **الجمعية العامة** لمدة ثلاث سنوات وتحدد **الجمعية العامة** نصيب أعضاء **مجلس الإدارة** من الأرباح السنوية وقيمة أتعابهم مقابل حضور اجتماعات **المجلس** وأية مزايا أخرى.

يجب أن يكون عضو **مجلس الإدارة** مالكاً أو ممثلاً لمالك لعدد من أسهم **الشركة** لا تقل قيمتها الاسمية عن عشرة آلاف ريال سعودي، وتودع هذه الأسهم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تعيين العضو لدى أحد البنوك التي يعينها **وزير التجارة والصناعة** لهذا الغرض، وتخصص هذه الأسهم لضمان مسؤولية أعضاء **مجلس الإدارة،** وتظل غير قابلة للتداول إلى أن تنقضي المدة المحددة لسماع دعوة المسؤولية المنصوص عليها في **نظام الشركات** أو إلى أن يفصل في الدعوى المذكورة، وإذا لم يقدم عضو **مجلس الإدارة** أسهم الضمان في الميعاد المحدد لذلك بطلت عضويته.

يعين **مجلس الإدارة** من بين أعضائه **رئيساً ونائباً** له، ويكون **للرئيس،** أو **نائبه** في حالة غياب **الرئيس،** صلاحية دعوة **المجلس** للاجتماع ورئاسة اجتماعات **المجلس،** ودعوة **الجمعية العامة** للمساهمين للاجتماع، وتمثيل **الشركة** لدى الدوائر الحكومية والوكالات أو الهيئات المختصة والمحاكم أو الجهات القضائية الأخرى والأفراد والجهات الأخرى.

يعين المجلس من غير أعضائه **رئيساً تنفيذياً للشركة،** يقوم بتنفيذ قرارات **المجلس** وتسيير أعمال **الشركة** اليومية ورئاسة العاملين فيها تحت إشراف ومراقبة **مجلس الإدارة.**

اختصاصات مجلس الإدارة

مع مراعاة الاختصاصات المقررة **للجمعية العامة** يكون **لمجلس الإدارة** أوسع الصلاحيات في الإدارة والإشراف على جميع أعمال **الشركة** وأموالها وجميع معاملاتها الأخرى بما في ذلك اتخاذ القرارات وإبرام العقود والقيام بجميع التصرفات الأخرى اللازمة لتحقيق أغراض **الشركة**

وللمجلس في سبيل القيام بواجباته أن يمارس جميع الاختصاصات ويجري جميع التصرفات والأعمال مما يجوز **للشركة** أن تمارسه بمقتضى **نظامها الأساسي** بشرط ألا تكون هذه التصرفات مما تختص به **الجمعيات العامة** للمساهمين وفقاً **للنظام الأساسي الشركة** ونظام الشركات المعمول به.

و**لمجلس الإدارة** صلاحية عقد القروض (بما في ذلك القروض التي تتجاوز مدتها ثلاث سنوات) على ألّا تزيد قيمة هذه القروض خلال السنة المالية **للشركة** عن عشرين بالمائة من رأسمالها، وأن يحدد **مجلس الإدارة** في قراره أوجه استخدام هذه القروض وكيفية سدادها وأن يراعي في شروط القرض والضمانات المقدمة له عدم الإضرار **بالشركة** أو مساهميها أو الضمانات العامة للدائنين.

و**لمجلس الإدارة** أن يشتري ويبيع ويرهن أصول وعقارات ومنقولات **الشركة** ومنشآتها على أن يحدد **المجلس** في قراره الأسباب والمبررات لذلك، وأن يكون الثمن غير آجل إلا في حالات معينة وبضمانات كافية وأن لا تتضرر **الشركة** أو تتوقف بعض أنشطتها أو تتحمل التزامات أخرى بسبب شروط البيع والرهن و**لمجلس الإدارة** أن يطالب ويقاضي ويحصل مستحقات **الشركة** ويتصالح ويقبل التحكيم.

ويكون **لمجلس الإدارة** وفي الحالات التي يقدرها حق إبراء ذمة مديني **الشركة** من التزاماتهم مع مراعاة الشروط التاليــة: (١) أن يكون إبراء الذمة بعد مضي سنة كاملة على نشوء الدين كحد أدنى؛ (٢) أن يكون الإبراء لمبلغ سنوي محدد للمدين الواحد؛ (٣) إن الإبراء حق **للمجلس** لا يجوز التفويض فيه

لمجلس الإدارة أن يفوض **رئيسه** أو واحداً أو أكثر من أعضائه أو من غيرهم في مباشرة عمل أو أعمال معينة مما يدخل في حدود اختصاصاته.

لا يجوز **لمجلس إدارة الشركة:**

(أ) التصويت على أي قرارات تتعلق بالمكافآت أو العلاوات والمزايا التي يحصل عليها أعضاء **المجلس**.

(ب) اقتراض أي أموال من **الشركة.**

(ج) التصويت على عقد أو عرض لهم فيه مصلحة مشتركة أو منفردة.

اجتماعات وقرارات مجلس الإدارة

يجتمع **مجلس الإدارة** بدعوة من **رئيسه** كلما اقتضت مصلحة **الشركة** ذلك على ألا يقل عدد الاجتماعات التي تعقد عن أربعة اجتماعات ويجب على **الرئيس** دعوة **المجلس** للاجتماع متى طلب إليه ذلك كتابياً اثنان من أعضائه ، وتسلم الدعوة للاجتماعات باليد أو ترسل إلى كل عضو بالبريد المسجل أو التلكس، أو التلفاكس أو وسائل الاتصالات الأخرى. ولا يكون اجتماع **مجلس الإدارة** صحيحاً إلا إذا حضره ستة أعضاء بشخصهم أو بالوكالة بشرط ألا يقل عدد الحاضرين بشخصهم عن خمسة أعضاء.

يصدر **المجلس** قراراته بأغلبية أصوات الأعضاء الحاضرين والممثلين في الاجتماع، وفي حالة التساوي يكون صوت **الرئيس** مرجحاً و**لمجلس الإدارة** أن يصدر قراراته عند الحاجة بطريق عرضها على الأعضاء متفرقين ما لم يطلب أحد الأعضاء عقد اجتماع **المجلس** للمداولة فيها. هذا وتعرض القرارات الصادرة بهذه الطريقة على **مجلس الإدارة** في أول اجتماع تال.

اجتماعات وقرارات الجمعية العامة العادية وغير العادية

لكل مساهم حائز على عشرين سهماً على الأقل حق حضور اجتماعات **الجمعية العامة** أصالةً أو عبر وكيل بموجب وكالة خطية لمساهم آخر ليس من أعضاء **مجلس الإدارة** أو موظفي **الشركة** أو المكلفين بالقيام بصفة دائمة بعمل فني أو إداري لحسابها.

فيما عدا الأمور التي تختص بها **الجمعية العامة غير العادية**، تختص **الجمعية العامة العادية** بجميع الأمور المتعلقة **بالشركة.**

تعقد اجتماعات **الجمعية العامة** للمساهمين في المدينة التي يقع فيها المركز الرئيسي **للشركة** مرة واحدة على الأقل في السنة في الوقت المحدد من **نظام الشركات.** و **لمجلس الإدارة** دعوة **الجمعية العامة العادية** للاجتماع كلما دعت الحاجة لذلك.

لكل مساهم صوت واحد عن كل سهم يمثله في اجتماع **الجمعية العامة العادية وغير العادية** ولا يجوز لأعضاء **مجلس الإدارة** الاشتراك في التصويت على قرارات **الجمعية العامة** التي تتعلق بإبراء ذمتهم عن مدة إدارتهم.

لا يكون اجتماع **الجمعية العامة العادية** صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأسمال **الشركة** على الأقل، فإذا لم يتوافر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان يعقد خلال الثلاثين يوماً

التالية للاجتماع السابق، ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً أياً كان عدد الأسهم الممثلة فيه. و تصدر القرارات من **الجمعية العامة العادية** بالأغلبية المطلقة للأسهم الممثلة في الاجتماع.

تختص **الجمعية العامة غير العادية** للمساهمين بتعديل **النظام الأساسي للشركة**، ولا يكون اجتماع **الجمعية العامة غير العادية** صحيحاً إلا إذا حضره مساهمون يمثلون نصف رأسمال **الشركة** على الأقل. فإذا لم يتوفر هذا النصاب في الاجتماع الأول، وجهت الدعوة إلى اجتماع ثان بنفس الأوضاع المنصوص عليها في هذا **النظام** ويعتبر الاجتماع الثاني صحيحاً إذا حضره عدد من المساهمين يمثلون ربع رأسمال **الشركة** على الأقل . تصدر القرارات من **الجمعية العامة غير العادية** بأغلبية من ثلثي الأسهم الممثلة في الاجتماع، وإذا كان القرار متعلقاً بزيادة رأس المال أو تخفيضه أو تمديد مدة **الشركة** أو خفض مدتها أو حل **الشركة** قبل انقضاء المدة المحددة في هذا النظام أو بإدماج **الشركة** في شركة أخرى، فلا يكون القرار صحيحاً إلا إذا صدر بأغلبية ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في الاجتماع.

أسهم الشركة

تكون جميع أسهم **الشركة** إسمية، ولا يجوز أن تصدر بأقل من قيمتها الإسمية. ويجوز أن تصدر الأسهم بأعلى من هذه القيمة، وفي هذه الحالة يضاف فرق القيمة إلى الاحتياطي النظامي ولو بلغ حده الأقصى.

ويجوز **للشركة** بعد موافقة الجهات المختصة أن تصدر أسهماً ممتازة لا تعطي الحق في التصويت وذلك بما لا يتجاوز ٥٠**%** من رأسمالها.

تكون أسهم **الشركة** قابلة للتداول بعد إصدار شهاداتها بالقيد في سجل المساهمين الذي تعده **الشركة** والذي يتضمن أسماء المساهمين وجنسياتهم ومهنهم ومحال إقامتهم وعناوينهم وأرقام أسهمهم والقدر المدفوع منها. ويؤشر بهذا القيد على السهم، ويتم إثبات ملكية الأسهم وتداولها وفقاً للأنظمة السارية المفعول ذات العلاقة.

الصكوك والسندات

يمكن **للشركة** أن تصدر بقرار من **جمعيتها العامة العادية** سندات أو صكوك متساوية القيمة قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة. و**للجمعية العامة العادية** أن تفوض **مجلس الإدارة** بهذه الصلاحية.

تغيير رأس المال

يجوز بقرار يصدر عن **الجمعية العامة غير العادية** زيادة رأسمال **الشركة** المصرح به على أن يحدد القرار طريقة زيادة رأس المال، وشريطة أن يكون رأس المال الأصلي مدفوعا بالكامل. وأن يكون للمساهمين أولوية الاكتتاب في الأسهم الجديدة نقدا. ويمكن أن تصدر الأسهم الجديدة في حالة زيادة رأس المال نقدا أو مقابل مساهمات عينية.

كما يجوز بقرار من **الجمعية العامة غير العادية** (بناءً على مبررات مقبولة) تخفيض رأسمال **الشركة** إذا زاد عن حاجتها أو إذا منيت **الشركة** بخسائر. ولا يصدر مثل هذا القرار إلا بعد تلاوة تقرير مراقب الحسابات عن الأسباب الموجبة له وعن الالتزامات التي على **الشركة** وأثر التخفيض في هذه الالتزامات. وبمراعاة أحكام **نظام الشركات**، يجب أن يبين القرار طريقة التخفيض. وإذا كان التخفيض نتيجة زيادة رأس المال عن حاجة **الشركة** وجبت دعوة الدائنين إلى إبداء اعتراضاتهم عليه خلال ستين يوماً من تاريخ نشر قرار التخفيض في ثلاثة صحف يومية على الأقل تصدر في مناطق مختلفة من **المملكة**. وفي حال اعترض أي دائن وقدم إلى **الشركة**

مستنداته في الميعاد المذكور، وجب على **الشركة** أن تؤدي إليه دينه إذا كان حالاً أو تقدم ضماناً كافياً للوفاء به إذا كان آجلاً.

مراجع الحسابات

يكون للشركة مراجع حسابات أو أكثر تعينه **الجمعية العامة العادية** سنوياً، على أن يقوم مراجع الحسابات بتقديم تقريرًا سنويًا إلى **الجمعية العامة العادية.**

السنة المالية

تبدأ السنة المالية **للشركة** في اليوم الأول من شهر يناير من كل سنة ميلادية وتنتهي بنهاية اليوم الأخير من شهر ديسمبر من السنة ذاتها.

توزيع الأرباح و الاحتياطي النظامي

تجنب **الشركة** عشرة بالمائة **(١٠%)** من الأرباح الصافية كل عام لتكوين احتياطي نظامي، ويجوز **للجمعية العامة العادية** أن توقف هذا التجنيب متى بلغ الاحتياطي المذكور نصف (٥٠%) رأسمال **الشركة،** ويجوز **للشركة** تجنيب نسبة لا تزيد عن عشرة بالمائة من الأرباح الصافية لتكوين احتياطي آخر وتخصيصه لغرض أو أغراض معينة.

بعد خصم مبلغ التجنيب للاحتياطي النظامي ومع مراعاة الأحكام الواردة في الفقرة (٢) من البند (ثانياً) من **القرار رقم ١٦٩** يوزع الباقي من صافي الأرباح (التي يجب ألا تكون أقل من ٥% من رأس مال **الشركة)** على المساهمين كأرباح.

تخصص مكافأة لأعضاء **مجلس الإدارة** بعد خصم المصروفات والاستهلاكات والاحتياطيات التي قررتها **الجمعية العامة** وبعد توزيع ربح على المساهمين لا يقل عن خمسة بالمائة **(٥%)** من رأسمال **الشركة** وذلك وفقاً لأحكام **نظام الشركات** ووفقاً للتعليمات الصادرة من **وزارة التجارة والصناعة،** ويوزع الباقي – بعد ذلك– على المساهمين كحصة إضافية من الأرباح أو يرحل إلى الأعوام القادمة على النحو الذي توافق عليه **الجمعية العامة.**

تدفع الأرباح التي تقرر توزيعها على المساهمين في المكان والمواعيد التي يحددها **مجلس الإدارة.**

حل الشركة وتصفيتها

عند انتهاء مدة **الشركة** أو حلها لأي سبب قبل انتهاء مدتها تقرر **الجمعية العامة غير العادية** طريقة تصفية **الشركة** وتعيين مصف أو أكثر، وتحدد صلاحيتهم وأتعابهم. وتنتهي سلطة **مجلس الإدارة** بانقضاء **الشركة** ومع ذلك يستمر **المجلس** المذكور قائماً على إدارة **الشركة** إلى أن يتم تعيين المصفي ويستمر الموظفين في **الشركة** في أعمالهم بالقدر الذي لا يتعارض مع اختصاصات المصفين.

العقود الجوهرية

فيما يلي ملخص للعقود الجوهرية للمُصدِر ومعاملاته الجوهرية مع جهات ذات علاقة:

اتفاقية شراء الطاقة

اتفاقية شراء الطاقة بين الشركة السعودية للكهرباء وشركة هجر لإنتاج الكهرباء

أبرمت **الشركة** اتفاقية مع شركة هجر لإنتاج الكهرباء **(هجر)** في ١٢ سبتمبر ٢٠١١ لغرض بيان الشروط والأحكام التي ستقوم **هجر** على أساسها بكل مما يلي: (٢) تطوير وتمويل وتصميم وهندسة وتدبير وتصنيع وإجراء فحوصات المصنع ونقل وإنشاء وتشييد وتركيب وإكمال واختبار وتشغيل محطة توليد الطاقة **(المحطة)** (٢) تطوير وتمويل وتصميم وهندسة وتدبير وإنشاء وتشغيل طريق الوصول وصيانته؛ (٣) تطوير وتمويل وتصميم وهندسة وتدبير وتصنيع وإجراء فحوصات المصنع ونقل وإنشاء وتشييد وتركيب وإكمال واختبار وتشغيل **المرافق الكهربائية الخاصة**؛ (٤) بيع **صافي القدرة المعتمدة** و**صافي الطاقة الكهربائية** وإنتاج الكهرباء من **المحطة** وشراء **الشركة** لهذا. وتمتد فترة الاتفاقية ٢٠ عاماً من تاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع (**"تاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع"**) ما لم يتم تمديدها أو إنهاؤها قبل ذلك وفقاً لأحكام اتفاقية شراء الطاقة. يقع **تاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع** إما في تاريخ ٣٠ يونيو ٢٠١٤م أو اليوم التالي لتاريخ (١) توفر الحد الأدنى من معايير التشغيل التجاري **للمحطة** و(٢) تحديد المحطة **لصافي الطاقة المعتمدة** وتصبح قادرة على التشغيل وفقاً لاتفاقية شراء الطاقة، أيهما يأتي لاحقاً. و**الشركة** مسؤولة عن توريد الكمية المطلوبة من الغاز والديزل (كوقود احتياطي) لشركة **هجر** على أساس تحويل الطاقة. هذا ويشكل العجز عن توريد الوقود حالة قوة قاهرة سياسية. وتتألف التعرفة من عنصرين رئيسين: (١) دُفعات القدرة الإنتاجية؛ و(٢) دُفعات الطاقة الكهربائية. وقد جرت هيكلة دفعات القدرة الإنتاجية لتغطي التكاليف الثابتة للمشروع بما في ذلك خدمة الدين والعوائد على حقوق الملكية والضرائب وتكاليف العمليات والصيانة الثابتة. ومن ناحية أخرى جرت هيكلة دُفعات الطاقة الكهربائية الصافية بحيث تغطي التكاليف المتغيرة لتوليد الطاقة من المحطة، مثل تكاليف التشغيل والصيانة المتباينة. وتمشياً مع النهج المتبع في مشاريع توليد الطاقة المستقلة الأخرى، فإن القوة القاهرة تشمل القوة القاهرة السياسية والقوة القاهرة الطبيعية. وتقع حالة القوة القاهرة المطولة عندما يُمنَع أي طرف من أداء التزاماته وفقاً لاتفاقية شراء الطاقة نتيجة لحالة قوة قاهرة تستمر لفترة ٣٦٥ يوماً متتابعة. ويجوز إنهاء اتفاقية شراء الطاقة لعدم حدوث **تاريخ الإقفال** أو وقوع حالات إخلال الشركة المنفذة أو وقوع حالات إخلال **الشركة** والقوة القاهرة المستمرة، ويعتمد مبلغ الإنهاء مستحق الدفع من **الشركة** على السبب الرئيسي للإنهاء.

اتفاقية شراء الطاقة بين الشركة السعودية للكهرباء وشركة ضرماء للكهرباء

أبرمت **الشركة** اتفاقية مع شركة ضرماء للكهرباء **(ضرماء)** في ١٥ يونيو ٢٠١٠م لغرض بيان الشروط والأحكام التي ستقوم **ضرماء** على أساسها بكل مما يلي: (١) تصميم وإنشاء واختبار وبدء وملكية وتشغيل وصيانة محطة توليد الطاقة **(المحطة)**؛ (٢) صيانة وتصميم واختبار وتشغيل وتحويل بعض **المرافق الكهربائية الخاصة** المملوكة **للشركة**؛ و(٣) بيع **القدرة الكهربائية المبكرة** و**صافي القدرة المعتمدة** والإنتاج الكهربائي من **المحطة** وشراء **الشركة** لهذا. وتمتد فترة الاتفاقية ٢٠ عاماً من **تاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع** ما لم يتم تمديدها أو إنهاؤها قبل ذلك وفقاً لأحكام اتفاقية شراء الطاقة. و**الشركة** مسؤولة عن توريد الكمية اللازمة من مياه الخدمة والوقود الاحتياطي (الزيت العربي الخفيف جدا) إلى **ضرماء**. هذا ويشكل **العجز عن توريد الوقود ومياه الخدمة حالات قوة قاهرة سياسية**. وتتألف التعرفة من عنصرين رئيسين: (١) دُفعات القدرة الإنتاجية؛ و(٢) دُفعات الطاقة الكهربائية الصافية. وقد جرت هيكلة دفعات القدرة الإنتاجية بحيث تغطي التكاليف الثابتة للمشروع بما في

ذلك خدمة الدين والعوائد على حقوق الملكية والضرائب وتكاليف العمليات والصيانة الثابتة. ومن ناحية أخرى جرت هيكلة دُفعات الطاقة الكهربائية الصافية بحيث تغطي التكاليف المتغيرة لتوليد الطاقة من **المحطة**، مثل تكاليف التشغيل والصيانة المتباينة. وتمشياً مع النهج المتبع في مشاريع توليد الطاقة المستقلة الأخرى، فإن القوة القاهرة تشمل القوة القاهرة السياسية والقوة القاهرة الطبيعية. وتقع حالة القوة القاهرة المطولة عندما يُمنَع طرف من أداء التزاماته وفقاً لاتفاقية شراء الطاقة نتيجة لحالة قوة قاهرة تستمر لفترة ٣٦٥ يوماً متتابعة. ويجوز إنهاء اتفاقية شراء الطاقة لعدم حدوث تاريخ الإقفال أو وقوع حالات إخلال من الشركة المنفذة للمشروع أو وقوع حالات إخلال من **الشركة** والقوة القاهرة المستمرة. ويعتمد مبلغ الإنهاء مستحق الدفع من **الشركة** على السبب الرئيسي للإنهاء.

اتفاقية شراء الطاقة بين الشركة السعودية للكهرباء وشركة رابغ للكهرباء

أبرمت **الشركة** اتفاقية مع شركة رابغ للكهرباء **(رابغ)** في ١١ يوليو ٢٠٠٩م تبين جملة أمور من بينها الشروط الذي ستقوم **رابغ** بمقتضاها بتنفيذ المشروع وتوفير الطاقة الكهربائية والقدرة الإنتاجية للطاقة إلى **الشركة** والتي ستقوم **الشركة** على أساسها بتوريد الوقود إلى محطة توليد الطاقة التي تتألف من وحدتين ومرفق التخلص من النفايات ومرافق سحب وتصريف مياه البحر ومرافق الوقود والمرافق والبنى التحتية ذات الصلة **(المحطة)**. وما إن يكتمل إنشاء **المرافق الكهربائية الخاصة** ستنقل إلى **الشركة**. وتمتد فترة الاتفاقية ٢٠ عاماً من تاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع ما لم يتم تمديدها أو إنهاؤها في وقت سابق وفقاً لأحكام اتفاقية شراء الطاقة. ويجب أن يقع **التاريخ الأولي للتشغيل التجاري** في ١ يوليو ٢٠١٢م أو التاريخ الذي يلي الإكمال الناجح لفحوصات صافي الطاقة المعتمدة فيما يتعلق بوحدة **المحطة** الأولى، أيهما يأتي لاحقاً. وشريطة أن سبق حلول **التاريخ الأولي للتشغيل التجاري**، فإن **تاريخ بدء التشغيل التجاري للمشروع** يجب أن يقع في ١ أبريل ٢٠١٣م أو اليوم الذي يلي التاريخ الذي تثبت فيه نتائج فحوصات أداء المحطة أثناء الاختبار وإجراءات الفحوصات أن **المحطة** يتوفر فيها الحد الأدنى من معايير التشغيل التجاري، أيهما يأتي لاحقاً. ويقع على **الشركة** التزام بتوريد الوقود لأغراض الاختبار والتشغيل التجريبي وكذا التشغيل المستمر **للمحطة**. ويجب أن يتوافق الوقود المورد مع **مواصفات الوقود المرجعية**، وعليه فإن مخاطر الوقود تقع على **الشركة**. هذا وتتألف التعرفة من عنصرين رئيسين: (١) دُفعات القدرة الإنتاجية؛ و(٢) دُفعات الطاقة الكهربائية الصافية. وهناك فئتان لحالات القوة القاهرة: (١) القوة القاهرة الطبيعية؛ و(٢) القوة القاهرة السياسية. وهذا التمييز يتسق مع النهج المتبع في مشاريع الطاقة المستقلة الأخرى. وتقع حالة القوة القاهرة المطولة عندما يُمنَع طرف من أداء التزاماته وفقاً لاتفاقية شراء الطاقة نتيجة لحالة قوة قاهرة تستمر لفترة ٣٦٥ يوماً متتابعة. ويجوز إنهاء اتفاقية شراء الطاقة لعدم حدوث تاريخ الإقفال أو وقوع حالات إخلال من الشركة المنفذة للمشروع أو وقوع حالات إخلال من **الشركة** والقوة القاهرة المستمرة. ويعتمد مبلغ الإنهاء مستحق الدفع من **الشركة** على السبب الرئيسي للإنهاء.

اتفاقيات بيع الطاقة والمياه

اتفاقية بيع محطة الشعيبة-٣ للطاقة والمياه بين شركة المياه والكهرباء ذ.م.م والشركة السعودية للكهرباء والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

أبرمت **الشركة** اتفاقية مع شركة المياه والكهرباء ذ.م.م. (**"شركة المياه والكهرباء"**) و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** في ١ سبتمبر ٢٠٠٨م اتفقت بمقتضاها **الشركة** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**، حسب

الحالة، على أن يشتريا من **شركة المياه والكهرباء** جميع الطاقة وقدرات إنتاج المياه وإنتاج المياه المتاح (أو الذي يعتبر في حكم المتاح) أو الذي تنتجه المحطة وتشتريه **شركة المياه والكهرباء** وفقاً لشروط اتفاقية شراء الطاقة والمياه المبرمة بين **شركة المياه والكهرباء** و**شركة الشعيبة للمياه والكهرباء**. وقد اتفقت **الشركة** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**، حسب الحالة، على أن يدفعا **لشركة المياه والكهرباء** (١) مبلغاً يساوي المبلغ الذي يجب أن تدفعه **شركة المياه والكهرباء** إلى **شركة الشعيبة للمياه والكهرباء** مقابل الحصول على تلك القدرة الإنتاجية وفقاً لشروط اتفاقية شراء الطاقة والمياه، (٢) مبلغاً يساوي المبلغ الذي يجب على **شركة المياه والكهرباء** سداده إلى **أرامكو السعودية** مقابل الوقود وفقاً لاتفاقية توريد الوقود وكذا رسوم نقل الوقود ورسوم **مرافق الوقود الخاصة**، (٣) مبلغاً يساوي النفقات غير المباشرة. ويجوز **للشركة** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**، حسب الحالة، أن يختارا أن يسددا إلى **شركة المياه والكهرباء** (١) المبلغ الذي يساوي تقدير **شركة المياه والكهرباء** لفواتير كل شهر عن فترات تحرير الفواتير الاثنتي عشرة التالية أو (٢) المبلغ الفعلي واجب الدفع إلى **شركة المياه والكهرباء**. تبدأ مدة هذه الاتفاقية في تاريخ توقيع الاتفاقية وتنتهي تلقائياً لدى انتهاء اتفاقية شراء الطاقة والمياه أو الإنهاء المبكر لها. تتحمل **الشركة** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** المسؤولية منفردين تجاه **شركة المياه والكهرباء**.

اتفاقية بيع محطة الشقيق-٢ لإنتاج الطاقة والمياه بين شركة المياه والكهرباء والشركة والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

أبرمت **الشركة** اتفاقية مع **شركة المياه والكهرباء** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** في ١٥ يوليو ٢٠١٠م اتفقت بمقتضاها **الشركة** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**، حسب الحالة، على أن يشتريا من **شركة المياه والكهرباء** جميع قدرات إنتاج الطاقة والمياه والإنتاج المتاح (أو الذي يعتبر في حكم المتاح) أو الذي تنتجه المحطة وتشتريه **شركة المياه والكهرباء** وفقاً لشروط اتفاقية شراء الطاقة والمياه المبرمة بين **شركة المياه والكهرباء وشركة الشقيق للمياه والكهرباء**. وقد اتفقت **الشركة** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**، حسب الحالة، على أن يدفعا **لشركة المياه والكهرباء** (١) مبلغاً يساوي المبلغ الذي يجب أن تدفعه **شركة المياه والكهرباء** إلى **شركة الشقيق للمياه والكهرباء** مقابل الحصول على تلك القدرة الإنتاجية، (٢) مبلغاً يساوي المبلغ الذي يجب على **شركة المياه والكهرباء** سداده إلى **أرامكو السعودية** مقابل الوقود وفقاً لاتفاقية توريد الوقود وكذا رسوم نقل الوقود ورسوم **مرافق توريد زيت الوقود** (إلى **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** فقط)، و(٣) مبلغاً يساوي النفقات غير المباشرة. ويجوز **للشركة** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة**، حسب الحالة، أن يختارا أن يسددا إلى **شركة المياه والكهرباء** (١) المبلغ الذي يساوي تقدير **شركة المياه والكهرباء** لفواتير كل شهر عن فترات تحرير الفواتير الاثنتي عشرة التالية أو (٣) المبلغ الفعلي واجب الدفع إلى **شركة المياه والكهرباء**. تبدأ مدة هذه الاتفاقية في تاريخ توقيع الاتفاقية وتنتهي تلقائياً لدى انتهاء اتفاقية شراء الطاقة والمياه أو الإنهاء المبكر لها. وتتحمل **الشركة** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** المسؤولية منفردين تجاه **شركة المياه والكهرباء**.

اتفاقية بيع مشروع الجبيل للطاقة والمياه بين شركة مرافق لتوريد المياه والكهرباء وشركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع والشركة والمؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة

أبرمت **الشركة** اتفاقية مع شركة مرافق لتوريد المياه والكهرباء **(توريد)**، وشركة مرافق الكهرباء والمياه بالجبيل وينبع **(مرافق)** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** في ٦ أبريل ٢٠٠٩م والتي بمقتضاها (١) اتفقت **الشركة** على أن تشتري من **توريد** كل قدرات إنتاج الكهرباء وإنتاج الكهرباء المتاح (أو الذي يعتبر في حكم المتاح) أو المُنتَج عن طريق المرافق والذي اشترته **توريد** وفقاً لاتفاقية شراء الطاقة والمياه المبرمة بين **توريد** و**إس جي إيه مرافق القابضة ذ.م.م** (التي تم تغيير اسمها إلى شركة الجبيل للمياه والكهرباء **(الجبيل)**)؛ (٢) وافقت **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** على أن تشتري من **توريد** خمسة أثمان قدرات إنتاج المياه وإنتاج المياه المتاح (أو الذي يعتبر في حكم المتاح) أو الذي تنتجه المرافق وتشتريه **توريد** وفقاً لاتفاقية شراء الطاقة والمياه؛ و(٣) وافقت **مرافق** على أن تشتري من **توريد** ثلاثة أثمان قدرات إنتاج المياه وإنتاج المياه المتاح (أو الذي يعتبر في حكم المتاح) أو الذي تنتجه المرافق وتشتريه **توريد** وفقاً لاتفاقية شراء الطاقة والمياه.

اتفقت **الشركة** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** و**مرافق**، حسب الحالة، على أن يسددوا إلى **توريد** (١) مبلغاً يساوي المبلغ الذي يجب على **توريد** سداده إلى **الجبيل** مقابل تلك القدرات الإنتاجية وإنتاج المحطة وفقاً لاتفاقية شراء الطاقة والمياه، (٢) مبلغاً يساوي المبلغ الذي يجب على **توريد** سداده إلى **أرامكو السعودية** مقابل الوقود وفقاً لاتفاقية توريد الوقود، (٣) مبلغاً يساوي مبلغ **التعويض عن تكاليف التطوير** و(٤) مبلغاً يساوي التكاليف النفقات غير المباشرة. أثناء فترات تحرير الفواتير الاثنتي عشرة الأولى، يجوز **للشركة** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** و**مرافق**، حسب الحالة، أن يسددوا إلى **توريد** (١) المبلغ الذي يساوي تقدير **توريد** لفواتير كل شهر عن فترات إعداد الفواتير الاثنتي عشرة التالية، أو (٢) المبلغ الفعلي واجب الدفع إلى **توريد**. وبعد ذلك، يجب على **الشركة** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** و**مرافق**، حسب الحالة، أن يسددوا المبلغ الفعلي واجب الدفع إلى **توريد**. تبدأ مدة الاتفاقية في تاريخ توقيع الاتفاقية وتنتهي تلقائياً لدى انتهاء اتفاقية شراء الطاقة والمياه أو الإنهاء المبكر لها. تتحمل كل من **الشركة** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** و**مرافق** المسؤولية منفردةً تجاه **توريد**.

عقود تسليم المفتاح

تعتمد **الشركة** على شركات إنشاء من الأطراف الثالثة في تصميم وتشييد محطات الطاقة والمحطات الفرعية وشبكات النقل. وتسعى **الشركة** إلى تنفيذ مشاريع إنشاء على أساس العطاءات المفتوحة وتقوم بترسية العقود على أساس "تسليم المفتاح" ووفق شروط وأحكام قياسية. تكون شركة الإنشاء مطالبة بشكل عام بتنفيذ التصميم والإنشاء والتشغيل التجريبي للمحطة وتحمل غالبية المخاطر المرتبطة بالتصميم والإنشاء. كما تشمل هذه العقود تقديم المقاول ضمان حسن أداء من أجل استكمال المشروع بشكل مرضٍ وفي الوقت المحدد، ويحق **للشركة** أن تخصم مبلغاً محدداً من ثمن العقد في حالة عدم الوفاء بالموعد النهائي.

موضح أدناه تفاصيل بعض الشروط والأحكام الجوهرية القياسية لمشاريع تسليم المفتاح الخاصة **بالشركة**.

- **ضمان حسن الأداء:** يجب على المقاول من أجل ضمان تنفيذ العقد بنجاح أن يقدم ضمان حسن أداء خلال مدة العقد وخلال فترة الضمان، وهي سنة واحدة بعد القبول المبدئي (بحسب التعريف الوارد في العقد) من **الشركة** للمشروع.

- **التعويضات النقدية عن تأخر المشروع:** يجوز **للشركة** تقييم تعويضات نقدية حتى ١٠% من إجمالي سعر العقد ضد المقاول نتيجة عجزه عن استكمال المشروع بحلول التاريخ المتفق عليه. هذا وتقدر التعويضات النقدية استناداً إلى متوسط التكلفة اليومية للمشروع.
- **المسؤولية عن العيوب:** يمتد ضمان المقاول لفترة سنة واحدة عقب القبول المبدئي (بحسب التعريف الوارد في العقد) من **الشركة** للمشروع.

يوضح الجدول أدناه تفاصيل عقود تسليم المفتاح الجوهرية **للشركة**.

المقاول	الخدمة / الموقع	تاريخ العقد	قيمة العقد (بالمليون ريال سعودي، باستثناء ما يشار إلى خلاف ذلك)	تاريخ الاستكمال المتفق عليه
بمكو العربية للمقاولات المحدودة (بمكو العربية)	إنشاء محطة الرياض لإنتاج الطاقة ١٠	٣٠ يونيو ٢٠٠٨م (أُدخلت عليه المزيد من التعديلات مع استكمال العمل)	١١،٢١٢,٤	يونيو ٢٠١٥م
بمكو العربية، ودوسان للصناعات الثقيلة شركة دوسان للصناعات الثقيلة والإنشاءات المحدودة (دوسان)	تحويل محطة إنتاج الطاقة ذات الدورة المفتوحة في القرية إلى محطة دورة مركبة	١٦ سبتمبر ٢٠٠٩م	إجمالي ٢،٩٧٠ مليون ريال سعودي و١،٠٤٣,٥ مليون دولار أمريكي مع رسوم إضافية للعمل الاختياري	١٥ فبراير ٢٠١٥م
دوسان	توسعة محطة رابغ لإنتاج الكهرباء	٨ سبتمبر ٢٠١٠م	إجمالي ٥،٠٧٤,١ مليون ريال سعودي، ٢،٠٣٦,٩ مليون دولار أمريكي	٧ ديسمبر ٢٠١٤م
بمكو العربية	إنشاء توسعة محطة القرية لإنتاج الطاقة بنظام الدورة المركبة	٢٧ ديسمبر ٢٠١٠م	٢،٠٦٢,٥	١ يونيو ٢٠١٥م

المقاول	الخدمة / الموقع	تاريخ العقد	قيمة العقد (بالمليون ريال سعودي، باستثناء ما يشار إلى خلاف ذلك)	تاريخ الاستكمال المتفق عليه
شركة الشرق الأوسط للهندسة والتنمية المحدودة	إنشاء خط مكة–الطائف الثاني وخط النقل العلوي بين تبوك–ضباء	٩ أغسطس ٢٠١١م	٥٧٦,٥	٢ يناير ٢٠١٤م
السعودية لخدمات الأعمال الكهربائية والميكانيكية المحدودة	إنشاء المحطة الفرعية الجديدة القصيم ٤	١٦ أغسطس ٢٠١١م	٥٧٨,٣	١٥ يناير ٢٠١٤م
بمكو العربية	تحويل توربينات غاز ذات دورة بسيطة إلى محطة ذات دورة مركبة في محطة إنتاج الطاقة ١٠	١٦ أكتوبر ٢٠١١م	٥،٣٨١,٣	١٥ نوفمبر ٢٠١٥م
شركة دايليم الصناعية المحدودة	إنشاء محطة إنتاج الطاقة الشعيبة ٢	٢٩ أكتوبر ٢٠١١م	إجمالي ١،٢٨٢,٥ مليون ريال سعودي ٥٢٤،٧ مليون دولار أمريكي، ٢٤٨،٦ مليون يورو	٢٨ سبتمبر ٢٠١٤م
شركة ايه بي بي للمقاولات المحدودة	إنشاء نقطة التوريد بالجملة في الأحساء	٢٦ ديسمبر ٢٠١١م	٥٣٧,٠	١٥ مايو ٢٠١٤م
شركة المقاولات الوطنية المحدودة	إنشاء خط النقل العلوي في محطة الطاقة ١١	٢٨ ديسمبر ٢٠١١م	٥٤٤,٣	٣١ مايو ٢٠١٤م
شركة المقاولات الوطنية المحدودة	إنشاء نقطة الدوحة الجديدة للتوريد بالجملة	٢٨ ديسمبر ٢٠١١م	٥٤٤,٠	٣١ مايو ٢٠١٤م

المقاول	الخدمة / الموقع	تاريخ العقد	قيمة العقد (بالمليون ريال سعودي، باستثناء ما يشار إلى خلاف ذلك)	تاريخ الاستكمال المتفق عليه
شركة الطوخي للصناعة والتجارة والمقاولات	توسعة محطة إنتاج الطاقة بنظام الدورة المفتوحة في وادي الدواسر والشرورة ونجران	٢ يناير ٢٠١٢م	٦٧٨,٥	١١ ديسمبر ٢٠١٣م
بمكو العربية، شركة جي اس للهندسة والإنشاءات	إنشاء محطة الرياض لإنتاج الطاقة بنظام الدورة المركبة رقم ١٢	١٦ مايو ٢٠١٢م	٤،٧٢٤,٩	١٥ مايو ٢٠١٥م
شركة هيونداي للصناعات الثقيلة المحدودة	إنشاء محطة الطاقة الحرارية في جنوب جدة	١٥ أكتوبر ٢٠١٢م	٣،١٨٨,٦	٣١ يناير ٢٠١٧م
شركة الجهاز للمقاولات والتجارة والسياحة المحدودة	المشاعر نقطة للتوريد بالجملة ١٣,٨/١١٠/٣٨٠ كيلو فولت	٨ يونيو ٢٠١٣م	٥٠٥,٠	٧ سبتمبر ٢٠١٥م
مؤسسة بسمان	عقد إدارة الطاقة لمكة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	٩٨٣,٦	٣١ أكتوبر ٢٠١٦م
مؤسسة محمد العجيمي للمقاولات	عقد إدارة الطاقة لمكة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	١،٠٩٠	٣١ أكتوبر ٢٠١٦م
شركة الميال للمقاولات المحدودة	عقد إدارة الطاقة لمكة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	١،١٠٣	٣١ أكتوبر ٢٠١٦م
شركة الهاجدية للتجارة والمقاولات المحدودة	عقد إدارة الطاقة لمكة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	٨١٧,٤	٣١ أكتوبر ٢٠١٦م

المقاول	الخدمة / الموقع	تاريخ العقد	قيمة العقد (بالمليون ريال سعودي، باستثناء ما يشار إلى خلاف ذلك)	تاريخ الاستكمال المتفق عليه
شركة لاتين العربية للمقاولات المحدودة	عقد إدارة الطاقة لمكة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	١،٠١١	٣١ أكتوبر ٢٠١٦م
شركة بن تركي المحدودة	عقد إدارة الطاقة لمكة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	٨٧٥,٥	٣١ أكتوبر ٢٠١٦م
مؤسسة محمد العجيمي للمقاولات	عقد إدارة الطاقة للمدينة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	٩٨٦,١	٣١ أكتوبر ٢٠١٦م
شركة الميال للمقاولات المحدودة	عقد إدارة الطاقة للمدينة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	٨٣٤,٢	٣١ أكتوبر ٢٠١٦م
شركة عبر المملكة للطاقة المحدودة	عقد إدارة الطاقة للمدينة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	٨٤٨,٣	٣١ أكتوبر ٢٠١٦م
شركة ديم للمقاولات	عقد إدارة الطاقة للمدينة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	٩٩٨,١	٣١ أكتوبر ٢٠١٦م
شركة شبكة المدينة القابضة	عقد إدارة الطاقة للمدينة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	٣،١٣٦	٣١ أكتوبر ٢٠١٣م
شركة ديار الوطن للتجارة والمقاولات	عقد إدارة الطاقة للمدينة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	٦٨٥,٦	٣١ أكتوبر ٢٠١٣م
شركة منصور المساعد للمقاولات	عقد إدارة الطاقة للمدينة	١٦ يوليو ٢٠١٣م	١،٠٥١	٣١ أكتوبر ٢٠١٣م
مؤسسة بسمان	عقد إدارة الطاقة للطائف	١٦ يوليو ٢٠١٣م	٥٠٥,٨	٣١ أكتوبر ٢٠١٣م
الشركة السعودية	نقطة الصفا للتوريد	٢٥ يوليو ٢٠١٣م	٦٥٨,٨	٢٤ أكتوبر ٢٠١٥م

المقاول	الخدمة / الموقع	تاريخ العقد	قيمة العقد (بالمليون ريال سعودي، باستثناء ما يشار إلى خلاف ذلك)	تاريخ الاستكمال المتفق عليه
لخدمات الأعمال الكهربائية والميكانيكية المحدودة	بالجملة ١٣٢/٣٨٠ كيلو فولت (رقم ٩٠١٤)			
شركة الطوخي للصناعة والتجارة	نقطة الخالدية للتوريد بالجملة ١٣,٨/١١٠/٣٨٠ كيلو فولت	٩ أكتوبر ٢٠١٣م	٥٢٣,٩	٣١ يناير ٢٠١٦م

عقود أخرى

اتفاقية الخدمة لصيانة خمس عشرة وحدة من مولدات توربينات الغاز في محطة القرية لإنتاج الطاقة بنظام الدورة المركبة

أبرمت **الشركة** اتفاقية مع فرع جنرال إلكتريك إنترناشيونال المحدودة **(جنرال إلكتريك)** في ٣١ ديسمبر ٢٠٠٧م لتوفير خدمات الصيانة وغيرها من الخدمات فيما يتعلق ببعض وحدات المولدات في محطة القرية لإنتاج الطاقة بنظام الدورة المركبة. وافقت الشركة على سداد ٨٧٧،١ مليون ريال سعودي إلى جنرال إلكتريك كرسوم أساسية وغيرها من الرسوم المحددة لطلبات أعمال الخدمة. تبدأ الاتفاقية في تاريخ الاتفاقية وتستمر حتى انتهاء بعض الحالات المنصوص عليها، لكن في موعد أقصاه ١٦ سنة من تاريخ التشغيل التجاري لأول وحدة مولدات توربينات الغاز، الموردة إلى الشركة بموجب اتفاقية شراء محددة.

اتفاقية الإيجار مع شركة النقل الوطنية للكهرباء لاستئجار شبكة النقل

أبرمت **الشركة** اتفاقية مع **شركة النقل الوطنية للكهرباء** تسري من ١ يناير ٢٠١٢م لاستئجار موجودات النقل التابعة **لشركة النقل الوطنية للكهرباء.**

العقود المبرمة مع جهات ذات علاقة

المعاملات الرئيسية **للشركة** مع الجهات ذات العلاقة هي مع الوكالات والوزارات الحكومية و**أرامكو السعودية** و**المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** حيث تورد الكهرباء إلى كل منها. كما تشتري **الشركة** الوقود من **أرامكو السعودية** والكهرباء من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.** والتعرفة التي تُحصلها **الشركة** من كل من هذه الكيانات هي نفس التعرفة

التي تحصلها من المستهلكين الآخرين، باستثناء التعرفة التي تحصلها من **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** والمحددة بمقتضى قرار حكومي.

علماً بأن الأسعار التي تدفعها **الشركة** إلى **أرامكو السعودية** مقابل الوقود وإلى **المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة** مقابل الكهرباء تحددها **الحكومة**.

وفيما يلي تفصيل المعاملات الهامة والمبالغ التقريبية ذات العلاقة للسنوات المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٠م و٢٠١١م و٢٠١٢م:

	السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر		
	٢٠١٠م	**٢٠١١م**	**٢٠١٢م**
	(*مليون ريال سعودي*)		
المبيعات.....			
الحكومة	٦،٩٢٨	٧،١٥١	٧،٨٩١
شركة ارامكو السعودية.....	١،٣١٨	١،٤٩١	١،٦٣٤
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.....	١٦٥	١٩٤	١٨٤
مجموع المبيعات.....	**٨،٤١١**	**٨،٨٣٦**	**٩،٧٠٩**
المشتريات وغيرها			
شركة ارامكو السعودية.....	٥،٥٩٢	٥،٥١٤	٦،١٦١
المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة.....	٦٢٧	٥٧٣	٥٣٣
رسوم البلديات	٣٩٤	٤٣٧	٤٨٣
مجموع المشتريات وغيرها.....	**٦،٦١٣**	**٦،٥٢٥**	**٧،١٧٧**

حقوق الملكية الفكرية

باستثناء شعار **الشركة** المسجل كعلامة تجارية لها في **المملكة** وشعار **شركة النقل الوطنية للكهرباء**، ليس هناك أية علامات تجارية أو براءات اختراع أو حقوق تأليف أو أية حقوق ملكية فكرية أخرى ذات أهمية تذكر بالنسبة لعمل **الشركة** أو ربحيتها.

التقاضي والخلافات

التقاضي

هناك بعض الدعاوى القضائية ذات صلة **بالشركة** وشركاتها التابعة، وفي حين أنه لا يمكن **للشركة** توقع النتائج النهائية لهذه الدعاوى، إلا أنها لا تتوقع أن يكون لأي من هذه الدعاوى آثارٌ سلبية جوهرية على مجمل نشاطات **الشركة** ووضعها المالي، وذلك بسبب قوة حجج **الشركة** ولأنها وضعت مخصصا احتياطيا للقضايا في ميزانيتها التشغيلية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م بقيمة ١١٣ مليون ريال تقريبا.

تقر **الشركة** بأنه، كما في تاريخ **نشرة الإصدار** هذه، فإنها ليست هي أو أي من **شركاتها التابعة** طرفاً في أي ترتيبات تقاضي أو تحكيم من شأنها منفردة أو مجتمعة التأثير جوهرياً وبصورة سلبية على الوضع المالي **للشركة** أو **شركاتها التابعة** ونتائج أعمالها، وحسب علم **الشركة** فإنه لا توجد على **الشركة** أو **شركاتها التابعة** أي دعوى قضائية أو تحكيمية مهدد برفعها أو متوقعة من شأنها منفردة أو مجتمعة التأثير جوهرياً وبصورة سلبية على الوضع المالي **للشركة** أو **شركاتها التابعة** ونتائج أعمالها.

الخلافات

الخلافات مع أرامكو السعودية

إن المُصدِر طرف في الخلافات الدائرة التالية كما في تاريخ هذه **النشرة:**

- يوجد خلاف قائم بين **الشركة** و**شركة أرامكو السعودية** بخصوص رسوم مناولة تسليم النفط الخام المستحقة على **المجموعة.** وقد كان مبلغ الخلاف ٣،٢٩١ مليون ريال سعودي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م. لكن إدارة **الشركة** لا تتوقع أن يترتب عليها أي التزام مالي، وبالتالي لم يتم إدراج مخصص احتياطي لهذه الخسارة في السجلات المحاسبية **للشركة.**
- استمرت **أرامكو السعودية** في دعواها بخصوص حصتها من الأرباح النقدية السنوية التي أعلنتها **الشركة** منذ نشأتها، حيث بلغت المطالبة عن الفترة من إنشاء **الشركة** حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م ٢،١٤٠ مليون ريال سعودي. وترى **الشركة** أن **أرامكو السعودية** ليس لها حق في هذه الأرباح نظرًا لكونها مملوكة بالكامل **للحكومة،** وبالتالي يشملها تنازل **الحكومة** عن حقها في الحصول على أرباح الأسهم المعلنة حتى ٢٠١٩م.
- هناك أيضًا نزاع قائم بين **الشركة وشركة أرامكو السعودية** بخصوص طبيعة زيت الوقود الذي تورده **أرامكو السعودية،** حيث قامت الأخيرة بتوريد زيت الوقود الخفيف إلى **الشركة** في حين ترى **الشركة** أن الاتفاق مع **أرامكو السعودية** كان على أساس أن تقوم **أرامكو السعودية** بتوريد زيت الوقود الثقيل، والذي هو أرخص من زيت الوقود الخفيف. وعليه ترى **الشركة** أن السعر الذي يتعين دفعه لزيت الوقود يجب أن يعكس سعر زيت الوقود الثقيل، في حين ترى **أرامكو السعودية** أن السعر يجب أن يكون على أساس زيت الوقود الخفيف. ويصل الفرق بين السعرين فيما يتعلق بزيت الوقود المورد كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م إلى ١،٢٠٠ مليون ريال سعودي.

هذا ولم تصل كل الخلافات المذكورة أعلاه إلى حد الإجراءات الحكومية أو الدعاوى القضائية أو إجراءات التحكيم، كما لا ترى الشركة أن أيا من هذه الدعوى معلقة أو تهدد الشركة بأي شكل.

استحقاقات الزكاة

حصلت **الشركة** على شهادة زكاة مقيدة حتى سنة ٢٠٠٨م. وبحسب التقييم النهائي الوارد من **مصلحة الزكاة والدخل** عن الفترة من ٥ إبريل ٢٠٠٠م (تاريخ الدمج) إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠١م وعن سنة ٢٠٠٢م وعن ٢٠٠٣م و٢٠٠٤م، فإن هناك فروقات بقيمة ٣٧,٥ مليون ريال سعودي تتعلق بمبالغ تطالب بها **الشركة** من **أرامكو السعودية** نظير استهلاك كهربائي في مجمعاتها السكنية على أساس تعرفة الشريحة السكنية وليس تعرفة الشريحة الصناعية التي استخدمتها **أرامكو السعودية** في التسوية. ولا تقر **الشركة** بصحة أية مطالبات **لمصلحة الزكاة والدخل** عن مبلغ ٣٧،٥ مليون ريال سعودي هذا لأنها تعتقد أن الزكاة لا تحسب على إيرادات غير محققة ولم يتم إثباتها كإيرادات في السجلات

المحاسبية. ولم تتلق **الشركة** أي رد من **مصلحة الزكاة والدخل** على اعتراضها على التقييم المذكور، ولم تتسلم التقييم النهائي للسنوات من ٢٠٠٣م إلى ٢٠٠٨م حتى تاريخ **نشرة الإصدار** هذه. بيد أن **مجلس الوزراء** أصدر قرارا ينص على أحقية **الشركة** في أن تتقاضى من **أرامكو السعودية** أسعارًا حسب التعرفة السكنية والتجارية مقابل استهلاك الكهرباء في مجمعاتها السكنية والتجارية كما هو الحال مع الشركات الصناعية الأخرى. وقد تم تكليف **هيئة تنظيم الكهرباء** بمهمة وضع آلية لتحديد مرافق **أرامكو السعودية** التي تخضع للتعرفة السكنية والتجارية.

خلافات أخرى

يوجد خلاف بين **الشركة** وأحد موردي الطاقة الكهربائية حول سعر شراء الكيلو واط /ساعة. حيث بلغت فروقات الأسعار بين ما قبلته وما بطالب به المورد مبلغًا قدره ١٦٣ مليون ريال سعودي كما في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م. وترى الإدارة أن السعر المطالب به مغالى فيه لغياب أية اتفاقية ملزمة، وعليه لم يتم تسجيل هذه الفروقات في السجلات المحاسبية **للشركة**. كل الخلافات المذكورة أعلاه ليست جوهرية ولم تصل إلى حد الإجراءات القضائية.

معلومات عامة

التفويض

وافقت **الجمعية العامة العادية** في اجتماعها الذي انعقد بتاريخ ١٤٣٣/٠٥/١٠هـ (الموافق ٢٠١٢/٠٤/٠٢م) على إصدار **الشركة للصكوك** وتفويض **مجلس إدارة الشركة** بتحديد الوقت والمبالغ والشروط السارية على أية **صكوك** تصدرها **الشركة**.

وقد فوض **مجلس الإدارة الشركة** بإصدار **الصكوك** بموجب القرار رقم (٧) بتاريخ ١٤٣٤/٠٤/١٥هـ (الموافق ٢٠١٣/٠٢/٢٥م).

إفادات الخبراء

كما في تاريخ **نشرة الإصدار** هذه لا يملك أي من الخبراء المذكورين في قسم "*الأطراف والمستشارون*" من **نشرة الإصدار** هذه (ولتفادي أي شك فإن المراجعين القانونيين **للمُصدِر** هم فقط الخبراء لأغراض **قواعد التسجيل والإدراج**) أي أسهم في **الشركة** أو شركاتها التابعة لها وليس لهم أية مصلحة أخرى في **الشركة**. كما يؤكد **المُصدِر**، بخلاف ما هو موضح أدناه، أن **مديري الإصدار ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** أو المستشارين القانونيين لا يملكون أي أسهم في **الشركة** وليس لهم أية مصلحة أخرى في **الشركة** أو شركاتها التابعة.

يمتلك زياد بن سمير خشيم من مكتب زياد خشيم محامون ومستشارون بالتعاون مع آلن آند أوفري إل إل بي، المستشارون القانونيون **للشركة**، ٤،٠٠٠ سهم في **الشركة**، كما في تاريخ **نشرة الإصدار** هذه.

قدمت إرنست ويونغ ولم تسحب موافقتها الخطية على أن ينشر في **نشرة الإصدار** هذه كل بيان أصدروه بالصيغة وضمن السياق الوارد في **نشرة الإصدار** هذه. إرنست ويونغ شركة مهنية تقدم خدمات المراجعة والضريبة والاستشارات المهنية، ويعمل لديها ما يقارب ١٧٥،٠٠٠ شخص في ما يزيد عن ١٥٠ دولة. وهي مرخصة في من وزارة التجارة والصناعة في **المملكة** كشركة مهنية بالرقم ٣٢٣/١١/٤٥ وخاضعة لإشراف وزارة التجارة والصناعة والهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين وتعمل في **المملكة** منذ عام ١٩٦٧م.

الإعفاءات

لأغراض الفقرة ٢٠ (الإعفاء) من الملحق ٥ (محتويات نشرة إصدار أدوات الدين وأدوات الدين القابلة للتحويل) **لقواعد التسجيل والإدراج**، تعلن **الشركة** بموجبه أن **الهيئة** قد أعفت **الشركة** من المتطلبات التالية **لقواعد التسجيل والإدراج** فيما يتصل بإصدار **الصكوك**:

البند	نص قواعد التسجيل والإدراج	الإعفاء المطلوب
١.	المادة ١٩(ب)(١٦) (*طلب التسجيل وقبول الإدراج والمستندات المؤيدة*) من الباب الرابع (*التسجيل والإدراج*)	تنص القاعدة على أنه يجب على **المُصدِر** أن يقدم **للهيئة** تقرير العناية المهنية اللازمة القانوني بشأن الطلب. تم تقديم طلب للإعفاء من مطلب تقديم تقرير العناية المهنية اللازمة القانوني.

البند	نص قواعد التسجيل والإدراج	الإعفاء المطلوب
٢.	المادة ١٩(ب)(١٧) (*طلب التسجيل وقبول الإدراج والمستندات المؤيدة*) من الباب الرابع (*التسجيل والإدراج*)	تنص القاعدة على أنه يجب على **المُصدِر** أن يقدم **للهيئة** تقرير العناية المهنية اللازمة المالي بشأن الطلب. تم تقديم طلب للإعفاء من مطلب تقديم تقرير العناية المهنية اللازمة المالي.
٣.	المادة ١٩(ب)(١٩) (*طلب التسجيل وقبول الإدراج والمستندات المؤيدة*) من الباب الرابع (*التسجيل والإدراج*)	تنص القاعدة على أنه يجب على **المُصدِر** أن يقدم **للهيئة** دراسة السوق التفصيلية متضمنة معلومات عن القطاع واتجاهاته لتضمينها في **نشرة الإصدار**. تم تقديم طلب للإعفاء من مطلب تقديم دراسة السوق.
٤.	المادة ٢٥(أ) (*نشر نشرة الإصدار والإشعارات الرسمية*) من الباب الرابع (*التسجيل والإدراج*)	تنص هذه القاعدة على أنه يجب على **المُصدر** أن ينشر **نشرة الإصدار** والتأكد من إتاحتها للجمهور خلال فترة لا تقل عن ١٤ يوماً قبل بداية الطرح. تم تقديم طلب للإعفاء من هذه الفترة (١٤ يوماً) التي تسبق الطرح.
٥.	الفقرة ٣(٢)(و) من الملحق ٥ لقواعد التسجيل والإدراج	تنص هذه القاعدة على أنه يجب على **المُصدر** أن يقدم إلى **الهيئة** معلومات الاتصال الخاصة بالبنوك التجارية التي يتعامل معها **المُصدر** بما في ذلك العناوين وأرقام الهاتف والفاكس والمواقع الإلكترونية والبريد الإلكتروني. تم تقديم طلب للإعفاء من تقديم تفاصيل ومعلومات الاتصال بالبنوك التجارية التي يتعامل معها **المُصدر**.
٦.	الفقرة ١٢(٢)(أ) من الملحق ٥ لقواعد التسجيل والإدراج	تنص هذه القاعدة على أنه يجب على **المُصدر** أن يقدم إلى **الهيئة** تفاصيل إجمالي ملكية الموظفين في أسهم **المُصدر**. تم تقديم طلب للإعفاء من تقديم بيان إجمالي ملكية الموظفين في أسهم **المُصدر**.
٧.	الفقرة ٢٣ من الملحق ٥ لقواعد التسجيل والإدراج	تنص هذه القاعدة على وجوب إتاحة مستندات معينة للمعاينة لفترة لا تقل عن ٢٠ يومًا قبل نهاية فترة الطرح. تم تقديم طلب للإعفاء من مطلب الحد الأدنى لفترة إتاحة المستندات للمعاينة قبل نهاية فترة الطرح، وإنما ستعرض من بداية الطرح وستظل متاحة طالما ظلت الصكوك قائمة.

الضمانات

تقر **الشركة** بعدم تقديم أي ضمان أو رهن أو أي التزام مماثل من أي طرف فيما يخص **الصكوك**.

إقرارات أعضاء مجلس الإدارة

(أ) يقر أعضاء مجلس إدارة **الشركة** أنه لم يكن هناك أي انقطاع في أعمال **المصدر** أو أي شركة من **شركاته التابعة** يمكن أن يؤثر أو يكون قد أثر تأثيراً ملحوظاً في الوضع المالي خلال الشهور الاثني عشر الأخيرة.

(ب) يقر أعضاء مجلس إدارة **الشركة** أنه لم تمنح أي عمولات أو خصومات أو أتعاب وساطة أو أي عوض غير نقدي من قبل **المصدر** أو أي شركة من **شركاته التابعة** خلال السنوات الثلاث السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وقبول الإدراج في ما يتعلق بإصدار أو طرح أي أوراق مالية.

(ج) يقر أعضاء مجلس إدارة **الشركة** أنه لم يكن هناك أي تغيير سلبي جوهري في الوضع المالي والتجاري **للمُصدِر** أو أي شركة من **شركاته التابعة** خلال السنوات الثلاث السابقة مباشرة لتاريخ تقديم طلب التسجيل وقبول الإدراج، إضافة إلى الفترة التي يشملها تقرير المحاسب القانوني (فيما يتعلق بالقوائم المالية للشركة للسنة المنتهية ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م) حتى اعتماد **نشرة الإصدار**.

(د) بخلاف ما ورد في الصفحة رقم ١١٩ من **نشرة الإصدار** هذه، يقر أعضاء مجلس إدارة **الشركة** أنه ليس لأعضاء مجلس الإدارة أو لأي من أقربائهم أي أسهم أو مصلحة من أي نوع في **المصدر** أو في أي من **شركاته التابعة**.

(هـ) باستثناء ما تم الإفصاح عنه في **نشرة الإصدار** هذه، لم يطرأ أي تغيير أو تطور يمكن الاعتقاد لأسباب معقولة بأنه يمكن أن يتضمن تغييرا سلبيا في وضع **المُصدِر** (المالي أو غيره) أو شركاته التابعة أو في شؤونه العامة منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م ولا في السنتين الماليتين السابقتين مباشرة، من شأنه أن يكون ذا أهمية بالنسبة لعملية إصدار **الصكوك**.

(و) لم يستلم أو يحصل أي مسوق أو خبير، خلال السنتين السابقتين **لنشرة الإصدار** هذه، على أية عمولة أو خصم أو رسوم وساطة أو أي عوض غير نقدي أو على أية شروط أو خيارات خاصة فيما يتعلق بإصدار أو بيع أية أوراق مالية من قبل **الشركة** أو أي من شركاتها التابعة.

(ز) كما في تاريخ **نشرة الإصدار** هذه[، لا يملك أي من الخبراء المذكورين في قسم "*الأطراف والمستشارون*" من **نشرة الإصدار** هذه (ولتفادي أي شك فإن المراجعون القانونيون **للمُصدِر** أو شركاته التابعة هم فقط الخبراء لأغراض قواعد لائحة التسجيل والإدراج الصادرة من **الهيئة**) أي أسهم في **الشركة** أو **شركاتها التابعة** وليس لهم أي مصلحة أخرى في **الشركة**. كما يؤكد **المُصدِر** أن **مديري الإصدار** **ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** (وذلك باستثناء الأسهم المملوكة لأي من **مديري الإصدار** **ومديري استقبال العروض ومتعهدي التغطية** عن طريق اتفاقيات مبادلة للأسهم التي أبرمتها مع مستثمرين غير مقيمين في **المملكة** وذلك وفقاً للتعميم الصادر عن **الهيئة** والمؤرخ في ١٤٢٩/٨/٢٠هـ (الموافق ٢١ أغسطس ٢٠٠٨م) ولا أي من المستشارين القانونيين يملكون أي أسهم في **الشركة** وليس لهم أي مصلحة أخرى في **الشركة**.

المستندات المتاحة للمعاينة

بدءً من تاريخ هذه **النشرة** وطالما ظلت **الصكوك** قائمةً بعد ذلك، يمكن معاينة المستندات التالية أثناء ساعات العمل العادية في عنوان المُصدِر المسجل وهو أبراج غرناطة، المبنى أ–١، ص. ب. ٢٢٩٥٥، الرياض، المملكة العربية السعودية؛

(أ) **النظام الأساسي للمُصْدِر** وشهادة سجله التجاري.

(ب) قرار الجمعية العامة العادية لمساهمي **الشركة** بتاريخ ١٤٣٣/٥/١٩هـ (الموافق ١١ أبريل ٢٠١٢م) بالموافقة على قيام **الشركة** بإصدار أدوات تمويل قابلة للتداول بما فيها السندات والصكوك داخل المملكة وخارجها.

(ج) القوائم المالية الموحدة والمراجعة **للمُصدِر** للسنتين الماليتين المنتهيتين في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م.

(د) القوائم المالية الموحدة غير المراجعة والمرحلية للمُصدِر لفترة الستة أشهر المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠١٣م، والقوائم المالية المرحلية الموحدة والمراجعة **للمُصدِر** عن فترة التسعة أشهر المنتهية في ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣؛

(هـ) العقود البرمة مع الجهات ذات العلاقة المبينة في قسم "*معلومات قانونية – العقود المبرمة مع جهات ذات علاقة*" من **نشرة الإصدار** هذه.

بدءً من تاريخ هذه **النشرة**، يمكن الاطلاع على مسودات الوثائق التالية أثناء ساعات العمل العادية في المكتب المسجل **للمُصدِر** و**أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك**، وهي:

(أ) إعلان الوكالة.

(ب) اتفاقية تحويل ملكية موجودات الصكوك.

(ت) تعهد الشراء.

(ث) اتفاقية إدارة موجودات الصكوك.

وبدءً من **تاريخ الإقفال** وطالما ظلت **الصكوك** قائمة بعد ذلك، يمكن الاطلاع على النسخ الموقّعة من المستندات المذكورة أعلاه أثناء ساعات العمل العادية في المكتب المسجل **للمُصدِر** و**أمين موجودات الصكوك** و**وكيل حملة الصكوك**.

المصاريف

من المتوقع أن يصل إجمالي المصاريف المرتبطة بإصدار **الصكوك** إلى ما بين ٧,٠ و ١٠,٠ ملايين ريال سعودي.

معلومات أخرى

وباستثناء ما تم الإشارة إليه في الصفحة ٢٢٣ (*"المعلومات القانونية –التقاضي والخلافات"*) من **نشرة الإصدار** هذه، لا تعلم **الشركة** بوجود أي إجراء قضائي قائم أو محتمل أو إجراءات تحكيم تؤثر عليها أو على أي موجودات أو إيرادات جوهرية أو ربما تكون جوهرية في سياق إصدار **الصكوك**.

باستثناء ما تم الإفصاح عنه في **نشرة الإصدار** هذه، لم يطرأ هناك أي تغيير أو تطور يمكن الاعتقاد لأسباب معقولة بأنه يمكن أن يتضمن تغييرا سلبيا في وضع **المُصدِر** (المالي أو غيره) أو في شؤونه العامة منذ ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م ولا في السنتين الماليتين السابقتين مباشرة، من شأنه أن يكون ذا أهمية في سياق إصدار **الصكوك**.

الملحق ١

نماذج التوجيهات

الجزء "أ"

نموذج التوجيهات المحددة

إلى:

بصفته وكيل حملة الصكوك

الشركة السعودية للكهرباء

صكوك تنتهي في [●] ("الصكوك")

التوجيهات المحددة

نوجهكم بموجبه ووفقا **للشرط**١١-١(ج) **(تاريخ الشراء)** من أحكام وشروط **الصكوك** الواردة في **نشرة الإصدار** الصادرة من **الشركة السعودية للكهرباء** **("الشروط")**، أن تقدموا **إشعار ممارسة** وفقاً **لتعهد الشراء** فيما يخص **الصكوك** التالية و**تاريخ الشراء** [الواقع في [●]] (إذا كان ذلك الشراء مسموحاً به بموجب الشروط) أو بدلاً من ذلك، **تاريخ الشراء** [الواقع في **[●]** **[●]** **[●]]**[*].

اسم **حامل الصكوك** المسجل: _____

إجمالي **القيمة الإسمية للصكوك:** _____ريال سعودي

سيكون للعبارات والمصطلحات المستخدمة في هذا التوجيه ولكنها غير معرفة في هذا التوجيه، المعاني نفسها المحددة لها في **الشروط.**

وتقبلوا وافر الاحترام والتقدير

عنه: _____

مفوض حسب الأصول لصالح ونيابة عن

اسم **حامل الصكوك:** _____

التاريخ _____

_____

[*] احذف حسبما يقتضي الحال

الجزء "ب"

نموذج توجيهات إعادة الهيكلة

إلى: **[●]**

بصفته وكيل حملة الصكوك

الشركة السعودية للكهرباء

صكوك تنتهي في [●] ("الصكوك")

التوجيهات المحددة

نوجهكم بموجبه وفقاً **للشرط [([●] (*حالات الإخلال*)** من أحكام وشروط **الصكوك** الواردة في **نشرة الإصدار** الصادرة من **الشركة السعودية للكهرباء** ("**الشروط**")، أن تقدموا **إشعار ممارسة** وفقاً **لتعهد الشراء** فيما يخص **الصكوك** التالية:

اسم **حامل الصكوك** المسجل: _____

إجمالي **القيمة الإسمية للصكوك:** _____ريال سعودي

سيكون للعبارات والمصطلحات المستخدمة في هذا التوجيه ولكنها غير معرفة في هذا التوجيه، المعاني نفسها المحددة لها في **الشروط.**

وتقبلوا وافر الاحترام والتقدير

عنه: _____

مفوض حسب الأصول لصالح ونيابة عن

اسم **حامل الصكوك:** _____

التاريخ _____

الجزء " ج"

نموذج إشعار الشراء

إلى: **[●]**

بصفته وكيل حملة الصكوك

الشركة السعودية للكهرباء

صكوك تنتهي في [●] ("**الصكوك**")

إشعار الشراء

نوجه بموجبه، وفقاً **للشرط** ١١-٢(*حالات الإخلال*) من أحكام وشروط **الصكوك** المبينة في **نشرة الإصدار** المؤرخة في ١٤٣٥/٣/٢٧هـ (الموافق ٢٠١٤/١/٢٨م) الصادرة من **الشركة السعودية للكهرباء** (*"الشروط"*)، **وكيل حملة الصكوك** لممارسة حقوقه وفقاً **لتعهد الشراء** ومطالبة **المُصدِر** بشراء **موجودات الصكوك** بسبب وقوع **حالة الإخلال** المحددة أدناه واستمرار تلك الحالة حتى تاريخ هذا الإشعار.

اسم **حامل الصكوك** المسجل: _____

إجمالي **القيمة الإسمية للصكوك:** _____ريال سعودي

تفاصيل **حالة الإخلال:**[*]

يكون للعبارات والمصطلحات المستخدمة في هذا التوجيه ولكنها غير معرفة في هذا التوجيه، المعاني نفسها المحددة في **الشروط**.

وتقبلوا وافر الاحترام والتقدير

عنه: _____

مفوض حسب الأصول لصالح ونيابة عن

اسم **حامل الصكوك:** _____

التاريخ _____

_____

[*] اذكر التفاصيل بإيجاز.

الجزء " د"

نموذج إشعار الممارسة

إلى: **الشركة السعودية للكهرباء**

الشركة السعودية للكهرباء

صكوك تنتهي في [●] ("**الصكوك**")

إشعار الممارسة

نشير إلى:

(١) **نشرة الإصدار** المؤرخة في ١٤٣٥/٣/٢٧هـ (الموافق ٢٠١٤/١/٢٨م) الصادرة من **الشركة السعودية للكهرباء** ("**نشرة الإصدار**")؛ و

(٢) تعهد الشراء المؤرخ في [●] الصادر من **الشركة السعودية للكهرباء** و المتعلق **بالصكوك**.

نشعركم بموجبه بما يلي:

[*اختر واحدا مما يلي وقم بإضافة /حذف ما يناسب*]

- وفقا **للشرط ١١-١(د)** (*تاريخ الشراء*) لقد تسلمنا **توجيهات قائمة** (علما انه لم يتم إلغائها في وقت لاحق) و/ أو **توجيهات محددة** وفقاً **للشرط ١١-١(ج)** (*تاريخ الشراء*) في أو قبل التاريخ الواقع قبل ثلاثين (٣٠) يوما من **تاريخ الشراء** الواقع في [[●][●][●]م* يطلب منا تقديم **إشعار ممارسة** بخصوص **تاريخ الشراء** ذاك من **حملة الصكوك** الذين يملكون مجتمعين، ما لا يقل عن [●] من **القيمة الإسمية للصكوك** القائمة في ذلك التاريخ، وعليه يتوجب عليكم شراء **موجودات الصكوك** في **تاريخ الشراء** المعني وفقاً **لتعهد الشراء** و**الشرط ١١-١(د)** (تاريخ *الشراء*)].

- وفقا **للشرط ١١-٢**(*حالات الإخلال*) لقد تسلمنا **إشعارات شراء** من **نصاب حملة الصكوك** في **فترة الممارسة** بخصوص **حالة الإخلال** المحددة أدناه، وطالما تستمر هذه **حالة الإخلال**، فإنه يتوجب عليكم شراء **موجودات الصكوك** فوراً وفقاً **لتعهد الشراء** و**الشرط ١١-٢**(*حالات الإخلال*).

[فضلا وضح حالة الإخلال بالتفصيل]

يكون للعبارات والمصطلحات المستخدمة في هذا الإشعار ولكنها غير معرفة في هذا الإشعار المعاني نفسها المحددة في شروط وأحكام **الصكوك** المبينة في **نشرة الإصدار**.

وتقبلوا وافر الاحترام والتقدير

عنه: _____

مفوض حسب الأصول لصالح ونيابة عن

[●]

بصفته وكيل حملة الصكوك

التاريخ _____

الملحق ٢

القوائم المالية

المحتويات:

- **القوائم المالية للشركة** عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م
- تقرير المراجعة الصادر عن مراجع الحسابات فيما يتعلق **بالقوائم المالية للشركة** عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١١م.
- **القوائم المالية للشركة** عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م
- تقرير المراجعة الصادر عن مراجع الحسابات فيما يتعلق **بالقوائم المالية للشركة** عن السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٢م
- **القوائم المالية** المرحلية **للشركة** عن الفترة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣م
- تقرير الفحص المحدود الصادر عن مراجع الحسابات فيما يتعلق **بالقوائم المالية للشركة** عن الفترة حتى ٣٠ يونيو ٢٠١٣م